ICC-ASP/19/7

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
24 November 2020

ARABIC
Original: English

الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، 7 – 17 كانون الأول/ديسمبر 2020

تقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام 2019

المحتويات

الصفحة

أولا- مقدِّمة 1

ثانيا- الأنشطة الأساسية للبرامج الرئيسية 1

ألف- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية 1

باء- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام 1

جيم- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة 1

دال- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف 1

هاء- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا 1

واو- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة..... 1

زاي- البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية 1

ثالثا- القضايا الشاملة 1

رابعا- الأداء في تنفيذ ميزانية عام 2019 1

المرفق الأول: البرنامج الرئيسي الأول: أهداف الهيئة القضائية 1

المرفق الثاني: البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام 1

المرفق الثالث: مكتب المدّعي العام- معلومات عن عدد البعثات التي أجريت وعدد الوثائق والصفحات التي أودعت في عام 2019 1

المرفق الرابع: البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة 1

المرفق الخامس: قلم المحكمة: العدد الإجمالي للمدّعى عليهم المعوزين، وعدد الطلبات المقدمة من الضحايا، ومدة بقاء الشهود بالمقر، ومدة البقاء للشاهد الواحد بالمقر 1

المرفق السادس: البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف 1

المرفق السابع: البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا 1

المرفق الثامن: البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة 1

المرفق التاسع: البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية 1

المرفق العاشر: الشراء 1

المرفق الحادي عشر: الأموال السائلة 1

المرفق الثاني عشر: حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ - أرفام مؤقتة غير مراجعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 1

المرفق الثالث عشر: مدى تحقُّق افتراضات مكتب المدّعي العام في الفترة من عام 2005 إلى عام 2019..... 1

المرفق الرابع عشر: الالتزامات غير المصفّاة 1

المرفق الخامس عشر: القرارات القضائية التي ترتبت عليها تبعات مالية مهمة في عام 2019..... 1

المرفق السادس عشر: أداء الميزانية في عام 2019 بحسب البرامج الرئيسية، والبرامج، والبرامج الفرعية، وبنود الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو) 1

أولا- مقدِّمة

1- يتناول هذا التقرير بالتفصيل الأنشطة الرئيسية التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") في عام 2019 ويقدم لمحة عامة عن أداء ميزانيتها لذلك العام. وتقدم المرفقات من الأول إلى السادس عشر معلومات مفصلة عن عدة أمور *من بينها* أداء البرنامج الرئيسي ومدى تحقيق افتراضات الميزانية، وكذلك المؤشرات المتعلقة بالمتهمين والضحايا والشهود التي يديرها قلم المحكمة، وبالبعثات، والوثائق والصفحات التي أودعها مكتب المدعي العام ("المكتب" أو مكتب المدعي العام).

2- وكما يتضح من الأوصاف التفصيلية للأنشطة في القسم الأول من التقرير، أجرت المحكمة ليس فقط الأنشطة المتوقعة لعام 2019، ولكن أيضًا أنشطة مختلفة غير متوقعة. وقد طُلب دعم هذه الأنشطة في البداية من صندوق الطوارئ، لكن التكاليف استوعبت في نهاية المطاف في الميزانية البرنامجية العادية نتيجة لضوابط صارمة على الميزانية وإعادة ترتيب أولويات الأنشطة باستمرار، على النحو الموضح في القسم الرابع.

ثانيا - الأنشطة الرئيسية للبرامج الرئيسية

ألف- البرنامج الرئيسي الأول – الهيئة القضائية

1- هيئة الرئاسة

3- في عام 2019، واصلت هيئة الرئاسة ممارسة مهامها في مجالات مسؤوليتها الرئيسية الثلاثة وهي: المهام القضائية والمهام القانونية الأخرى؛ والعلاقات الخارجية؛ والإدارة.

4- وواصلت وحدة الشؤون القانونية والتنفيذية التابعة لهيئة الرئاسة عملها المتعدد الجوانب بشأن المسائل القانونية والقضائية. وتمثل هذا أولاً في دعم مهام الرئاسة في سياق المشاورات التي أجراها الفريق الدراسي المعني بالحوكمة التابع لفريق لاهاي العامل بشأن المجموعة الأولى، وهي: "تسريع العملية القضائية". وقد دعمت وحدة الشؤون القانونية والتنفيذية المذكورة عمل "معتكف القضاة"، بما في ذلك التحديث اللاحق لدليل ممارسات الدوائر الذي سعى، *في جملة أمور*، إلى تحقيق خطوة مهمة إلى الأمام فيما يتعلق بكفاءة إجراءات المحكمة وسرعتها من خلال إدخال نظام متماسك ومتسق ويمكن التنبؤ به لنظام من الأطر الزمنية ينظم العمل على مستوى ما قبل المحاكمة، والمحاكمة، والاستئناف. وعلاوة على ذلك، شاركت الوحدة إياها في عدد من الاجتماعات غير الرسمية والرسمية مع الفريق الدراسي المعني بالحوكمة بشأن المجموعة الأولى. وفي مجالات أخرى، أعدت وحدة الشؤون القانونية والتنفيذية قرارات هيئة الرئاسة بشأن طلبات مقدمة وطلبات أخرى، كان العديد منها سريًا؛ ويسَّرت عملية تكوين الدوائر، ودعمت اجتماعات القضاة وجلساتهم العامة؛ وأجرت عمليات استعراض لعدد متزايد من مشاريع الإصدارات الإدارية المشتركة بين الأجهزة. وعلى المستوى المشترك بين الأجهزة، شاركت الوحدة مع الأجهزة الأخرى للمحكمة في التفاوض بشأن العديد من صكوك التعاون على نطاق المحكمة وإبرامها، التي يتم التفاوض عليها تحت سلطة الرئيس. وفي مجال إنفاذ الأحكام، تفاوضت وحدة الشؤون القانونية والتنفيذية بنجاح على إبرام اتفاق واحد متعلق بالإنفاذ وهي منخرطة في مفاوضات جارية فيما يتعلق بعدد من الاتفاقات الأخرى. وزاد عمل الوحدة زيادة كبيرة في عام 2019 نتيجة لعبء العمل المتعلق بالإنفاذ. وفي عام 2019، شاركت الوحدة في أول عملية إنفاذ لغرامة فرضتها المحكمة واستمرت أيضًا في الإشراف على عدد من أحكام سجن تناولت أشخاصا أدانتهم المحكمة. كما واصلت الوحدة تقديم الدعم الإداري والقانوني للجنة الاستشارية المعنية بالنصوص القانونية.

5- وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، عملت هيئة الرئاسة مع الدول، بما في ذلك كبار ممثلي الهيئات القضائية الوطنية، وجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وأجهزتها الفرعية، والمنظمات الدولية الحكومية والإقليمية، والمجتمع المدني، من أجل تعزيز التعاون مع المحكمة والتوعية بها ودعمها. وبصفته الجهة التي تعكس الصورة العامة للمحكمة، عقد الرئيس (أو أحد نواب الرئيس نيابة عنه) اجتماعات رسمية مع العديد من كبار ممثلي الدول، والجمعية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية، سواء في مقر المحكمة، في حالة الوفود الزائرة، أو في أثناء القيام ببعثات رسمية. وألقى الرئيس العديد من الخطب العامة، وأجرى مقابلات مع وسائط الإعلام، وأصدر بيانات عامة استهدفت على وجه التحديد قضايا حادة متعلقة بالتصور والدعم الخارجي للمحكمة. واضطلعت الهيئة الرئاسية بالتنسيق بين الأجهزة على نطاق المحكمة بشأن مسائل العلاقات الخارجية، مثل القرارات المتعلقة بالأهداف والاستراتيجيات العامة، وتخطيط الحلقات الدراسية عن التعاون وغيرها من الأحداث الهادفة إلى تعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة الخارجية؛ وإعداد البيانات والتقارير الرسمية؛ والتعاون والتواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في إطار نظام روما الأساسي؛ والتمثيل في مختلف المنتديات. كما قادت جهود المحكمة الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي بالتعاون مع جهات الاتصال التابعة للجمعية بشأن "خطة العمل من أجل تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملا"، ومع رئيس الجمعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية. وأجرى الرئيس مناقشات رفيعة المستوى مع عدة دول غير أطراف لتشجيعها على الانضمام إلى نظام روما الأساسي. أما المناقشات الهادفة التي أجرتها هيئة الرئاسة منذ عام 2018 مع جمهورية كيريباتي على مستوى رئيس الدولة والوزراء، بما في ذلك الاتصالات المصممة لتذليل العقبات التي حددتها كيريباتي على أنها تحول دون انضمامها إلى نظام روما الأساسي، فقد أثمرت بانضمام كيريباتي إلى النظام الأساسي في 26 تشرين الثاني/نوفمبر2019.

6 – وفي مجال الإدارة، مضت هيئة الرئاسة، بالتعاون مع سائر أجهزة المحكمة، في تبسيط بنية الحوكمة والرقابة في المحكمة من خلال إدخالَ مزيد من التحسينات على إجراءات المحكمة في مجال التخطيط الاستراتيجي (بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطة استراتيجية جديدة للمحكمة)؛ وتحسين مؤشِّرات الأداء وإعداد التقارير بشأنها؛ ومواصلة العمل فيما يتعلق بتحديد مدى الحاجة إلى سياسات أو مشاريع أو عمليات لتطبيقها على نطاق المحكمة ووضع اقتراحات جديدة بشأنها، ولا سيما في مجالَيْ التخطيط الاسترتيجي والإدارة العامة للمحكمة. كما واصلت هيئة الرئاسة عملها مع هيئات الرقابة في المحكمة، مثل لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")،

ولجنة المراجعة، والمراجعين الخارجيين، والجمعية، وفريق لاهاي العامل، بشأن الإدارة والسياسات والمسائل الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالإشراف الاستراتيجي على قلم المحكمة وتنسيق المسائل المشتركة بين الأجهزة، واصلت هيئة الرئاسة التعامل مع مكتب المدعي العام وقلم المحكمة بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك إدارة المخاطر. وقد مثلت هيئة الرئاسة المحكمة في عدد من عمليات التيسير داخل فريق لاهاي العامل التابع للجمعية. وقامت أيضا، إلى جانب الأجهزة الأخرى، بتقديم تقارير عن مبادرات تتعلق بأوجه التآزر والكفاءة للمحكمة. وكما حدث في السنوات السابقة، وكجزء من عمل الفريق العامل المعني بالميزانية التابع للمحكمة، كانت هيئة الرئاسة منخرطة بشدة في المسائل المشتركة بين الأجهزة، مثل إعداد الميزانية البرنامجية للمحكمة والتقارير والوثائق ذات الصلة، ومسائل الميزانية الأخرى. وامتدت هذه المشاركة أيضا إلى التعاون مع اللجنة وميسِّر الميزانية للجمعية. وأخيرًا، يسَّرت هيئة الرئاسة انعقاد اجتماعات شهرية لمجلس التنسيق وانخرطت في مجموعة متنوعة من المسائل ذات الاهتمام على نطاق المحكمة.

2 .الشعبة التمهيدية

7 - ثمة ثلاث دوائر تمهيدية، مؤلفة من ستة قضاة معينين في الشعبة التمهيدية، وثلاثة قضاة معينين في الشعبة الابتدائية، تم إلحاقهم مؤقتًا بالشعبة التمهيدية بسبب عبء العمل الحالي الملقى على كاهل المحكمة. وللأسباب ذاتها، فإن خمسة من قضاة الإجراءات التمهيدية الستة ملحقون في الوقت نفسه مؤقتًا بالشعبة الابتدائية وهم يشاركون في جلسات المحاكمة وتناول مسائل جبر الأضرار.

8- وتنظر الدوائر التمهيدية الثلاث في 17 حالة،[1] بما في ذلك حالة جديدة عينتها هيئة الرئاسة للدائرة التمهيدية الثالثة في 25 حزيران/يونيه 2019: الحالة في جمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى: قضية المدعي العام ضد جان-بيير بيمبا جومبو

9- في 8 آذار/مارس 2019، أودع السيد جان-بيير بيمبا غومبو دعوى بالتعويض عن الأضرار أمام الدائرة التمهيدية الثانية. ويطلب السيد بيمبا تعويضه بعد تبرئته من دائرة الاستئناف. وكبديل لذلك، يطلب تعويضه عن الأضرار التي لحقت بممتلكاته نتيجة مصادرة/تجميد أصوله. وإذا تعذر ذلك، فإنه يطلب تقديم مطالبته بالتعويض عن الخسارة المالية إلى تحكيم ملزم بموجب "قواعد الأونسيترال". وفي 9 أيار/مايو 2019، عقدت الدائرة التمهيدية الثانية جلسة استماع قدم خلالها الطرفان ملاحظات شفهية بشأن مطالبة السيد بيمبا بالتعويضات وجبر الأضرار. والدعوى هي قيد النظر أمام الدائرة المذكورة.

الحالة في ليبيا: قضية المدعي العام ضد سيف الاسلام القذافي

10 - في 5 نيسان/أبريل 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قرارها بشأن طعن السيد سيف الإسلام القذافي في مقبولية الدعوى المرفوعة ضده في 5 حزيران/يونيه 2018 بموجب المواد 17 (1) (ج) و 19 و 20(3) من نظام روما الأساسي. واقتنعت الدائرة التمهيدية الأولى، بالأغلبية، أن السيد القذافي لديه الصفة الإجرائية لتقديم طعن في المقبولية، لكنها رفضت طعنه على أساس ما يلي: '1' حكم محكمة طرابلس الجنائية الصادر ضد السيد القذافي في 28 تموز/يوليه 2015 لم يكن نهائيًا ولم يكتسب *تأثير الشيء المقضي*؛ و'2' تم استبعاد السيد القذافي من أوجه العفو/أوالمسامحة المنصوص عليهما في القانون رقم 6 لعام 2015؛ و(3) منح أوجه العفو والمسامحة عن الأفعال الخطيرة مثل القتل التي تشكل جرائم ضد الإنسانية، سيكون، على أي حال، غير متوافق مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. وقررت الدائرة التمهيدية الأولى، بالأغلبية، أن القضية المرفوعة ضد السيد القذافي هي، بالتالي، مقبولة. وذيل القاضي مارك بيرين دي بريشامبو رأيًا موافقًا منفصلًا.

11- وفي 10 نيسان/أبريل 2019، قدم الدفاع عن السيد القذافي استئنافًا ضد قرار الدائرة التمهيدية الأولى، الذي هو الآن قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

الحالة في جمهورية مالي: قضية المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

12- في 4 تموز/يوليه 2019، قدم السيد الحسن طعنًا في مقبولية الدعوى المرفوعة ضده، بحجة أنه ليس ثمة خطورة كافية لتبرير اتخاذ مزيد من الإجراءات من قبل المحكمة. وقد رفضت الدائرة التمهيدية الأولى الطعن في المقبولية في 27 أيلول/سبتمبر 2019.

13- وفي 30 أيلول/سبتمبر 2019، أكدت الدائرة التمهيدية الأولى التهم التي وجهها المدعي العام ضد السيد الحسن وأحالته إلى المحاكمة. ووجدت الدائرة التمهيدية الأولى أن هناك أسبابًا جوهرية للاعتقاد بأن السيد الحسن مسؤول عن ما يلي: (أ) الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في التعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية (بما في ذلك حالات الزواج القسري)؛ و(ب) جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية وإصدار أحكام بدون حكم سابق صادرعن محكمة مشكلة تشكيلًا نظاميًا وتكفل جميع الضمانات القضائية المعترف بها عمومًا على أنها لا غنى عنها، وتعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للدين و المعالم التاريخية، والاغتصاب والاستعباد الجنسي، التي ارتكبت في تمبكتو، مالي، في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل 2012 و 28 كانون الثاني/يناير 2013.

14- وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، رفضت الدائرة طلب الدفاع منح الإذن باستئناف قرار تأكيد التهم، وبذلك اختتمت الإجراءات في القضية المعروضة على الدائرة التمهيدية الأولى. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ، شكلت هيئة الرئاسة الدائرة الابتدائية العاشرة وأحالت إليها القضية المرفوعة ضد السيد الحسن.

[1] أوغندا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودارفور/ السودان؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وجمهورية كينيا؛ وليبيا؛ وجمهورية كوت ديفوار؛ وجمهورية مالي؛ والسفن المسجلة لاتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية)؛ وجورجيا؛ وجمهورية الغابون؛ وجمهورية بوروندي؛ وجمهورية أفغانستان الإسلامية؛ ودولة فلسطين؛ وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وجمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية): قضية المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا

15- في 20 شباط/فبراير 2019، وبهدف تعزيز عدالة الإجراءات وسرعة تنفيذها، انضمت الدائرة التمهيدية الثانية إلى القضية المرفوعة ضد السيد ألفريد يكاتوم (الذي سلمته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018) في القضية المرفوعة ضد السيد باتريس- إدوارد نغيسونا (الذي سلمته سلطات الجمهورية الفرنسية إلى المحكمة في 23 كانون الثاني/يناير 2019).

16- وفي 11 كانون الأول/ديسمبر2019، عقب جلسة تأكيد التهم التي عقدت في الفترة ما بين 19 أيلول/سبتمبر و11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أكدت الدائرة التمهيدية الثانية بالكامل التهم التي وجهها المدعي العام ضد السيد يكاتوم (21 تهمة) وأكدت التهم جزئياً ضد السيد نغيسونا (33 من أصل 111 تهمة)، وأحيل كلا الرجلين إلى المحاكمة.

17- لقد وجدت الدائرة التمهيدية الثانية أن هناك أسبابًا جوهرية للاعتقاد بأن السيد يكاتوم مسؤول عن ما يلي: (أ) جرائم الحرب المتمثلة في القتل، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وتوجيه الهجمات ضد السكان المدنيين، وتوجيه الهجمات ضد مبنى مخصص لشؤون الدين، والتجنيد الإلزامي والتجنيد للأطفال دون سن 15 عامًا وتسجيلهم واستخدامهم للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية، والتشريد؛ و(ب) الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل، والإبعاد، والنقل القسري للسكان، والسجن، وما غير ذلك من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية والتعذيب والاضطهاد وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية، التي ارتكبت في مواقع مختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة ما بين 5 كانون الأول/ديسمبر 2013 وآب/أغسطس 2014.

18- ووجدت الدائرة أن هناك أسبابًا جوهرية للاعتقاد بأن السيد نغيسونا مسؤول عن ما يلي: (أ) جرائم الحرب المتمثلة في توجيه هجمات ضد السكان المدنيين، والقتل، والتعذيب، والمعاملة القاسية، والاغتصاب، وتوجيه الهجمات ضد المباني المخصصة لشؤون الدين، وتشريد السكان المدنيين، وتدمير ممتلكات الخصوم، والنهب؛ و(ب) الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل، والإبعاد، والنقل القسري للسكان، والسجن، وأشكال أخرى من الحرمان الشديد من الحرية الجسدية والتعذيب والاغتصاب والاضطهاد وما غير ذلك من الأفعال اللاإنسانية، المرتكبة في مواقع مختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة ما بين 5 كانون الأول/ديسمبر 2013 ونيسان/أبريل 2014. ورفضت الدائرة تأكيد التهم المتبقية بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد السيد نغيسونا.

الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية

19- في 12 نيسان/أبريل 2019، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب المدعي العام منح الإذن باستهلال تحقيق في الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية على أساس أن التحقيق "في هذه المرحلة لن يخدم مصلحة العدالة". وفي 7 و10 حزيران/ يونيه 2019، التمس المدعي العام والممثلون القانونيون لـ 82 ضحية ومنظمتان إذن الدائرة التمهيدية الثانية لاستئناف القرار المذكور أعلاه. وفي 17 أيلول/سبتمبر2019، وافقت الدائرة التمهيدية الثانية جزئيًا على طلب المدعي العام منح الإذن بالاستئناف ورفضت *في بداية التقاضي*، بالأغلبية، طلب الضحايا. والاستئناف هو قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

الحالة في دولة فلسطين

20- في 20 كانون الأول/ديسمبر2019، سعى المدعي العام إلى إصدار حكم بموجب المادة 19(3) من نظام روما الأساسي من الدائرة التمهيدية الأولى بشأن نطاق اختصاص المحكمة الإقليمي في الحالة في فلسطين وتأكيد أن "الإقليم" التي يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها بموجب المادة 12 (2) (أ) من نظام روما الأساسي يشمل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة. والطلب هو قيد النظر أمام الدائرة التمهيدية الأولى.

الحالة في جمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار

21- في 4 تموز/يوليه 2019، قدم المدعي العام طلبًا للحصول على إذن باستهلال تحقيق في جرائم يُزعم ارتكابها ضد شعب الروهينجا منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر2016، في سياق موجتين من العنف في ولاية راخين، ميانمار. وفي أعقاب حكم سابق أصدرته الدائرة التمهيدية الأولى، قال المدعي العام إنه في حين أن ميانمار ليست دولة طرفًا في نظام روما الأساسي، يجوز للمحكمة ممارسة الولاية القضائية الإقليمية في حالة وقوع عنصر واحد على الأقل من الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة في أراضي بنغلاديش، وهي دولة طرف في نظام روما الأساسي.

22- وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية الثالثة قرارها بشأن طلب المدعي العام. فقررت الدائرة أنه يجوز للمحكمة أن تمارس الولاية القضائية الإقليمية عندما يُرتكب عنصر واحد على الأقل من الجريمة ضمن اختصاص المحكمة أو جزء من هذه الجريمة على أراضي دولة طرف في نظام روما الأساسي. ووجدت الدائرة أن هناك أساسًا معقولاً للاعتقاد بأن الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الترحيل والاضطهاد (بناءً على أسس عرقية و/أو دينية) قد ارتكبت ضد السكان المدنيين الروهينجا، بشكل جزئي على أراضي بنغلاديش، منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وأذِنت للمدعي العام بإجراء تحقيق بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي.

3- شعبة المحاكمات

المحاكمات

قضية المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

23- في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2019، أحالت هيئة الرئاسة قضية *الحسن* إلى الدائرة الابتدائية العاشرة. وعُقد مؤتمر الحالة الأول في 12 كانون الأول/ديسمبر2019 لمناقشة تاريخ البدء بالمحاكمة، الذي حُدد في 14 تموز/ يوليه 2020.

قضية المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

24 - استمرت المحاكمة في قضية أونغوين طوال عام 2019، إلى أن أغلِق باب تقديم الأدلة رسميًا في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019. وسيتم الإدلاء بالبيانات الختامية في آذار/مارس 2020، وبعد ذلك ستعتكف الدائرة للتداول في حكمها.

قضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا

25- أصدرت الدائرة حكمها في نتاغاندا في 8 تموز/يوليه 2019، فأدانت السيد نتاغاندا في 18 تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حكمت الدائرة بقرار مشترك شامل على السيد نتاغاندا بالسجن لمدة 30 عامًا. وبدأت مرحلة جبر الأضرار مباشرة بعد ذلك وقدم الأطراف والمشاركون مذكراتهم الأولية بشأن الإجراء المذكور.

قضية المدعي العام ضد لوران غباغبو وبله غوديه

26 - اختتمت المحاكمة في قضية *غباغبو وبلي غوديه* في عام 2019. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2019، برأت الدائرة بالأغلبية وفي إطار حكم شفوي، السيد غباغبو والسيد بله غوديه من جميع التهم. وتم إيداع أسباب التبرئة ورأي مخالف في 16 تموز/ يوليه 2019.

<u>جبر الأضرار</u>

قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو

27- في 7 شباط/فبراير 2019، وفي قضية *المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو*، وافقت الدائرة الابتدائية الثانية على مقترحات الصندوق الاستئماني للضحايا لتحديد مكان المتقدمين الجدد والبت في أهليتهم للحصول على تعويضات جماعية. وما يزال تنفيذ أمر جبر الأضرار مستمرا.

قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا

28 - في قضية *المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا*، ما يزال تنفيذ الأمر المتعلق بجبرالأضرار الفردي والجماعي مستمرا.

قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي

29- في 4 آذار/مارس 2019، وفي قضية *المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي*، وافقت الغرفة على 12 مشروعًا مختارًا في خطة التنفيذ المحدّثة للصندوق الاستئماني للضحايا (واحد منها للتعويضات الفردية وتسعة للتعويضات الجماعية واثنان للتعويضات الرمزية). ومُنح الصندوق الاستئماني للضحايا إطارًا زمنيًا عامًا مدته ثلاث سنوات لتنفيذ هذه المشاريع، مع مراعاة المواعيد النهائية الأخرى لبعض الأمور المحددة في القرار. وما يزال تنفيذ أمر التعويض مستمرا.

4- شعبة الاستئناف

30 - في عام 2019، نظرت شعبة الاستئناف في سبعة طعون نهائية، بما في ذلك ثلاثة طعون كانت ما زالت قيد النظر في ختام السنة المشمولة بالتقرير السابق (2018)، وهي:

•استئنافان أخيران ناشئان عن قضية *المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو*، بما في ذلك استئناف السيد لوبانغا والممثل القانوني للضحايا (القضية الأولى للضحايا) الأمر المتعلق بجبر الأضرار؛

•استئناف نهائي واحد ناشئ عن قضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بيه غوديه*، بما في ذلك استئناف المدعي العام تبرئة الدائرة الابتدائية الأولى للسيد غباغبو والسيد بله غوديه؛

•استئناف نهائي واحد في قضية *المدعي العام ضد جان بيير-بيمبا غومبو وآخرين*، بما في ذلك استئناف السيد بيمبا قرار إعادة صدور الحكم عن الدائرة الابتدائية السابعة؛

• ثلاثة استئنافات في قضية *المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا*، بما في ذلك استئناف السيد نتاغاندا والمدعي العام قرار الإدانة الصادر عن الدائرة الابتدائية السادسة، وكذلك استأنف السيد نتاغاندا الحكم.

31 - وبالإضافة إلى ذلك ، نظرت شعبة الاستئناف في ستة طعون تمهيدية.

قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو

32 - في 18 تموز/يوليه 2019، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في طعنين اثنين عملاً بالمادة 82 (4) من النظام الأساسي كان قد قدمهما السيد لوبانغا ومجموعة الضحايا (القضية الأولى للضحايا)، ضد قرار الدائرة الابتدائية الثانية المعنون "القرار الذي يحدد حجم المنح بشأن جبر الأضرار المسؤول عنها توماس لوبانغا ديلو" الصادر في 15 كانون الأول/ديسمبر2017. وقد أكدت دائرة الاستئناف القرار المطعون فيه بأغلبه.

قضية المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير

33- في 6 أيار/مايو 2019، أكدت دائرة الاستئناف بالإجماع قرار الدائرة التمهيدية الثانية الصادر في 11 كانون الأول/ديسمبر 2017، لدرجة أنها وجدت أن الأردن، وهو دولة طرف في نظام روما الأساسي، قد أخفق في الامتثال لالتزاماته بموجب النظام الأساسي بعدم اعتقال السيد عمر البشير (الذي كان في جميع الأوقات المادية رئيس جمهورية السودان) وتسليمه للمحكمة أثناء وجوده على الأراضي الأردنية لحضور قمة جامعة الدول العربية في 29 آذار/مارس2017. وإذ أخذت علما بالظروف الخاصة لهذه القضية، فقد قررت دائرة الاستئناف، بالأغلبية، نقض القرار المطعون فيه إلى الحد الذي قررت فيه الدائرة التمهيدية إحالة مسألة عدم امتثال الأردن إلى جمعية الدول الأطراف وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

قضية المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بيه غوديه

34 - في 1 شباط/فبراير 2019، عقب تبرئة الدائرة الابتدائية الأولى للسيد لوران غباغبو والسيد تشارلز بله غوديه، قررت دائرة الاستئناف بالإجماع الإفراج عنهما، رهنا بشروط، بحيث يذهبان إلى دولة مستعدة لقبولهما على أراضيها ومستعدة وقادرة على إنفاذ الشروط التي حددتها دائرة الاستئناف. وبناءً على طلب من السيد غباغبو لإعادة النظر في هذا القرار، قررت دائرة الاستئناف أن تبدأ جلسة استماع بشأن هذه المسألة في 6 شباط/فبراير 2020.

35 - وفي 16 أيلول/سبتمبر 2019، أودعت المدعية العامة إخطارها بالاستئناف ضد الحكم بالبراءة الذي قدمته الدائرة الابتدائية الأولى بالأغلبية فيما يتعلق بالسيد لوران غباغبو والسيد تشارلز بليه غوديه. والاستئناف معروض حاليا على دائرة الاستئناف.

حالة السفن المسجلة لاتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا

36 - في 2 أيلول/سبتمبر 2019، أكدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة التمهيدية الأولى المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بأن على المدعية العامة إعادة النظر في قرارها بعدم الشروع في تحقيق في الحالة بعد الإحالة من قبل اتحاد جزر القمر، في ضوء التوجيهات الواردة في قرار الدائرة التمهيدية الصادر في 16 تموز/يوليه 2015 وتوجيهات دائرة الاستئناف الواردة في حكمها. وقررت دائرة الاستئناف أن على المدعية العامة أن تعيد النظر في قرارها بحلول 2 كانون الأول/ديسمبر 2019. ومع ذلك، رأت دائرة الاستئناف، برغم معارضة القاضي إيبو-أوسوجي والقاضي إيبانيز، أن "القرار النهائي" فيما يتعلق بالشروع في تحقيق من عدمه هي مسألة تخص المدعية العامة.

قضية المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي

37- في 11 نيسان/أبريل 2019، قدم السيد القذافي استئنافًا ضد قرار الدائرة التمهيدية الأولى برفض طعن المقبولية الذي قدمه. وفي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقدت دائرة الاستئناف جلسة استماع بشأن الاستئناف، الذي هو قيد النظر حاليا.

قضية المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

38- في 17 تموز/يوليه 2019، رفضت دائرة الاستئناف استئناف السيد دومينيك أونغوين ضد قرار الدائرة الابتدائية التاسعة المؤرخ 7 آذار/ مارس 2019، الذي كان قد رفض التماسات السيد أونغوين التي تدعي وجود عيوب في قرار تأكيد التهم.

قضية المدعي العام ضد جان-بيير بيمبا غومبو، وإيمي كيلولو موسامبا، وجان-جاك مانغندا كابونغو، وفيديل بابالا واندو، ونارسيس أريدو

39 - في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، رفضت دائرة الاستئناف طلب الاستئناف الذي رفعه السيد بيمبا ضد قرار إعادة الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية السابعة. وأكدت دائرة الاستئناف الحكم الصادر بالسجن لمدة عام وغرامة قدرها 300 ألف يورو.

الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية

40- في الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2019، قدم الضحايا والمدعي العام طعونًا ضد القرار الصادر عن الدائرة التمهيدية الثانية برفض طلب المدعي العام بأن تأذن الدائرة التمهيدية بفتح تحقيق. وقد استمعت دائرة الاستئناف إلى الاستئنافات في 4 و5 و6 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي أثناء الجلسة، قررت دائرة الاستئناف، بالأغلبية، أن الطعون المقدمة من الضحايا غير مقبولة ورفضتها على هذا النحو. وما يزال استئناف المدعي العام قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

قضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا

41- في 9 أيلول/سبتمبر 2019، قدم المدعي العام والسيد بوسكو نتاغاندا استئنافين ضد قرار الإدانة الصادر عن الدائرة الابتدائية السادسة في 8 تموز/يوليه 2019. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدم السيد نتاغاندا استئنافًا ضد قرار الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية السادسة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وهذان الاستئنافان ما يزالان قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

42- في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أودع السيد الحسن إخطارًا بالاستئناف ضد قرار الدائرة التمهيدية الأولى، التي كانت قد رفضت طعنه في مقبولية الدعوى المرفوعة ضده. والاستئناف هو قيد النظر أمام دائرة الاستئناف حاليا.

باء- البرنامج الرئيسي الثاني - مكتب المدعي العام[2]

1- الدراسات الأولية

43 - أكمل مكتب المدعي العام ("المكتب" أو مكتب المدعي العام) دراسة أولية واحدة واختتمها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 4 تموز/يولية 2019، طلب المكتب الإذن من الدائرة التمهيدية الثالثة للشروع في التحقيق في الحالة المتعلقة بالإبعاد المزعوم لشعب الروهينجا من جمهورية اتحاد ميانمار إلى جمهورية بنغلاديش الشعبية. وقد تم منح الإذن في هذا الصدد في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفيما يتعلق بفلسطين، أنهى المدعي العام الدراسة الأولية، فقرر أنه تم استيفاء جميع المعايير القانونية بموجب نظام روما الأساسي لفتح تحقيق. ونظرًا للمسائل القانونية والوقائعية

[2] ترد في المرفق الثالث معلومات عن عدد البعثات والوثائق والصفحات المودعة في قضايا مكتب المدعي العام في عام 2019.

المتعلقة بالإقليم الذي يمكن إجراء التحقيق فيه، ففي 20 كانون الأول/ديسمبر2019، قدم الادعاء العام "طلبًا وفقًا للمادة 19(3) لإصدار حكم بشأن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في فلسطين" لدى الدائرة التمهيدية الأولى.

44 – وأجرى المكتب عملية مهمة فيما يتعلق بالدراسات الأولية الجارية للحالات في كولومبيا وغينيا والعراق/المملكة المتحدة ونيجيريا والفلبين وأوكرانيا وفنزويلا. كما رد المكتب على الرسائل الواردة بموجب المادة 15 من النظام الأساسي فيما يتعلق بأربع حالات كانت خاضعة لمزيد من التحليل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي الحالة في كوريا الشمالية (ازدواج الجنسية وكذلك العمال في الخارج الموجودون على أراضي الدول الأطراف)، والفلبين (بحر الصين الجنوبي)، واليمن (مواطنو الدول الأطراف - المرتزقة).

45- نُشر التقرير المتعلق بأنشطة الدراسات الأولية لعام 2019، في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقد تم تقديمه في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 خلال حدث جانبي نظمه مكتب المدعي العام على هامش الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في لاهاي. ويقدم التقرير لمحة عامة مفصلة عن أنشطة وإنجازات المكتب في كل حالة قيد الدراسة الأولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

46- وما تزال حالتان خاضعتين لإجراءات الاستئناف. وفي 12 نيسان/أبريل 2019، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب المدعية العامه المضي في التحقيق في الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية. واستأنفت المدعية العامة هذا القرار في 30 أيلول/سبتمبر2019، فقدمت حججها أمام دائرة الاستئناف في الفترة ما بين 4 و6 كانون الأول/ديسمبر2019. وفيما يتعلق بالحالة المتعلقة بالسفن المسجلة لاتحاد جزر القمر ("جزرالقمر") والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، ففي 2 أيلول/سبتمبر2019، رفضت دائرة الاستئناف استئناف المدعية العامة ضد قرار الدائرة التمهيدية الأولى الذي رفض طلب المدعية العامة إعادة النظر، عملاً بالقاعدة 108(3) من القواعد، في قرارها بعدم وجود أساس معقول للمضي قدمًا في الحالة التي أحالتها جزر القمر. ووجهت دائرة الاستئناف المدعية العامة لتطبيق التفسيرات القانونية لغالبية الدائرة التمهيدية الأولى، كما تم وضعها في عام 2015، وإخطار الدائرة بأسبابها واستنتاجاتها بحلول 2 كانون الأول/ديسمبر 2019. وقد تم إيداع الطلبات منذ ذلك الحين.

47- وفي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 2019، تلقى المكتب 814 بلاغا متعلقا بالمادة 15 من نظام روما الأساسي، من بينها 602 بلاغا خارجا بشكل واضح عن اختصاص المحكمة؛ و64 بلاغا يتطلب مزيدًا من التحليل؛ و119 بلاغا مرتبطا بحالة قيد التحليل بالفعل؛ و29 بلاغا مرتبطا بتحقيق أو مقاضاة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب 5842 بندا متعلقا باتصالات قائمة. وقد تلقى المكتب ما مجموعه 094 14 بلاغا بموجب المادة 15 منذ تموز/يوليه 2002.

2- أنشطة التحقيق والمقاضاة

التحقيقات والقضايا المعروضة على الدائرتين التمهيديتين والدوائر الابتدائية

(أ) الحالات في جمهورية أفريقيا الوسطى

48 - استمرت التحقيقات الفعلية التي بدأها مكتب المدعي العام في 24 أيلول/سبتمبر2014 في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية). لقد ركزت على الجرائم التي يُزعم ارتكابها أثناء تجدد العنف في البلد من عام 2012 فصاعدًا من قبل الكيانات الحكومية والجماعات المختلفة، بما في ذلك قضية *سيليكا* (المنطبقة على نطاق واسع على الفترة بأكملها، بغض النظر عن التكوين الحالي للمجموعات التي تدعي هذا الاسم حاليًا) من جهة وضد-بالاكا (آيدم) (*anti-Balaka* (*idem*، من الجهة الأخرى.

49 - وانخرط فريقان من المحققين في تقدم التحقيقات. وبينما ساعدت بيئة التعاون الإيجابية المكتب على إحراز تقدم جوهري في تحقيقاته، بما في ذلك اعتقال السيد يكاتوم والسيد نغيسونا في عام 2018، لا تزال البيئة الأمنية غير مستقرة للغاية وأثارت عددًا من التحديات في مواجهة أنشطة مكتب المدعي العام. ومع ذلك، ففي عام 2019، اضطلع مكتب المدعي العام بعدة بعثات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة على نطاق أوسع لجمع الأدلة والتحقق من الشهود ومقابلتهم فيما يتعلق بتحقيقاته الجارية في كلا طرفي النزاع.

50 - وحافظ مكتب المدعي العام على تعاونه مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بل وعزز هذا التعاون، وكذلك مع السلطات في بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة. ويظل أمرا ذا أولوية الإبقاء على تعزيز واستدامة تعاون المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والكيانات الأخرى ذات الصلة.

51 - وواصل مكتب المدعي العام رصد الإجراءات الوطنية وتشجيعها. وتماشياً مع غايته الاستراتيجية 6، تبادل مكتب المدعي العام الخبرات وأفضل الممارسات مع الجهات الفاعلة القضائية المحلية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

(ب) الحالات في جمهورية كوت ديفوار

52 - في 15 كانون الثاني/يناير2019، برأت الدائرة الابتدائية الأولى كل من لوران غباغبو وتشارلز بله غوديه من جميع التهم الموجهة إليهما، وأمرت بالإفراج الفوري عنهما. وعقب استئناف الادعاء، أمرت دائرة الاستئناف بشروط محددة للإفراج عن السيد غباغبو والسيد بله غوديه. وفي 16 تموز/ يوليه 2019، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى الأسباب المكتوبة لقرار البراءة. وفي 16 أيلول/سبتمبر2019، قدم الادعاء إخطاره بالاستئناف ضد قرار البراءة والأسباب المكتوبة اللاحقة بشأن طلب الدفاع بالبراءة والإفراج الفوري وعدم وجود دعوى للرد. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أودع الادعاء استئنافه طالبًا إلغاء أحكام البراءة وإعلان بطلان المحاكمة.

53 - وبالتوازي مع ذلك، ففي 1 شباط/فبراير 2019، وبناء على طلب المدعي العام، حددت دائرة الاستئناف شروطا لفرضها على السيد غباغبو والسيد بله غوديه عند إطلاق سراحهما إلى دولة مستعدة لقبولهما على أراضيها ومستعدة وقادرة على إنفاذ الشروط التي حددتها الدائرة.

54- وبالإضافة إلى ذلك، وطوال عام 2019، واصل مكتب المدعي العام بنشاط تحقيقه في حالة كوت ديفوار (القضية الثانية) متناولا الجرائم التي يُزعم أن معارضي السيد غباغبو ارتكبوها خلال أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات.

(ج) الحالة في دارفور، السودان

55- واصل مكتب المدعي العام تحقيقاته، على النحو المبين في تقريريه المؤرخين 19 حزيران/يونيه و18 كانون الأول/ديسمبر 2019، المقدمين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفقًا لقرار مجلس الأمن الرقم 1593(2005)، بهدف تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي المزعوم ارتكابها في دارفور. وقام مكتب المدعي العام ببعثات متعددة لجمع الأدلة وكذلك لإجراء مقابلات مع الشهود. ويواصل المكتب رصد الاتجاهات التي يمكن أن تشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي، مع الحفاظ على القضايا الجارية وتعزيزها.

56- ودعت المدعية العامة، في تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن، إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") من قبل الحكومة السودانية الجديدة وكذلك تجديد الجهود الجماعية لتأمين تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة. وواصل مكتب المدعي العام إحراز تقدم في تحقيقاته، على الرغم من التحديات الماثلة في الموارد والتعاون وعدم القدرة على الوصول إلى أراضي السودان.

(د) الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

57- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام التعامل مع السلطات، بما في ذلك التعاون في سياق الإجراءات الجارية أمام المحكمة، لتشجيع التحقيقات الوطنية، وكذلك متابعة التطورات المتعلقة بالسيد سيلفستر موداكومورا، رهنا بمذكرة توقيف وقتل مزعوم. وبالتوازي مع ذلك، واصل المكتب بقلق تقييم الوضع العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الجرائم التي يُزعم ارتكابها في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويواصل مكتب المدعي العام تحليل ومراقبة الوضع على الأرض عن كثب.

(هـ) الحالة في ليبيا

58- قام مكتب المدعي العام ببعثات متعددة لجمع الأدلة الوثائقية وغيرها من الأدلة، فضلاً عن إجراء مقابلات مع الشهود. وعلى النحو المبين في تقريري المدعي العام المقدمين إلى مجلس الأمن بتاريخ 8 أيار/مايو 2019 و6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واصل مكتب المدعي العام المضي قدماً في التحقيقات المتعلقة بقضايا قائمة وقضايا جديدة محتملة على السواء، ودعا إلى توفير الدعم من الدولة لضمان تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة. وفي إطار أنشطته المتعلقة بالتحقيق، تلقى مكتب المدعي العام تعاونًا وثيقًا من الدول ذات الصلة، فضلاً عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظمات دولية أخرى. وبغية سد فجوة الإفلات من العقاب، وفقًا لخطته الاستراتيجية، واصل مكتب المدعي العام أيضًا متابعة استراتيجيته الخاصة بالتعاون مع عدد من الدول والمنظمات لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بتهريب أشخاص والاتجار بهم عبر ليبيا.

(و) الحالة في مالي

59- في أعقاب قضية *المهدي*، وهي الأولى من نوعها في مالي، واصل مكتب المدعي العام التحقيق في طائفة أوسع من جرائم الحرب في مالي في ضوء، *من جملة أمور*، استمرار الطلب المتزايد على تدخل مكتب المدعي العام، وفرص التحقيق غير المتوقعة، وخطورة الجرائم المزعومة. وأجرى مكتب المدعي العام عدة بعثات لجمع الأدلة والتحقق من الشهود ومقابلتهم وتأمين التعاون المستمر مع شركائه، بما في ذلك دول منطقة الساحل.

60- وعُقدت جلسة بشأن تأكيد التهم الموجهة ضد السيد الحسن في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليه 2019. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قرارًا سريًا يؤكد التهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجهها المدعي العام ضد السيد الحسن وقرر محاكمته بشأنها. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، عقدت الدائرة الابتدائية العاشرة جلسة تحضيرية للإعداد لجدول المحاكمة. وستبدأ المحاكمة في 14 تموز/يوليه 2020 وسيبدأ الادعاء في تقديم أدلته في 25 آب/أغسطس 2020.

(ز) الحالة في أوغندا

61- في 12 كانون الأول/ديسمبر2019، عقب العرض النهائي لأدلة الدفاع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر2019، أعلن رئيس المحكمة إغلاق باب تقديم الأدلة في القضية. ومن المقرر إيداع المذكرات الختامية في هذه القضية بحلول 19 شباط/فبراير2020، وسيبدأ الإدلاء بالبيانات الختامية اعتبارًا من 10 آذار/مارس 2020.

62- وفي سياق التحقيقات التي أجراها مكتب المدعي العام بشأن جيش الرب للمقاومة والقضية المرفوعة ضد السيد أونغوين، أجرى مكتب المدعي العام عدة بعثات، بما في ذلك لأغراض دعم المحاكمات، وواصل تشجيع الإجراءات الوطنية عند الاقتضاء.

(ح) الحالة في جورجيا

63- ما زالت تحقيقات مكتب المدعي العام بشأن الجرائم المزعومة في الحالة في جورجيا جارية. ويواصل مكتب المدعي العام دعوة جميع الأطراف إلى التعاون مع تحقيقاته، بما في ذلك الاتحاد الروسي وأوسيتيا الجنوبية، ويرحب بجهود الأطراف المتعاونة.

64- وفي الفترة من 6 إلى 10 أيار/مايو 2019، قام قلم المحكمة ومكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا ببعثة توعية مشتركة إلى جورجيا. والتقى الوفد بممثلي المجتمع المدني والضحايا وأعضاء المجتمعات المتضررة والسلطات المحلية والسلك الدبلوماسي والمهنيين القانونيين والأكاديميين وممثلي وسائل الإعلام. وكان الهدف الرئيسي للبعثة هو تعزيز المعرفة والفهم على نطاق أوسع فيما يخص التحقيق في جورجيا وعمل المحكمة بين الجماهير المستهدفة المذكورة أعلاه.

(ط) الحالة في بوروندي

65 - في عام 2019، أجرى مكتب المدعي العام عددا من البعثات فيما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم التي يُزعم ارتكابها في الحالة في بوروندي، وركز على بناء شبكات تعاون مناسبة والحفاظ عليها.

66 - وعلى الرغم من أن انسحاب بوروندي من النظام الأساسي دخل حيز التنفيذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017، فإنها تظل ملزمة بالتعاون مع المحكمة. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يشكل بعض التحديات العملية للتحقيق. وفي هذا السياق، ركز مكتب المدعي العام على التنفيذ السريع للاحتياجات التشغيلية في مجالات من قبيل الأمن وسائرالدعم التشغيلي، وحماية الشهود، والمتطلبات اللغوية.

(ي) الحالة في كينيا

67 - واصل مكتب المدعي العام تلقي معلومات عن مزاعم ارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة وكذلك المطالبة بتسليم الأفراد الخاضعين لأوامر توقيف صادرة عن المحكمة في الحالة الكينية وإحالتهم إلى المحكمة بدعوى ارتكابهم جرائم مزعومة منصوص عليها في المادة 70 تخل بإقامة العدل.

(ك) الحالة في بنغلاديش/ميانمار

68 - في 14 تشرين الثاني / نوفمبر2019، وبعد الحصول على إذن من الدائرة التمهيدية الثالثة، بدأ المكتب تحقيقا فيما يتعلق بجرائم مزعومة تدخل في اختصاص المحكمة تم ارتكابها في الحالة في بنغلاديش/ميانمار. وتم إصدار قرار الدائرة التمهيدية الثالثة على أساس طلب الإذن بإجراء تحقيق وفقًا للمادة 15 من نظام روما الأساسي، وقد تم إيداعه في 4 تموز/يوليه 2019. أما تحقيق المدعي العام فتنفيذه جار.

(ل) قسم الاستئناف

69 - كان قسم الاستئناف في شعبة الادعاء مشغولاً بشكل خاص على مدار عام 2019. وفيما يلي لمحة عن أنشطته الرئيسية خلال العام.

70- ففي عام 2019، قدم الادعاء مرافعات شفوية في خمس جلسات استئناف أمام دائرة الاستئناف وجلسة استماع واحدة بشأن التعويض أمام الدائرة التمهيدية. وتم إصدار العديد من قرارات دوائر الاستئناف بشأن الطعون التي كانت قيد النظر في عامي 2018 و2019.

71 – وفي قضية *غباغبو وبله غوديه*، وعقب القرار الشفوي الذي أصدرته الدائرة الابتدائية بالأغلبية في كانون الثاني / يناير 2019 بتبرئة المتهمين الاثنين وإطلاق سراحهما دون قيد أو شرط، استأنف الادعاء قرار الإفراج بموجب المادة 81 (3) (ج) '2'. وعُقدت جلسة استماع أمام دائرة الاستئناف في شباط / فبراير 2019، طلب فيها الادعاء إلغاء قرار الدائرة الابتدائية بالإفراج عن السيد غباغبو والسيد بله غوديه دون قيد أو شرط ومنحهما الإفراج المشروط. وتقدم الادعاء بعدة ملفات تتعلق بهذه المسألة قبل الجلسة. وقد أصدرت دائرة الاستئناف قرارها في نفس يوم جلسة الاستماع. فعدلت قرار الدائرة الابتدائية ومنحت الرجلين الإفراج المشروط.

72 - وفي أيار/مايو 2019، أصدرت دائرة الاستئناف قرارها بشأن استئناف الأردن ضد قرار الدائرة التمهيدية القاضي بأن الأردن لم يمتثل لأمر توقيف عمر البشير وبأنه ينبغي إحالته إلى جمعية الدول الأطراف و مجلس الأمن (الذي تمت مناقشته أمام دائرة الاستئناف في أيلول/سبتمبر 2018). وفي قرار تاريخي، قررت الدائرة أن الأردن قد انتهك التزامه بتسليم الرئيس السوداني (آنذاك) البشير إلى المحكمة، وأن منصبه الرسمي كرئيس للدولة لا يمكن رفعه باعتباره مانعًا لاستسلامه أو حصانة من المقاضاة أمام المحكمة؛ ولكن في قرار اتخذ بأغلبية ثلاثة مقابل اثنين، ألغت دائرة الاستئناف قرار الدائرة التمهيدية بإحالة الأردن إلى الجمعية ومجلس الأمن.

73 - وفي حالة جزر القمر، طلبت المدعية العامة الإذن في عام 2018 لاستئناف قرار الدائرة التمهيدية الذي يطلب من المدعية العامة (من جديد) إعادة النظر في قرارها بموجب المادة 53 (3) بعدم فتح تحقيق في الوضع المتعلق بالهجوم من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية على قافلة (أسطول) مافي مرمرة. وفي قراريها الصادرين في عامي 2015 و2017، خلصت المدعية العامة إلى أنه على الرغم من ارتكاب جرائم حرب في الهجوم على القافلة، فأن القضية لم تستوف حد الخطورة بموجب نظام روما الأساسي لفتح تحقيق، وبالتالي فقد رفضت القيام بذلك. ومُنح الإذن بالاستئناف وأودعت المدعية العامة ملف الاستئناف في شباط/فبراير 2019. وفي أيار/مايو 2019، عُقدت جلسة استماع لمدة يوم واحد أمام دائرة الاستئناف. وقدم كل من المدعية العامة وممثلو مجموعتي الضحايا مرافعات وأجابوا عن عدد من الأسئلة التي طرحتها دائرة الاستئناف كتابة قبل الجلسة وخلالها. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت دائرة الاستئناف قرارها برفض استئناف المدعية العامة وطالبت المدعية العامة من جديد بإعادة النظر في قرارها. لقد فعلت ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2019، وخلصت من جديد إلى أن الوضع لم يكن خطيرا بما يكفي لفتح تحقيق.

74 - وفي قضية *بيمبا* الرئيسية، قدم الادعاء رده على طلب السيد بيمبا الحصول على تعويضات وجبر الأضرار وذلك بعد تبرئته في عام 2018، وقد شارك في جلسة استماع أمام الدائرة التمهيدية، قدم فيها أيضا الدفاع وممثلو قلم المحكمة مرافعات.

75 - وفي قضية *بيمبا وآخرين* بموجب المادة 70، فقد استأنف السيد بيمبا قرار إعادة الحكم الصادرعن الدائرة الابتدائية في عام 2018 فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد إقامة العدل وأودع الادعاء "مذكرة الرد" التي وضعها في هذا الصدد كما أودع ردًا على طلب تقديم أدلة إضافية في شباط/فبراير2019. وفي آب/أغسطس 2019، رفضت دائرة الاستئناف طلب السيد بيمبا إعادة فتح القضية فيما يتعلق بإدانته وحددت جلسة استماع في أيلول/سبتمبر 2019، قدمت فيها مذكرات من قبل الادعاء والدفاع عن السيد بيمبا. وأجاب الادعاء عن عدد من الأسئلة التي طرحتها دائرة الاستئناف قبل الجلسة وفي أثناءها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر2019، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها النهائي رافضة جميع أسباب استئناف السيد بيمبا ومؤكدة قرار الدائرة الابتدائية بإعادة الحكم.

76 - وفي قضية *سيف الإسلام القذافي*، قدم الدفاع استئنافا ضد قرار الدائرة التمهيدية الذي استنتج أن القضية المرفوعة ضده في المحكمة لا تزال مقبولة بعد محاكمته *الغيابية* محليا وتطبيق قانون عفو محلي. وقدم الادعاء والدفاع عن السيد القذافي وممثلون من دولة ليبيا واثنان من أصدقاء المحكمة مذكرات إلى دائرة الاستئناف في جلسة استماع استمرت يومين في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأجاب الادعاء والمشاركون الآخرون

عن عدد من الأسئلة التي طرحتها دائرة الاستئناف قبل جلسة الاستئناف وفي أثنائها. وكان الادعاء قد أودع "مذكرة رده" في نيسان/أبريل 2019، قبل الجلسة، وقدمت على مدار العام عدة إيداعات أخرى فيما يتعلق بالتقاضي في هذه المسألة.

77 - وفي نيسان/أبريل 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية قرارها بشأن طلب الادعاء بموجب المادة 15 فتح تحقيق في الحالة في أفغانستان. ووجدت أنه على الرغم من وجود أساس معقول للاعتقاد بحدوث جرائم تدخل في اختصاص المحكمة وأن القضايا ستكون مقبولة فيما يتعلق بخطوط التحقيق الثلاثة المحتملة (طالبان والحكومة الأفغانية والولايات المتحدة)، فلن يكون في مصلحة العدالة فتح تحقيق. وطلب الادعاء الإذن بالطعن في القرار بموجب المادة 82(1)(د) في حزيران/يونيه 2019، وقد تم منحه في أيلول/سبتمبر 2019. كما سعت عدة مجموعات من الضحايا إلى الحصول على إذن بالطعن في قرار الدائرة التمهيدية بموجب المادة 82(1)(د) و/أو المادة 82(1)(أ)؛ وخلال العام، رد الادعاء على العديد من الإيداعات والمذكرات التي قدمتها تلك المجموعات. وبالإضافة إلى مجموعات الضحايا، سمحت دائرة الاستئناف لنحو 16 فردا أو مجموعة بالمشاركة في إجراءات الاستئناف بصفتهم أصدقاء للمحكمة، فاختار نصفهم تقديم مذكرات مكتوبة والنصف الآخر تقديم مذكرات شفوية إلى دائرة الاستئناف. وعُقدت جلسة استماع لمدة ثلاثة أيام أمام دائرة الاستئناف في كانون/ديسمبر 2019، حيث قدم الادعاء والعديد من مجموعات الضحايا وعدد من الأصدقاء ومكتب المحامي العام للضحايا طلبات وأجابوا عن أسئلة طرحتها دائرة الاستئناف. وفي أثناء جلسة الاستماع ، أصدرت دائرة الاستئناف قرارًا شفويًا يوافق على موقف الادعاء بأن الضحايا لا يحق لهم استئناف قرار الدائرة التمهيدية. ومن المتوقع أن يُتخذ قرار بشأن الجوانب الأخرى للاستئناف في عام 2020.

78 - وفي عام 2019، قدم الادعاء طلبًا واحدًا للحصول على إذن بالاستئناف في الحالة في أفغانستان، وقد تمت الموافقة عليه، كما هو مذكور أعلاه. وخلال العام، رد الادعاء على 33 من طلبات الدفاع للحصول على إذن بالاستئناف، فرُفض 32 منها وقُبل طلب واحد (معدل نجاح 97 في المائة). وساعد قسم الاستئناف أفرقة المحاكمة في الرد على هذه الطلبات في القضايا التالية: 9 طلبات في قضية *نغيسونا ويكاتوم*؛ و18 طلبا في قضية *أونغوين* و5 طلبات في قضية *الحسن*. وقد بحثت هذه القضايا المختلفة المتعلقة بالإجراءات التمهيدية وإجراءات المحاكمة، بما في ذلك، *في جملة أمور*، إدخال خصوم جدد، والكشف عن المعلومات، وإتقان اللغة، وإجراءات التثبيت، وعبء الإثبات ومعاييره، ونظام الإثبات، والمسائل المتعلقة بالشهود، والفحوصات الطبية.

79 – وفي قضية *غباغبو وبله غوديه*، فكما ذُكر أعلاه، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها الشفوي في كانون الثاني/يناير 2019 ببراءة المتهم. ولم تبدأ المهل الزمنية للاستئنافات حتى صدور القرار المكتوب في تموز/يوليه. وأودع الادعاء إخطاره بالاستئناف ضد القرار في أيلول/سبتمبر وكذلك مذكرة الاستئناف خاصته في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقد قدم سببين للاستئناف ضد قرارالأغلبية بتبرئة السيد غباغبو والسيد بله غوديه سعيا إلى نقض قرار البراءة وأعلان بطلان المحاكمة. ومن المقرر أن يقدم الدفاع مذكرة الرد خاصته في أوائل عام 2020، وبعد ذلك قد يطلب الادعاء منحه إذنًا بالرد.

80- وفي قضية *نتاغاندا*، أدانت الدائرة الابتدائية المتهم في تموز/يوليه 2019 في جميع التهم الـ 18 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب والموجهة ضده. وحكم عليه بالسجن 30 عاما. واستأنف الادعاء بالاستناد إلى سببين اثنين من أسباب القانون المتعلقة بتدمير المباني المحمية (مستشفى وكنيسة). وأودع الدفاع إخطاره بالاستئناف الذي أثير فيه 15 سببًا للاستئناف ضد الإدانات. كما أودع الدفاع إخطارا بالاستئناف ضد الحكم مثيرا 13 سببًا في هذا الصدد. وتم تقديم جزء من مذكرة الاستئناف خاصته ضد إدانة السيد نتاغاندا، التي سيرد عليها الادعاء في أواخر كانون الثاني/يناير 2020.

81 - وفي قضية *أونغوين*، فكما ذُكر أعلاه، منحت الدائرة الابتدائية للدفاع الإذن بالطعن في قرار يتعلق بعرائض الدفاع التي تدعي وجود عيوب في قرار التثبيت. ورد الادعاء على استئناف الدفاع وقدم مزيدا من المذكرات بناء على طلب دائرة الاستئناف. وقد رفضت دائرة الاستئناف استئناف السيد أونغوين في تموز/يوليه 2019.

82- وفي قضية *الحسن*، أودع الدفاع استئنافًا تمهيديًا ضد قرار الدائرة التمهيدية بأن القضية غير مقبولة على أساس الخطورة وقد رد الادعاء عليه في تشرين الأول/نوفمبر 2019. والاستئناف هو قيد النظر أمام دائرة الاستئناف.

83 - وعلى مدار العام، وبالإضافة إلى مسؤوليته الأساسية عن معالجة التقاضي في دعاوى الاستئناف، قدم قسم الاستئناف عشرات من مذكرات المشورة القانونية وكذلك المساعدة القانونية المستمرة إلى أفرقة المحاكمات بشأن النقاط المعقدة من القانون والإجراءات. وشمل ذلك في قضية *الحسن* (المساعدة في صياغة الوثيقة التي تحتوي على الاتهامات، والمساعدة في التحضيرات لجلسة التأكيد، وصياغة الإيداعات فيما يتعلق بطلب الدفاع تنحية القضاة)؛ وفي قضية *نتاغاندا* (صياغة الإيداعات فيما يتعلق بتنحية القاضي، ومطالعات الأحكام، وجبر الأضرار)؛ وفي قضية *أونغوين* (قضايا متنوعة متصلة بالمحاكمة)؛ وفي حالة جمهورية أفريقيا الوسطى – القضية الثانية باء (صياغة الوثيقة التي تحتوي على الاتهامات، وصياغة الإيداعات، والتحضيرات لجلسة التأكيد، واستعراض قرار التأكيد)، وشمل في حالات كولومبيا وجورجيا وليبيا وبوروندي، قضايا قانونية وإثباتية متنوعة.

84 - وساعد قسم الاستئناف أيضا في صياغة الطلب المنصوص عليه في المادة 15 والمقدم إلى الدائرة التمهيدية وكذلك العديد من الإيداعات ذات الصلة في حالة بنغلاديش/ ميانمار. ووافقت الدائرة التمهيدية على طلب الادعاء فتح التحقيق في هذا الصدد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

85 - وواصل قسم الاستئناف أيضا تقديم الدعم والمساعدة في العديد من الدراسات الأولية الجارية.

86 - وطوال العام، قام أعضاء القسم بتحديث ملخصات قضايا مكتب المدعي العام بشأن القانون الموضوعي والإجرائي، وشاركوا في العديد من الأفرقة العاملة التابعة لشعبة الادعاء/مكتب المدعي العام. كما عملوا على صياغة مبادئ توجيهية للمكتب خاصة بالاتهام.

87 - وفي نهاية العام، أذن المدعي العام بتغييراسم قسم الاستئناف إلى قسم التنسيق القانوني للاستئناف والادعاء. وقد تم ذلك ليعكس بشكل أفضل طبيعة عمل ومسؤوليات القسم ورئيسه، وعمل القسم الذي يتجاوز دعاوى الاستئناف وحالات التقاضي ذات الصلة، ولا سيما المهام الحرجة المتمثلة

في ضمان اتساق وصحة جميع المواقف القانونية التي تتقدم بها أفرقة شعبة الادعاء، وتزويد كل الأفرقة بالمشورة القانونية بشأن القانون الموضوعي والإجرائي .

3- التعاون الدولي والمساعدة القضائية

88 - في عام 2019، تناول مكتب المدعي العام، فيما يتعلق بأنشطة التحقيق والمقاضاة، 555 طلباً للمساعدة، وذلك حجم من العمل يكاد يكون مساوياً للفترة المشمولة بالتقرير السابق (-1.59 في المائة) بما يشمل أكثر من 83 شريكاً مختلفاً، من ضمنهم 52 دولة طرفا، و5 دول غير أطراف، و26 منظمة دولية وإقليمية وغير حكومية، فضلاً عن مؤسسات خاصة، وقام بمتابعة تنفيذ الطلبات قيد النظر. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 7.80 في المائة في عدد الطلبات المرسلة إلى شبكة من الشركاء هي مستمرة في التطور.

89 - وحافظ مكتب المدعي العام على شبكته الموسعة المكونة من شركاء التعاون القضائي وواصل تطويرها – وهي تشمل وحدات جرائم الحرب، ووحدات التحقيق المالي وغيرها من الجهات المعنية بإنفاذ القانون والجهات القضائية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتم إحراز مزيد من التقدم في توسيع الشبكة لتشمل سلطات الهجرة واللجوء الوطنية والإقليمية، وسلطات استرداد الأصول وتتبع الأصول، وكذلك الخبراء الوطنيين المشاركين في وسائل التواصل الاجتماعي والتحقيقات الإلكترونية.

90 - وفي ضوء هدفه الاستراتيجي 9 (الغاية الاستراتيجية 6 في إطار خطة 2019-2021)، واصل مكتب المدعي العام تشجيع السلطات القضائية الوطنية على المساهمة في سد فجوة الإفلات من العقاب من خلال دعم الجهود القضائية الوطنية حيثما اقتضى الأمر، بما في ذلك من خلال الشركاء الإقليميين و شبكات الممارسين.

91 - وفي عام 2019، عالج المكتب عدداً كبيراً من الطلبات التي أحالتها إليه السلطات الوطنية عملاً بالمادة 93(10) وواصل تعزيز فتح القضايا ومساعدة السلطات القضائية الوطنية في تحقيقاتها الخاصة حسب الاقتضاء. كما واصل مكتب المدعي العام التأكيد للدول والشركاء الآخرين على أهمية الحصول على ردود إيجابية في الوقت المناسب على طلباته من أجل تقديم المساعدة إليه لتيسير التحقيقات وأوجه الإعداد للمحاكمات. كما أشار مكتب المدعي العام إلى التأثير السلبي على فعاليته وكفاءته جرَّاء تباطؤ أوعدم اكتمال الردود على طلباته، وسلط الضوء على التحديات الخاصة المرتبطة بتحديد مكان وجود المشتبه فيهم وتسهيل تسليمهم. وظل مكتب المدعي العام يشارك عن كثب في إدارة ومواصلة تطوير شبكة متخصصة من الشركاء القضائيين، من ضمنها جهات تنسيق مخصصة ونقاط اتصال مركزية لضمان المعالجة والمتابعة الجادة لطلباته، بما في ذلك ما يتعلق بجهود التحقيق المالي. وأبرز المكتب كذلك أن عدم تنفيذ أوامر التوقيف الصادرة عن المحكمة، والتي يرجع تاريخ بعضها إلى أكثر من 10 سنوات، يمس بشرعية ومصداقية المحكمة والمجتمع الدولي ككل.

4- التعاون العام والعلاقات الخارجية

92 - على مدار العام، وبالاشتراك مع الأجهزة الأخرى التابعة للمحكمة عند الاقتضاء، نظم مكتب المدعي العام أو نسق الأنشطة المتصلة بالعلاقات الخارجية لمكتب المدعي العام أو شارك فيها، بهدف حشد الدعم العام لولايته وأنشطته.

93 - وفي هذا السياق، شارك مكتب المدعي العام بهمة في اجتماعات ومشاورات أجريت في سياق جمعية الدول الأطراف. وشمل ذلك حضور أكثر من 30 اجتماعاً لفريق لاهاي العامل لتقديم معلومات ونشر رسائل مكتب المدعي العام الرئيسية، أو لتقديم مدخلات موضوعية لعمل الميسِّرين، تم منها، على سبيل المثال، في سياق المناقشات بشأن استعراض شؤون المحكمة ونظام روما الأساسي، والمفاوضات بشأن الميزانية، فضلا عن عمليات التيسير بشأن التخطيط الاستراتيجي والتعاون والتكامل. وفيما يتعلق بالبند الأخير، وبالتعاون مع المحكمة، تم تنظيم حلقة دراسية بشأن استراتيجيات الإنجاز شارك فيها مكتب المدعي العام. كما شارك مكتب المدعي العام في الجلسات العامة والعديد من الأحداث الجانبية خلال الدورة الثامنة عشرة للجمعية، ونظم هو نفسه حدثًا جانبيًا لتقديم تقريره عن أنشطة الدراسة الأولية لعام 2019.

94 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم مكتب المدعي العام عدة جلسات إحاطة دبلوماسية للمجموعات الإقليمية وللسفراء وممثلي الدول الأطراف الموجودة في لاهاي، فضلا عن اجتماع مع مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في بروكسل. كما شارك مكتب المدعي العام في تدريب توجيهي للدبلوماسيين الوافدين حديثًا ونظم اجتماعات المائدة المستديرة السنوية على نطاق المحكمة مع المجتمع المدني وشارك فيها.

95- كما شارك المدعي العام وكبار أعضاء مكتب المدعي العام في اجتماعات ثنائية مع جهات فاعلة من الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، الكائنة في لاهاي وخارجها على حد سواء، بهدف تعزيز فهم ولاية وعمل مكتب المدعي العام ترسيخا للمناقشات العملياتية المتعلقة بأنشطتة في مجال التحقيق والمقاضاة. وأعد مكتب المدعي العام لـ53 زيارة رفيعة المستوى أجريت لمباني المحكمة وتولى استقبالها.

96 - وشارك أيضا المدعي العام وكبار أعضاء مكتب المدعي العام في مختلف الأحداث والمنتديات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر ميونيخ للأمن، والجزء رفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والإحاطات نصف السنوية المنتظمة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وساهمت هذه المشاركة في إقامة أو تنمية اتصالات استراتيجية وتشغيلية، وتعزيز التعاون من خلال الاجتماعات الثنائية، وزيادة المعرفة بعمل مكتب المدعي العام، وتوفير التحديثات ونشر الرسائل الرئيسية. وتم إعداد أكثر من 30 كلمة لمختلف المناسبات التي شارك فيها المدعي العام وغيره من كبار المديرين.

97 -ونظم مكتب المدعي العام أيضاً أول مائدة مستديرة لخبراء مع أوائل المستجيبين بشأن حفظ الأدلة، فضلاً عن ثلاث حلقات دراسية إقليمية تتعلق بالتعاون وإدارة الشهود وأمنهم. وشارك أيضا في حلقات دراسية نظمت بالاشتراك مع أجهزة أخرى للمحكمة، مثل المعتكف السنوي في أديس أبابا.

98 - وأخيرا، قام مكتب المدعي العام بتيسير أمور المتحدثين لـ95 زيارة قام بها أصحاب المصلحة المعنيين إلى المحكمة تضمنت وفودا مؤلفة من قضاة ومدعين عامين وكبار الدبلوماسيين والبرلمانيين ومدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء من المجتمع المدني ومحامين وموظفي الخدمة المدنية

وغيرهم، وذلك بالاتصال والتنسيق مع قلم المحكمة حسب الاقتضاء؛ كما قام بالتنسيق وتقديم المشورة بشأن أكثر من 200 دعوة تلقاها مكتب المدعي العام للمشاركة في محاضرات خارجية.

جيم - البرنامج الرئيسي الثالث – قلم المحكمة

99 - واصل قلم المحكمة تقديم الدعم إلى الأطراف والمشاركين في الإجراءات أمام المحكمة في كل من المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف ومرحلة جبر الأضرار. وعلى وجه الخصوص، قدم قلم المحكمة الدعم والمساعدة المتواصلين إلى الإجراءات الابتدائية في قضية *أونغوين ولوران غباغبو وتشارلز بله غوديه*، وكذلك إلى إجراءات جبر الأضرار في قضايا مختلفة. وفي كانون الثاني/يناير 2019، يسر قلم المحكمة نقل أحد المشتبه بهم إلى لاهاي، هو السيد باتريس-إدوارد نغيسونا.

1- إدارة المحكمة

(أ) الأنشطة القضائية

100 - تم تسجيل ما مجموعه 6539 من سجلات المحكمة و 675 محضرًا والإخطار بهم في عام 2019. وتشمل هذه الأرقام الوثائق المسجلة و/أو المبلغ عنها في جميع القضايا والحالات على النحو المفصل أدناه، بالإضافة إلى 94 سجلاً تم تسجيله و/أو الإخطار بها بموجب لوائح المحكمة و/أو لوائح قلم المحكمة ولكنها لا تتعلق بالضرورة بقضية أو حالة معينة.

101- وفي الحالة في أوغندا، تم تسجيل 759 وثيقة و442 محضرا والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى 58 جلسة استماع في قضية *أونغوين*.

102 - وفي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم تسجيل 421 وثيقة و19 محضرا والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى خمس جلسات استماع: أربع جلسات في قضية *نتاغاندا* وجلسة واحدة في قضية *لوبانغا*.

103 – وفي الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الأولى)، تم تسجيل 192 وثيقة و9 محاضر والإخطار بها. وعُقدت جلسة استماع واحدة في قضية *بيمبا* واثنتان في قضية *بيمبا وآخرين*.

104 - وفي الحالة في دارفور، تم تسجيل 54 وثيقة و 10 محاضر والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى جلسة واحدة.

105 -وفي الحالة في كينيا، تم تسجيل 22 وثيقه والإخطار بها.

106 - وفي الحالة في ليبيا، تم تسجيل 140 وثيقة و5 محاضر والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى جلستي استماع ضمتا مشاركين خارجيين مثل أصدقاء المحكمة.

107 – وفي الحالة في جمهورية كوت ديفوار، تم تسجيل 225 وثيقة و112 محضرا والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى ثلاث جلسات استماع في قضية *غباغبو وبله غوديه*.

108 - وفي الحالة في مالي، تم تسجيل 1816 وثيقة و26 محضرا والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى ثماني جلسات استماع في قضية *الحسن*.

109 - وفي الحالة بشأن السفن المسجلة لاتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، تم تسجيل 42 وثيقة و5 محاضر والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي لجلستي استماع.

110 – وفي الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية)، تم تسجيل 2130 وثيقة و41 محضرا والإخطار بها. وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى جلسة استماع واحدة في قضية *نغيسونا* وسبع جلسات في قضية *يكاتوم ونغيسونا*.

111 -وفيما يتعلق بالحالة في جورجيا، تم تسجيل 88 وثيقة والإخطار بها.

112 -وفي الحالة في غابون، تم تسجيل وثيقة واحدة والإخطار بها.

113 -وفي الحالة في بوروندي، لم يتم تسجيل أي وثائق أو الإخطار بها.

114 – وفي الحالة في أفغانستان، تم تسجيل 166 وثيقة و6 محاضر والإخطار بها.

115 – وتم تقديم الدعم التقني والإجرائي إلى جلسة استماع واحدة في إجراء بموجب المادة 46(3) من لائحة المحكمة.

116 -وفي الحالة في فلسطين، تم تسجيل 13 وثيقة والإخطار بها.

117 - وفي الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، لم يتم تسجيل أي وثائق أو الإخطار بها.

118 -وفي الحالة في جمهورية بنغلاديش الشعبية/جمهورية اتحاد ميانمار، تم تسجيل 376 وثيقة والإخطار بها.

119 - وفي عام 2019، زاد عدد سجلات المحكمة بنسبة 44.30 في المائة مقارنة بعام 2018، في حين انخفض عدد المحاضر التي تم تسجيلها والإخطار بها على نطاق جميع الحالات والقضايا بنسبة 49.77 في المائة.

120 - واستمر استخدام تكنولوجيا الرابط الصوتي أو المرئي لتيسير الإدلاء بشهادة الشهود طوال عام 2019. ويلزم موظفان قانونيان معاونان/ موظفان في قاعة المحكمة لتنظيم جلسات استماع عبر رابط الفيديو: أحدهما في قاعة المحكمة في لاهاي والآخر في موقع الشاهد. ومن بين 41 شاهدًا في قضية *أونغوين*، أدلى سبعة عشر شاهدا بشهادتهم عبر رابط الفيديو على مدى ما مجموعه أربعة وعشرون يومًا. ومن بين شاهدين اثنين في قضية *نتاغاندا*، أدلى أحدهما بشهادته عبر رابط الفيديو لمدة يوم واحد.

121 – ولتوفير الدعم بشأن عبء العمل في ثلاث قضايا جارية في المرحلة الابتدائية وجلستي استماع متزامنتين، يلزم كحد أدنى ثلاثة موظفين قانونيين معاونين/ثلاثة موظفين في قاعة المحكمة. وإلى جانب تقديمهم الدعم في جلسة الاستماع فهم يؤدون أيضًا عددا من مهام المكتب الخلفي لضمان الدعم الشامل للإجراءات.

122 - وطوال عام 2019، عمل منسقو المحاضر ومراسلو المحكمة على إعادة تصنيف المحاضر وتصويبها. ومن بين الأرقام الإجمالية للمحاضر الواردة أعلاه، تم تصويب 128 محضرا وإعادة تصنيف 193 محضرا. وتتسم هذه الأنشطة بأنها كثيفة العمالة وهي تتطلب الدقة والضبط بسبب العواقب الوخيمة التي ترتب على وقوع أي أخطاء. وتم إنتاج ما مجموعه 12 محضرا لأحداث بخلاف جلسات الاستماع، وكذلك تسجيلها والإخطار بها.

123 - وبالإضافة إلى الأنشطة الروتينية في المحكمة وأنشطة التسجيل، كان قسم إدارة المحكمة وما يزال منخرطا بشكل كامل في منصة سير العمل القضائي. وبالإضافة إلى ذلك أيضا، ومن أجل تعزيز القسم والتخفيف من مخاطر أوجه النقص غير المتوقع في الموظفين، تم تزويد الموظفين التابعين لقسم إدارة المحكمة بتدريب معمَّق على العديد من مجالات الدراية الفنية الفريدة داخل هذا القسم، وهو ما أدى إلى تمكين 60 في المائة من الموظفين من تأدية وظائف متعددة.

(ب) المحكمة الإلكترونية

124 -**إدخال تحسينات على أنظمة المحكمة الإلكترونية الحالية**

- *الأدلة*: من أجل مواصلة تحسين عمليات إدارة الأدلة، خضع موظفو قسم إدارة المحكمة ذوو الصلة إلى عملية تدريب ومصادقة على إدارة مستودع تخزين الأدلة. وتم تكليف الفريق المعني بالمحكمة الإلكترونية بتحميل الأدلة الإلكترونية على نظام المحكمة الإلكترونية القائم على الرنين (Ringtail) بهدف إحداث مزيد من توحيد بيانات التعريف على نطاق الحالات والقضايا وتحسين حالة التقيد ببروتوكول المحكمة الإلكترونية ذي الصلة. وفي عام 2019، قام قسم إدارة المحكمة بتحميل 220 حزمة تحتوي على 46889 بندا. وبناءً على مبادرة القسم المذكور، يتواصل تبسيط عملية تقديم الأدلة بحيث تتمكن جميع الأفرقة من إرسالها من دون استخدام أقراص خارجية. وبُوشر في تحليل واستعراض معمقين لبيانات التعريف القائمة على الرنين (Ringtail). فذلك شرط أساسي لترحيل البيانات التاريخية بمجرد أن يكون برنامج العمل المشترك في مرحلة التنفيذ.

• *عرض (الأدلة) في المحكمة*: تم استخدام برمجيات حاسوبية إضافية في قاعات المحكمة بحيث يمكن للأطراف عرض المواد السمعية والبصرية (بما في ذلك ما يصل إلى 360 درجة) من المقاعد المخصصة لمدير الحالة في كل قاعة من قاعات المحكمة. وبناءً على طلب الأطراف، تم تيسير العمل على إجراء اختبارات مكثفة بما يمكن من القيام بتقييم أولي لمزيد من عمليات تنسيق العروض التقديمية المعززة، من ضمنها ما هو قائم على النظام الثلاثي الأبعاد.

• *المحاضر*: تم تحديث وتهيئة واختبار محطات مراسلي المحكمة في مقصورات جميع قاعات المحكمة الثلاث، وفقًا لخطة استخدام شاملة تم إعدادها لهذا الغرض. وجرى تنفيذ وحدة التحقق من نصوص المحاضر، وهو نظام مركزي لتقديم واستلام ومعالجة واستكمال طلبات تصويب النصوص. وتم تزويد العديد من الأفرقة في مكتب المدعي العام ومكتب الدفاع وقلم المحكمة بالتدريب المناسب على استخدامها.

• *المواد السمعية والبصرية*: قاعدة البيانات السمعية البصرية الخاصة بقسم إدارة المحكمة: أنهيت التحديثات/التعديلات وباتت الآن جاهزة لإجراء عمليات التوصيل/الاستيعاب في برنامج العمل المشترك. أما نظام التسجيل/الأرشفة الرقمية (IPV system): فلم يكتمل بعد تنفيذ المرحلة الأولى؛ إنما أجري اختبار مكثف لتطبيقات هذا النظام وأبديت تعليقات عليها؛ ونُفذ جزئيا نظام التكامل IPV Crestron؛ وتم تسليم وحدة التحرير الروتينية IPV/Adobe Post-Facto Redaction/editing routine/module جزئيًا واختبارها على نطاق واسع؛ وتم إبداء تعقيبات في ذلك الصدد لكل من الجهة البائعة وقسم خدمات إدارة المعلومات على أساس مستمر؛ كما أن بيانات التعريف ومتطلبات التكامل لنظام IPV تم تحليلها وتوحيدها وإبلاغها على النحو الواجب. وجرى إدخال تحسينات على إمكانية الوصول وسعة التخزين لأرشيف التسجيل التابع للمحكمة ICC-FTR (أرشيف احتياطي كامل يعود تاريخه إلى عام 2005). وتمت ترقية المعدات/البنية التحتية لمرفق التحرير/النسخ السمعي البصري التابع لقسم إدارة المحكمة فجرى تركيب حاسوب تحرير سمعي بصري في إطار نظام Windows-10/Adobe Creative Cloud وكذلك اختباره وتشغيله بشكل كامل.

• *التدريب والعروض ودعم المستخدم*: تم توفير تدريب بمستوى موحد ومتقدم لحوالي 100 من أعضاء أفرقة الدفاع والضحايا ومكتب المدعي العام على استخدام مجموعات إدارة المحاضر والأدلة، بالإضافة إلى وحدة التحقق من المحاضر التي وضعت قيد الاستخدام حديثًا. وجرى تحديث الأدلة القائمة واستحداث أدلة مستخدم جديدة للأنظمة الجديدة والمحسّنة. وتم تنظيم جلسات تعريفية بقاعة المحكمة لأفرقة جديدة، وكذلك تقديم عرض ودعم متصلين بالموضوع لكل من فريق مكتب المدعي العام وفريق الدفاع استجابة لاستفسارات محددة من المستخدمين. ومن شأن التدريب والعرض أن يعززا الاستخدام الفعال المستمر للتطبيقات القضائية.

• *الوصول إلى ملفات الحالة*: تم تبسيط وتوثيق العمليات الداخلية لقسم إدارة المحكمة، المتعلقة بطلبات وصول المستخدمين، بهدف تحسين إدارة إمكانية الوصول. وأجريت تسوية نصف سنوية لحسابات المستخدمين (في حزيران/يونيه وفي كانون الأول/ديسمبر) بالاشتراك مع جهة الاتصال لكل فريق من أجل ضمان دقة وصول المستخدم إلى التطبيقات القضائية. وفي الوقت نفسه، يواصل قسم إدارة المحكمة العمل في سبيل وجود أداة مركزية لإدارة وصول المستخدم. وفي عام 2019، تمت معالجة 1512 طلبا من طلبات الوصول المقدمة من المستخدمين (منها 250 بطاقة

SolvIT، و426 مهمةSolvIT ، و50 طلبا بريديا إلكترونيا، و 780 طلبًا متصلا بنظام ECOS). أما طلب الوصول المقدم من مستخدم فهو أي طلب يطلب فيه صاحبه من قسم إدارة المحكمة منح أو إزالة الحق في وصول فرد أو مجموعة إلى طلب قضائي، بما في ذلك سجلات المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، عالج قسم إدارة المحكمة عددًا من طلبات دعم المستخدمين الواردة عبر البريد الإلكتروني والتي تتعلق باستخدام التطبيقات القضائية، والمشكلات التي تمت مواجهتها، والتخصيصات المطلوبة.

125 -**منصة سير العمل القضائي**

تهدف منصة سير العمل القضائي إلى نقل مشهد النظم القضائية المعقدة (eCourt) المستخدمة حاليا لدعم العملية القضائية إلكترونيًا، إلى نظام متكامل للتعامل مع المواد التي تشكل الحالة وسجل القضية وإدارتها وتبادلها وتحليلها و/أوعرضها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبانتظار تعيين فريق المشروع، استهل قسم إدارة المحكمة الأعمال التحضيرية بشكل أساسي من خلال صياغة المتطلبات الوظيفية الأساسية لعملياته. واكتمل اختيار "مدير المشروع" الجديد، وتم وضع اتفاق مشترك بين المنظمات مع المحكمة الخاصة للبنان في الصيغة النهائية من أجل شراء "نظام سير العمل القانوني" بهدف زيادة صقلة في تاريخ لاحق على نحو يناسب الاحتياجات المحددة للمحكمة. واستكمل قسم خدمات إدارة المعلومات عملية الشراء اللازمة للبرمجيات والدراية الفنية الاستشارية الخارجية للمشروع. وتم إنشاء مجلس المشروع الذي يرأسه مدير شعبة الخدمات القضائية بصفته المدير التنفيذي.

2-الاحتجاز

126- طوال عام 2019، احتفظ مركز الاحتجاز بسبعة أشخاص كانوا محتجزين (هم: السيد نتاغاندا، والسيد غباغبو، والسيد بله غوديه، والسيد أونغوين، والسيد الحسن، والسيد يكاتوم، والسيد نغيسونا). وخصصت المحكمة ميزانية لست زنازين خلال عام 2019. ومع ذلك ، كان من الضروري استخدام زنزانة إضافية لفترة محدودة لإيواء محتجز سابع.

127- وفي عام 2019، تم إنفاق ما يقرب من 13000 يورو من الصندوق الاستئماني للزيارات الأسرية فيما يخص زيارة عائلية واحدة شملت ما مجموعه خمسة أشخاص.

128- وفي عام 2019، تم تلقي سبعة تبرعات – تبرعين اثنين من دول وخمسة تبرعات من ثلاثة موظفين، بلغ مجموعها 28481 يورو.

129- ونتيجة لذلك، وبحلول نهاية عام 2019، بقي ما يقرب من 16900 يورو في الصندوق الاستئماني للزيارات الأسرية للأشخاص المحتجزين المعوزين.

3- الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

(أ) الترجمة التحريرية

130 - واجهت وحدة الترجمة الفرنسية عبء عمل ثقيلًا وعاجلًا بشكل استثنائي في عام 2019. فالتطورات في *غباغبو وبله غوديه* والحكم النهائي في *نتاغاندا* يعنيان أنه منذ تموز/ يوليه 2019 فصاعدًا على وجه الخصوص، طُلب من الوحدة ترجمة عدة آلاف من الصفحات الإضافية في أثناء تناولها عبء العمل العادي من الترجمة القضائية والإدارية، وذلك في سياق من الموارد المحدودة التي حالت دون تعيين موظفين خارجيين مؤقتين بما بكفل التقيد بالمواعيد النهائية بشكل أفضل.

131- وقامت وحدة الترجمة الإنكليزية بترجمة عدد كبير من الإيداعات والقرارات في قضية *الحسن*، وإيداعات مختلفة بشأن استئناف يتعلق بجبر الأضرر في قضية *لوبانغ*، وكذلك إيداعات وقرارات تتعلق بقضية بشأن عدم وجود قضية للرد على الاقتراح. كما حررت الوحدة الرأي المخالف للقاضي هيريرا كاربوكيا المكون من 300 صفحة إزاء قرار الدائرة الابتدائية بشأن عدم وجود قضية للدفاع للرد على التماس في قضية *غباغبو وبله غوديه*. والعمل جار على ترجمة قرار تأكيد التهم في قضية *الحسن*. وبالإضافة إلى ذلك، لبت الوحدة مجموعة من طلبات الترجمة بلغات أخرى، مثل الهولندية والإسبانية، بما في ذلك قرار من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وطلبات ذات طبيعة غير قضائية، مثل مستندات في إجراءات تأديبية. وكما هو الحال في كل عام، تألف الجزء الأكبر من أعمال التحرير في الوحدة من وثائق ميزانية المحكمة وتقارير المحكمة إلى لجنة المراجعة ولجنة الميزانية والمالية. كما قُدمت خدمات تحريرية لقسم الإعلام والتوعية، والصندوق الاستئماني للضحايا، وقسم إدارة المحكمة، وقسم الأمن والسلامة، وقسم الموارد البشرية.

132- و قدمت "وحدة ترجمة اللغات الخاصة بالحالات" الدعم في مجال الترجمة بعشر لغات، وهي العربية والبامبارا والبنغالية والبورمية والدارية والكينيارواندية والباشتو والروهينغيا والسانغو والتاماشيك. وتتكفل الوحدة بتوفير خدمات الترجمة في الوقت المناسب لعملاء قسم الخدمات اللغوية عن طريق تحديد واختبار وتحديث قوائم مترجمي اللغات فيما يخص الحالات. وتشمل بعض أمثلة خدمات الترجمة التي تقدمها الوحدة الترجمة العربية لقرار تأكيد التهم في قضية *الحسن*، وترجمة السانغو لوثائق في قضية *يكاتوم*، وجزء من حكم الاستئناف في قضية *نتاغاندا*، وترجمة استمارات المشاركة وغيرها من وثائق الحالة في ميانمار/بنغلاديش.

133- و قدمت "وحدة الدعم والمصطلحات الخاصة بالترجمة" الدعم التقني والإداري إلى جميع وحدات الترجمة فيما يتعلق بكل من مراقبة الميزانية، وتعيين مترجمين مستقلين، وإدارة أنشطة الاستعانة بمصادر خارجية، وسير أعمال الترجمة، بدءا من تقديم الطلب الأولي ذي الصلة وصولا إلى الترجمة النهائية.

وعملت وحدة الدعم المذكورة، بالتعاون مع قسم خدمات إدارة المعلومات، على حل المشكلات في أداة الترجمة والمصطلحات المعانة بالحاسوب التابعة لقسم خدمات إدارة المعلومات والتي تم تحديثها في عام 2018. وجرى التعاون بين وحدة الدعم وقسم الخدمات المذكورين على تكوين فريق عامل يضم قلم المحكمة ومكتب المدعي العام بهدف إجراء دراسة معمقة للمساعي المستقبلية المتعلقة بأدوات اللغة، على ضوء اتجاهات السوق الحالية والتحديات التكنولوجية. ونظمت وحدة الدعم والمصطلحات الخاصة بالترجمة أيضا اجتماعا على الصعيد المحلي فيما يخص "الاجتماع

السنوي الدولي حول الترجمة والمصطلحات بمساعدة الحاسوب" في مقر المحكمة، بمشاركة منظمات مقرها في لاهاي، بالإضافة إلى مؤسسات محلية مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، تناول موضوع أدوات اللغة والتحديات الحالية والمستقبلية.

ب) الترجمة الشفوية

- *الترجمة الشفوية في المحكمة*

134- في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2019 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، زودت وحدة الترجمة الشفوية ما مجموعه 1206 أيام مترجم. وبصرف النظر عن اللغة الإنكليزية (403 أيام) والفرنسية (454 يومًا)، كانت الأشولي (192 يومًا) والعربية (59 يومًا) والسانغو (22 يومًا) اللغات الأكثر استخدامًا في قاعة المحكمة. وأكملت الكينيارواندا واللانغو والسواحلي والتيسو الصورة من حيث الاستخدام. وشملت الأحداث القضائية التي دعمتها الوحدة جميع جلسات الاستماع التي عقدتها دائرة الاستئناف في قضية *غباغبو وبله غوديه*، وقضية السفن المسجلة لجزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا، وجلسات الاستماع في قضية *بيمبا وآخرين*.

135 - ومثلت جلسات الاستماع في الدوائر الابتدائية الجزء الأكبر من أيام الترجمة الشفوية مع، على وجه الخصوص، إصدار الحكم في قضية *نتاغاندا*، وجلسات الاستماع لأول مثول للمتهمين الاثنين في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية)، تليها جلسات تأكيد التهم في قضية *يكاتوم ونغيسونا* وجلسات إقرار التهم في قضية *الحسن*. واختتمت قضية *أونغوين*، التي كانت سمة ثابتة طوال عام 2019، بالعرض النهائي لقضية الدفاع في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر.

136- وفي عام 2019، غطت الوحدة 323 طلبا لخدمات الترجمة الشفوية فيما يتعلق بأحداث غير قضائية، تراوحت بين اجتماعات مكتب جمعية الدول الأطراف وحلقات دراسية رفيعة المستوى عُقدت في مقر المحكمة أو في الخارج؛ واجتماعات مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا؛ ومعتكف القضاة؛ والمواعيد الطبية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وكانت اللغات المستخدمة باستثناء الفرنسية والإنكليزية هي الأشولي والعربية الفصحى والإسبانية.

•*الترجمة الشفوية في سياق الأنشطة الميدانية والعمليات*

137 – قُدِمت خدمات الترجمة الشفوية في سياق الأنشطة الميدانية والعمليات للاجتماعات التي عُقدت في المقر وفي الميدان لما يبلغ 15 تشكيلة لغوية مختلفة في تسع حالات، بما يعادل مجموعه 1172.5 يوماً من أيام الترجمة الشفوية الميدانية. وقدمت هذه الخدمات من أجل اجتماعات محامي الدفاع ومكالماتهم الهاتفية، وتعريف الشهود بالإجراءات، وتلاوة البيانات، والتحقق من صحتها وفقاً للقاعدة 68، وعمليات التقييم النفسي وتقييم القابلية للتأثر وتقييم الحماية، وترجمة المحاضر السمعية البصرية، والمشاورات بشأن جبر الأضرار. ومن البعثات الميدانية التي دُعمت بخدمات الترجمة الشفوية بعثات الممثلين القانونيين للضحايا، ومحامي الدفاع، ومكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة، والصندوق الاستئماني للضحايا، وقسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، ومكتب المحامي العام للضحايا، وقسم الإعلام والتوعية، وقسم الضحايا والشهود، إلى بلدان الحالات وأماكن أخرى. وبلغ مجموع الطلبات التي تلقتها الوحدة للترجمة الشفوية في سياق الأنشطة الميدانية والعمليات 132 طلبا.

138 - ونظرا للتطورات غير المتوقعة في الحالة في دارفور، ومن أجل مواصلة دعم الحالة في ليبيا، تم تعزيز قائمة المترجمين الشفويين المعتمدين للغة العربية عن طريق برنامج تعيين المترجمين الشفويين واعتمادهم. كما تم اتخاذ خطوات أولية للاستعانة بمترجمين ميدانيين وتعيينهم فيما يتعلق بالحالة في ميانمار/بنغلاديش المعلن عنها حديثا. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع قائمة المترجمين الشفويين وغيرهم من مقدمي الخدمات اللغوية بهدف تلبية المتطلبات الجديدة والمستمرة في الحالة في كل من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

139 -وخلال عام 2019، اضطلع الموظفون والمترجمون الشفويون أيضا بمهام منتظمة في مركز الاحتجاز. وبصرف النظر عن خدمات الترجمة الشفوية في سياق العمليات الروتينية، فقد قدموا خدمات الرصد فيما يتعلق بأربعة محتجزين، بما مجموعه 416 يومًا من أيام الترجمة الشفوية وذلك في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2019.

3– المسائل المتعلقة بالمساعدة القانونية والمحامين

(أ) قسم دعم المحامين

140- وُضعت ميزانية عام 2019 على افتراض أنه سيُعنى بتسعة مدَّعى عليهم معوزين و7 أفرقة من الممثلين القانونيين للضحايا.

141- وقدَّم قلم المحكمة الدعم الإداري واللوجستي إلى جميع الأفرقة القانونية التي تمثِّل المشتبه بهم والمتهمين والضحايا، وإلى الممثِّلين القانونيين للدول المشاركة في الإجراءات أمام المحكمة. وبحلول نهاية عام 2019 كان قد تلقّى المساعدةَ 214 من أعضاء أفرقة الدفاع التي تساعد في التمثيل القانوني أمام المحكمة للموكِّلين المعوزين، منهم محامون عملوا بلا مقابل ومحامون متدرِّبون. ويرتفع هذا العدد إلى 241 إذا أضيف عدد أعضاء الأفرقة الذين يساعدون في تمثيل الموكِّلين غير المعوزين أمام المحكمة. كما إن قسم دعم

المحامين قدم المساعدة إلى أعضاء رابطة محامي المحكمة الجنائية الدولية وإلى أعضاء شتى اللجان التي تشارك في اجتماعات قلم المحكمة.

142 - واستمر العمل على استعراض سياسة المساعدة القانونية للمحكمة طوال عام 2019. وعقدت المشاورات بشأن التغييرات المقترحة للسياسة، بما في ذلك الدورات الثلاث للفريق العامل المعني بسياسة المساعدة القانونية، بالاشتراك مع المهنة القانونية، بما في ذلك ممثلي رابطة محامي المحكمة الجنائية الدولية، والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، والنقابة الجنائية الدولية. ونتيجة لذلك، تم إعداد مشروع السياسة المنقحة وتوزيعه على جميع أصحاب المصلحة المعنيين ، بما في ذلك لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، في تموز/يوليه 2019.

143- وفي عام 2019، تلقى قلم المحكمة 67 طلباً جديداً للإدراج في قائمة المحامين و35 طلباً جديداً للإدراج في قائمة مساعدي المحامين. وبحلول نهاية عام 2019، كان 40 محامياً قد أُضيفوا إلى قائمة المحامين، ما رفع العدد الإجمالي للمحامين المقبول إدراجهم فيها إلى 833 محاميا. وبإضافة 18 مساعدا للمحامين بحلول نهاية عام 2019، بلغ العدد الإجمالي لمساعدي المحامين المدرجين بالقائمة 369 مساعداً. وفيما يخص قائمة المحقِّقين المهنيين فلم يشهد عام 2019 سوى نشاط قليل، إذ تم تسلم خمس طلبات جديدة وتسجيل أربعة طلبات قبول جديدة، وتبعا لذلك وبحلول نهاية عام 2019، بلغ عدد المحققين المدرجين بالقائمة 41 محققاً.

(ب) مكتب المحامي العام للدفاع

144 - في عام 2019، ركز مكتب المحامي العام للدفاع على التحسين المستمر لجودة الخدمة لأفرقة الدفاع والمحكمة. وزادت طلبات المساعدة، لا سيما بالنظر إلى طبيعة القضايا التي تنتقل عبر مراحل مختلفة - ثلاثة أفرقة من المحاكمة إلى الاستئناف، وثلاثة أفرقة من خلال التأكيد إلى مرحلة المحاكمة، وفريق واحد يغلق مرحلة المحاكمة صوب اختتام المرافعات. وبالإضافة إلى ذلك، ظل مكتب المحامي العام للدفاع على استعداد لتقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى ثمانية أفرقة للدفاع في المسائل التي تنشأ في المراحل المبكرة أو المتأخرة من القضية، أي ما قبل الاعتقال/المقبولية أو جبر الأضرار/ما بعد الإدانة/ما بعد البراءة. وساعد المكتب أيضا في واقعة المثول الأولي لمتهم واحد؛ وأعطي الإذن بتقديم مذكرات مكتوبة في مسألتين على مستوى الحالة (أوغندا وأفغانستان)؛ ومَثل مرة واحدة كصديق للمحكمة في الحالة في أفغانستان.

145 - وخلال عام 2019 ، قام مكتب المحامي العام للدفاع في المقام الأول بما يلي:

•أنتج ووزع مذكرات قانونية متخصصة على 15 فريق من أفرقة الدفاع (فيما يخص قضايا لوبانغا، وكاتانغا،و س. غباغبو، ول. غباغبو، وبله غوديه، ونتاغاندا، وبيمبا، وبيمبا وآخرين (المادة 70)، وأونغوين، والمهدي، وباندا، والقذافي، والحسن، وياكاتوم، ونغيسونا) بناءً على طلب الأفرقة أو بشكل جماعي على الجميع.

• واصل تقديم سلسلة من التحديثات الأسبوعية إلى الأفرقة، مع توفير الوثيقة بلغتي العمل في المحكمة.

•استكمل دراسة استقصائية قام بها فريق للدفاع شملت منتجات وطرق العمل في المكتب وعرض النتائج على الأفرقة لتقديم اقتراحات بشأن التنفيذ.

•استكمل استعراض وإنشاء وتأسيس نظام جديد للأدلة الفقهية لمكتب المحامي العام للدفاع لتحديثها بشكل أفضل في الوقت المناسب ولتعكس الإجراءات التي تستخدمها الدوائر.

•ساعد الأفرقة خلال جلسات المحكمة من خلال متابعة الوصول في الوقت الحقيقي إلى المحاضر.

•دعم الأفرقة في تحميل وتنزيل الأدلة، والوصول إلى الإيداعات، ومعالجة مسائل إدارة القضايا، وتوفير التدريب لأفرقة الدفاع، عند الطلب، فيما يخص برمجيات معينة ، بما في ذلك برمجيات Ringtail Legalو Legal Craft و iTranscend وCasemap

•شارك في الأفرقة العاملة التابعة للمحكمة بما في ذلك، *من بين أمور أخرى*، أفرقة التكنولوجيا المخصصة الغرض، والفريق العامل الخاص بالمكتبة، وشارك أيضا في فريق لاهاي العامل بشأن بعض القضايا.

•تقدم إلى فريق لاهاي العامل، بالاشتراك مع مكتب المحامي العام للضحايا، وبدعم من رابطة محامي المحكمة الجنائية الدولية، بمذكرة مفاهيمية حول إنشاء جهة اتصال تابعة لفريق لاهاي العامل من أجل تعزيز المحاكمات العادلة.

•وفرتعقيبات تناولت مشاريع قلم المحكمة بما في ذلك، *من بين أمور أخرى*، ما يتعلق باتفاقات التعاون، والمواد الخاصة بأفرقة الدفاع، والاتصالات المتعلقة بالإعلام والتوعية.

•عمل مع رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي لرابطة محامي المحكمة الجنائية الدولية على تطوير شراكة لمساعدة الدفاع أمام المحكمة.

•عمل مع مكتب الدفاع التابع للمحكمة الخاصة بلبنان على تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية بشأن الدفاع مقابل الدفاع لأعضاء أفرقة الدفاع في كلتا المؤسستين والمشاركة في استضافتها. وقد عقدت ثلاث دورات في هذا الصدد في عام 2019.

•استضاف في مقر المحكمة، بالاشتراك مع مكتب الدفاع التابع للمحكمة الخاصة بلبنان، الاجتماع الدولي السنوي السابع للدفاع.

•واصل المشاركة، عند دعوته، في المناقشات بشأن استعراض المساعدة القانونية.

•واصل التعاون المتبادل في مجال البحث والتدريب وفقًا للاتفاقيات الجارية مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وكلية واشنطن ولي للقانون.

• استمر في العمل لحماية حقوق المشتبه بهم والمتهمين من خلال بذل الجهود لزيادة الوعي العام بقضايا الدفاع من خلال تقديم عروض للمجموعات الزائرة (لا سيما تلك التي يساعدها قسم الإعلام والتوعية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وشعبة الجرائم الدولية في المحكمة العليا في أوغندا، ووفود القضاة المحليين)، وكذلك المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية، والمساهمة في المنشورات.

(ج) مكتب المحامي العام للضحايا

146 - تعين الدوائر محامي "مكتب المحامي العام للضحايا" كممثلين قانونيين مشتركين للضحايا في مختلف الإجراءات الجارية. وبالتالي، فإن مهمة توفير التمثيل القانوني للضحايا هي الآن المهمة الأساسية لموظفي المكتب.

147 - وفي عام 2019، دعم مكتب المحامي العام للضحايا الممثلين القانونيين الخارجيين المعينين في قضايا *المهدي*، *وبيمبا*، *وكاتانغا*، *ولوبانغا*، *وأونغوين*، من خلال تقديم المشورة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل القانونية، بما في ذلك المسائل الجديدة المتعلقة بإجراءات جبر الأضرار، وإجراءات الاستئناف، وفي التحضير لجلسات الاستماع وأثناءها.

148 -وعلى مدار عام 2019، واصل محاميان من مكتب المحامي العام للضحايا تمثيل الضحايا المشاركين في محاكمة *نتاغاندا* (فتم تعيين محامٍ واحد لتمثيل 1849 ضحية من ضحايا الهجمات ومحامٍ واحد لتمثيل 283 من الأطفال الجنود السابقين)؛ وواصل محامٍ واحد من مكتب المحامي العام للضحايا تمثيل 729 ضحية شاركوا في إجراءات قضية *غباغبو وبله غوديه*؛ كما تم تعيين نفس المحامي لتمثيل 1532 ضحية شاركوا في محاكمة *أونغوين*. وفي عام 2019، تم تعيين اثنين من محامي مكتب المحامي العام للضحايا في الإجراءات التمهيدية لقضية *ياكاتوم ونغيسونا* (فتم تعيين محام واحد لتمثيل 88 من الأطفال الجنود السابقين ومحام واحد لتمثيل 997 من ضحايا الجرائم الأخرى). وعلاوة على ذلك، يمثل المحامي التابع لمكتب المحامي العام للضحايا حاليا 374 ضحية منحت لهم تعويضات و150 ضحية من المتقدمين بطلبات لجبر الأضرار في إطار إجراءات قضية *لوبانغا*؛ و37 ضحية منحت لهم تعويضات في قضية *كاتانغا*؛ و 488 من المتقدمين بطلبات لجبر الأضرار في إطار إجراءات قضية بيمبا.

149 -وكجزء من ولايته المتعلقة بالتمثيل القانوني للضحايا، قدم محامي مكتب المحامي العام للضحايا العديد من المذكرات الخطية واضطلع بـ 40 مهمة في الميدان لمقابلة العملاء بهدف تمثيل مصالحهم بشكل فعال في الإجراءات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الضحايا الممثلين لا يتواجدون فقط في بلدان الحالات، ولكن أيضًا في بلدان أخرى في إفريقيا أو في أوروبا. وتكثفت البعثات في جمهورية إفريقيا الوسطى نتيجة تبرئة السيد بيمبا، وطُلب من المحامي المعين شرح التطورات في الإجراءات ودعم أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا المضطلع بها في إطار ولايته الخاصة بتقديم المساعدة، بينما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإن الحالة الأمنية والطبية جعلت السفر في منطقة إيتوري صعبة للغاية.

150- ويظل أحد الجوانب المهمة للتمثيل القانوني للضحايا هو الدعم الذي يقدمه المحامي في الميدان - الذي يعينه كبير المحامين ويُدمج في أفرقة مكتب المحامي العام للضحايا – والذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية في الحفاظ على اتصال منتظم بالضحايا وتقديم معلومات عن الإجراءات في حين يحضر المحامي جلسات المحكمة يوميًا. وتؤكد التجربة في القضايا التي تم فيها تنفيذ هذا النظام حتى الآن (أي قضايا كل من *غبابغو وبله غوديه ونتاغاندا وأونغوين)* أنه يعزز فعالية مشاركة الضحايا ويلبي احتياجات الضحايا بكفاءة. وقد أشار الضحايا إلى أنهم راضون عن النظام المعمول به وأعربوا عن تقديرهم للجهود المبذولة للالتقاء بهم بالقرب من مكان إقامتهم.

151- وبالإضافة إلى القضايا المذكورة أعلاه، لا يزال مكتب المحامي العام للضحايا معيّناً لحماية حقوق ومصالح الضحايا الذين تواصلوا مع المحكمة في إطار الإجراءات المنصوص عليها في المادة 19 من نظام روما الأساسي، في قضيتي *القذافي وسيمون غباغبو*؛ كممثل قانوني في قضية *كوني وآخرين*؛ وفي حالة السفن المسجلة لاتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا.

152 - وواصل مكتب المحامي العام للضحايا السعي إلى حماية مصالح الضحايا ببذل جهود لإذكاء الوعي العام بقضايا الضحايا، بما في ذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية مع موظفي المحكمة الآخرين، والمساهمة في المنشورات، بما في ذلك إصدار النسخة الإنكليزية من العدد الخامس لدليل الممثلين القانونيين.

5-مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم

153- يساعد قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم ضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة في الوصول إلى المحكمة وإلى الإجراءات القضائية ذات الصلة. وهو بمثابة نقطة دخول لطلبات الضحايا للمشاركة في الإجراءات القضائية وجبر الأضرار ويتناول التقييم القانوني وتخزين بيانات الضحايا. ويقدم تقاريره إلى مختلف الدوائر في جميع القضايا والحالات المتعلقة بمشاركة الضحايا، حسب الاقتضاء. كما يعمل القسم كحلقة وصل مع الدوائر بشأن أي مسائل أخرى تتعلق بالضحايا، بما في ذلك إجراءات جبر الأضرار.

154 - وتتطلب مهام القسم القيام بعمليات في مقر المحكمة وفي الميدان. وتشمل الأنشطة الميدانية توفير المعلومات للضحايا حول حقهم في المشاركة في إجراءات المحكمة وجبر الأضرار والتمثيل القانوني في قاعة المحكمة. أما في مقر المحكمة، فيقوم القسم بتحليل وتسجيل طلبات المشاركة وجبر الأضرار وجميع الوثائق الأخرى ذات الصلة الواردة من الضحايا، ومن ثم يحيلها إلى المشاركين في الإجراءات المعنية. كما يساعد القسم الدوائر في جميع المسائل المتعلقة بمشاركة الضحايا وجبر الأضرا، لا سيما من خلال توفير تحليله القانوني للطلبات في تقارير يتم إدراجها في ملف القضية. كما أن القسم مسؤول أيضًا عن تقديم بيانات وتقارير وإحصاءات دقيقة حول مشاركة الضحايا وجبر الأضرار داخل المحكمة وخارجها. ويحتفظ

الموظفون الميدانيون ذوو الصلة الذين يضطلعون بالمهام المتصلة بمشاركة الضحايا وجبر الأضرار بوصلة جوهرية مع نظام قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم في المقر الرئيسي في إطار تأدية المهام المقابلة، بينما يقدمون في غير هذه الحالة تقاريرهم إلى رئيس المكتب القطري ذي الصلة.

155 - *العدد الإجمالي لطلبات الضحايا*. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى قسم مشاركة الضحايا وجبر إضرارهم 4702 طلبًا للمشاركة و/أو جبر الأضرار، واستمارات متابعة توفر معلومات إضافية على نطاق القضايا، وإقرارات وفقًا للإجراءات المنصوص عليها بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي (أي قيام المدعي العام بالتحقيق *من تلقاء نفسه*). وتم تقديم الغالبية العظمى من طلبات الضحايا للمشاركة و/أو جبر الأضرار من خلال أحدث نماذج الطلبات المجمعة (المحتوية على أقسام ذات صلة بكل من المشاركة وجبر الأضرار)، سواء كانت على الورق أو إلكترونيًا. وتم تلقي أكبر عدد من الطلبات فيما يتعلق بقضيتين قيد الإعداد حاليًا للمحاكمة، وهما '1' قضية *يكاتوم-نغيسونا* في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية) (حيث تم تلقي 1256 استمارة)؛ و'2' قضية *الحسن* في الحالة في مالي (حيث تم تلقي 521 استمارة في عام 2019 من إجمالي 968 استمارة تم تلقيها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019). وكجزء من عملية تمثيل بنغلاديش/ميانمار، تم تلقي 339 استمارة تمثيل ومعالجتها وتحليلها وإبلاغ الدائرة المعنية بها. وأخيرًا، تم تلقي 2248 استمارة تتضمن موافقة الضحية كجزء من برنامج دعم قلم المحكمة للصندوق الاستئماني للضحايا في الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى (القضية الأولى).

156 - *طلبات الضحايا لجبر الأضرار*. في عام 2019 ، تم استلام 4345 استمارة يطلب أصحابها جبر أضرارهم عبر الإجراءات، بما في ذلك 2248 استمارة كجزء من برنامج دعم قلم المحكمة للصندوق الاستئماني للضحايا في جمهورية إفريقيا الوسطى. وطلب جبر الأضرار 1251 ضحية تقدموا بطلبات للمشاركة في قضية *يكاتوم-نغيسونا*، في حين طلب 521 ضحية جبر أضرارهم في سياق قضية *الحسن*.

157- *مشاركة الضحايا في* قضية يكاتوم ونغيسونا. في عام 2019، نظم قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم عملية تقديم طلب الضحية على نحو ما أمرت به الدائرة، بمساعدة موظفين معينين من المكتب القطري المعني. وتضمنت الإجراءات العملية الرئيسية في هذا الصدد جمع استمارات طلبات الضحايا، والتماس آرائهم بشأن التمثيل القانوني، وتحديد الوسطاء واختيارهم وتدريبهم، وتقديم التقارير إلى الدائرة المعنية. وقام الموظفون الميدانيون المعينون، الذين يقومون بمهام مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم واختيار الوسطاء، بمساعدة مئات الضحايا في ملء استمارات في مناطق مختلفة في البلاد. ونتيجة لهذه الأنشطة، تلقى قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم وقام بتقييم 1256 طلبًا من الضحايا للمشاركة في تأكيد التهم قبل حلول الموعد النهائي الذي حددته الدائرة المعنية. ومن بين هؤلاء، ثمة 1085 ضحية مُنحوا الإذن بالمشاركة في الإجراءات.

158- *مشاركة الضحايا في قضية الحسن*. استمرت عملية تقديم طلبات الضحايا طوال عام 2019، بمساعدة الموظفين المعينين من المكتب القطري. وكانت الأنشطة ذات الصلة مماثلة لتلك التي نُفذت في إجراءات قضية *يكاتوم ونغيسونا* (انظر أعلاه). وبحلول نهاية عام 2019، تم تلقي خمسمائة وواحد وعشرين استمارة، من إجمالي 968 استمارة وردت منذ بداية عملية تقديم طلب الضحية في أواخر عام 2018.

159 - *الإقرارات المنصوص عليها في المادة 15(3)* في عام 2019، اضطلع القسم بعملية تقديم إقرار الضحايا عملاً بالمادة 15 (3) من نظام روما الأساسي في الحالة في بنغلاديش/ميانمار من أجل نقل آراء الضحايا إلى الدائرة التمهيدية الثالثة بشأن إجراء تحقيق محتمل من قبل المدعي العام في الجرائم المزعومة المرتكبة في الحالة المعنية. وفي الفترة ما بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/أكتوبر 2019، أجرى قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم أربع بعثات إلى كوكس بازار، بنغلاديش. وخلال تلك البعثات، عقد القسم أكثر من 60 اجتماعًا في مخيمات الروهينجا، حضرها ما يقرب من 1700 شخص (بما في ذلك نساء وفتيات ومراهقون وأشخاص كبار السن وأشخاص ذوو إعاقة) من جميع المخيمات البالغ عددها 34 مخيما. وتم إرسال ما مجموعه 339 إقرارا إلى الدائرة - 46 إقرارا فرديا و293 إقرارا جماعيا - تمثل أكثر من نصف مليون من ضحايا الروهينجا. وقُدم عدد كبير من العروض باللغة البورمية و 28 إقرارا بالفيديو بلغة الروهينجا. وقُدم عدد من الإقرارات إلكترونيًا باستخدام الاستمارة ذات الصلة عبر الإنترنت.

160 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم إلى الدوائر أكثر من 80 إيداعا في إجراءات مختلفة، بما في ذلك تقاريرعن طلبات الضحايا واستمارات الإقرار، وتقارير عن التمثيل القانوني للضحايا، وتقارير ووثائق أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد ما يقرب من 650 رسالة تتعلق بالإجراءات بخلاف الإيداعات الرسمية وإرسالها إلى الدوائر والممثلين القانونيين للضحايا والأطراف وغيرهم. وشملت المهام الأخرى تنظيم دورات إعلامية وتدريبية للمحامين ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية استكمال استمارات مشاركة الضحايا وجبر الضرر ذات الصلة ، وكذلك استمارات التمثيل في عملية المادة 15.

161 -وعلى مدار عام 2019، واصل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم صوغ وتنفيذ استراتيجيات وخطط لعمل القسم، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي لأنشطة مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم في الميدان. وتواصل هذا القسم مع وسطاء وطائفة من الجهات الفاعلة الخارجية بهدف بناء شبكات لدعم الأنشطة المتعلقة بمشاركة الضحايا وجبر أضرارهم. وقد تم الاضطلاع بتلك الأنشطة فيما يتعلق بالحالات في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، ومالي، وأوغندا. كما أجرى القسم أنشطة تتعلق بالحالات الخاضعة لدراسة أولية. وأخيرًا، وفي ظل إشراف مكتب مدير شعبة الخدمات القضائية، بدأ القسم برنامج دعم قلم المحكمة للصندوق الاستئماني للضحايا لمساعدة الأخير في توفير درجة من المساعدة للضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب تبرئة السيد بيمبا.

162 - وظل القسم على اتصال بالجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني بشأن مختلف القضايا. كما قدم دعما ذا أهمية إلى الصندوق الاستئماني للضحايا والممثلين القانونيين للضحايا، لا سيما فيما يخص الإجراءات الجارية بشأن جبر الأضرار.

163 - وواصل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم تحسين كفاءته وأساليب عمله من خلال ما يلي: '1' مواصلة توسيع نطاق وظائف قاعدة بيانات نظام إدارة تطبيقات الضحايا؛ و'2' تفعيل استمارة/ نظام الطلب عبر الإنترنت (في قضية *الحسن* وقضية *يكاتوم ونغيسونا*، وكذلك في العملية في المادة 15(3) في ميانمار/بنغلاديش)؛ و'3' واختبار حل منبثق من تكنولوجيا المعلومات لجمع تطبيقات الضحايا من خلال جهاز لوحي في الميدان؛ و'4' المضي قدمًا في ترقية مستوى أرشيف القسم المحفوظ منذ أمد طويل والمحتوي على أكثر من 30000 ملف من ملفات الضحايا بهدف تحسين حفظ المستندات على المدى الطويل وفقًا لسياسة الاحتفاظ بالمستندات المتبعة في المحكمة؛ و'5' تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات عن

الضحايا عن طريق إتاحة الوثائق باللغات المحلية في عدد من الحالات. كما قام القسم بتحسين قدرته على جمع المعلومات من خلال استمارة الطلب الموحدة الجديدة (المشاركة/ جبر الأضرار)، وأخيراً، فإنه يخطط لاتباع عملية مبسطة جديدة لتحديد المستفيدين المحتملين من التعويضات في عملية جبر الأضرار في قضية *نتاغاندا*.

6 - الضحايا والشهود

164 - من بين 44 شاهدًا أدلو بشهاداتهم في عام 2019، كان واحد منهم شاهد إثبات و43 من شهود الدفاع (أربعة شهود خبراء و39 شاهدًا على الوقائع). وأدلى تسعة عشر شاهدا بشهاداتهم عبر وصلة فيديو من مواقع مختلفة، بينما حضر 25 شاهدا في مقر المحكمة.

165 - قدم قسم الضحايا والشهود مساعدة لوجستية للسفر والإقامة، فضلا عن خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وغيرها من خدمات الدعم إلى 44 شاهدا مثلوا أمام المحكمة. وشمل ذلك التحضير للسفر إلى المحكمة للإدلاء بالشهادة، والتحضير للإدلاء بالشهادة والتعريف بإجراءات قاعة المحكمة. وفي المحكمة، أجرى القسم تقييمات حماية وتقييمات نفسية لغرض تقديم المشورة إلى الدوائر بشأن الحاجة إلى اتخاذ تدابير وقائية داخل المحكمة عملاً بالقاعدة 87 وكذلك تدابير خاصة عملاً بالقاعدة 88 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

166- وفي عام 2019، قدم قسم الضحايا والشهود 70 مذكرة مكتوبة إلى الدوائر. وتضمنت تلك المذكرات 29 تقييما للحاجة إلى اتخاذ تدابير حماية داخل المحكمة، و16 تقريرا عن تقييم أوجه التأثر والضعف و25 تقريرا تتعلق بمعلومات شهود محددة. وقد تم تقديم كل ذلك إما عن طريق الاتصال الإلكتروني أو الإيداعات الرسمية. وعلاوة على ذلك، أجرى علماء النفس التابعون لقسم الضحايا والشهود تقييمًا لأوجه التأثر والضعف، ما أدى إلى تنفيذ تدابير خاصة لصالح 19 شاهدًا (بموجب القاعدة 88 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات). كما حضر قسم الضحايا والشهود جلسة استماع واحدة وقدم المساعدة في المحكمة إلى الشهود في ثلاث جلسات استماع.

167 - وبالإضافة إلى هذه الأنشطة ذات الصلة بالجوانب القضائية، قدم قسم الضحايا والشهود خدمات الرعاية والحماية المستمرة للأشخاص الخاضعين لمسؤوليته. وقدم القسم تدابير وقائية إلى حوالي 390 فردًا في عام 2019 (هم: شهود، وضحايا، وآخرون معرضون للخطر بسبب الشهادة المدلى بها ومُعالون تابعون لهؤلاء الأشخاص المحميين). كما واصل القسم جهوده لتنفيذ تدابير الحد من المخاطر للأفراد المحميين من أجل السماح لهم باستئناف حياتهم الطبيعية والتخلص التدريجي من مشاركة قلم المحكمة في حمايتهم. وقدم القسم الدعم النفسي إلى 26 شاهدا أو ضحية في الميدان. فقد تم تزويد هؤلاء الشهود والضحايا بالمساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية وغيرها من المساعدة المناسبة عملا بالمادة 83 من لوائح قلم المحكمة.

168- ووفقاً لهدف قلم المحكمة الرامي إلى زيادة مستوى التعاون الخارجي والداخلي فيما يتعلق بحماية الشهود، واصل قسم الضحايا والشهود أنشطته لتعزيز تعاون الدول في مجال حماية الشهود وقد تمكن من إبرام اتفاق واحد لإعادة التوطين. وعلاوة على ذلك ، أحرز القسم تقدما في زيادة عدد الدول الشريكة المستعدة لتلقي طلبات من المحكمة لإعادة توطين شهود أو ضحايا على أراضيها. وتواصل القسم مع حوالي 10 دول أعربت عن استعدادها للتعاون في مسائل حماية الشهود، بما في ذلك على أساس مخصص الغرض. وتمت صياغة حوالي 60 رسالة وإرسالها إلى الدول فيما يتعلق بعمليات القسم ومسائل حماية الشهود. وأخيرًا، شارك قسم الضحايا والشهود، بصفته رئيس المجموعة التوجيهية لشبكة يوروبول النفسية الاجتماعية لحماية الشهود، في المؤتمر السنوي للشبكة الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

7- الإعلام والتوعية

169 - واصل قسم الإعلام والتوعية، بالتنسيق الوثيق مع المكاتب القطرية ، إذكاء الوعي وضمان أن تكون إجراءات المحكمة في متناول الجمهور.

170- وبحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ، اجتذب موقع المحكمة على الإنترنت ما مجموعه 1526000 زائر؛ وأظهرت خدمات البث في المحكمة 24370085 نقرة؛ وتم نشر 170 مقطع فيديو جديدًا على موقع YouTube ، استقطبت 1456477 مشاهدة. وتم توزيع ما مجموعه 95 بيانًا صحفيًا في عام 2019 بالاستناد إلى قائمة بريدية تضم ما يقرب من 6000 من الصحفيين وأصحاب مصلحة معنيين آخرين حول العالم. وأجريت أكثر من 655 مقابلة مع مسؤولي المحكمة في المقر وحده. واكتسب حسابا المحكمة على تويتر أكثر من 60941 متابعًا جديدًا في عام 2019، منهيا العام بـ392000 متابع، وحقق حسابا فيسبوك أكثر من 169747 إعجابًا. وتم إطلاق حسابي المحكمة على Instagram في عام 2018، وبات لهما بالفعل أكثر من 25000 متابع. وتكفل حضور المحكمة القوي على وسائل التواصل الاجتماعي وصول الرسائل المختلفة والمنتجات الإعلامية والمرئيات المبتكرة التي يتم مشاركتها على تلك المنصات إلى جمهور على نطاق واسع. وجرى استخدام Facebook Live أيضًا بنجاح لجلسات استماع وقرارات وأحداث رئيسية بهدف توسيع نطاق الجمهور إلى حد كبير، بما في ذلك التركيز بشكل خاص على هدف الأمم المتحدة 16 للتنمية المستدامة، أي: إحلال السلام والعدل والمؤسسات القوية. وتم عرض حزمة الوسائط الاجتماعية وصفحة الويب التابعتين للمحكمة في إطار حزمة الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس 2019 على جميع الشركاء الإعلاميين، تلاها إطلاق دعوة في 17 تموز/يولية 2019 لقصص بعنوان "رحلة إلى العدالة"، ما ولد دعمًا واضحًا حتى نهاية العام ترافق مع مشاركات قصصية من شخصيات رفيعة المستوى مثل الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ميشيل باتشيليت، والممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة، فيرجينيا غامبا، والممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميلا باتن، والمدعي العام السابق في نورمبرغ، بن فيرينكز.

171 - وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أيضا، استقبلت المحكمة 496 مجموعة من الزائرين (23161 شخصًا) تتألف من طلاب كليات الحقوق وعامة الجمهور، ما أتاح للمحكمة إطلاع جمهور عريض بولاية المحكمة وعملها، كما أتاح لهؤلاء الزائرين حضور جلسات الاستماع والتعرف على كيفية عمل المحكمة. وعلاوة على ذلك، جرى الترحيب بـ 125 وفدا تتألف من الدبلوماسيين والقضاة والمحامين وأفراد فاعلين في المجتمع المدني وصحفيين وآخرين وذلك في إطار اجتماعات حوار ثنائية الاتجاه، ما أتاح للمحكمة التفاعل بشأن مجموعة شديدة التنوع من المواضيع مع أصحاب المصلحة الرئيسيين هؤلاء. وأخيراً، زار المحكمة 61 وفداً من كبار الشخصيات، بما في ذلك رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء ورؤساء هيئات قضائية، لعقد اجتماعات مع المسؤولين المنتخبين للمحكمة لتعزيز التعاون والدعم على أعلى مستوى.

172 -وفي أوغندا، استكمل "مشروع الوصول إلى العدالة" الممول من الدانمرك إلى حد كبير أنشطة التوعية المنتظمة للمكتب القطري. وكجزء من هذا المشروع، نظم المكتب القطري ما مجموعه 123 عرض فيديو لمحاكمة *أونغوين* فوصلت هذه العروض إلى 58361 فردا من أفراد المجتمع، وأجرى 125 نشاطًا لنادي الاستماع إلى إذاعة المجتمع المحلي، فوصلت هذه الأنشطة إلى 10145 شخصًا عبر شمال أوغندا. وبالإضافة إلى الاجتماعات المباشرة مع مجتمعات الضحايا وأصحاب المصلحة المعنيين في 23 أبرشية في شمال أوغندا، تم أيضًا نشر معلومات عن التطورات القضائية الرئيسية من خلال برامج إذاعية حية تُبث بانتظام على ثلاث محطات إذاعية باللغات المحلية، ويُقدر أنها وصلت إلى 15000000 شخص، وقد اقترنت ببث رسائل فورية يومية على محطتين إذاعيتين وجلسات إعلامية. كما تم تقديم محاضرات عامة في جامعات ومدارس ثانوية عبر شمال أوغندا، وصلت إلى ما مجموعه 4570 شابا.

173 - ويواصل المكتب القطري لأوغندا استخدام منصة تفاعلية للرسائل القصيرة لتوفير تحديثات منتظمة عن الإجراءات القضائية والرد على أسئلة وشواغل أكثر من عشرة آلاف مشترك منتشرين عبر مجتمعات محلية نائية مختلفة في شمال أوغندا.

174 – وتم تنظيم زيارات للمحكمة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين بالتعاون مع قسم الإعلام والتوعية. وضمت وفودهم المكونة من عشرين عضوا ممثلين عن مجتمعات الضحايا وقادة محليين ودينيين وثقافيين وممثلين عن وسائل الإعلام وممثلين عن المجتمع المدني. ووفرت هذه الزيارات فرصًا فريدة لهذه الفئات المتنوعة من أصحاب المصلحة من المجتمعات المتضررة للجلوس في الشرفة العامة للمحكمة ومتابعة جلسات المحاكمة، وتجربة واقع الإجراءات القضائية، والتفاعل مع مديري المحاكم، وكذلك الأطراف والمشاركين في المحاكمة.

175 - وعُقدت أنشطة التوعية المشتركة المتعلقة بقضية *أونغوين*، التي شملت الادعاء والدفاع ومحامي الضحايا، كل ثلاثة أشهر في مواقع القضايا الأربعة وفي مناطق الظروف الرئيسية. وقد أثبتت هذه البعثات المشتركة فائدتها في تزويد الضحايا والسكان المتضررين بمنابر للمشاركة والحوار بشأن مسائل ذات صلة ومحددة تتعلق بالمحاكمة الجارية.

176- وفي المكتب القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ركز فريق التوعية على التعريف بالحكم والعقوبة في قضية بوسكو نتاغاندا من خلال التواصل مع وسائل الإعلام وجلسات تفاعلية مع المجتمعات المتضررة والمجتمع المدني والسلطات المحلية في مقاطعة إيتوري. أنتج قسم الإعلام والتوعية عددًا من البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي بثتها شبكة من القنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة المجتمعية المحلية في إيتوري. واستمر تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجامعات ونقابات المحامين الكونغولية والمحاكم المدنية والعسكرية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية.

177 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجهت الدائرة التمهيدية الثانية قسم الإعلام والتوعية، بالتنسيق مع قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، للقيام بأنشطة توعية فيما يتعلق بقضية ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا. وتم تنظيم عدد من الاجتماعات وجهًا لوجه بشأن جلسة إقرار التهم في ثمانية مواقع في جمهورية إفريقيا الوسطى، مع المجتمعات المتضررة والزعماء الدينيين والمنظمات الوطنية والدولية والسلطات المحلية والإدارية والمؤسسات الأكاديمية والقضائية ووسائل الإعلام. وبالتعاون مع محطة الإذاعة المحليةRadio Ndeke Luka ،[3] أنتج موظفو التوعية في المحكمة سلسلة من ثماني حلقات (بما في ذلك عن الصندوق الاستئماني للضحايا) باللغتين الفرنسية والسانغو، تم بثها من خلال أربع محطات إذاعية تغطي كامل إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى. وبعد عمليات البث، تلقى موظفو التوعية أسئلة عبر خط هاتف مخصص. كما أنتج قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم عددًا من مقاطع الفيديو (بما في ذلك ملخص لتأكيد جلسة الاستماع بالسانغو) جرى عرضها في مواقع مختلفة. كما أجرى موظفو المكتب القطري أنشطة في الكاميرون، حيث التقوا بقادة المجتمع المحلي من مجتمعات اللاجئين المحلية في جمهورية إفريقيا الوسطى وذلك في ياوندي وبيرتوا ودوالا، لإطلاعهم على التطورات في قضية *يكاتوم ونغيسونا*، وولاية المحكمة، وحقوق الضحايا. واستضاف المكتب القطري، جنبًا إلى جنب مع قسم الإعلام والتوعية ، زيارة لأصحاب المصلحة المعنيين من جمهورية إفريقيا الوسطى (بتمويل من الحكومة البريطانية)، بما في ذلك ممثلي وسائل الإعلام، وزعماء مجتمعيين محليين ودينيين، ومنظمات غير حكومية. وأتيحت لهم فرصة متابعة جلسات الاستماع في القضية، ومقابلة رؤساء المحكمة وموظفيها، وكذلك الأطراف والمشاركين في الإجراءات. وقد تم بث الجلسات على الهواء مباشرة عبر التلفاز والإذاعة لتوسيع نطاق وصول المحكمة إلى المجتمعات المتضررة، والمجتمع المدني، والمهنيين القانونيين والإعلاميين، فضلا عن السلك الدبلوماسي. وبالإضافة إلى عمل المكتب القطري في قضية يكاتوم ونغيسونا، فقد أجرى توعية في سياق "حملة هدف الأمم المتحدة الرقم 16 لمشروع الوصول إلى العدالة."

178 - وفي كوت ديفوار، استخدم قسم الإعلام والتوعية أدوات الاتصال مثل الإذاعة والتلفاز، ووسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، والمقابلات، والبيانات الرسمية الصادرة عن المتحدث الرسمي، لإطلاع الإيفواريين في كوت ديفوار والشتات الكبير على التطورات في قضية *لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه*. وشارك المكتب القطري في عمليات البث الإذاعي ونظم زيارات واجتماعات مع المحررين في المنافذ الإعلامية بهدف إنشاء أو تعزيز الشراكات. وكجزء من حملاته لإطلاع الناس على التطورات في الإجراءات القضائية، ورفع مستوى الوعي بنظام روما الأساسي والمحكمة وترويجهما، استهدف المكتب القطري اللاعبين الوطنيين الرئيسيين (وهم البرلمان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، وصانعو القرار المحليون، والمجتمع المحلي، وقادة الرأي والقادة الدينيين، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات النسائية، وجماعات الشباب)، والمؤسسات الإقليمية والدولية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وسفارات الدول الأطراف). وتشكل هذه المجموعات شركاء مهمين على الأرض في إطار دعم ولاية المحكمة وعملياتها.

179- ونتيجة للقيود الأمنية، وفي أثناء غياب موظفي التوعية في الميدان، اضطلع قسم الإعلام والتوعية بأنشطة توعية تتعلق بالتطورات في قضيتين في مالي (مرحلة جبر الأضرار في قضية *المهدي* والمرحلة التمهيدية في قضية *الحسن*)، بالتنسيق مع المكتب القطري. وأنهى قسم الإعلام والتوعية دراسة استقصائية بشأن المعرفة والتصورات تجاه المحكمة في مالي. وإتاحت الدراسة إلقاء نظرة ثاقبة في أدوات ولغات الاتصال الأكثر فعالية ومستوى الاهتمام بعمل المحكمة. ويجري حاليا استخدام نتائج هذه الدراسة الاستقصائية لصوغ استراتيجيات وخطط عمل لأنشطة التوعية. وفي

[3] راديو Ndeke Luka هو أحد مشاريع مؤسسة Fondation Hirondelle (منظمة إعلامية دولية مقرها سويسرا). إنها المحطة الإذاعية الأكثر شعبية في جمهورية إفريقيا الوسطى، وفقًا للاستطلاعات.

آذار/مارس، دعم القسم زيارة رئيس قلم المحكمة إلى باماكو. وخلال جلسة تأكيد التهم في قضية *الحسن*، استضاف قسم الإعلام والتوعية خمسة ممثلين رئيسيين لوسائل إعلام مالي. وتم تنظيم الزيارة بالتعاون مع منظمة "صحفيون من أجل العدالة"، وهي منظمة غير حكومية مقرها لاهاي. وقد حضروا جلسات الاستماع في القضية واجتمعوا مع رؤساء وموظفي المحكمة، وكذلك الأطراف والمشاركين في الإجراءات. كما اضطلع القسم أيضًا ببعثة مشتركة مع مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا في باماكو، في الفترة ما بين 14 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قدم خلالها قسم الإعلام والتوعية تدريبا لممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، وأجرى عددًا من المقابلات، والتقى بممثلين دبلوماسيين وأعضاء من المجتمع المدني.

180- وفي أيار/مايو 2019، نظم قسم الإعلام والتوعية ومكتب جورجيا القطري بعثة توعية مشتركة مع مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا وقسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، اجتمع خلالها المشاركون مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني، وأجروا أنشطة في مستوطنات المشردين داخليًا. ويجري المكتب القطري أنشطة توعية منتظمة مع المجتمعات المتضررة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمهنيين القانونيين. وأنتج قسم الإعلام والتوعية، بالتعاون مع المكتب القطري، سلسلة من خمسة مقاطع فيديو إعلامية عن المحكمة، باللغتين الإنكليزية والجورجية.

181- وفي بوروندي، أدت الاعتبارات الأمنية وانعدام إمكانية الوصول إلى البلد إلى محدودية أنشطة قسم الإعلام والتوعية. ومع ذلك، انتهى القسم مؤخرًا من وضع سلسلة مؤلفة من ستة مقاطع فيديو (رسوم متحركة) تقدم معلومات عن المحكمة بشكل عام، والحالة في بوروندي على وجه التحديد. وتتناول مقاطع الفيديو أيضًا الأسئلة التي يتكرر طرحها والتصورات الشائعة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد قسم الإعلام والتوعية دورة تدريبية مع مجموعة مختارة من أصحاب المصلحة بشأن ولاية المحكمة، والحالة في بوروندي وأنشطة المحكمة في هذا الصدد. وبعد التدريب، قام الصحفيون (الذين هم في المنفى في بلدان أخرى) بتأسيس شبكة الصحافيين البوروندييين للمحكمة الجنائية الدولية.

182 - وفي أفغانستان، واصل قسم الإعلام والتوعية التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل فهم أفضل للشواغل والتصورات والاحتياجات من المعلومات على أرض الواقع. وأعد القسم مواد إعلامية لشرح قرار الدائرة التمهيدية الثانية برفض طلب المدعي العام الشروع في تحقيق يتعلق بأفغانستان. ووزعت المواد الإعلامية، بما في ذلك عن طلب مكتب المدعي العام الإذن بالاستئناف، على أصحاب المصلحة في الدولة. وفي الآونة الأخيرة، وضع القسم خطة نشاط مع المنظمات غير الحكومية الأفغانية للإعلان عن جلسات الاستماع وأجرى عددًا من الأنشطة ذات الصلة في الفترة ما بين 4 و6 كانون الأول/ديسمبر 2019.

183 - وفي أعقاب قرار الدائرة التمهيدية بشأن المعلومات والتواصل مع ضحايا الحالة في فلسطين، صاغ قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم وقسم الإعلام والتوعية رسائل لموقع المحكمة على الإنترنت وأنشأ قسم الإعلام والتوعية صفحة إعلامية على موقع المحكمة للضحايا باللغات الإنكليزية والفرنسية والعربية والعبرية. وأضيفت معلومات أيضا إلى صفحة الضحايا الخاصة بالمحكمة على شبكة الإنترنت من أجل زيادة فهم مراحل إجراءات المحكمة ودور الضحايا في مختلف المراحل. وأجرى قسم الإعلام والتوعية مسحًا فيما يتعلق بفلسطين وإسرائيل لتحديد السياق السياسي والتصورات والمعرفة تجاه المحكمة والشركاء المحتملين بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع القانوني. كما بدأ هذا القسم مشاورات مع محاورين مختارين لاستكمال المعلومات التي تم جمعها من خلال تقارير المسح، بهدف بناء معرفة كافية وذات صلة بالحالة.

184 - وفي بنغلاديش/ميانمار، وعقب صدور قرار الدائرة التمهيدية، أصدر قسم الإعلام والتوعية بيانا صحفيا ووثيقة أسئلة وأجوبة باللغة البورمية (نسخ مكتوبة ومسموعة)، والبنغالية والروهينغيا (نسخة صوتية)، وكذلك باللغتين الإنكليزية والفرنسية (نسخة مكتوبة). وقد تم نشرها على موقع المحكمة على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) وجرى توزيعها على جهات الاتصال في بنغلاديش (وسائل الإعلام، والمجتمع المدني ، إلخ). وتم إنتاج برنامج "اسأل المحكمة" للتلفاز والإذاعة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وقد نشر على موقع المحكمة على الإنترنت؛ كما يجري إنتاجه حاليًا باللغات المحلية. وقام قسم الإعلام والتوعية ، بالاشتراك مع قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم ، بتنفيذ بعثة لمدة أربعة أيام (في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2019) لبدء تقييم الاحتياجات من المعلومات، وقنوات الاتصال، والشركاء المحتملين، والسياق، فضلا عن اختبار الرسائل.

185 - وفي دارفور بالسودان، وبسبب الافتقار إلى التطورات القضائية في القضايا (وما يصاحب ذلك من نقص في الموارد)، اقتصرت أنشطة قسم الإعلام والتوعية على تحديث قائمة جهات الاتصال، ومتابعة التطورات على أرض الواقع، واغتنام كل فرصة للاجتماع والتشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية التي تزورلاهاي.

186 - وفي ليبيا، وبسبب الافتقار إلى التطورات القضائية في القضايا (وما يصاحب ذلك من نقص في الموارد)، اقتصرت أنشطة قسم الإعلام والتوعية على تحديث قائمة جهات الاتصال، ومتابعة التطورات على أرض الواقع، واغتنام كل فرصة للقاء والتشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية التي تزور لاهاي.

8- العلاقات الخارجية والتعاون

187- في عام 2019، قامت وحدة العلاقات الخارجية وتعاون الدول بصياغة أو استعراض 142 طلباً للتعاون موجهة إلى الدول والمنظمات الدولية نيابة عن الدوائر، أو نيابة عن الدفاع، أو على عاتقها الخاص.

188- وركزت الوحدة عملها خلال عام 2019 على أربع أولويات أساسية، تماشيا مع الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة للفترة 2019-2021، وهي:

189- وضع وتنفيذ استراتيجيات الاعتقال، كجزء من عمل الفريق العامل المعني بالطلقاء المشتبه بهم وباعتباره الوحدة المسؤولة عن تعاون الدولة فيما يتعلق بعمليات الاعتقال والتسليم؛

190- وتنفيذ استراتيجية قلم المحكمة فيما يتعلق باتفاقات التعاون، مع التركيز بشكل خاص في عام 2019 على اتفاقات الإفراج المؤقت والإفراج النهائي، بما يتماشى مع الاحتياجات الحالية للمحكمة، بما يؤدي إلى الانخراط مع أكثر من 50 دولة في تلك العملية؛ بالإضافة إلى هذا التركيز، تم إبرام اتفاقين اثنين في عام 2019 (أحدهما بشأن إنفاذ الأحكام والآخر بشأن نقل الشهود إلى أماكن أخرى)؛

191- وبذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بالتعاون الطوعي من الدول بشأن تمويل الصندوق الاستئماني للزيارات الأسرية، الذي استنفد في نهاية العام، وذلك من أجل ضمان حقوق المحتجزين المعوزين في الزيارات العائلية؛ وبفضل هذه الجهود المتزايدة، تمكن قلم المحكمة من جمع 27000 يورو بحلول نهاية عام 2019، متفاديا مؤقتا الوقوع في موقف حرج؛

192- ووضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية للعلاقات الخارجية، مع التركيز على الأهداف الرئيسية لكل منطقة فيما يتعلق باتفاقات التعاون، وتحقيق العالمية، والتركيز، عند الاقتضاء، على الجهود الهادفة إلى تحقيق تمثيل جغرافي أكثر توازناً وكذلك التوازن بين الجنسين.

193- وفي عام 2019، واصلت وحدة العلاقات الخارجية والتعاون مع الدول بذل جهودها فيما يتعلق بتعزيز فهم ولاية المحكمة وتكامل دورها فيما يخص التحقيقات المالية واسترداد الأصول. ودعمت الوحدة أيضًا جهود قلم المحكمة الرامية إلى تفادي مخاطر نقص السيولة في مالية المحكمة من خلال التواصل مع الدول الأطراف المترتبة عليها متأخرات أو مساهمات غير مسددة، مع تحقيق نتائج إيجابية كبيرة بحلول نهاية عام 2019.

194- وأخيرا، واصلت وحدة العلاقات الخارجية والتعاون مع الدول تنظيم حلقات دراسية تعاونية رفيعة المستوى وأحداث متخصصة والقيام ببعثات تقنية للمتابعة، بفضل الدعم المالي المقدم من المفوضية الأوروبية، من أجل استكمال وتعزيز أهداف المحكمة وأولوياتها فيما يتعلق بالتعاون، وفهم عمل المحكمة وولايتها، وتحقيق العالمية والتكامل، بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

195 - وواصلت وحدة التنسيق والتخطيط العمل بوصفها المحور المركزي لجميع البعثات الرسمية في بلدان الحالات وبلدان غير الحالات، الأمر الذي يكفل امتثال البعثات للقواعد والإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بالتصريح الأمني والطبي والدبلوماسي. وشملت المتابعة ذات الصلة استعراض وتنقيح خطط البعثات، والاتصال بالمكاتب القطرية والمقر، وأصحاب المصلحة المشاركين في عملية التخطيط للبعثات وكذلك إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن، حسب الاقتضاء. وبالمثل، وبالتعاون مع قسم خدمات إدارة المعلومات ، استكملت وحدة المعالجة المركزية تطوير برمجيات تخطيط البعثات بهدف زيادة تحسين التنسيق بين بعثات المحكمة. كما واصلت وحدة التنسيق والتخطيط تقديم الدعم التشغيلي والوظيفي إلى جميع المكاتب القطرية، بما في ذلك من خلال التحديد الدقيق للمتطلبات وتوجيهها، وتنظيم دورات تعريفية لموظفي المكاتب القطرية الجدد، وإعداد أنشطة تنسيق مخصصة الغرض واجتماعات منتظمة عبر وصلة الفيديو.

196- ووصلت أيضا وحدة التنسيق والتخطيط على مدار عام 2019 مساعدة ودعم الإدارة العليا في تطوير وتنفيذ إطار عمل لإدارة الأزمات للمحكمة.

197- ويظل الأمن الميداني جزءًا لا يتجزأ من عمل وحدة التنسيق والتخطيط (CPU-FS). ففي عام 2019، قدمت الوحدة دعمًا أمنيًا إلى 1622 بعثة (921 بعثة إلى بلدان الحالات و701 بعثة إلى بلدان غير الحالات)، بما في ذلك 12 حلقة دراسية. كما تم توفير خدمات الحماية والاتصال الأمني عن كثب لكبار مسؤولي المحكمة في 11 مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم التنسيق والدعم لبعثة واحدة لنقل المعتقلين.

198- واستدعيت باستمرار قدرة التحليل الاستراتيجي لوحدة التحليل القطري في عام 2019، وبشكل أساسي عبرحالات كل من جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ودارفو/السودان، فوفرت دعمًا فعالًا في مجالات الولاية الرئيسية بما يشمل المشتبه بهم الطلقاء وجبر الأضرار.

199- وبصفتها عضوا في الفريق العامل المشترك بين الأجهزة المعني بالمشتبه بهم الطلقاء، واصلت وحدة التحليل القطري المساهمة بنشاط في تحديد وتنفيذ استراتيجيات الاعتقال. وبناءً على طلب الدوائر والإدارة العليا لقلم المحكمة، قدمت وحدة التحليل القطري تحاليل جغرافية سياسية منتظمة، وتحديثات للحالة، وخدمات التتبع لما مجموعه 13 مشتبهًا بهم بموجب أوامر اعتقال علنية عبر ست حالات، بالإضافة إلى عدد من أوامر الاعتقال الخفية.

200- وواصلت وحدة التحليل القطري تقديم إنذارات مبكرة منتظمة إلى كبار مديري قلم المحكمة، ولا سيما تقييم مجالات التأثير المحتمل على تنفيذ الولاية بالنسبة للمحكمة، بعد تأكيد التهم في قضيتي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما واصلت الوحدة تقديم تحليل تنبؤي دقيق فيما يتعلق بكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وأوغندا، بما في ذلك الفريق المشترك بين الأجهزة المعني بتقييم التهديد، ما مكّن المكونات ذات الصلة للمحكمة من التأهب تبعا لذلك.

201- وبالنسبة للبلدان التي تخضع للدراسة الأولية، قدمت وحدة التحليل القطري الدعم لقلم المحكمة في تنفيذ ولايته المتعلقة بمشاركة الضحايا وذلك من خلال تحليلها الاستراتيجي السياسي والأمني فيما يتعلق ببنغلاديش/ميانمار وفلسطين.

202- وأخيراً، واصلت وحدة التحليل القطري إصدار تقارير الحالة فيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وجورجيا ومالي، فقدمت تطورات وتحليل محدثة إلى أكثر من 260 جهة متلقية عبر جميع أجهزة المحكمة الأربعة، بالإضافة إلى الصندوق الاستئماني للضحايا.

9- العمليات الميدانية

203- في عام 2019، واصل المكتب القطري في أوغندا تيسير الأنشطة القضائية للمحكمة، فدعم البعثات الداخلية والخارجية على حد سواء. وتم دعم ما مجموعه 248 بعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي: 30 بعثة خاصة بمكتب المدعي العام، و 158 بعثة خاصة بقلم المحكمة، و14 بعثة خاصة بالصندوق الاستئماني للضحايا، و37 بعثة خاصة بالمحامين، و9 بعثات أخرى. كما يسّر المكتب القطري في أوغندا الإدلاء بشهادات من قبل 18 شاهدا عن طريق وصلة الفيديو، ودعم، بموجب القاعدة 68، المصادقة على ما أدلى به أربعة شهود. وعلاوة على ذلك، دعم المكتب تسع مكالمات هاتفية بين السيد أونغوين وأطفاله.

204- وثمة مكتبان قطريان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحدهما في كينشاسا (العاصمة) والآخر في بونيا (مقاطعة إيتوري). وقد قدم هذان المكتبان الدعم إلى ما مجموعه 211 بعثة (تضم 280 مسافرًا) في عام 2019. وتواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأدية دور رئيسي في دعم عمليات المحكمة.

205 - وكانت أنشطة المحكمة في مقاطعة إيتوري صعبة في بعض الأحيان بسبب الحالة المتقلبة في إقليم دجوغو، وتفشي فيروس إيبولا في بعض المواقع، وسوء حالة بعض الطرقات خلال موسم الأمطار. فتم تعليق بعض البعثات بينما تم تعديل البعض الآخر لمراعاة الصعوبات التي تواجه على الأرض.

206 - وفي قضية لوبانغا وكاتانغا، عمل المكتبان القطريان لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تعاون وتنسيق وثيقين مع الصندوق الاستئماني للضحايا لدعم تنفيذ عمليات جبر الأضرار بالقدر الممكن. وفي لوبانغا، تم تشكيل فريق مختلط مؤلف من الصندوق الاستئماني للضحايا وقسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم والممثلين القانونيين للضحايا ، بقيادة الصندوق الاستئماني للضحايا، لتحديد ومقابلة المستفيدين الجدد المحتملين من التعويضات في مقاطعة إيتوري. وأحرز تقدم هائل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كاتانغا، وضع الصندوق الاستئماني للضحايا - بدعم من مكتبي جمهورية الكونغو الديمقراطية - مناهج مبتكرة لتنفيذ برامج لأنشطة تعليمية ومدرة للدخل خاصة بجبر الأضرار تعود بالفائدة على الضحايا.

207 - وفي قضية نتاغاندا، ركزت أنشطة مكتبي جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإعلان عن الحكم الصادر في 8 تموز/يوليه 2019 والحكم الصادر في 7 تشرين الثاني/نوفمبر2019 من خلال التعامل مع وسائل الإعلام والجلسات التفاعلية مع المجتمعات المحلية المتضررة في مقاطعة إيتوري ومن خلال أيضا برامج سمعية بصرية تبثها شبكة من محطات التلفزة والمحطات الإذاعية المجتمعية المحلية.

208 - وأبلغت أفرقة المحكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أكثر من 300 اجتماع وحالة تفاعل مع السلطات وكيانات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية في عام 2019. واستمر العمل على تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجامعات ونقابات المحامين الكونغولية والمحاكم المدنية والعسكرية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية.

209 - وفي عام 2019، زادت العمليات الموضوعية وعمليات الدعم التي قام بها المكتب القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى زيادة كبيرة كنتيجة مباشرة للإجراءات في قضية المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا. وشملت العمليات الموضوعية تحديد الضحايا والمشاركة وأنشطة التسجيل (بما في ذلك في الكاميرون)، جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة وأنشطة بناء القدرات والتوعية للمجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى مشروع "الوصول إلى العدالة" (الممول من السفارة البريطانية في كينشاسا) الذي يسر تعزيز مستوى الإعلام والتوعية ونشاط العدالة الانتقالية في سياق قضية يكاتوم ونغايسونا. وقدم المكتب القطري الدعم لما مجموعه 198 بعثة (بزيادة نسبتها 55 في المائة عن عام 2019)، حيث أجري منها 45 بعثة خارج بانغي، فشارك فيها ما مجموعه 509 من أفراد البعثة (بزيادة قدرها 67 في المائة عن عام 2019)، أي ما يعادل 30 في المائة تقريبًا من إجمالي "أيام عمل أفراد البعثة" المنفذة في جميع بلدان الحالات.

210- وفي عام 2019، قدم المكتب القطري في كوت ديفوار الدعم إلى 82 بعثة خارجية وداخلية مقابل 73 بعثة في عام 2018.

211 - وفي أعقاب تبرئة لوران غباغبو وشارل بله غوديه في كانون الثاني/يناير 2019، كثف المكتب القطري لكوت ديفوار جهوده في مجال الاتصالات لإطلاع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة المعنيين على الحالة بغية تحقيق فهم أفضل للقرار وسير عمل المحكمة والإجراءات القضائية المعروضة أمامها. كما استهل المكتب القطري حملات لرفع مستوى الوعي في جميع أنحاء البلاد استهدفت اللاعبين الوطنيين الرئيسيين (وهم البرلمان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، وصانعو القرار المحليون، والمجتمع المحلي، وقادة الرأي والقادة الدينيون، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات النسائية ومجموعات الشباب)، والمؤسسات الإقليمية والدولية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة) وسفارات الدول الأطراف.

212 - وواصل المكتب القطري في كوت ديفوار دعم أنشطة التحقيق التي أجراها مكتب المدعي العام، والأنشطة المختلفة التي اضطلع بها قسم الضحايا والشهود والممثلون القانونيون للضحايا والصندوق الاستئماني للضحايا، بهدف عرض ولاية الصندوق والإعداد لإطلاق برنامجه لتقديم المساعدة في كوت ديفوار المقرر في أوائل عام 2020.

213 - وفي عام 2019، قدم المكتب القطري في مالي الدعم إلى 123 بعثة خارجية وداخلية مقابل 166 بعثة في عام 2018.

214 - وفي آذار/مارس 2019، وبحضور كبار ممثلي كل من حكومة مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، وسفراء الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، فقد دشن رئيس قلم المحكمة المبنى الجديد للمكتب القطري في مالي الذي يشغله المكتب مع بعثة مينوسما.

215 - وواصل المكتب القطري دعم الصندوق الاستئماني للضحايا في إطار تنفيذ القرار بشأن جبر الأضرار للضحايا في قضية المهدي، ومشاركة الضحايا في قضية الحسن. كما واصل المكتب القطري المشاركة بنشاط مع الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين، في رفع مستوى الوعي بإجراءات المحكمة فيما يتعلق بجلسة التثبيت في قضية الحسن التي عقدت في 30 أيلول/سبتمبر 2019، والعمليات الجارية في مالي. وواصل المكتب القطري في مالي أيضا دعم أنشطة التحقيق الجارية التي يضطلع بها مكتب المدعي العام وكذلك أنشطة

كل من قسم الضحايا والشهود وقسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم وقسم الإعلام والتوعية والممثلين القانونيين في كلتا القضيتين، بالإضافة إلى محامي الدفاع في قضية السيد الحسن.

10- مكاتب الاتصال

216 - في عام 2019، استمر مكتب الاتصال في نيويورك في العمل للسنة الأولى الكاملة داخل قلم المحكمة، في تقديم الدعم لأنشطة المحكمة في الأمم المتحدة من خلال تسهيل الاتصال الفعال والتفاعل اليومي بين المحكمة والأمانة العامة للأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة. وعلى وجه الخصوص، قام المكتب بإرسال ومتابعة طلبات التعاون الواردة من المحكمة إلى الأمم المتحدة ووكالاتها، وكذلك إلى البعثات الدائمة في نيويورك.

217 – ومثل مكتب الاتصال في نيويورك المحكمة في الاجتماعات ذات الصلة للدورتين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وشارك فيها بصفة مراقب، وقدم تحديثات منتظمة إلى المحكمة بشأن التطورات في الأمم المتحدة. وساعد على زيادة الوعي بعمل المحكمة من خلال تعميم التحديثات القضائية وغيرها من الاتصالات من المحكمة، ومن خلال المشاركة في الاجتماعات والحلقات الدراسية غير الرسمية حيث نوقشت القضايا ذات الصلة بولاية المحكمة.

218 – ويسر المكتب وقدم الدعم الموضوعي واللوجستي إلى مسؤولي المحكمة الزائرين، بما في ذلك تقديم التقرير السنوي للرئيس إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلا عن أربع زيارات قام بها المدعي العام لإحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعدة اجتماعات ثنائية عقدت بين رؤساء المحكمة وكبار مسؤولي الأمم المتحدة وممثلي الدول في نيويورك.

219 -وواصل المكتب تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى اجتماعات الهيئات الفرعية لجمعية الدول الأطراف في نيويورك، بما في ذلك المكتب والفريق العامل في نيويورك. ومثّل رئيس مكتب الاتصال في نيويورك المحكمة في هذه الاجتماعات ، وقدم تحديثات منتظمة عن عمل المحكمة ورد على أسئلة من الدول الأطراف.

220– واستكمل شراء أثاث مكتبي جديد لمكتب الاتصال في نيويورك، وكانت عملية الشراء قد بدأت في عام 2018، وتم تركيب الأثاث الجديد في كانون الأول/ديسمبر 2019.

11- الموارد البشرية

221 - في عام 2019، شغلت المحكمة ما مجموعه 42 وظيفة ثابتة، منها 19 تم تعيين شاغليها من الخارج، و 13 وظيفة شغلت عن طريق تنقلات داخلية من وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابته، و 10 وظائف شغلت عن طريق تنقلات داخلية من وظيفة ثابتة إلى وظيفة ثابتة. وانتقل سبعة موظفين من وظائف ثابتة إلى وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة نتيجة لعملية توظيف تنافسية. ويقدم الجدول 1 أدناه ملخصًا لأنشطة التوظيف بحسب البرنامج الرئيسي.

الجدول 1: قائمة التعيينات في عام 2019

البرنامج الرئيسي	*الوظائف المعتمدة 2019*[4]	*عدد الوظائف التي تم شغلها في 2019*	*عدد الوظائف التي تم شغلها حتى 31 2019/12/2019*	*عدد الوظائف الشاغرة في 2019 بسبب مغادرة الموظفين المحكمة*	*معدل الشواغر في المحكمة (تحقق فوري) 2019/01/31*	*معدل الشغور (تحقق فوري) 2019/12/31*
البرنامج الرئيسي الأول الهيئة القضائية	51	2	47	0	10%	8%
البرنامج الرئيسي الثاني مكتب المدعي العام	318	15	295	13	6%	7%
البرنامج الرئيسي الثالث قلم المحكمة	574	22	530	20	7%	8%
البرامج الرئيسية من الرابع إلى السابع أمانة جمعية الدول الأطراف، وأمانة الصندوق الاستئماني	27	3	25	1	10٪، و 44٪، و0٪و 0٪، على التوالي	0٪، و 22٪، و 0٪، و 0٪ على التوالي

[4] باستثناء ثلاثة مسؤولين منتخبين ، اثنان في البرنامج الرئيسي الثاني (المدعي العام ونائب المدعي العام) وواحد في البرنامج الرئيسي الثالث (المسجل).

للضحايا، و IOM، ومكتب المراجعة الداخلية						
المجموع	**970**	**42**	**897**	**34**	**7%**	**8%**

12- الفريق المعني ببرمجيات ساب الحاسوبية (فريق ساب)

222 - في عام 2019، واصل فريق ساب تزويد المحكمة بالدعم التشغيلي اليومي في استخدام نظامها الإداري الأساسي – برمجيات ساب. وعالج فريق ساب طلبات الخدمة الواردة ، بدءًا من طلبات إدارة حساب مستخدم ساب إلى طلبات التغيير المعقدة لزيادة أتمتة إدارة المحكمة ورقمنتها.

223 - وشارك فريق ساب في عدة مشاريع لتحسين ودعم إدارة المحكمة. وتمت أتمتة العديد من العمليات الورقية ورقمنتها باستخدام نظام MyHR الأساسي الذي تم إدخاله في عام 2018. ومن التحسينات الأخرى التي يدعمها فريق ساب تطبيق نظام الدخول الموحد لتسهيل الوصول إلى تطبيقات SAP ERP وتفعيل مركز مراقبة كشوف المرتبات القائم على برمجيات ساب لدعم إنجاز عملية كشوف الرواتب الشهرية على نحو كفء. وبالإضافة إلى ذلك، شارك فريق ساب في تفعيل لوحة معلومات جديدة للميزانية لمراقبة تنفيذ الميزانية كما دعم تنفيذ عملية الشراء ذات القيمة المنخفضة في برمجيات ساب.

13 .الأمن والسلامة

224 - في عام 2019، واصل قسم الأمن والسلامة التركيز على زيادة تطوير وتعزيز الأمن والسلامة وإدارة المخاطر ودعم أنشطة المحكمة في المقر. وواصل القسم دعم إدارة المخاطر الأمنية وأمن وسلامة موظفي المحكمة وأصولها في الميدان. وقدم قسم الأمن والسلامة الدعم الأمني للأنشطة القضائية وفقًا لجدول أعمال المحكمة وقرارات الدوائر. وعالج مكتب أمن الموظفين والتحقيقات 954 من ملفات التصاريح الأمنية للأفراد (بزيادة قدرها 7 في المائة مقارنة بالعام السابق)، وأنجز أتمتة المكتب، وحول عملية التدقيق إلى عملية غير ورقية تمامًا.

225 - وخارج المقر، واصل القسم ضمان إدارة جميع مخاطر الأمن والسلامة ذات الصلة لموظفي المحكمة وعملياتها وأصولها ومبانيها على النحو المناسب، بما يتماشى مع بروتوكولات المحكمة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأمن والسلامة. وقُدم الدعم الأمني إلى 1622 بعثة (921 إلى بلدان الحالات و 701 بعثة إلى غير بلدان الحالات، بزيادة إجمالية قدرها 5 في المائة) ، بما يشمل اثنتي عشرة حلقة دراسية. وقُدم سبعة وعشرون تقريرا عن الحوادث (بانخفاض قدره 13 في المائة) بشأن مسائل مختلفة تتعلق بالأنشطة خارج المقر. وتم توفير الحماية الوثيقة وخدمات الاتصال الأمني لكبار مسؤولي المحكمة في 11 مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم القسم الدعم في مجال الأمن والسلامة إلى بعثة واحدة لنقل المعتقلين. ونظم القسم دورة تدريبية واحدة تناولت "نُهُجْ الأمان والأمن في البيئة الميدانية" بالتعاون مع جيش الدولة المضيفة في هولندا، ويسّر تسجيل العديد من موظفي المحكمة الآخرين في دورات "نُهُجْ الأمان والأمن في البيئة الميدانية" التي نظمتها الأمم المتحدة في بلدان أخرى، والتي ساهمت في تعزيز وعي الموظفين في مجال الأمن والسلامة.

226 - وخلال عام 2019، وبالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر لأمن وسلامة الأنشطة المتعلقة بالمحكمة، ساهم موظفو قسم الأمن والسلامة بنشاط في نجاح العديد من الأحداث والحلقات الدراسية الرئيسية التي نُظمت في مقر المحكمة وحضرها العديد من كبار المسؤولين والشخصيات المرموقة (ما مجموعه 97 زيارة قامت بها شخصيات رفيعة المستوى (زيادة بلغت 26 زيارة)، و 129 زيارة قام بها أصحاب المصلحة ضمت 2099 مشاركًا، و222 مجموعة ضمت 24331 مشاركًا، خلال زيارات استعلام عامة وحضور جلسات استماع). وفي المقر، قُدم 189 تقريرا عن حوادث (بزيادة قدرها 33 في المائة) بشأن مسائل مختلفة وخضع 607978 بندا للفحص الأمني (انخفاض بنسبة 6 في المائة).

14- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

227- يقدم قسم خدمات إدارة المعلومات خدمات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات. ويقسم قسم خدمات إدارة المعلومات ما يقدمه من خدمات بين ما هو ضروري للحفاظ على المستوى الحالي لعمليات المحكمة؛ وتنفيذ قدرات جديدة أو محسّنة لتكنولوجيا المعلومات أو إدارة المعلومات، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الإستراتيجية على النحو المحدد فيما يخص عام 2019 في إستراتيجية المحكمة الخمسية السنوات لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات؛ وبين الجهود الرامية إلى تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات للمحكمة من أجل تحسين القيمة مقابل المال لاستخدام موارد الموظفين وغير الموظفين بما يكفل تقديم الخدمات والحلول المطلوبة. وفي حين أن المحكمة قد خفضت نشاطها القضائي في عام 2019، ففي قسم خدمات إدارة المعلومات، وهو مزود خدمة لجميع أنشطة المحكمة، ظل الطلب على الخدمات متسقًا مع السنوات السابقة لأنه، بغض النظر عن جلسات الاستماع، فإن موظفي المحكمة يعولون على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ونظمها لدعم كل ما لديهم من أنشطة يومية. وبالإضافة إلى الدعم التشغيلي اليومي، نفذ قسم خدمات إدارة المعلومات عددًا من أعمال الصيانة والتحديثات للأجهزة والبرمجيات ومشاريع عام 2019 في إستراتيجية المحكمة الخمسية السنوات لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات.

228- و في عام 2019، قام قسم خدمات إدارة المعلومات ("قسم الخدمات") بتنفيذ المبادرات الاستراتيجية التالية، المدرجة أدناه وفقًا لمسارات الاستراتيجية:

أ) مكتب المدعي العام – واصل "قسم الخدمات" شراكته مع مكتب المدعي بهدف المضي في توسيع نطاق تحسينات إدارة الأدلة؛ وعلى وجه التحديد، تصفح المجهول لغرض الحصول على بيانات الطب الشرعي وتسجيل الأدلة الرقمية.

ب) الهيئة القضائية – واصل "قسم الخدمات" تطوير نظام إدارة تطبيقات الضحايا المحمول لحل مسائل التوافق التكنولوجي. واستكمل قسم الخدمات عملية الشراء لمنصة سير العمل القضائي، بما في ذلك العمل مع قسم إدارة المحكمة ومكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة لإبرام مذكرة التفاهم للحصول على برنامج سير العمل التابع للمحكمة الخاصة بلبنان كأساس لمنصة سير العمل القضائي. واستكمل قسم الخدمات أيضا، بمساعدة قسم إدارة المحكمة، عملية الشراء لتزويد فريق المشروع بالموارد. وبدأ التدريب المتخصص لقسم الخدمات وقسم إدارة المحكمة في أواخر عام 2019 وسيستمر هذا التدريب حتى الربع الثاني من عام 2020. كما بدأ قسم الخدمات مرحلة تصميم حلول منصة سير العمل القضائي ودعم قسم إدارة المحكمة في تحديد متطلبات النظام الوظيفية.

ج) الشؤون الإدارية – نفذ "قسم الخدمات" المرحلة الثانية من نظام تخطيط البعثات على نطاق المحكمة. واستكمل اختبار قبول المستخدم على مشروع "متعقب نشاط المؤسسة" (Enteprise Activity Tracker) ومن المقرر تفعيله في أواخر الربع الأول من عام 2020.

د) إدارة المعلومات – واصل "قسم الخدمات" تنفيذ حوكمة معلومات المشاريع الاستراتيجية متعددة السنوات من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات على النحو المحدد في استراتيجية مكتبة المحكمة، والإرث والمحفوظات، بما في ذلك من خلال تنفيذ إجراءات التشغيل القياسية للمحفوظات الجديدة. كما أحرز قسم الخدمات تقدمًا في سجل أصول معلومات المحكمة، وهو شرط أساسي مهم لمنصة سير العمل القضائي وتحسينات أمن المعلومات.

هـ) أمن المعلومات - تم في أوائل عام 2019 تنفيذ وسيط أمان الوصول السحابي (Cloud Access Security Broker) الذي تم شراؤه في عام 2018؛ ويسمح ذلك للمحكمة بتشفير بياناتها المخزنة سحابيا في حالة الانتقال وفي حالة السكون. واستكملت المحكمة اختبار الاختراق ونفذت التوصيات لزيادة تعزيز ضوابط أمن المعلومات للمحكمة. وتم إحراز تقدم إضافي مع تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات، الذي تضمن التدريب الرسمي ومنح الشهادات لوحدة أمن المعلومات بشأن الاستجابة لحوادث أمن المعلومات. ووافقت الجمعية على ترحيل 157 ألف يورو إلى عام 2020 من الاستثمار المعتمد لعام 2019، بينما سيتم الانتهاء من المشتريات لتطوير التدريب على أمن المعلومات والمزيد من التحسينات لمنصة استخبارات التهديدات في عام 2020.

و) تحسين تكنولوجيا المعلومات – واصل"قسم الخدمات" بذل جهوده لتحسين حوكمته وإدارته، وأقر مجلس حوكمة إدارة المعلومات نافذة صيانة شهرية قياسية. ومن شأن ذلك أن يحافظ على نظام المحكمة محدثًا وهو ضروري لدفاعات أمن المعلومات للمحكمة. واستمر مشروع Windows 10 في إحراز تقدم مع اكتمال المرحلة التجريبية والاختبار. وتم ترحيل المستشار الخارجي إلى برنامج Microsoft O365 و Exchange 2016 الجديد.

229 - وبالإضافة إلى المشاريع الاستراتيجية، نفذ "قسم الخدمات" مشاريع تكتيكية إضافية لدعم الأنشطة القضائية والتحقيقية والإدارية وتحديثات النظم، والتي تعتبر ضرورية للحفاظ على صحة واستقرار البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل عام.

أ) فقام فريق تطوير برمجيات "قسم الخدمات" بتنفيذ نظام للتحقق من النسخ لقسم إدارة المحكمة وكذلك بتحديث تطبيق .eFiling . وقام الفريق أيضًا ببناء نظام فواتير ePhone الجديد للهواتف المحمولة والمكتبية، ومن المقرر تطبيقه في كانون الثاني/يناير 2020. وبالإضافة إلى مشاريع تطوير البرامج، قام "قسم الخدمات" كذلك بتجربة نظامين رئيسيين على نطاق المحكمة، وهما: تتبع أصول المحكمة (تتبع المركبات عبر نظام تحديد المواقع العالمي((GPS) في جمهورية أفريقيا الوسطى ونظام الإخطار الشامل لقسم الأمن والسلامة بهدف توفير تنبيهات آلية لموظفي المحكمة). ومن المقرر أن يطبق كلا النظامين بالكامل في أوائل عام 2020.

ب) وعبر "قسم الخدمات" واصلت وحدة تطوير وإدارة النظم ووحدة عمليات الخدمة ووحدة إدارة المعلومات تحديث النظم وصيانتها وإدخال تحسينات عليها. ونفذ فريق وحدة تطوير وإدارة النظم النظام الموحد لدعم نظام النسخ الاحتياطي للبيانات الخاص بالمحكمة، ما أدى إلى تحسين أوجة الكفاءة في عمليات النسخ الاحتياطي. واستكملت الوحدة المذكورة، مع فريق برنامج تحليل النظم (ساب) DMS SAP، اختبار برنامج ساب للتعافي من الكوارث.

ج) واستكمل فريق دعم النظم التابع لوحدة تطوير وإدارة النظم تحديثات شملت نظام إدارة الشهود لمكتب المدعي العام ونظم Multi-Transو Plannonو .TeamMate . ووفرت وحدة تطوير وإدارة النظم ووحدة إدارة المعلومات تحديث بيئة برنامج SharePoint 2019 وبدأت وحدة إدارة المعلومات في عمليات ترحيل الموقع في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019. ومن المقرر أن تستمر هذه الترحيلات حتى نهاية الربع الثاني من عام 2020.

د) واستكملت وحدة عمليات الخدمة تحديثات لنظم تسجيل المكالمات في مركز الاحتجاز ونظم نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت وأنجزت نظام مشاركة الملفات الجديد لمديري قضايا الدفاع والمحتجزين، المقرر تطبيقه في أوائل عام 2020. كما نفذ فريق هذه الوحدة حصصًا (كوتا) للأقراص الحافظة (home drive)، ما أدى إلى تحسين عملية تخصيص مساحة التخزين على نطاق المحكمة.

230 – ويوفر"قسم الخدمات" الدعم التشغيلي اليومي لأمن المعلومات ونظم إدارة المعلومات كما يلي:

أ) ففي عام 2019، استمرت المحكمة في مواجهة مشهد متطور من التهديدات الإلكترونية الحازمة والتي يحتمل أن تكون مدمرة بشكل متزايد. ومع ذلك، تم إحراز تقدم مطرد في كل من المرونة والحد من تعرض المحكمة للتهديدات الإلكترونية من خلال الاستثمار الاستراتيجي في تقنيات أمن المعلومات والتطوير المستمر للوعي بأمن المعلومات والمهارات الأساسية بين جميع موظفي المحكمة. وواصلت الدفاعات الإلكترونية للمحكمة ذات الطبقات المتعددة توفير حماية فعالة ضد المجسات وعمليات المسح المستمرة، فاكتشفت وحجبت عددا بلغ متوسطه الشهري 40 مليون مجس و1.4 مليون رسالة بريد إلكتروني ضارة و 600 محاولة من برامج ضارة (فيروسات). وعلى مدار عام 2019، قامت المحكمة باستمرار بمسح وتقييم النظم والشبكات الحاسوبية الداخلية لاستكشاف أي نقاط ضعف وأوجه تأثر، وطبقت كل ما يلزم من ترقيعات أمنية على نظم برامجها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت المحكمة صيانة نظمها التشغيلية الحاسوبية وبرمجياتها التطبيقية بما يتماشى مع الإصدارات الموصى بها والمدعومة التي يقدمها

البائعون والشركاء. وفي عام 2019، تصدت وحدة أمن المعلومات لحادثين أساسيين فقط لأمن المعلومات: أحدهما يتعلق بفقدان وسائل الإعلام والآخر يتعلق بالوصول غير المصرح به. ولم تكن ثمة إصابات ضارة جوهرية لحقت بالبرمجيات في عام 2019.

ب) وقدم فريق المكتبة والمحفوظات والموروثات التابع لوحدة إدارة المعلومات خدمات المكتبة اليومية، بما في ذلك المساعدة البحثية والوصول إلى موارد المعلومات ذات الصلة، إلى موظفي المحكمة والقضاة والمحامين. وفي عام 2019، استقبلت المكتبة 3761 زائرًا، منهم 80 باحثًا من الخارج. وخلال العام، أجاب فريق المكتبة عن 1218 استفسارًا، منها 399 استفسارًا مرجعيًا تطلبت مساعدة بحثية معمقة. وقدمت تدريبًا في مجال المكتبات إلى جميع الموظفين الجدد والمتدربين والمستشارين، ودربت ما مجموعه 150 شخصًا. وجرى استخدام مواد المكتبة يوميًا. وأجرى مستخدمو المكتبة 18316 بحثًا على منصة المكتبة واستشاروا المحتوى الإلكتروني المشترك أكثر من 60000 مرة. وأعارت المكتبة 5505 من المواد المطبوعة إلى مستخدمي المكتبات ويسرت 146 استعارة مشتركة بين المكتبات في جميع أنحاء أوروبا. وفي إطار أنشطتها الجارية لتطوير المجموعات، استعرضت المكتبة جميع موادها المتداولة بحثا عن مواد قديمة ومكررة ولم تعد مطلوبة، وأزالت 3233 مجلدا من مجموعتها، منها 785 مادة طالبت بها المكاتب القطرية و 84 مادة طالب بها مركز الاحتجاز لمزيد من استعمال. وخلال العام، عملت المكتبة أيضًا مع ممثلين عبر الأجهزة والأقسام لتجميع المعلومات حول مصادر المعلومات المشتركة، وبالتالي تجنب ازدواج الاشتراكات، وتشجيع تقاسم التكاليف للاشتراكات التي لا تستطيع المكتبة تغطيتها، وبالتالي ضمان الوصول للجميع. وفيما يتعلق بالحفاظ على السجلات ذات القيمة طويلة الأجل، انضم قسم المحفوظات إلى 2878 سجلًا من الموروثات في عام 2019 وقدم مشورة أرشيفية إلى لجنة الأعمال الفنية في المحكمة الجنائية الدولية، والأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، ووحدة الإعلام في مكتب المدعي العام، ونظام قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، من بين جهات أخرى.

ج) وفي عام 2018، سجل نظام إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابع للمحكمة، المسمى SolvIT، 13382 بطاقة افتتحها فريق المكتب الخدمي التابع لوحدة عمليات الخدمة، مع إغلاق 13566 بطاقة قامت بأغلاقها وحلها أفرقة على نطاق قسم خدمات إدارة المعلومات. وكانت الجودة الإجمالية لعمل المكتب الخدمي عالية: فقد قلل الفريق من تراكم التذاكر بنسبة 5 في المائة؛ ونجح في حل ما نسبته 98٪ من الطلبات في المكالمة الأولى وحقق ما نسبته 90٪ من التقييم الجيد أو التقييم الجيد جدًا لخدمة العملاء. وقدم فريق عمليات الخدمة السمعية والبصرية التابع لوحدة عمليات الخدمة 238 ساعة و 38 دقيقة من الدعم لجلسات الاستماع في قاعة المحكمة مع عدم وجود وقت تعطل يعزى إلى مشكلات سمعية وبصرية. كما وفر فريق عمليات الخدمة السمعية والبصرية الإعداد والدعم في مركز المؤتمرات بالمحكمة لـ 805 من الأحداث وأكثر من 1000 اجتماع ودورة تدريبية – وذلك تحد في مواجهة انخفاض عدد الموظفين بسبب تقلص نشاط قاعة المحكمة. وتم تجاوز هدف توفر نظام قسم خدمات إدارة المعلومات البالغ 99.2 في المائة، حيث ارتفع إلى 98.8 في المائة بالنسبة لتوفره في قاعات المحكمة و 99.6 في المائة بالنسبة لتوفر نظم تكنولوجيا المعلومات ككل.

231- وواصل قسم خدمات إدارة المعلومات إحراز تقدم مطرد في مبادرات التحسين المستمر، واستكمل للعام الثاني على التوالي عملية المؤشرات المالية لتتبع موارد الموظفين المطلوبة لتقديم الخدمات. واستكمل القسم أيضًا تمرين تقييم المخاطر على نطاق القسم لتحديد سجل مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات. وتطلب نظام الفوترة الإلكتروني الجديد من قسم خدمات إدارة المعلومات إجراء تمرين على نطاق المحكمة للمسؤولين والموظفين المنتخبين للمطالبة بالاستخدام الخاص المتميز للهواتف المحمولة التي تصدرها المحكمة. وأدى ذلك إلى استرداد تكلفة أكثر من 60 ألف يورو في الربع الأخير من عام 2019. وأخيرًا، نفذ قسم خدمات إدارة المعلومات ضوابط محسّنة لتقييم مبادرات الأعمال وإدارة المشاريع وإدارة البائعين والعقود.

15- الشراء

232 - تمكنت وحدة الشراء من الوفاء بفعالية بالمتطلبات التشغيلية للمحكمة بأكملها واحتياجات جبر الأضرار للصندوق الاستئماني للضحايا، والتعامل مع عبء العمل لعام 2019 في حدود مستوى مواردها المعتمدة، بما في ذلك الدور الإضافي الذي يضطلع به أمين لجنة استعراض الشراء. وخلال العام ، واصلت وحدة الشراء تبسيط عملية الاستعانة بالمصادر من خلال إدخال نظام سير العمل في اكتساب القيمة المنخفضة لتيسير عمليات المكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، قدمت وحدة الشراء المساعدة المباشرة في العديد من المفاوضات التعاقدية المعقدة، ما أدى إلى تفادي زيادة التكاليف بمقدار 900000 يورو؛ وشمل ذلك برنامج العمل المشترك الجديد على نطاق المحكمة، والخدمات الإدارية الجديدة لصندوق تقاعد القضاة، وأداة البحث الجديدة لمكتب المدعي العام، المسماة OSINT. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت وحدة الشراء اتفاقين اثنين جديدين طويلي الأجل لاحتواء الزيادة المتوقعة البالغة 30000 ألف يورو سنويًا في اللوازم المكتبية وأجهزة تكنولوجيا المعلومات. وستواصل وحدة الشراء التركيز على التحسين المستمر لعملية الشراء.

233 - وأجرى قسم الخدمات العامة في المقر وفي المكاتب القطرية جردًا ماديًا كاملاً في الفترة ما بين 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و6 كانون الأول/ديسمبر 2019، وما بين 14 و 29 آذار/مارس 2019، على التوالي.

16. قوائم الجرد السنوية

قائمة البنود المشطوبة في الفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الوصف	*سبب التخلص*	*عدد الأصول*	*القيمة الدفترية*
الأثاث والتجهيزات	التقادم	2	0.00 يورو
مجموع الأثاث والتجهيزات		**2**	0.00 يورو
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال	التلف	1	0.00 يورو
	الفقد	1	0.00 يورو
	الاستهلاك العادي	29	0.00 يورو
	التقادم	142	0.00 يورو
	السرقة	1	0.00 يورو
	المقايضة	1	0.00 يورو
مجموع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال		**175**	0.00 يورو
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتدنّية القيمة	التلف	10	326.43 يورو
	الفقد	19	0.00 يورو
	الاستهلاك العادي	187	0.00 يورو
	التقادم	203	0.00 يورو
	السرقة	3	0.00 يورو
مجموع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتدنّية القيمة		**422**	0.00 يورو
الأصول الأخرى المتدنّية القيمة	التبرع		0.00 يورو
	الاستهلاك العادي		0.00 يورو
	التقادم		0.00 يورو
مجموع الأصول الأخرى المتدنّية القيمة			0.00 يورو
أصول أخرى	التبرع	1	0.00 يورو
	الاستهلاك العادي	1	0.00 يورو
	التقادم	1	0.00 يورو
مجموع الأصول الأخرى		**3**	0.00
المركبات			
	التلف	1	8403.77 يورو
	الاستهلاك العادي	9	0.00 يورز
مجموع المركبات		**10**	8403.77 يورو
أصول أخرى			
	الاستهلاك العادي	4	0.00 يورو
مجموع الأصول الأخرى		**4**	0.00 يورو
المجموع الكلي			**8403.77**

17- التمويل

234 - أنهى قسم الشؤون المالية السنة المالية 2018 وأعد بياناته المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، درس القسم عمليات المراجعة السنوية لحسابات العام وكان مطلوباً منه تدبُّر حالات النقص النقدي المؤقت. وترد في المرفق الحادي عشر معلومات عن أداء الأموال السائلة للمحكمة خلال عام 2019.

(أ) الامتثال لسياسة الاستثمار الحالية

235 - في عام 2019، استوفت المحكمة معايير الاختيار المصرفي وحدود الاستثمار امتثالا للتعليمات الإدارية ICC / AI / 2018/001 بشأن استثمار الأموال الفائضة (القسم 9.3: الاختيار المصرفي وحدود الاستثمار)، التي تنص على أنه لا ينبغي عادة استثمار أكثر من ثلث الأصول النقدية في مؤسسة واحدة. وواصلت المحكمة إعطاء الأولوية لتأمين أموالها، مع ضمان استثمار الأموال السائلة بهدف الحصول على معدل عائد مرتفع حيثما أمكن ذلك.

236- وتراقب المحكمة الأسواق عن كثب وتحصل على تقييمات مخاطر الائتمان الأخيرة من وكالات التصنيف الائتماني لضمان الجدارة الائتمانية العالية لجميع العلاقات المصرفية للمحكمة. وتحتفظ المحكمة بأموالها لدى البنوك التي لديها تصنيفات ائتمانية عالية قصيرة الأجل وتضعها جغرافيًا في البلدان التي لديها أعلى تصنيف ائتماني (AAA أوAA)، وفقًا للتصنيفات التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني Standard & Poor's, Moody's و Fitch.

(ب) العائد على الاستثمارات

237– ما بين 1 كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 2019، احتفظت المحكمة بمتوسط رصيد نقدي شهري، بما في ذلك الصندوق العام وصندوق رأس المال المتداول وصندوق الطوارئ والصناديق الاستئمانية والصندوق الاستئماني للضحايا، يقارب 62.1 مليون يورو. ومن هذا المبلغ، في المتوسط، تم الاحتفاظ بـ 26.9 مليون يورو فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المعتمدة، باستثناء صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ. ويرد في المرفق الثاني عشر حالة صندوق رأس المال المتداول وصندوق الطوارئ حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

238 - وفي عام 2019، ظل سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي الأوروبي عند مستوى قياسي منخفض بلغ 0.0 في المائة (انظر المرفق الحادي عشر). وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض سعر الفائدة على ودائع البنك المركزي الأوروبي من -0.4٪ إلى -0.5٪ في أيلول/سبتمبر 2019. واعتبارًا من 1 نيسان/أبريل 2020، سيفرض ABN AMRO فائدة سلبية بنسبة 0.5٪ عندما يكون الرصيد على جميع الحسابات أعلى من 2.5 مليون يورو. وتخطط البنوك الأخرى لاتباع نهج مماثل. وبلغ متوسط عائد سعر الفائدة للمحكمة 0.21 في المائة في عام 2019. وفي البيئة المالية الحالية، وبالنظر إلى تأثير سياسات البنك المركزي على العائدات، يمكن اعتبار إجمالي العائد على جميع الأموال البالغ 121 ألف يورو مرضيًا.

(ج) الاتجاه المستقبلي واستراتيجية الاستثمار

239- ستواصل لجنة استعراض الاستثمار الاجتماع فصليًا لمناقشة الأداء وتحليل ظروف السوق الحالية وتقديم التوجيه إلى رئيس الحسابات والخزانة. وتتجنب المحكمة المخاطرة وستكون أولويتها الأولى الاستمرار في الحفاظ على أموالها. وبالنظر إلى قرارات السياسة النقدية الأخيرة للبنك المركزي الأوروبي، فمن غير المرجح أن تكون المحكمة في وضع يمكنها من تحقيق عوائد أفضل في عام 2020. وستواصل المحكمة السعي لتوليد وتحسين العوائد في سوق صعبة، مع حماية الأموال من خلال الالتزام بسياساتها الصارمة على استثمار الأموال الفائضة. ومع ذلك، إذا استمر اتجاه أسعار الفائدة المنخفضة، فقد لا يكون من الممكن حماية رأس المال من العائد السلبي.

دال - البرنامج الرئيسي الرابع - أمانة جمعية الدول الأطراف

240 - واصلت الأمانة تقديم الخدمات الأساسية وخدمات المؤتمرات إلى جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الفرعية وهيئات الرقابة الأخرى في عام 2019.

241 - وتضمنت الإنجازات المهمة التي حققتها الأمانة في عام 2019 ما يلي:

(أ) تنظيم وتقديم الخدمات للدورة الثامنة عشرة للجمعية، المنعقدة في لاهاي، لمدة خمسة أيام عمل. وكان من المقرر عقد الدورة الثامنة عشرة للجمعية في الفترة من 2 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر لمدة ستة أيام عمل، ولكن نظرا لكفاءة الجمعية وبمساعدة الأمانة، اختتمت الدورة بنجاح في غضون خمسة أيام عمل؛

(ب) وتقديم الخدمات القانونية والموضوعية واللوجستية إلى لجنة انتخاب المدعي العام اعتبارًا من حزيران/يونيه 2019، عندما تم تعيين الأعضاء الخمسة وفريق الخبراء الخمسة من قبل مكتب الجمعية. وعقدت اللجنة اجتماعا يومي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر 2019 في لاهاي خلال الدورة الثامنة عشرة للجمعية؛

(ج) وتزويد الجمعية وهيئاتها الفرعية بخدمات الأمانة القانونية والموضوعية، مثل توفير الوثائق والتقارير والموجزات التحليلية، بما في ذلك إعداد الوثائق المتعلقة بانتخاب ستة أعضاء في لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، وانتخاب لملء شاغر في اللجنة، وانتخاب عضو واحد في اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة؛

(د) وتقديم الخدمات للهيئات الفرعية للجمعية، ولا سيما المكتب وأفرقته العاملة، واللجنة، ولجنة المراجعة، وفريق الدراسة المعني بالحوكمة، والفريق العامل المعني بالتعديلات، والفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة؛

(هـ) وتنظيم وتقديم الخدمات إلى دورتين عاديتين للجنة في لاهاي على مدى فترة إجمالية قدرها 15 يوم عمل؛

(و) وتنظيم وتقديم الخدمات إلى دورتين للجنة مراجعة الحسابات على مدى خمسة أيام عمل؛

(ز) وإسداء المشورة إلى الجمعية والمكتب وهيئاتهما الفرعية بشأن المسائل القانونية والموضوعية المتعلقة بعمل الجمعية؛

(ح) والاضطلاع بولايتها المتعلقة بخطة عمل جمعية الدول الأطراف لتحقيق العالمية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عملا بالقرارات ذات الصلة، بما يؤدي إلى تحسين الوصول إلى المعلومات المقدمة على موقع الجمعية في الإنترنت؛

(ط) والاضطلاع أيضا بولايتها المتعلقة بالتكامل، على النحو المبين في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك RC/Res.1 و ICC-ASP / 9 / Res.3 و ICC-ASP / 10 / Res.5 و ICC ASP / 11 /Res.6 و ICC-ASP / 12 / Res.4. وشمل ذلك تولي المهام كحلقة وصل فيما بين الدول والمحكمة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني؛ وجمع المعلومات حول الأنشطة والمتطلبات التكاملية ونشرها على موقع الجمعية في الإنترنت؛ والمحافظة على قاعدة بيانات الجهات الفاعلة التكاملية المتاحة على الموقع الإلكتروني؛

(ي) وقامت الأمانة بتأمين المساهمات للصندوق الاستئماني وإدارته من أجل مشاركة أقل البلدان نموا والدول النامية الأخرى في أعمال الجمعية، مما يسّر مشاركة أربعة ممثلين في الدورة الثامنة عشرة للجمعية؛

(ك) وقامت الأمانة بمراسلة الحكومات والمحكمة والمنظمات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى ذات الصلة والأفراد والمنظمات غير الحكومية بشأن المسائل المتعلقة بعمل الجمعية؛

(ل) وقامت الأمانة بإدارة عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية ويسرت مشاركة 937 من ممثلي المجتمع المدني في الدورة الثامنة عشرة للجمعية؛

(م) وساعدت الأمانة رئيس الجمعية، بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة القانونية بشأن القضايا الموضوعية المتعلقة بعمل الجمعية وهيئاتها الفرعية، وإجراء ترتيبات السفر وتيسير حضور مختلف الاجتماعات والحلقات الدراسية.

242 - وبالإضافة إلى الجلسات العامة للجمعية والمشاورات غير الرسمية ذات الصلة، قدمت الأمانة خدمات إلى لاجتماعات على النحو التالي:

(أ) اجتماعات المكتب	**12**
(ب) مجموع الاجتماعات المعقودة في لاهاي	**74 اجتماعا**
‘1’ مجموع اجتماعات فريق لاهاي العامل	47
اجتماعات فريق لاهاي العامل	*11*
الاجتماعات الخاصة بالتكامل	*4*
الاجتماعات الخاصة بالتعاون	*3*
الاجتماعات الخاصة بخطة العمل	*1*
الاجتماعات الخاصة بالميزانية	*20*
اجتماعات فريق الدراسة المعني بالحوكمة	*2*
اجتماعات آلية الرقابة المستقلة	*4*
اجتماعات الاحاطة	*2*
‘2’ اجتماعات الفريق العامل المعني بمراجعة أجور القضاة	7
‘3’ أيام عمل لجنة الميزانية والمالية	15 اجتماعا
‘4’ أيام عمل لجنة المراجعة التدقيقية	5 اجتماعات
(ج) مجموع الاجتماعات المعقودة في نيويورك	**30 اجتماعا**
‘1’ مجموع اجتماعات فريق نيويورك العامل	23
اجتماعات فريق نيويورك العامل	*7*
الاجتماعات الشاملة	*5*
اجتماع بشأن عدم التعاون	*1*
الاجتماعات بشأن التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين	*3*

الاجتماعات بشأن إجراءات انتخاب القضاة *7*

‘2’ اجتماعات الفريق العامل المعني بالتعديلات 7

مجموع الاجتماعات **116**

243 - قامت الأمانة بتجهيز ما مجموعه 723 وثيقة و 14554 صفحة (باللغات الرسمية الأربع للجمعية) للدورة الثامنة عشرة، على النحو التالي:

(أ) ما قبل الدورة: 176 وثيقة و 4921 صفحة؛

(ب) وأثناء الدورة: 44 وثيقة و 342 صفحة ؛

(ج) وما بعد الدورة: 8 وثائق و 2719 صفحة.

244- وفي سياق الدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للجنة الميزانية والمالية، عالجت الأمانة ما مجموعه 397 وثيقة (أو 5174 صفحة) بلغتي العمل.

245- وعالجت الأمانة كذلك ما مجموعه 98 وثيقة (أو 1398 صفحة) فيما يتعلق بالدورتين التاسعة والعاشرة للجنة المراجعة.

هاء - البرنامج الرئيسي السادس - أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

مقدمة

246- في عام 2019، زادت أنشطة الصندوق الاستئماني للضحايا("الصندوق الاستئماني" أو "الصندوق") من حيث التنوع والحجم. وأسفرت مرحلة تنفيذ جبر الأضرار في قضايا*كاتانغا ولوبانغا والمهدي* عن عبء عمل قانوني وتشغيلي أكبر، بينما في أواخر عام 2019، انخرط الصندوق في إجراءات جبر الأضرار الرابعة في قضية *نتاغاندا*. وقد تطلبت القيود على القدرات من الصندوق الاستئماني إعادة ترتيب أولويات الأنشطة، وكان لذلك تداعيات على إطلاق دورات برامج المساعدة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي كوت ديفوار، وفي جمهورية إفريقيا الوسطى.

247 - وفي عام 2019، شكل النزاع والعنف وعدم الاستقرار السياسي والمرض (الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمسائل الأمنية في مالي) تحديات تشغيلية لأنشطة الصندوق الاستئماني في إطار الولايتين، اللتين تتطلبان، لكي تكونا فعالتين، من موظفي الصندوق الاستئماني والشركاء المنفذين أن يكونوا على مقربة من الضحايا والمجتمعات المتضررة.

248 – وأدى تطور الممارسة بشأن جبر الأضرار في المحكمة، وإصدار التعليمات القضائية ذات الصلة إلى الصندوق الاستئماني، إلى إعادة توجيه القدرة التنظيمية للصندوق الاستئماني، بما في ذلك حشد الخبرة القانونية، وزيادة كبيرة في حجم وتعقيد عمليات الشراء المتعلقة بمنح جبر الأضرار، فضلاً عن المزيد من مشاركة الموظفين الميدانيين بشكل مباشر.

حالات جبر الأضرار

لوبانغا:

249 - في 7 شباط/فبراير 2019، وافقت الدائرة الابتدائية على مقترحات الصندوق الاستئماني بشأن عملية تحديد المستفيدين المحتملين الجدد وتحديد أهليتهم للحصول على تعويضات، وأصدرت تعليمات للصندوق الاستئماني بالبدء على الفور في عملية تحديد المتقدمين الجدد، وتحديد الموعد النهائي لاستكمال هذه العملية حتى تاريخ ما زال سريا حتى الآن.

250 - وطوال عام 2019، عمل الصندوق الاستئماني عن كثب مع الممثلين القانونيين والأقسام ذات الصلة بقلم المحكمة لضمان الامتثال لتعليمات الدائرة الابتدائية الثانية فيما يتعلق بعملية تحديد المستفيدين المحتملين الجدد وتحديد أهليتهم للحصول على تعويضات وإنهاء شروط إعادة إطلاق عمليات الشراء اللازمة لتنفيذ برنامج جبرالأضرار. وقد اتخذ الصندوق الاستئماني خطوات إيجابية فيما يتعلق بهذه الأنشطة، لكنه لم يتمكن من الكشف عن مزيد من المعلومات بسبب سرية العمليات الجارية.

251- وفي عام 2019، واصل الصندوق تقديم تقارير مرحلية إلى الدائرة الابتدائية بشأن تنفيذ التعويضات الجماعية في قضية*لوبانغا*، تتضمن معلومات عن تعزيز قدرات الموارد البشرية لأمانة الصندوق؛ والتقدم المحرز فيما يتعلق بتحديد المستفيدين الجدد المحتملين وتحديد أهليتهم للتعويضات؛ والخطوات المتخذة فيما يتعلق بتنفيذ كل من التعويضات الجماعية القائمة على الخدمة والتعويضات الرمزية.

252- وفي 18 تموز/ يولية 2019، أكدت دائرة الاستئناف مسؤولية السيد لوبانغا عن جبر الأضرار بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي فيما يتعلق بـ 425 ضحية ثبت أنهم مؤهلون للحصول على تعويضات وأي ضحايا آخرين لم يتم التعرف عليهم بعد.

253- وعلى مدار عام 2019، واصل الصندوق زيادة جهوده في حشد الموارد والتوعية والدعوة من خلال اجتماعات المائدة المستديرة الثنائية مع الدول الأطراف في لاهاي ونيويورك وبروكسل من أجل استكمال مبلغ الالتزامات المحددة لمنح جبر الأضرار في قضية *لوبانغا*. وفي نهاية عام 2019، كان الصندوق قد أستكمل نصف المبلغ، وهو يسعى لاستكمال المبلغ المتبقي البالغ حوالي 4 ملايين يورو.

كاتانغا:

254 - وعلى مدار عام 2019، واصل الصندوق العمل بشكل وثيق مع الأقسام ذات الصلة في قلم المحكمة، والممثلين القانونيين، والضحايا أنفسهم، وكذلك مع مختلف ممثلي الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ عمليات جبر الأضرار. وقد اتخذ الصندوق الاستئماني خطوات إيجابية في هذا الصدد، من خلال طريقة المساعدة المدرسية والأنشطة المدرة للدخل للضحايا المؤهلين ، مع إبداء الضحايا ارتياحهم. ولسوء الحظ ، لا يستطيع الصندوق الكشف عن مزيد من المعلومات بسبب سرية عملية التنفيذ الجارية.

المهدي:

255 - في 4 آذار / مارس 2019، وافقت الدائرة الابتدائية على خطة التنفيذ المحدثة للصندوق الاستئماني. وعلى مدار عام 2019، عزز الصندوق الاستئماني وجوده وعملياته في مالي، بما في ذلك في تمبكتو، لمواصلة تنفيذ عمليات جبر الأضرار.

256- وأجرى الصندوق اتصالات ونسق بانتظام مع وحدة الشراء طوال عام 2019 فيما يتعلق بجبر الأضرار الجماعية المقابلة للضرر الاقتصادي والمعنوي الجماعي، كما أطلق واستعرض عمليتي إبداء الاهتمام. ونتيجة للاستجابة المحدودة للغاية، قرر الصندوق إعادة نشرالدعوة إلى عمليتي إبداء الاهتمام بهدف زيادة عدد مقدمي العطاءات المحتملين؛ وأجرى عدة حملات توعية وإعلامية للإعلان عن إجراءات إبداء الاهتمام من أجل زيادة عدد البائعين المتقدمين؛ وأنشأ لجنتي استعراض وأجرى استعراضا لأهلية البائعين بشأن حالتي إبداء الاهتمام؛ وطلب المزيد من الإيضاحات من بعض البائعين كما طلب وثائق مفقودة؛ ووضع قائمة مختصرة للبائعين المؤهلين؛ وصاغ نطاق وثائق العمل لكلا النوعين من جبر الأضرار الجماعية؛ ووضع نماذج مقترحات مخصصة سردية وخاصة بالميزانية؛ وعقد عدة اجتماعات تشاورية مع المجتمعات المحلية في تمبكتو بشأن جبر الأضرار الجماعية.

257 - وفيما يتعلق بالتدبير الجماعي المتعلق بإعادة تأهيل المباني المحمية وصيانتها، قام الصندوق طوال عام 2019 بالتواصل والتنسيق بانتظام مع الاتحاد الأوروبي؛ وأذنت له وحدة الشراء الاستعانة وحيدا بمنظمة شريكة؛ وصاغ نطاق العمل؛ ووضع نماذج مقترحات مخصصة سردية وخاصة بالميزانية؛ ودعا المنظمة إلى تقديم اقتراح متكامل ونظم حلقة عمل للتأكد من أن الاقتراح سيفي بمعايير الجودة التي حددها الصندوق الاستئماني ؛ وعقد اجتماعات مع وزارة الثقافة والمجتمع الدولي والمجتمع المحلي.

258- وفيما يتعلق بجبر الأضرار الرمزية، واصل الصندوق طوال عام 2019 الاتصال والتنسيق مع هيئة الرئاسة والوزارات الرئيسية في مالي؛ ومع المكتب القطري للمحكمة في مالي، ومع اليونسكو، بهدف تخطيط وتنظيم الاحتفال في عام 2020 بمنح التعويضات الرمزية في قضية *المهدي*.

259- وفيما يتعلق بجبر الأضرار الفردية: نظم الصندوق، بالاشتراك مع الممثل القانوني للضحايا، تنظيما ناجحا أربع حلقات عمل في باماكو لتدريب السلطات المحلية المختارة لتحديد الصلة الحصرية بين الضحايا المحتملين والمباني المحمية وتحديد الوسطاء واختيارهم وتدريبهم على كيفية إتمام استمارة المطالبة بالتعويضات. واتفق الصندوق الاستئماني والممثل القانوني للضحايا على التنسيق وتقاسم المسؤوليات في تحديد وجمع وتوحيد مطالبات الضحايا؛ ووضع قائمة بالضحايا الذين يحتمل أن يكونوا مؤهلين، وجمع عددًا من الطلبات في باماكو وتمبكتو، ورسم حلولًا للدفع، وأجري مسحًا للسوق، وحدد طرائق شتى لدفع التعويض الفردي، وتواصل مع وحدة الشراء للحصول على إذن للاستعانة بجهة شريكة وحيدة للدفع، وصاغ نطاق العمل ومبررات القيام بهذه الاستعانة الوحيدة الطابع.

260- وواصل الصندوق الاستئماني القيام ببعثات إلى باماكو على مدار عام 2019، وتمكن أخيرًا من إجراء بعثة ثانية إلى تمبكتو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بفضل تحسن الوضع الأمني، للالتقاء بعدد من أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين بهدف المناقشة والإحاطة والتشاور بشأن التعويضات الفردية والجماعية.

261- وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أودع الصندوق الاستئماني نسخة منقحة بقدر أقل من "خطة التنفيذ المحدثة" من أجل تيسير الاتصالات على نحو أكثر جدوى مع المجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة المعنيين والمانحين المحتملين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شارك الصندوق في بعثة توعية مشتركة في باماكو، بقيادة قسم الإعلام والتوعية، وأجرى مقابلات مع محطات التلفاز والإذاعة المحلية.

262 - وواصل الصندوق تقديم تقارير نصف شهرية إلى الدائرة الابتدائية عن التقدم المحرز في تنفيذ منح جبر الأضرارفي قضية *المهدي*.

263- وزاد الصندوق الاستئماني للضحايا جهوده في تعبئة الموارد والتوعية والدعوة من خلال اجتماعات ثنائية واجتماعات مائدة مستديرة عقدها مع الدول الأطراف في باماكو ولاهاي ونيويورك من أجل استكمال المبلغ المقدر وفق المسؤولية المحددة لجبر الأضرار في قضية *المهدي*. وبحلول نهاية العام، كان الصندوق قد استكمل نصف المبلغ وهو يسعى لاستكمال المبلغ المتبقي وقدره 1.35 مليون يورو.

تقديم المساعدة

أوغندا:

264 - في نيسان/أبريل 2019، أطلق الصندوق الاستئماني للضحايا برنامج مساعدة جديد مدته خمس سنوات بالشراكة مع ستة شركاء منفذين من المنظمات غير الحكومية سيتم تنفيذه عبر 22 مقاطعة في المنطقة الشمالية الكبرى من أوغندا. فمن خلال برنامج ولاية المساعدة، يوفر الصندوق أنشطة كسب العيش، والدعم الطبي لضحايا التشويه والبتر والحروق والعنف الجنسي، بالإضافة إلى إعادة التأهيل النفسي لمعالجة الصدمات التي عانى منها الضحايا وشهدوها.

265- وفي عام 2019، أجرى الصندوق حلقات عمل للرصد والتقييم مع الشركاء المنفذين. وتناولت حلقات العمل هذه بالتفصيل قضايا إدارة المنح مثل تقارير الميزانية والتحقق من البيانات. واستفاد الصندوق من تحسن الظروف الأمنية، فوضع أيضًا استراتيجيات للاتصال والتوعية ووسع الخدمات إلى المناطق المحرومة في شمال أوغندا. ويسرت حلقات العمل للرصد والتقييم صوغ خطة مراقبة الأداء لكل شريك، كما كانت بمثابة فرصة لبناء القدرات للشركاء لتحسين مستويات مهاراتهم فيما يتعلق بتنسيق عمليات مراقبة البرامج وتقييمها.

266 - وطوال عام 2019، أجرى الصندوق ست عمليات تحقق مالي من الشركاء المنفذين بالإضافة إلى عدة زيارات لرصد البرامج بهدف استعراض أنشطة المشروع وأدائه.

267 - وبحلول نهاية العام، استفاد 5257 ضحية من ضحايا النزاع من برمجة المساعدة لإعادة التأهيل.

جمهورية الكونغو الديموقراطية:

268 - في 10 كانون الثاني/يناير 2019، قدم مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا إلى الدائرة التمهيدية الأولى الوثيقة المعنونة "إخطار من مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا باستنتاجه للاضطلاع بأنشطة إضافية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للمادة 50 (أ) من قواعد الصندوق الاستئماني للضحايا".[5] ووفقا للمادة 50 (أ) '2` و (أ)' 3` من النظام الأساسي للصندوق الاستئماني، شرع المجلس في الأنشطة المحددة في إخطاره في غياب أي إخطار من الدائرة التمهيدية الأولى يفيد بأن من شأن نشاط معين تحديد أي قضية تحددها المحكمة مسبقًا.

269 - وفي حزيران/يونيه 2019، أنهى الصندوق عملية الشراء لإطلاق دورة جديدة مدتها خمس سنوات لبرنامج المساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واختار 11 منظمة منفذة جديدة. وقد تم اختيار الشركاء المنفذين على أساس عناصر جودة وأهمية المشاريع المقترحة، والانتشار المتوازن للضرر الذي يجب معالجته، والجرائم الجنسية والجنسانية، والجنود الأطفال السابقين، والسلام والمصالحة، والتوزيع الجغرافي، وبخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية)، وتوازن الشركاء المحليين والدوليين.

270 - وظلت حالة السلامة والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية غير مستقرة منذ عام 2018 نتيجة للانتخابات الرئاسية، ووجود الجماعات المسلحة، فضلاً عن تفشي فيروس إيبولا الحالي في مقاطعتي كيفو وإيتوري. فقد تم تعليق مهام الصندوق الاستئماني للضحايا عدة مرات في انتظار الموافقة الأمنية. وكانت أجزاء من محافظة إيتوري ما زالت تخضع لقيود أمنية بحلول نهاية عام 2019.

جمهورية افريقيا الوسطى:

271 - طوال عام 2019، واصل الصندوق إجراء تقييمات لحالة الضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تقييم الظروف والاحتياجات والحالات الحالية للأفراد الذين شاركوا في قضية *بيمبا*، فضلاً عن الأشخاص المستضعفين الذين عانوا نتيجة للصراع في البلد. كما تناولت التقييمات مدى توافر الخدمات الطبية؛ والتعليم؛ والمساعدة بخصوص الإيجار للضحايا المشردين والمهجرين في بانغي؛ والمساعدة الغذائية لضحايا فيروس نقص المناعة البشرية الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة؛ والأنشطة المدرة للدخل؛ وتحليل حالة أصحاب المصلحة المعنيين؛ وفجوات الخدمة؛ والمناطق الجغرافية؛ والقضايا الأمنية. وواصل الصندوق الاستئماني مناقشة الخبراء بشأن أفضل سبيل للمضي قدمًا فيما يتعلق بإحالات الضحايا للحصول على رعاية نفسية وعقلية.

272 - وأسفرت استشارة شملت 2150 ضحية ممن شاركوا في قضية *بيمبا* عن نتيجة مفادها أن العديد من الضحايا الضعفاء قد عانوا من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وأنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة الفورية من أجل تحسين مستوى حياتهم المعيشية. وكان الصندوق قادراً على إجراء تقييمات للاحتياجات والأوضاع بفضل الدعم المقدم من الممثل القانوني السابق للضحايا، وقسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار، والمكتب القطري لقلم المحكمة في بانغي.

273- وفي نيسان/أبريل 2019، أطلق الصندوق الاستئماني عملية اختيار المنظمات لتنفيذ برنامج المساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبحلول نهاية عام 2019، تلقى الصندوق 32 طلبًا من منظمات محلية في هذا الصدد، وقد دُعِيت 14 منظمة مؤهلة مسبقًا لتقديم مقترحات.

274- وفي غضون ذلك، ونتيجة للعديد من الضحايا الذين هم في حاجة ماسة إلى الدعم، وضع الصندوق برنامجاً تجريبياً من خلال منظمة قادرة على تقديم المساعدة إلى 200 ضحية في بانغي، معظمهم من الضحايا السابقين المشاركين في قضية *بيمبا*. وتم تصميم البرنامج التجريبي كوسيلة لمواصلة تلبية احتياجات الضحايا، بينما من المتوقع إطلاق برنامج المساعدة الكامل في منتصف عام 2020. وقد وافق المجلس على الإطار البرنامجي للبرنامج التجريبي في آب/أغسطس 2019.

كوت ديفوار:

275- في عام 2019 ، واصل الصندوق الاستئماني للضحايا الاتصال بشكل منتظم بوحدة الشراء لتنسيق العمل على اختيار الشركاء المنفذين للصندوق. وبحلول نهاية عام 2019، كان الصندوق قد أنهى عملية الاختيار الأولي. أما عملية الاستعراض النهائي فهي جارية حاليًا ومن المتوقع أن يستهل الصندوق البرنامج في أوائل عام 2020.

276- وعلى مدار عام 2019، وعقب إجراء مناقشات مع وزارة التضامن، اتخذ الصندوق والحكومة عدداً من الخطوات بهدف تعزيز برنامج جبر الأضرار الحكومي.

[5] الوثيقة ICC-01/04-753.

277 - وفي أواخر عام 2019، اتفق الصندوق الاستئماني والمنظمة الدولية للهجرة وحكومة كوت ديفوار على إجراء مسح مشترك لأداء وقدرات البرنامج الحكومي الإداري الحالي لجبر الأضرار.

278- وواصل الصندوق القيام بأنشطة التوعية وتعزيز تعاونه مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك ممثلو الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة، والقادة المحليون والمجتمعات المحلية المتضررة في كوت ديفوار. وطوال عام 2019، شارك الصندوق في خمسة أنشطة توعية نظمها قسم الإعلام والتوعية لشرح ولاية وأنشطة الصندوق الاستئماني في كوت ديفوار.

كينيا:

279- في تموز/يوليه 2019، أستكمل الصندوق الاستئماني عملية تعيين خبير استشاري محلي سيساعد في إجراء التقييم الأولي في كينيا، وفي أنشطة برنامج المساعدة المقترحة التي من المتوقع عرضها على مجلس المديرين في الربع الأول من عام 2020. .

280- وتم إجراء تقييم الصندوق الاستئماني باستخدام نهج مزدوج: '1' استعراض مكتبي للدراسات والتقارير والتقييمات ذات الصلة؛ و'2' وإجراء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة شملت عقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين ومجتمعات الضحايا والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والعديد من أعضاء المجتمع المدني. وأجرى الصندوق اجتماعات ومشاورات مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة المعنيين على نطاق كينيا.

جورجيا:

281 - في أيلول/سبتمبر 2019، استكمل الصندوق الاستئماني عملية تعيين خبير استشاري محلي سيساعد في إجراء التقييم الأولي في جورجيا. وسيجري عرض تقرير التقييم وتوصيات برنامج المساعدة ذات الصلة على مجلس المديرين في الربع الأول من عام 2020.

282 – وأجري تقييم الصندوق الاستئماني باستخدام نهج مزدوج، وهو: '1' استعراض مكتبي للدراسات والتقارير والتقييمات ذات الصلة؛ و'2' إجراء أصحاب المصلحة المعنيين مشاورات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين وجمعيات الضحايا والضحايا ومجتمعات المشردين داخلياً والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني.

283- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شمل التقييم 22 جلسة تشاورية مع مجتمعات الضحايا (مواقع المشردين/ CS). وفي عام 2020، سيستمر الصندوق في عقد اجتماعات ومشاورات مع قطاع عريض من أصحاب المصلحة المعنيين على نطاق جورجيا.

مالي:

284- في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أنهى الصندوق الاستئماني وضع اختصاصات التقييم الأولي القائم على الضرر الذي سيُجرى على نطاق مالي بهدف التوصية بفتح برنامج مساعدة والنهج الواجب اتباعها لتحقيق التكامل المناسب مع السلطات. وقد أجري الجزء الأول وهو الاستعراض المكتبي. وسيستمر التقييم في عام 2020 بإجراء مشاورات ميدانية شاملة مع المسؤولين الحكوميين وجمعيات الضحايا والضحايا والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني.

285- وعزز الصندوق جهوده في مجال جمع الأموال من خلال عقد اجتماعات مع الحكومات المانحة الحالية والمحتملة لعرض جوانب اختصاصاته واستراتيجياته وأنشطته. كما قدم الصندوق الاستئماني مقترحات تمويل إلى عدة جهات مانحة محتملة.

تعبئة الموارد

286- واصل الصندوق الاستئماني عقد اجتماعات ثنائية مع ممثلي الحكومات في المكاتب القطرية، وفي لاهاي ونيويورك وبروكسل، لتقديم معلومات محدثة عن أنشطة الصندوق.

287- وقدم الصندوق مقترح تمويل متعدد السنوات إلى الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) لمواصلة الشراكة في السنوات القادمة. وتم الاضطلاع ببحث مكثف لاستكمال المقترح، ما أفضى إلى مساهمة لمدة ثلاث سنوات من وكالة سيدا بمبلغ 30 مليون كرونة سويدية.

288- وفي عام 2019، تلقى الصندوق مساهمة طوعية إجمالية تزيد عن 2.6 مليون يورو من الدول الأطراف. واستمر الصندوق بترتيبين للتمويل متعددي السنوات وحصل على مساهمات من حكومات مانحة لأول مرة. وتضمنت المساهمات اتفاقية جديدة مدتها ثلاث سنوات مع السويد (30 مليون كرونة سويدية تعادل 3 ملايين يورو)، وأقساط من ترتيبات التمويل متعددة السنوات (فنلندا وهولندا)، ومساهمات مخصصة لاحتياطي جبر الأضرار الخاص بالصندوق الاستئماني (أيرلندا وألمانيا) وكذلك لمنح محددة (إيطاليا)؛ ومساهمات من مانحين جدد أو مانحين عائدين، بما في ذلك شيلي وجورجيا وإيطاليا ونيجيريا. وفي عام 2019، تلقى الصندوق الاستئماني مساهمات من 29 بلدا مانحا. كما كانت ثمة زيادة قدرها 25 ألف يورو من التبرعات الخاصة.

289 - وكفل الصندوق الاستئماني الموارد اللازمة بما يمكنه من القيام بالتنفيذ (الأولي) لمنح التعويضات المحددة باستخدام مساهمات مخصصة ومخصصات من احتياطي التعويضات (يُعبر عن القيم بآلاف الدولارات / اليورو):

الحالة	قيمة المنحة			التخصيص من:		تكملة العجز	
				المساهمات المخصصة	*الاحتياطي*	*القيمة*	*النسبة المئوية %*
			ألف	باء	جيم	دال=ألف-باء-جيم	
لوبانغا	10000 دولار أمريكي	مكافئ	8529 يورو	350 يورو	3500 يورو	4679 يورو	55%
كاتانغا	1000 دولار أمريكي	مكافئ	853 يورو	200 يورو	653 يورو	0 يورو	0.0%
المهدي			2700 يورو	584 يورو	800 يورو	1316 يورو	49%

290- وفي نهاية العام، بلغت قيمة الموارد غير المخصصة في احتياطي جبر الأضرار في الصندوق الاستئماني حوالي 2.87 مليون يورو.

291 - وعلى الرغم من مبالغ الإيرادات المشجعة الناتجة عن المساهمات الطوعية، ثمة حاجة إلى طرائق إضافية لتنمية الموارد لتلبية احتياجات الصندوق الاستئماني مستقبلا من أجل تمويل الأنشطة بشكل كاف. وتشير التقديرات إلى أن إيرادات سنوية لا تقل عن 10 ملايين يورو ستكون مطلوبة على المدى المتوسط إلى الطويل. ومن المتوقع أن يؤدي تطوير ممارسة التبرعات الخاصة إلى التخفيف جزئيًا من فجوة موارد الصندوق الاستئماني.

292- وبات جمع الأموال من القطاع الخاص في مرحلته الأولى في الصندوق الاستئماني للضحايا. وجرى الاضطلاع ببحث أولي على 50 شركة و 65 مؤسسة و 50 شركة مدمجة عالمية للاستيثاق من أنها ستكون جهات مانحة محتملة مناسبة للصندوق. واستند البحث إلى المعايير التالية: مطابقة مجالات البرامج ذات الأولوية، والاهتمامات الجغرافية، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

293 - وسيؤدي هذا البحث الأولي إلى المرحلة الثانية من جمع الأموال – وهي احتمال إجراء اتصالات والحصول على نتائج - التي ستكون جزءًا أساسيًا من خطة جمع الأموال لعام 2020.

294- وبالإضافة إلى ذلك، أجري بحث حول سبل مبتكرة ليستخدمها الصندوق بشأن الاتصال بالبنوك وحول عمليات من الرعاية المالية.

295- وقدم مقترح تمويل بقيمة مليون يورو بعنوان "إعادة الكرامة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني في جمهورية إفريقيا الوسطى" إلى يانصيب البريد الهولندي. وقد وصل المقترح إلى الجولة الثانية وستعلن النتيجة في آذار/مارس 2020.

أنشطة أخرى

296- شارك أعضاء مجلس الإدارة وموظفو الصندوق الاستئماني في العديد من الاجتماعات والفعاليات على مدار عام 2019، في لاهاي وكذلك في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا الغربية والشرقية. وتهدف مشاركة مجلس الإدارة والصندوق إلى تسليط الضوء على جدوى وأهمية التفويضات المعطاة للصندوق حيال جبر ألاضرار للضحايا بموجب نظام روما الأساسي، جنبًا إلى جنب مع الولايات القضائية للمحكمة.

297- وفي آذار/مارس 2019، شارك الصندوق الاستئماني في مؤتمر شعاره "قف وتحدث وانهض! لإنهاء العنف الجنسي في البيئات الهشة "، وقدم أنشطة تهدف إلى مساعدة ضحايا العنف الجنسي. وكان المؤتمر، الذي جاء بمبادرة من صاحبة السمو الملكي، دوقة لوكسمبورغ الكبرى، منبرا للنقاش وتبادل الآراء بين الناجين والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال مكافحة العنف الجنسي في البيئات الهشة. لقد قدم هذا المنتدى مبادرات اضطلع بها الناجون من أجل التعافي، والوصول إلى العدالة، والحصول على جبر الأضرار، وإسماع أصواتهم، ليصبحوا من ثم جهات فاعلة من أجل السلام والتغيير.

298- وفي تموز/يولية 2019، شارك أحد أعضاء مجلس مديري الصندوق الاستئماني في فريق متحدثين تمت استضافته بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (مجتمعات سلمية وشاملة، والوصول إلى العدالة، والمؤسسات الشاملة للجميع).

299- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شارك الصندوق الاستئماني في "حلقة عمل لتعزيز عملية جبرالأضرارللناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع" التي عُقدت في نيويورك ونظمتها المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمناقشة عمليات جبر الأضرار في مختلف البلدان وكيفية ضمان نهج تركز على الناجين تجاه جبر الأضرار.

300- وشارك مجلس المديرين وأمانة الصندوق وتعاونا تعاونًا كاملاً مع آلية الرقابة المستقلة في تقييمها لأمانة الصندوق، بناءً على طلب جمعية الدول الأطراف ومجلس مديري الصندوق الاستئماني، في كانون الأول/ديسمبر 2018.

301- وفي نيسان/أبريل وآب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2019، عقد المجلس اجتماعات في لاهاي لمناقشة النتائج (الأولية) لتقييم آلية الرقابة المستقلة، والخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2021، والتقدم المحرز في تنفيذ منح جبر الأضرار، وبرامج المساعدة، وتعبئة الموارد، وجهود المناصرة.

التطوير التنظيمي

302- في آذار/مارس 2019، وقع الصندوق الاستئماني للضحايا وقلم المحكمة إطار داخلي للتعاون والمساعدة، يقنن ويعزز تنظيم خدمات الدعم والامتثال من جانب قلم المحكمة لأمانة الصندوق الاستئماني. والغرض من هذا الإطار هو'1' امتلاك فهم مشترك للتعاون والمساعدة بين قلم المحكمة والصندوق الاستئماني، و'2' تمكين قلم المحكمة والصندوق من تخطيط إدارة الموارد والقدرات بهدف تنفيذ الولاية الخاصة بكل منهما على نحو فعال وكفء.

303 - وفي عام 2019، تم تعزيز الهيكل التنظيمي للصندوق بسبب الإجراءات في قضايا جبر الأضرار. وتطلب رد المحكمة على خطط التنفيذ المقترحة من قبل الصندوق الاستئماني أن يشارك الصندوق بشكل مباشر أكثر في تقديم منح فردية وجماعية مما كان متوقعا منه في الأصل. وشكّلت شدة الانخراط في ثلاث إجراءات متزامنة لجبر الأضرار ضغطاً على القدرة القانونية والتشغيلية المتواضعة في أمانة الصندوق الاستئماني، من حيث الطروحات القانونية وتطوير الأنشطة وتنفيذها في الميدان. وقد أدى ذلك إلى قيام الصندوق بإعادة توجيه الأجزاء ذات الصلة من هيكله التنظيمي والاستمرار في تعبئة قدرات إضافية في عام 2019، عندما وحيثما لزم الأمر.

304- وتوسعت الممارسة القانونية للصندوق الاستئماني في عام 2019. ولا يزال العمل القانوني طوال إجراءات جبر الأضرار، بما في ذلك مرحلة التنفيذ، يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الداخليين والخارجيين.

305- وكثّف الصندوق جهود التوظيف على مدار عام 2019 وشغل ثمانية من الوظائف الشاغرة المعتمدة. وفي عام 2019، شغّل الصندوق الاستئماني موظفًا لجمع الأموال وإيضاح الرؤية، ومديري برامج اثنين (جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار)، وثلاثة موظفي برامج ميدانيين معاونين (جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وأوغندا)، ومساعدي برامج اثنين. ولقد رفض المرشح الذي تم اختياره لوظيفة موظف برامج ميدانية معاون في مالي العرض فأعيد إطلاق عملية التوظيف ذات الصلة. وواصل الصندوق تعيين موظفين لفترات قصيرة (13 وظيفة)، ومتعاقدين مستشارين/ فرديين (6 وظائف)، وزائرين مهنيين ومتدربين، من أجل تعزيز القدرات التنظيمية.

306 - ويعكس أداء تنفيذ الميزانية الذي تحسن بشكل كبير، ولكنه لا يزال غير مكتمل، تأخر عمليات التوظيف لشغل الوظائف الثابتة والمؤقتة، الذي تم تخفيف حدته جزئيا بالتعيينات القصيرة الأجل، فضلا عن عدم اكتمال عمليات شراء الخدمات.

307. وقد تعرقل تقديم منح جبر الأضرار، الذي يتطلب مزيدا من المشاركة المباشرة من جانب موظفي الصندوق الاستئماني، بسبب التحديات في سياقات التنفيذ المحلية. فقد فرضت قيود السفر من حين إلى أخر (جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى) وشبه الدائمة (تمبكتو، مالي) قيودًا تشغيلية إضافية على أنشطة كل من جبر الأضرار وتقديم المساعدة. ومع ذلك، حافظ الصندوق الاستئماني على الاستجابة التشغيلية فيما يتعلق بالنواتج ذات الأولوية خلال عام 2019.

308- و ترد في المرفق السابع مؤشرات الأداء للبرنامج الرئيسي السادس بشأن أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

واو - البرنامج الرئيسي السابع - 5 - آلية الرقابة المستقلة

309 - واصلت آلية الرقابة المستقلة تعزيز الرقابة في المحكمة من خلال الاضطلاع بولايتها بمهنية ونزاهة وكفاءة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، قامت آلية الرقابة المستقلة بما يلي:

•عالجت 33 تقريرًا عن سوء سلوك محتمل. لقد تم إغلاق تسعة تقارير بعد التشاور، أي أعطي توجيه إلى الموظفين فيما يتعلق بالعمليات المطبقة في أمور يُظن أنها سوء سلوك ولكن لم يتم تقديم شكوى رسمية فيها. وتم استلام ستة تقارير رسمية ولكنها لم تخضع لتقييم أولي - فأحدها يقع خارج نطاق ولاية آلية الرقابة المستقلة؛ وأحيل اثنان إلى رئيس الجهاز ذي الصلة بسبب نقص موارد التحقيق؛ وتم البت في ثلاثة تقارير من خلال حلول غير رسمية. وتم إجراء سبعة عشر تقييماً أولياً، تبين أن خمسة تقارير منها ذات مصداقية ويمكن التحقق منها ومادية، ما أدى إلى إجراء تحقيق. وتم تلقي تقرير واحد في وقت إعداد هذا التقرير وهو في مرحلة الاستلام.

• أصدرت تقريري تقييم اثنين - تعلق الأول بتقييم إدارة أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بهدف زيادة كفاءتها وفعاليتها في تنفيذ ولايتها على النحو المنصوص عليه في القرار ICC-ASP / 3 / Res. 7 ، وكان الثاني تقييما تشغيليا للممارسات والإجراءات المتصلة بالمعدات السمعية والبصرية في قاعة المحكمة.

• قدمت مشروعا خاصا بولاية التشغيل بصيغة منقحة للنظر فيه من قبل فريق لاهاي العامل والدول الأطراف والمحكمة، بناء على دعوة من فريق لاهاي العامل، المكلف باستعراض عمل آلية الرقابة المستقلة وولايتها التشغيلية. وكانت المناقشات حول المشروع جارية في وقت إعداد هذا التقرير.

• احتفظت بخدمات مستشار قانوني وقدمت رأيًا قانونيًا إلى رئيس جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") بشأن حجة الرابطة الدولية للمحامين الجنائيين بأن آلية الرقابة المستقلة غير قانونية لأن قرارات الجمعية التي أنشأتها لم تصدر عن طريق توجيه رئاسي. وقررت آلية الرقابة المستقلة أنها لا تفتقر إلى أساس قانوني للعمل حتى في حالة عدم وجود توجيه رئاسي، وهو موقف شاطره رئيس المحكمة.

• واصلت التنسيق مع المحكمة بشأن الحاجة إلى تنسيق وتحديث الإطار التنظيمي للمحكمة ليعكس ولاية آلية الرقابة المستقلة. وتلقت مسودة تعليمات إدارية منقحة بشأن العملية التأديبية أعدها مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة، وهي تهدف إلى تجسيد الجوانب المختلفة للعملية التأديبية بشكل

أفضل وتوضيح مسؤوليات الهيئات المختلفة التي تتعامل مع المسائل التأديبية قبل إنشاء آلية الرقابة المستقلة. وواصلت آلية الرقابة المستقلة أيضا مساعدة قسم الموارد البشرية من خلال تقديم تدريب توجيهي إلى الموظفين الجدد بشأن النظام التأديبي للمحكمة.

• شاركت في اجتماع لرؤساء هيئات التحقيق في الأمم المتحدة، حيث نوقشت القضايا المتعلقة باستجابة الأمم المتحدة للتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما شاركت آلية الرقابة المستقلة في فريق التقييم التابع للأمم المتحدة حيث قوبل بالترحيب طلب آلية الرقابة المستقلة المتجدد للانضمام إلى عضويته. ونتيجة لذلك، أصبحت المحكمة الآن عضوا كامل العضوية في فريق التقييم المذكور.

310 - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت آلية الرقابة المستقلة عاكفة على وضع الصيغة النهائية لسياسة خاصة بالتحقيق على غرار مختلف منظمات الأمم المتحدة وتهدف هذه السياسة إلى إرساء مبادئ تحكم جميع تحقيقات سوء السلوك في المحكمة. ومن المتصور أن وثيقة السياسة هذه ستضفي الطابع الرسمي على حقوق ومسؤوليات الهيئات المختلفة التي تشارك في التحقيقات داخل المحكمة.

311- وترد في المرفق الثامن مؤشرات الأداء للبرنامج الرئيسي السابع -5 بشأن آلية الرقابة المستقلة.

زاي - البرنامج الرئيسي السابع - 6 - مكتب المراجعة الداخلية

312 - في عام 2019، وامتثالا لخطة مراجعة الحسابات لعام 2019 التي أقرتها لجنة المراجعة، قام مكتب المراجعة الداخلية بما يلي:

(أ) أنجز أربع مراجعات عامة، ومراجعة واحدة لتكنولوجيا المعلومات، وبدأ مراجعة واحدة، كما يلي:

• مراجعة الأمن والسلامة في المقر الرئيسي؛

• ومراجعة الصناديق الاستئمانية - منحة المفوضية الأوروبية؛

• ومراجعة إدارة المركبات؛

• ومتابعة مراجعة الضوابط الإدارية والمالية في المكاتب القطرية؛

• ومراجعة تطوير النظم وإدارة المشاريع؛

• ومراجعة وثائق الالتزام المتنوعة (التي استُهلت في عام 2019 وسوف تُستكمل في عام 2020).

(ب) قدم خدمتين استشاريتين كما يلي:

• تيسير عملية تقييم المخاطر في قسم نظم إدارة المعلومات؛

•والتدريب على برنامج التعافي من الكوارث.

(ج) وضع خطة مراجعة قائمة على المخاطر لعام 2020، استعرضتها وأقرتها لجنة المراجعة.

(د) وضع خطة مراجعة منقحة قائمة على المخاطر لعام 2020 استناداً إلى قيود الميزانية المتوخاة في عام 2020، التي قدمت إلى لجنة المراجعة لاستعراضها وإقرارها.

(هـ) قام بإدارة ومتابعة حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات (حوالي 100 توصية) ؛ ونظم اجتماعات نصف سنوية مع أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة حالة التنفيذ؛ واستعرض الوثائق المقدمة كدليل على التنفيذ؛ وأعد تقريراً عن حالة التنفيذ للجنة المراجعة.

(و) أجرى تقييما لإدارة المخاطر بالمحكمة وأعد تقريرا للجنة مراجعة الحسابات.

(ز) قام بإدارة وتطوير برنامج آلية الرقابة المستقلة لضمان الجودة وتحسينها.

(ح) استعرض ميثاق مكتب المراجعة الداخلية.

(ط) وفر دراية فنية مخصصة الغرض للمديرين التنفيذيين للمحكمة عند الطلب.

(ي) ساهم في الاضطلاع بمهام دورتين للجنة المراجعة من خلال المشاركة النشطة وإعداد التقارير لإحاطتهما علما.

(ك) حضر جلسات فريق لاهاي العامل بشأن مراقبة إدارة الميزانية، وعرض مهمة المراجعة الداخلية وتفاعلاتها مع المهام الرقابية الأخرى للمحكمة وقدم المعلومات ذات الصلة إلى أعضاء فريق لاهاي العامل عند الطلب.

(ل) قدم المعلومات والوثائق إلى المراجعين الخارجيين (Cour des Comptes) في اجتماعات مختلفة.

313- و ترد في المرفق التاسع مؤشرات الأداء للبرنامج الرئيسي السابع - 6 بشأن مكتب المراجعة الداخلية.

ثالثا. القضايا الشاملة

314 - ترد في المرفق الثالث عشر المعلومات المتعلقة بمدى تحقيق افتراضات المحكمة للفترة 2005-2019.

تحويلات الأموال

315- كان هناك تحويلان للأموال بمبلغ أكبر من 200000 يورو خلال عام 2019.

316 - حُوِّل مبلغ 451216 يورو من المساعدة المؤقتة العامة للدوائر إلى المساعدة القصيرة الأجل كجزء من المتطلبات لدفع المرتبات. وكانت هناك حاجة إلى مساعدة قصيرة الأجل في فترات مختلفة طوال عام 2019 لقضايا *غباغبو وبلي غوديه وأونغوين ونتاغاندا ويكاتوم ونغيسونا والحسن*، وللعمل الجاري في قاعدة بيانات السوابق القضائية.

317 - وحُوِّل مبلغ 370000 يورو من الخدمات التعاقدية بقسم الخدمات إلى نائب المدعي العام للتحقيقات لتغطية تكاليف كشوف المرتبات حتى نهاية العام بسبب تأثير زيادة UNCS في تكاليف الموظفين.

الخطة الإستراتيجية وإدارة المخاطر

318 - في 31 يناير 2019 ، وافق مجلس التنسيق على المسودة الأولى للخطة الإستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021 لتتم مناقشتها مع الموظفين ومع أصحاب المصلحة الخارجيين، بينما عمل مكتب المدعي العام وقلم المحكمة على الخطط الإستراتيجية الخاصة بأجهزتهما، أيضًا للفترة 2019-2021، بحيث تتوافق الخطط الثلاثة مع بعضها البعض ويتم اعتمادها في نفس الوقت.

319 - وجرت المشاورات بشأن الخطط داخليًا في المحكمة ، بما في ذلك مع اتحاد الموظفين، وقُدمت جميع مشاريع الخطط الثلاثة لاحقًا إلى فريق لاهاي العامل في اجتماعات منفصلة في النصف الأول من عام 2019. وأعطيت الدول الأطراف والمجتمع المدني فرصة لتقديم التعليقات كتابة. وتم أخذ التعليقات في الاعتبار قبل وضع الخطط في الصيغة النهائية.

320 - واعتمد رؤساء المحكمة الخطط الثلاثة في 17 تموز/يوليه 2019 للاحتفال بالذكرى السنوية لاعتماد نظام روما الأساسي. ولأول مرة، اعتمد قلم المحكمة خطته الاستراتيجية الخاصة به.

321 - وبعد إصدار الخطط الاستراتيجية للمحكمة للفترة 2019-2021، واصلت المحكمة العمل من أجل دمج إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي باستمرار في جميع البرامج الرئيسية للمحكمة ، بما يتماشى مع الخطة التي أقرتها لجنة التنسيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

322 – ومن أجل تحقيق ذلك، نُظمت حلقات عمل على نطاق المحكمة في عام 2019، غطى نشاطها، *في جملة أمور*، المواضيع التالية: '1'مقدمة للمبادئ العامة لإدارة المخاطر؛ و'2' فهم إطار عمل إدارة المخاطر في المحكمة؛ و'3' فهم كيفية تحديد وتقييم المخاطر وتطوير استجابات وخطط للمخاطر؛ و'4' بناء القدرة على إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي بما يشمل نطاق المحكمة. وكان الهدف النهائي من حلقات العمل هو أن تقوم كل وحدة تنظيمية بتطوير سجل المخاطر الخاص بها. وتم تطوير سجلات المخاطر التشغيلية وسيتم توحيدها وتقييمها في أوائل عام 2020 من أجل إعداد سجل مخاطر محدث للمحكمة على المستوى الاستراتيجي.

323 - وفي غضون ذلك، ففي عام 2019، نظرت المحكمة في التحديثات اللازمة لسجل المخاطر الحالي الخاص بها على ضوء بيئة عملها.

324 - وعلى مدار عام 2019 ، قدمت المحكمة تقارير دورية إلى لجنة المراجعة بشأن الأعمال المنجزة في إدارة المخاطر.

تدابير الكفاءة

325 - في دورتها السابعة عشرة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2018، طلبت الجمعية أن تحدد المحكمة أهداف الكفاءة السنوية على مستوى المحكمة وأن تقدم مرفقًا للميزانية البرنامجية لعام 2020 بشأن تحقيق أهداف الكفاءة هذه، بالإضافة إلى معلومات مفصلة تميز بوضوح، إلى أقصى حد ممكن، بين الوفورات والكفاءات وتخفيضات التكاليف غير المتكررة والتخفيضات الإضافية في التكاليف التي تحققت في عام 2019 والتقديرات لعام 2020.[6] وبعد هذا الطلب، اجتمع ممثلو المحكمة مع لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثانية والثلاثين في نيسان/أبريل 2019 للمشاركة في حلقة عمل حول الوفورات والكفاءات لتبادل وجهات النظر بهدف تعزيز وضوح المعلومات واتساقها وشفافيتها، كما أشارت اللجنة إلى ذلك في تقريرها عن تلك الدورة. [7]

326 - وفي حين تم الاتفاق على أن الفئات الأربع التالية المحددة في عام 2017 ينبغي الاستمرار في استخدامها في عام 2019 في تقرير الوفورات والكفاءات، أشارت المحكمة أيضًا إلى أنه مع المضي قدمًا، فإن هدفها الرئيسي فيما يتعلق بالكفاءات والوفورات سيكون لتعزيز ثقافة التحسين المستمر بهدف إشراك الموظفين في تحديد وتنفيذ الوفورات والكفاءات.

327 – وقد استخدمت الفئات التالية في عام 2019:

---

[6] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 ديسمبر 2018* (ICC-ASP / 17/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، الوثيقة ICC-ASP/17/Res.4، الفقرة ك-4.

[7] الوثيقة ICC-ASP/18/5، الفقرة 10.

أ) الوفورات (فئتان فرعيتان): '1' التكاليف المتكبدة في الفترة المالية السابقة/الحالية والتي لم تعد تظهر في الميزانية البرنامجية التالية، مما أدى إلى انخفاض في خط الأساس؛ و'2' الزيادات في التكاليف التي يتم تجنبها من خلال السياسات والإجراءات و/أو المفاوضات التي تم إدخالها حديثًا مع الموردين أو مقدمي الخدمات، مما يؤدي إلى نفس خط الأساس؛

ب) والكفاءات: الأنشطة التي تحد من طلبات الموارد الإضافية أو تتجنبها و/أو توفر زيادة في الإنتاجية، مما يؤدي إلى نفس خط الأساس مع تجنب أي زيادة في التكاليف؛

ج) والتكاليف غير المتكررة: انخفاضات لمرة واحدة في الاحتياجات من الموارد بسبب عدم استمرار الأنشطة، مما يؤدي إلى انخفاض في خط الأساس؛

د) وتخفيضات إضافية في التكاليف: تغييرات متعلقة بعبء العمل تؤدي إلى انخفاض في خط الأساس.

328 - وتم الاضطلاع بالأنشطة التالية من أجل الامتثال الكامل لطلب الجمعية: تحديد الكفاءات والوفورات في الجزء الأول من العام؛ وتقييم طبيعة الكفاءات والوفورات المحددة؛ وتقدير تأثير هذه الكفاءات والوفورات على خط الأساس لميزانية 2020. وقد أُخذت جميع الكفاءات والوفورات التي تم تحديدها في الاعتبار بالكامل في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وبناءً على طلب الجمعية، سعت المحكمة إلى استيعاب الزيادات في الاحتياجات من الموارد للأنشطة الجديدة عن طريق إعادة نقلها أولا الموارد التي تم تحريرها من خلال الوفورات، والتكاليف المتكررة وتخفيضات في التكاليف الإضافية. [8]

329 - وفي حين أن المعلومات التفصيلية عن كل مبادرة ترد في مرفق بالميزانية البرنامجية المقترحة، فإنها موصوفة أيضا عند الاقتضاء في سرد الميزانية الخاصة بالبرنامج، مما يوضح الجهود المبذولة على نطاق المحكمة لطلب الموارد فقط بعد استكشاف جميع الخيارات الأخرى. وتم تحديد الوفورات والتكاليف غير المتكررة والتخفيضات الإضافية في التكاليف خلال العام، مما أدى إلى خفض المبالغ الأساسية لميزانية عام 2020 بما مجموعه 2.6 مليون يورو (0.2 مليون يورو في الوفورات، و 0.2 مليون يورو في التكاليف غير المتكررة، و 2.2 مليون يورو في التخفيضات في التكاليف الإضافية).

رابعا- أداء الميزانية لعام 2019

1 - نظرة عامة على أداء ميزانية المحكمة

330- يبلغ معدل التنفيذ الفعلي للمحكمة في الميزانية البرنامجية 98.3 في المائة ، أو ما مجموعه 145.67 مليون يورو، بما في ذلك سداد الفوائد ورأس المال على المباني البالغ 3.59 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 148.14 مليون يورو. ويعكس ذلك زيادة قدرها 1.5 نقطة مئوية مقارنة بمعدل التنفيذ في العام الماضي البالغ 96.8 في المائة. وكان معدل التنفيذ مرتفعا بشكل خاص في إطار تكاليف الموظفين ويعزى ذلك إلى تطبيق جداول مرتبات النظام الموحد للأمم المتحدة المنقحة لموظفي الفئة الفنية (ف) وفئة موظفي الخدمات العامة (الخدمات العامة) الصادرة في عام 2019، وهي: (أ) زيادة تسوية مقر العمل للموظفين الفنيين اعتبارًا من 1 شباط/فبراير؛ و(ب) ثلاث زيادات في رواتب فئة الخدمات العامة، بأثر رجعي اعتبارًا من 1 أيار/مايو 2017، و1 أيار/مايو 2018، و 1 أيار/مايو 2019؛ و(ج) زيادة تكلفة المعيشة في لاهاي اعتبارًا من 1 تشرين الأول/أكتوبر2019. ومع استبعاد الفائدة وسداد رأس المال بشأن المباني، يبلغ معدل التنفيذ الفعلي 98.3 في المائة ، أو ما مجموعه 142.09 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 144.55 مليون يورو.

331 - وتمكنت المحكمة من مواجهة الزيادة الكبيرة من خلال أوجه الكفاءة والوفورات؛ والممارسة الحكيمة المتمثلة في الإبقاء على الوظائف شاغرة عندما يُتوقع تقليل عبء العمل؛ وإعادة ترتيب أولويات الأنشطة بعد التغييرات في الافتراضات القضائية (وقف إجراءات المحاكمة في قضية *غباغبو وبلي غوديه* وتقليل أيام الاستماع في قضية *أونغوين*)؛ وتأجيل العديد من الأنشطة المتعلقة بوظائف التحقيق؛ وتقليص أنشطة التدريب المخطط لها وشراء اللوازم المكتبية والمركبات. واستعرضت جميع البرامج الرئيسية نفقاتها المخططة لغير الموظفين، وقصرتها على ما هو ضروري. وقد سمح ذلك للمحكمة بإعادة تخصيص الأموال لتغطية الزيادة في إطار بند تكاليف الموظفين والبقاء في حدودها المعتمدة. أما التدابير المذكورة أعلاه، وإن لم تكن شاملة، فقد مكنت المحكمة من تغطية الزيادة الناشئة عن جداول المرتبات المنقحة الصادرة عن النظام الموحد للأمم المتحدة.

332 - وقدمت المحكمة أربعة إخطارات إلى اللجنة بشأن إمكانية الوصول إلى صندوق الطوارئ بانتظار الاستخدام الكامل للميزانية البرنامجية للمحكمة، وذلك بمبلغ أولي إجمالي قدره 2.69 مليون يورو، فيما يتعلق بما يلي: '1' الحالة في كوت ديفوار فيما يتعلق بالسيد بله غوديه بمبلغ إجمالي قدره 0.33 مليون يورو (من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/ يونية 2019)؛ و'2' الحالة في كوت ديفوار فيما يتعلق بالسيد بله غوديه بمبلغ إجمالي قدره 0.13 مليون يورو (من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019)؛ و'3' قضية *المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا* في جمهورية إفريقيا الوسطى (القضية الثانية) بمبلغ 1.99 مليون يورو؛ و'4' الحالة في بنغلاديش/ميانمار بمبلغ 0.24 مليون يورو. وفي نهاية العام، تم تنفيذ إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ بنسبة 71.5 في المائة، أو ما مجموعه 1.93 مليون يورو، مقابل إجمالي إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ البالغ 2.69 مليون يورو. وقد تم تفصيل إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ في الفقرات من 363 إلى 371.

333 - وتتوقع المحكمة أن تستوعب جميع النفقات الإضافية في إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ ضمن ميزانية البرنامج المعتمدة لعام 2019، رهنا باستكمال مصادقة المراجعة الخارجية. وعند إضافة نفقات إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ إلى نفقات الميزانية المعتمدة، يرتفع إجمالي النفقات إلى 147.60 مليون يورو، وهو ما يمثل معدل تنفيذ بنسبة 99.6 في المائة بالنسبة للميزانية المعتمدة البالغة 148.14 مليون

[8] *الوثائق الرسمية ... الدورة الخامسة عشرة ... 2016 (ICC-ASP / 15/20)* ، المجلد الأول، الجزء الثالث، الوثيقة ICC-ASP/15/Res.1، الفقرة لام-1.

يورو، مع تبقي رصيد قدره 0.54 مليون يورو. وعلى أساس موحد، نفذت المحكمة الميزانية بمعدل 97.9 في المائة، أو 147.60 مليون يورو، مقابل مبلغ الميزانية الموحدة البالغ 150.83 مليون يورو، بما في ذلك إجمالي إخطارات الوصول إلى صندوق الطوارئ البالغ 2.69 مليون يورو.

2 -أداء الميزانية فيما يخص الميزانية البرنامجية

334- يقدم الجدول 1 أدناه ملخصا لتنفيذ الميزانية البرنامجية بحسب البرنامج الرئيسي والبرنامج. وترد في المرفق السادس عشر تفاصيل تنفيذ الميزانية البرنامجية بحسب بند الالتزام في إطار كل برنامج رئيسي وبرنامج وبرنامج فرعي، بناء على طلب الجمعية. [9]

الجدول 1: أداء الميزانية في عام 2019 حسب البرنامج الرئيسي والبرنامج (المبالغ بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي / البرنامج	*الميزانية المعتمدة لعام 2019* *[1]*	*الإنفاق الفعلي* لعام 2019* *[2]*	*الفرق* *[2]-[1]=[3]*	*معدل التنفيذ بالنسبة المئوية %* *[1]/[2]=[4]*
البرنامج الرئيسي الأول	**12,107.6**	**11,592.6**	**515.0**	**95.7**
السلطة القضائية				
هيئة الرئاسة	1,255.9	1,070.0	185.9	85.2
الدوائر	10,851.7	10,522.6	329.1	97.0
مكاتب الاتصال	-	-	-	-
البرنامج الرئيسي الثاني	**46,802.5**	**46,446.9**	**355.6**	**99.2**
مكتب المدعي العام				
المدعي العام	11,632.3	9,837.8	1,794.5	84.6
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	3,994.7	3,890.4	104.3	**97.4**
شعبة التحقيق	19,523.4	21,107.4	(1,584.0)	108.1
شعبة المقاضاة	11,652.1	11,611.2	40.9	99.6
البرنامج الرئيسي الثالث	**76,651.2**	**75,435.0**	**1,216.2**	**98.4**
قلم **المحكمة**				
مكتب أمين السجل	1,720.4	1,979.4	(259.0)	115.1
شعبة الخدمات الإدارية	18,848.0	18,314.2	533.8	97.2
شعبة الخدمات القضائية	33,372.9	33,164.8	208.1	99.4
شعبة العمليات الخارجية	22,709.9	21,976.5	733.4	96.8
البرنامج الرئيسي الرابع				
أمانة جمعية الدول الأطراف	**2,841.7**	**2,803.0**	**38.7**	**98.6**
البرنامج الرئيسي الخامس				
المباني	**1,800.0**	**1,800.0**	**-**	**100.0**
البرنامج الرئيسي السادس				
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	**3,130.3**	**2,803.8**	**326.5**	**89.6**
البرنامج الرئيسي السابع-5				

[9] *الوثائق الرسمية ... الدورة الخامسة عشرة* ... 2016 (ICC-ASP / 15/20) ، المجلد الأول، الجزء الثالث، الوثيقة ICC-ASP/15/Res.1، ميم، الفقرة 9.

آلية الرقابة المستقلة	**531.1**	**521.6**	**9.5**	**98.2**
البرنامج الرئيسي السابع-6 مكتب المراجعة الداخلية	**685.6**	**686.3**	**(0.7)**	**100.1**
المجموع الفرعي	**144,550.0**	**142,089.1**	**2,460.9**	**98.3**
البرنامج الرئيسي السابع-2 قرض الدولة المضيفة	**3,585.1**	**3,585.1**	**(0.0)**	**100.0**
المجموع الإجمالي للمحكمة الجنائية الدولية	**148,135.1**	**145,674.2**	**2,460.9**	**98.3**

- *يستند الإنفاق فيما يتعلق بعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة قابلة للتغيير.*

335 - وبلغ معدل تنفيذ السلطة القضائية 95.7 في المائة، أو 11.59 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 12.11 مليون يورو، وهو ما يتماشى مع معدل التنفيذ في العام السابق البالغ 95.7 في المائة. وقامت الدوائر بإجراء أربع محاكمات جارية (*أونغوين* ، *ونتاغاندا* ، *وغباغبو* ، *وبله غوديه*، *والحسن*)، كما يلي: استئناف واحد ضد أحكام البراءة (*غباغبو وبله غوديه*)؛ واستئنافان ضد الإدانة (*نتاغاندا*)؛ واستئنافان ضد الحكم (*بيمبا وآخرون ونتاغاندا*)؛ واستئناف واحد ضد أمر جبرالأضرار (*لوبانغا*)؛ وأربعة إجراءات قضائية لجبر الأضرار (*لوبانغا*، *وكاتانغا*، *والمهدي*، *ونتاغاندا*). ويُعزى عدم التنفيذ بشكل رئيسي إلى التأخير في التعيين لعدد من الوظائف، بما في ذلك رئيس ديوان (شاغر لمدة 11 شهرًا في عام 2019) ورئيس الدوائر (شاغر طوال العام)، وإعارة الموظفين إلى مجالات أخرى من المحكمة.

336 - ونفذ مكتب المدعي العام ميزانيته المعتمدة بنسبة 99.2 في المائة، بزيادة قدرها 4.1 نقاط مئوية، مقارنة بمعدل التنفيذ في العام السابق البالغ 95.1 في المائة. وبلغت النفقات الفعلية المقابلة 46.45 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 46.80 مليون يورو. ةيُعزى ارتفاع معدل التنفيذ إلى مزيج من زيادة مستوى الأنشطة في بلدان الحالات مقارنة بعام 2018 (على وجه الخصوص، في جمهورية إفريقيا الوسطى – (القضية الثانية (أ) والقضية الثانية (ب) – وليبيا، والعمليات في تحقيق بوروندي، وكوت ديفوار، ومالي) والتغييرات في تكاليف الموظفين المذكورة سابقًا فيما يتعلق بجداول الرواتب المنقحة الصادرة عن النظام الموحد للأمم المتحدة بخصوص موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. ومن أجل احتواء تأثير الزيادة في إطار تكاليف الموظفين والبقاء في حدود اعتمادات الميزانية المعتمدة، أجرى مكتب المدعي العام إعادة تقييم صارمة لعملياته من أجل حماية أنشطة حماية الشهود وجمع الأدلة وحفظها، على الأقل، ومن أجل، بشكل أعم، سلامة القضايا في المرحلة الابتدائية والمرحلة التمهيدية من المحاكمة. وكان لا بد من تأجيل بعض الأنشطة، بما في ذلك بعثات التحقيق المختلفة، حتى عام 2020، مما يزيد الضغط على ميزانية 2020. وقد أسفرت التدابير التي اتخذها المكتب عن انخفاض حاد في السفر في مهام رسمية والتكاليف المرتبطة به وكذلك التدريب المخطط له وأنشطة الشراء. وقد سمحت التخفيضات في تنفيذ الميزانية العادية لمكتب المدعي العام بتغطية النفقات فيما يتعلق بالحالة في بنغلاديش/ميانمار، التي تم تقديم إخطارللوصول إلى صندوق الطوارئ بشأنها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ومع إدراج هذه التكاليف، يكون تنفيذ الميزانية الإجمالية لعام 2019 قد تم بنسبة 99.2 في المائة.

337 - ونُفِّذت ميزانية قلم المحكمة بمعدل 98.4 في المائة، أو 75.44 مليون يورو، من الميزانية المعتمدة البالغة 76.65 مليون يورو. وهذا يتماشى مع معدل التنفيذ في العام الماضي البالغ 98.5 في المائة. ويُعزى ارتفاع معدل التنفيذ إلى الخدمات المقدمة لدعم أنشطة الإجراءات القضائية والادعاء العام والتحقيق وإجراءات جبر الأضرار في المحاكمات الأربع الجارية - ثلاث استئنافات ضد حكم، واستئنافان ضد حكم أيضا، واستئناف واحد ضد أمر لجبر الأضرار، وأربعة إجراءات لجبر الأضرار جارية في الدوائر - ؛ وتسعة تحقيقات جارية؛ وتوفير المساعدة القانونية لعدد يصل إلى 18 فريقًا للدفاع والضحايا؛ والاشتراكات وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات ذات الخمس سنوات الخاصة بالمحكمة؛ وتنفيذ الزيادات في الرواتب بموجب النظام الموحد للأمم المتحدة. وفي أعقاب التغييرات في الافتراضات القضائية التي أدت إلى تخفيض عدد أيام جلسات الاستماع في قضيتي *غباغبو وبله غوديه وأونغوين* وعدد الشهود الذين يمثلون للإدلاء بشهاداتهم، فقد أجرى قلم المحكمة استعراضا لعملياته، فأعاد ترتيب أولويات أنشطته وتنفيذ تدابير من قبيل تجميد التعيين في الوظائف ذات الصلة بقاعات المحكمة، وتخفيض عدد المترجمين الشفويين الميدانيين المخطط له وعدد البعثات المخطط لها من المكاتب القطرية وإليها، وتعليق اختبار نظام الاستجابة الأولية، والاستفادة من حالات التأخير في مشاريع إدارة المرافق، وتأجيل شراء اللوازم المكتبية والمركبات. وقد أتاحت هذه التدابير لقلم المحكمة تغطية الزيادات في إطار المساعدة القانونية وتكاليف الموظفين. وتماشياً مع قرار الميزانية لعام 2020، فإن موارد استراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، البالغة 0.3 مليون يورو، التي تُعزى إلى حالات التأخير الموضوعية في مجال الشراء في عام 2019، ستظل متاحة في عام 2020 في إطار الخدمات التعاقدية.

338- وبلغ معدل التنفيذ لأمانة جمعية الدول الأطراف 98.6 في المائة، أو 2.80 مليون يورو، من الميزانية المعتمدة البالغة 2.84 مليون يورو. وهذا يتماشى مع معدل التنفيذ لعام 2018 البالغ 98.7 في المائة. ويُعزى ارتفاع معدل التنفيذ إلى التكاليف الإضافية الناشئة عن السفر غير المخطط له من قبل لجنة انتخاب المدعي العام وعدد من موظفي أمانة جمعية الدول الأطراف الذين طُلب منهم السفر إلى نيويورك لمساعدة المكتب، وفريق نيويورك العامل، والرئيس، في اجتماعاتهم، وكذلك الزيادات الناشئة عن تنقيح النظام الموحد للأمم المتحدة لرواتب موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. ومن أجل الحد من تأثير هذه التكاليف الإضافية وضمان بقائها في حدود ميزانيتها المعتمدة، خفض البرنامج مستوى أنشطته المخطط له حيثما أمكن، بما في ذلك تقليص حجم الوثائق المترجمة خارجيًا للجمعية وهيئاتها الفرعية، وتخفيض مشتريات اللوازم والمعدات لدورة الجمعية،

وإرجاء عمليات التعيين. وقد تحقق مزيد من الوفورات في إطار كل من بند السفر وبند الخدمات التعاقدية في مكتب الرئيس، حيث التزمت جمهورية كوريا بتغطية أكثر من 50 في المائة من تكاليف سفر الرئيس وجميع الاجتماعات وحفلات الاستقبال التي يستضيفها.

339- واستُخدمت ميزانية المباني البالغة 1.80 مليون يورو بالكامل نتيجة لتنفيذ برنامج الصيانة الوقائية والتصحيحية الضرورية المدرجة في عقد الصيانة.

340 - ونفذت أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا 89.6 في المائة، أو 2.80 مليون يورو، من الميزانية المعتمدة البالغة 3.13 مليون يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها 9.7 نقطة مئوية مقارنة بمعدل التنفيذ لعام 2018 البالغ 79.9 في المائة. وفي عام 2019، ركزت أنشطة الصندوق إلى حد كبير على مرحلة تنفيذ عمليات جبر الأضرار في قضايا *كاتانغا ولوبانغا والمهدي*. وتمت معالجة انخفاض الطاقة المتمثلة في عدد موظفين الصندوق الاستئماني للضحايا معالجة جزئية من خلال تعيين موظفين لفترات قصيرة فأدى ذلك إلى انخفاض الإنفاق في تكاليف غير الموظفين (مثل الاستشاريين) وزيادة في الإنفاق في السفر والخدمات التعاقدية. وأعيد توزيع الموارد للسفر فيما يتعلق بأنشطة جبر الأضرار، وتحديدا عمليات تحديد الضحايا والتحقق منها في قضيتي *كاتانغا والمهدي*، وكذلك فيما يتعلق باجتماع إضافي للمجلس، *في جملة أمور*، لاستعراض التقدم المحرز والاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها آلية الرقابة المستقلة. ونُقلت الموارد المخصصة لبند الاستشاريين إلى بند الخدمات التعاقدية من أجل ضمان القدرة والدراية الفنية المناسبة للأنشطة المتعلقة بجبر الأضرار.

341 - وفي إطار البرنامج الرئيسي السابع-2، المعنون قرض الدولة المضيفة، ووفقًا لاتفاقية قرض الدولة المضيفة، فقد تم سداد مدفوعات رأس المال والفوائد عن الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 بالكامل وذلك في شباط/فبراير 2019.

342 - ونفذت آلية الرقابة المستقلة بنسبة 98.2 في المائة، أو 0.52 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.53 مليون يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها 19.6 نقطة مئوية مقارنة بمعدل التنفيذ لعام 2018 البالغ 78.6 في المائة. ويعزى ارتفاع معدل التنفيذ إلى الزيادة في إطار تكاليف الموظفين نتيجة لتنقيح جدول الرواتب من قبل النظام الموحد للأمم المتحدة والاستعانة بكبير محققين بسبب زيادة عبء العمل المكلفة به آلية الرقابة المستقلة.

343- ونفذ مكتب المراجعة الداخلية ميزانيته المعتمدة بنسبة 100.1 في المائة، أو 0.69 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.69 مليون يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها 5.9 نقطة مئوية مقارنة بمعدل التنفيذ لعام 2018 البالغ 94.2 في المائة. ويعزى ارتفاع معدل التنفيذ إلى الزيادات في تكاليف الموظفين، وتحديداً الرسوم المتعلقة بدفع منحة التعليم. ومن بين أنشطته لعام 2019، أجرى المكتب ما مجموعه خمس مراجعات (أربع مراجعات عامة ومراجعة واحدة لتكنولوجيا المعلومات)، وقدم خدمات استشارية إلى المحكمة ولجنة المراجعة، وحضر تدريب مطلوبا متعلقا بالمراجعة.

344 - ويقدم الجدول 2 أدناه ملخصا لأداء ميزانية المحكمة بحسب بند الإنفاق.

الجدول 2: أداء الميزانية في عام 2019 بحسب بند الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019* *[1]*	*الإنفاق الفعلي* لعام 2019* *[2]*	*الفرق* [3] = [1] -[2]	*معدل التنفيذ بالنسبة المئوية %* [4] = [2] / [1]
القضاة	**5662.1**	**5575.1**	**87.0**	**98.5**
الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	**60752.2** **25356.6**	**لا توجد بيانات** **لا توجد بيانات**	**لا توجد بيانات** **لا توجد بيانات**	**لا توجد بيانات** **لا توجد بيانات**
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	**86108.8**	**88755.9**	**(2647.1)**	**103.1**
المساعدة المؤقتة العامة المساعدة المؤقتة للاجتماعات العمل الإضافي	**17126.6** **978.7** **299.3**	**17108.7** **355.3** **248.4**	**17.9** **623.4** **50.9**	**99.9** **36.3** **83.0**
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	**18404.6**	**17712.4**	**692.2**	**96.2**
السفر الضيافة الخدمات التعاقدية التدريب الخبراء الاستشاريون محامو الدفاع محامو الضحايا	**6152.5** **29.0** **4002.9** **1000.7** **667.5** **3487.8** **1101.3**	**5082.9** **18.9** **2300.4** **686.8** **891.6** **3446.0** **1199.1**	**1069.6** **10.1** **1702.5** **313.9** **(224.1)** **41.8** **(97.8)**	**82.6** **65.1** **57.5** **68.6** **133.6** **98.8** **108.9**

مصاريف التشغيل العامة اللوازم والمواد الأثاث والمعدات	**14857.3** **1175.5** **1900.0**	**13760.8** **946.2** **1712.9**	**1096.5** **229.3** **187.1**	**92.6** **80.5** **90.2**
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	**34374.5**	**30045.6**	**4328.9**	**87.4**
المجموع	**144550.0**	**142089.1**	**2460.9**	**98.3**
قرض الدولة المضيفة	**3585.1**	**3585.1**	**(0.0)**	**100.0**
المجموع بما فيه قرض الدولة المضيفة	**148135.1**	**145674.2**	**2460.9**	**98.3**

- *يستند الإنفاق فيما يتعلق بعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة قابلة للتغيير.*

345- وتم تنفيذ ميزانية القضاة بنسبة 98.5 في المائة، أو 5.58 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 5.66 مليون يورو.

346- وتجاوزت تكاليف موظفي المحكمة للوظائف الثابتة الميزانية المعتمدة البالغة 86.11 مليون يورو، بمعدل تنفيذ قدره 103.1 في المائة. ويمثل ذلك زيادة قدرها 2.9 نقطة مئوية، ارتفاعًا من 100.2 في المائة في عام 2018. وكما أشير سابقًا، فقد كان معدل التنفيذ المرتفع في عام 2019 بسبب تطبيق جداول الرواتب المنقحة من قبل النظام الموحد للأمم المتحدة لكل من موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة. وأعيد جدولة أنشطة التوظيف لمحاولة تحقيق توازن بين الحد من الأثر المالي للوظائف المعتمدة من خلال تأجيل تاريخ بدء العمل وتلبية الاحتياجات التشغيلية ذات الصلة في إطار مختلف البرامج الرئيسية لتحقيق ولاياتها في عام 2019، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأنشطة القضائية وأنشطة التحقيق وأنشطة المقاضاة وأنشطة الدعم.

347 - وتم تنفيذ ميزانية المساعدة المؤقتة العامة بنسبة 99.9 في المائة، أو 17.11 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 17.13 مليون يورو، بزيادة قدرها 18.1 نقطة مئوية، مقارنة بـ 81.8 في المائة في عام 2018. وبالإضافة إلى تطبيق جداول رواتب الموظفين المنقحة من قبل النظام الموحد للأمم المتحدة، تشمل النفقات أيضًا تعيين موظفين لفترات قصيرة من قبل السلطة القضائية لزيادة المرونة في سبيل تلبية احتياجات عبء العمل قصير الأجل، وإصدار مكتب المدعي العام عقود اتفاق الخدمة الخاص فيما يتعلق بخدمات الترجمة والنسخ، وزيادة تعيين موظفين للمساعدة المؤقتة العامة داخل قلم المحكمة لأغراض تشغيلية مثل الترجمة الشفوية بلغات جديدة (العربية) أو لدعم التحقيقات أو الإجراءات الجارية في المكاتب القطرية، ولا سيما مالي وكوت ديفوار.

348- وكان معدل التنفيذ في إطار المساعدة المؤقتة للاجتماعات 36.3 في المائة، أو 0.36 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.98 مليون يورو. ويمثل هذا انخفاضًا قدره 4.2 نقطة مئوية، من 40.5 في المائة في عام 2018. وقد نفذ قلم المحكمة بنسبة 25.2 في المائة بسبب وقف إجراءات المحاكمة في قضية *غباغبو وبله غوديه* وتقليص عدد أيام جلسات الاستماع في المحكمة في قضيتي *أونغوين والحسن*، بالإضافة إلى أحداث أخرى في المحكمة. وأدى ذلك إلى انخفاض في عدد المترجمين الشفويين المستقلين المعينين من قبل قسم الخدمات اللغوية. وحيثما أمكن، تم تعيين مترجمين شفويين داخليين لدعم الأحداث غير القضائية بدلاً من المترجمين الشفويين الذين خصصت في الأصل أموال في الميزانية من أجل تعيينهم لتقديم مثل هذه الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، قرر قسم إدارة المحكمة عدم توظيف أفراد لمعالجة النصوص الإنكليزية للفترة الباقية من العام بعدما انتهى أجل العقود الحالية في شباط/فبراير، وكذلك تقليص عدد مساعدي الشهود المطلوبين من قبل قسم الضحايا والشهود لدعم الشهود المشاركين في إجراءات المحاكمة. وأعيد توزيع الموارد المفرج عنها على تكاليف الموظفين لغرض الاستيعاب الجزئي للزيادات في الرواتب لعام 2019 التي قررها النظام الموحد للأمم المتحدة.

349 - وتم تنفيذ ميزانية العمل الإضافي بمعدل 83.0 في المائة، أو 0.25 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.30 مليون يورو، بزيادة قدرها 24.5 نقطة مئوية، مقارنة بنسبة 58.5 في المائة في عام 2018. وفي قلم المحكمة، أدى التخفيض في أيام جلسات الاستماع في المحكمة في قضيتي *غباغبو وبله غوديه وأونغوين*، إلى انخفاض مماثل في استخدام بند العمل الإضافي من قبل ضباط الأمن. وتكبدت أمانة جمعية الدول الأطراف نفقات أقل من خلال تعيين عدد أقل من الموظفين المؤقتين لتقديم المساعدة في دورة الجمعية.

350- ونُفِّذ بند السفر بمعدل 82.6 في المائة، أو 5.08 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 6.15 مليون يورو، بانخفاض قدره 8.3 نقاط مئوية، مقارنة بنسبة 90.9 في المائة في عام 2018. وبلغ معدل تنفيذ الهيئة القضائية 131.0 في المائة، أو 0.12 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.09 مليون يورو، ويُعزى ذلك إلى سفر أعضاء هيئة الرئاسة لبناء دعم أكبر للمحكمة في ضوء الدعاية السلبية والتهديدات المباشرة. ويُعزى معدل التنفيذ في مكتب المدعي العام البالغ 85.3 في المائة، أو 2.76 مليون دولار، من الميزانية المعتمدة البالغة 3.23 مليون يورو، إلى تأجيل عدد من بعثات التحقيق المقررة وذلك لتعويض الزيادة التي طرأت في إطار بند تكاليف الموظفين.

351 - ونتيجة لعقد إيجار طويل الأجل لثلاث شقق في مجمع آمن في بانغي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية)، تم تحقيق وفر مقداره 161.0 ألف يورو في عام 2019، جرَّاء تجميع جميع التكاليف ذات الصلة، وتأجير الشقق، والتكاليف الإضافية، وتخفيضات بدل الإقامة اليومية للإقامة. ونفذ قلم المحكمة بمعدل 74.2 في المائة، أو 1.50 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 2.02 مليون يورو. ويُعزى انخفاض معدل التنفيذ إلى إعادة ترتيب الأولويات أو تقليص الأنشطة المخطط لها، مما سمح لقلم المحكمة بتعويض الزيادة في إطار بند تكاليف الموظفين. وقد شمل ذلك ما يلي: تخفيض عدد بعثات الترجمة الشفوية الميدانية المقررة فيما يتعلق بحالتي بوروندي وأفغانستان، وعدد البعثات المقررة إلى المكاتب القطرية ومنها، وكذلك عدد بعثات الترجمة الشفوية الميدانية المخطط لها؛ وإلغاء العديد من البعثات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل موظفي مكتب المحامي العام للضحايا بسبب الأوضاع الأمنية والطبية. ونفذت أمانة جمعية الدول الأطراف ميزانية السفر الخاصة بها بقدر أقل لأن ثلاثة من أعضاء اللجنة لم يحضروا جميع دورات اللجنة أو بعضها ولم يحضر أحد أعضاء لجنة المراجعة أيًا من الدورات. ونفذت أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بقدر أكثر فيما يتعلق بأنشطة جبر الأضرار، وعلى وجه التحديد فيما يخص تحديد الضحايا والتحقق منهم في قضيتي *لوبانغا والمهدي* وعقد اجتماع إضافي لمجلس المديرين. واستخدمت الوفورات التي تحققت في إطار كل برنامج رئيسي لتعويض النفقات الزائدة في تكاليف الموظفين، فضلا عن تكاليف الاستشاريين والمساعدة القانونية في قلم المحكمة.

352 – ونُفِذت خدمات الضيافة بنسبة 65.1 في المائة من الميزانية المعتمدة البالغة 0.03 مليون يورو، بانخفاض قدره 40.2 نقطة مئوية، مقارنة بنسبة 105.3 في المائة في عام 2018. ويعزى ذلك إلى خدمات المطاعم لتغطية التكاليف المشتركة للأحداث على نطاق المحكمة مثل اجتماعات المحكمة في دار البلدية، بالإضافة إلى زيارات الوفود الدولية والدبلوماسيين وكبار الشخصيات المرموقة إلى مكتب المدعي العام، والأحداث المتعلقة بالحلقات الدراسية القانونية، وندوة أكاديمية نظمها مكتب الأعلام والتوعية، والمائدة المستديرة للمنظمات غير الحكومية التي عُقدت في إطار قلم المحكمة. واستخدمت الموارد التي تم الإفراج عنها نتيجة لانخفاض التنفيذ من أجل تعويض الزيادات في إطار بند تكاليف الموظفين عند الاقتضاء.

353- ونُفِذت الخدمات التعاقدية بنسبة 57.5 في المائة، أو 2.30 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 4.00 مليون يورو. ويمثل ذلك انخفاضًا قدره 34.0 نقطة مئوية، من 91.5 في المائة في عام 2018. وبعد التغيير في الممارسة التي تمت مناقشتها والاتفاق عليها مع المجالات الأخرى للمحكمة التي تواجه نفس المشاكل المتعلقة بأمن وفحص الشركات التي يُستعان بها خارجيا، أصدر مكتب المدعي العام عقودا بموجب اتفاق الخدمة الخاص إلى أفراد لتوفير خدمات النسخ والترجمة عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية. وقد أدى ذلك إلى الحد من استخدام بند ميزانية الخدمات التعاقدية لغير الموظفين. ونفذ قلم المحكمة بنسبة 61.2 في المائة لتغطية التكاليف المتعلقة، من بين أمور أخرى ، بخدمات تكنولوجيا المعلومات الاحترافية لمشروع منصة سير العمل القضائي فيما يتعلق باستراتيجية المحكمة الخماسية السنوات لتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات؛ والمستشارين لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات؛ ومشروع ترقية برمجيات ساب؛ واستعراض منشآت البناء في المباني؛ والاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الأمن للمكاتب القطرية، وأنشطة التوعية في المكاتب القطرية. ولم يتم تكبد تكاليف على عقود لتنظيف بركة المرآة، وخدمات تنسيق الحدائق، والاستشارات التقنية المتصلة ببرمجيات ساب فيما يخص واجهة المستخدم (Fiori) وعدد من النفقات المتصلة بالضحايا. ونتيجة للتأخيرات الموضوعية في عمليات الشراء، ستظل الموارد المتعلقة بأنشطة إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات التي لم يتم تنفيذها في عام 2019 متاحة في عام 2020 في إطار الخدمات التعاقدية. ويُعزى التنفيذ في أمانة جمعية الدول الأطراف بقدر أقل إلى انخفاض حجم الأوراق ووثائق المعلومات المترجمة خارجيًا للجمعية وهيئاتها الفرعية باستخدام نظام سيستران (SYSTRAN) الآلي المؤتمت للترجمة. ونفذت أمانة الصندوق الإستئماني للضحايا بقدر أكثر من أجل ضمان القدرة والدراية الفنية المناسبة فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بجبر الأضرار في قضايا*كاتانغا ولوبانغا والمهدي*. واستخدمت الوفورات التي تحققت في كل برنامج رئيسي لتعويض زيادة الإنفاق في تكاليف الموظفين وكذلك الاستشاريين والمساعدة القانونية في قلم المحكمة.

354 – وتم تنفيذ ميزانية التدريب بنسبة 68.6 في المائة، أو 0.69 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 1.0 مليون يورو، بانخفاض قدره 19.4 نقطة مئوية، مقارنة بـ 88.0 في المائة في عام 2018. ومن أجل زيادة عدد الموظفين الذين يتلقون التدريب وإحداث وفورات على نطاق المحكمة، نظمت الهيئة القضائية ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة برامج تدريبية في أماكن العمل بدلاً من الاعتماد على التدريب الخارجي. وجرى تقديم عدد من الدورات التدريبية على نطاق المحكمة تناولت ما يلي: إدارة الأداء، وإدارة المخاطر، ومهارات التدريب للمشرفين، وبرنامج توجيه للنساء، وبرنامج للقيادة التنفيذية، والتدريب اللغوي، والتوعية الثقافية، فضلاً عن الوصول إلى التعلم عبر الإنترنت عن طريق برنامج Linkedin Learning. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المحكمة دورات تدريبية بشأن الأمن والسلامة تناولت مواضيع محددة (الأسلحة النارية، والحرائق والسلامة، وحماية الأفراد ونقل الأشخاص المتهمين) وتكنولوجيا المعلومات(Documentum xCP) فيما يتعلق بمشروع منصة سير العمل القضائي، للحفاظ على اعتماد وتأهيل الموظفين لدعم البنية التحتية للمحكمة وتطبيقاتها، من قبيل برمجيات Cisco ، و VMware، و Citrix، وما إلى ذلك. ويُعزى التنفيذ بقدر أقل في مكتب المدعي العام إلى إلغاء الدورات المقررة والمعتمدة من أجل تدبُّر زيادة الرواتب في الربع الأخير من العام وإتاحة إمكانية إجراء أنشطة التحقيق والمقاضاة الأساسية. وقد أرجأ قلم المحكمة جميع التدريبات التقنية غير الضرورية، مثل التدريب الدفاعي للسائقين. وكان معدل تنفيذ أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا منخفضًا بسبب عبء العمل الثقيل وعدد الموظفين العاملين في عام 2019.

355- ونُفِّذت ميزانية الخبراء الاستشاريين بنسبة 133.6 في المائة، أو 0.89 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 0.67 مليون يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها 18.0 نقطة مئوية، من 115.6 في المائة في عام 2018. وقد تعاقد مكتب المدعي العام مع خدمات استشارية فيما يتعلق بالحالة في السودان وأفرقة محاكمات فيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا، وبخصوص صوغ واستكمال "مبادئ مكتب المدعي العام التوجيهية بشأن توجيه الاتهام في قسم الاستئناف". وقد نفذ قلم المحكمة بقدر أكثر بسبب ما يلي: '1' الاستعانة بخبراء لتقديم المشورة القانونية إلى أمين السجل بشأن إنشاء آلية المنازعات غير الرسمية للمحكمة وبشأن القضايا المعروضة أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية؛ و'2' الاستعانة بخبير استشاري في قسم الموارد البشرية لتنظيم عملية تطوير برنامج القيادة الذي جاء تمويله من ميزانية التدريب خاصته؛ و'3' الاستعانة بخبير استشاري من قبل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم لتوفير الدراية الفنية فيما يتعلق ببرنامج دعم قلم المحكمة في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الأولى) لتيسير الاتصال بين الضحايا في إجراءات قضية *بيمبا* والصندوق الاستئماني للضحايا بغرض مساعدة الصندوق؛ و'4' الاستعانة بخبير استشاري قطري في مجال التحليل من قبل قسم دعم العمليات الخارجية لرصد المعلومات والحصول عليها والإبلاغ عنها فيما يتعلق بالمشتبه بهم الطلقاء. ونفذت أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بقدر أقل بسبب التأخير في أنشطة البرنامج في إطار ولاية المساعدة للصندوق الاستئماني، وحالات التأخير في تقييمات الحالات القطرية، وتنفيذ إدارة المنح باستخدام برمجيات ساب.

356 - وبشكل عام، تجاوزت المساعدة القانونية ميزانيتها بمعدل تنفيذ بلغ 101.2 في المائة، أو 4.65 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 4.59 مليون يورو. ويمثل ذلك انخفاضًا قدره 18.6 نقطة مئوية من 119.8 في المائة في عام 2018. وتم تنفيذ ميزانية أفرقة محامي الدفاع بنسبة 98.8 في المائة، وتم تنفيذ ميزانية أفرقة محامي الضحايا بمعدل 108.9 في المائة. ويُعزى ارتفاع معدل تنفيذ المساعدة القانونية للضحايا إلى الإنفاق في قضيتي *المهدي* على الأنشطة المتزايدة بسبب حالة مرحلة جبر الأضرار الجارية وحالة *الحسن* حيث استدعت حالة القضية 12 شهرًا من النشاط.

357 - وتم تنفيذ ميزانية مصروفات التشغيل العامة بمعدل 92.6 في المائة، أو 13.76 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 14.86 مليون يورو، بزيادة قدرها 2.4 نقطة مئوية، مقارنة بنسبة 90.2 في المائة في عام 2018. ونفذ مكتب المدعي العام بقدر أكثر لتغطية الأنشطة الميدانية والتشغيلية والمباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالشهود في بلدان الحالات، فضلاً عن الإيجار طويل الأجل لثلاث شقق في بانغي، مما أدى إلى تحقيق وفورات إجمالية قدرها 161.0 ألف يورو في إطار بند السفر حيث لم يتم دفع تكاليف الإقامة من خلال صرف بدل الإقامة اليومية. ويُعزى النقص في التنفيذ من قبل قلم المحكمة، في المقام الأول، إلى انخفاض النفقات في قسم العمليات الخارجية بسبب انخفاض مستوى دعم إدارة القضايا وتعليق العمل في اختبار نظام الاستجابة الأولية؛ وانخفاض في تكاليف الاتصالات عن بعد القائمة على الاستهلاك فيما يتعلق بتقلص نشاط البعثات واستهلاك البيانات المتنقلة في المكاتب القطرية؛ وإلغاء عملية نقل المكتب القطري لكوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحقيق وفورات في قسم الخدمات القضائية من خلال عدم شغل وظائف "موظف العهدة" الشاغرة في مركز الاحتجاز، وفي شعبة الخدمات الإدارية عن طريق إرجاء التكاليف المتصلة بالتعديلات في المكاتب القطرية. وتمت تغطية النفقات الأعلى مما كان متوقعا بشأن استئجار أماكن للاجتماعات مع الضحايا الذين يمثلهم محامي مكتب المحامي العام للضحايا وكذلك سداد رسوم النقل للضحايا، من الانخفاضات المذكورة أعلاه. وأعيد توزيع باقي الموارد المفرج عنها لتغطية الأنشطة الأخرى ذات الأولوية مثل النفقات الزائدة في إطار بند تكاليف الموظفين وبند المساعدة القانونية والنفقات الأخرى المذكورة سابقاً في هذا التقرير.

358- و بلغ معدل تنفيذ اللوازم والمواد 80.5 في المائة، أو 0.95 مليون يورو، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 1.18 مليون يورو. ويمثل ذلك انخفاضًا قدره 39.8 نقطة مئوية، من 120.3 في المائة في عام 2018. لقد قام مكتب المدعي العام بإعادة توزيع الأموال إلى مصروفات التشغيل العامة لتغطية تكاليف ترخيص وصيانة برمجيات حاسوبية خاصة بمكتب المدعي العام ، مما أدى إلى التنفيذ بقدر أقل. ونفذ قلم المحكمة بقدر أقل عقب تأجيل المشتريات المتعلقة بلوازم المكاتب وقاعات المحكمة نتيجة لتقليص أيام جلسات الاستماع. وقد استخدمت الموارد لتعويض الإنفاق الزائد في إطار بند تكاليف الموظفين.

359 - وبلغ معدل التنفيذ للأثاث والمعدات 90.2 في المائة ، أو 1.71 مليون يورو ، مقابل الميزانية المعتمدة البالغة 1.90 مليون يورو ، بانخفاض قدره 61.3 نقطة مئوية ، مقارنة بنسبة 151.5 في المائة في عام 2018. وكان من المقرر أن ينقص مكتب المدعي العام التنفيذ إلى مستوى إنفاق أقل لتغطية جزء من مشروع تطوير استمارة التسجيل المسبق الإلكترونية (ePRF) الذي يعد، باعتباره مشروعا فرعيا من برنامج eVault ، جزءًا من إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات. وأرجأ قلم المحكمة شراءه المزمع للمركبات في عام 2019 وقصر نفقاته على المشتريات الأساسية، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة لدعم مشروع برمجيات Windows 10 والاستثمارات في إطاراستراتيجية المحكمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات/إدارة المعلومات، بما في ذلك التراخيص المتعلقة بمنصة سير الأعمال القضائية وبرمجيات سير العمل القانوني؛ والمعدات اللازمة لتعزيز فعالية وعمليات الاتصالات في عدد من المكاتب القطرية (المعدات السمعية والبصرية، ومعدات الدوائر التلفزيونية المغلقة، المولدات، وما إلى ذلك).

النشاط الميداني

360 - يقدم الجدول 3 ملخصا للإنفاق الفعلي على العمليات الميدانية بحسب الحالة. ففي عام 2019، كانت المحكمة تحقق في إحدى عشرة حالة في بلدان الحالات، وهي: أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وكينيا، وليبيا، وكوت ديفوار، ومالي، وجورجيا، وبوروندي، وميانمار. وقدم الدعم التشغيلي إلى جميع الحالات مجتمعة، وليس إلى حالات معينة. وبلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على جميع الحالات 52.11 مليون يورو، وهو ما يمثل 35.2 في المائة من الميزانية المعتمدة البالغة 148.14 مليون يورو. ومن إجمالي الإنفاق الفعلي البالغ 52.11 مليون يورو، أنفق مكتب المدعي العام 34.47 مليون يورو، وأنفق قلم المحكمة 16.63 مليون يورو، مما ترك رصيدًا مقداره 1.01 مليون يورو أنفقته أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

الجدول 3: الإنفاق الفعلي في عام 2019 على العمليات الميدانية بحسب الحالة (المبالغ بآلاف اليورو)

البرنامج الرئيسي/البرنامج	الحالة في أوغندا	الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	الحالة في السودان	الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى	الحالة في كينيا	الحالة في ليبيا	الحالة في كوت ديفوار	الحالة في مالي	الحالة في جورجيا	الحالة في بوروندي	الحالة في ميانمار	الدعم التشغيلي	المجموع
ديوان المدعي العام/قسم الاستشارات القانونية	–	–	18.9	–	–	20.8	–	–	1.7	–	–	1.3	42.6
قسم الخدمات	–	0.6	152.4	715.9	–	309.3	99.5	166.0	330.2	72.4	0.4	2132.5	3979.2
قسم إدارة المعلومات والمعارف والأدلة	54.8	–	70.4	–	–	2.2	–	74.6	3.2	–	–	2977.4	3182.5
المدعي العام	*54.8*	*0.6*	*241.6*	*715.9*	–	*332.3*	*99.5*	*240.6*	*335.1*	*72.4*	*0.4*	*5111.2*	*7204.3*
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	–	–	*0.6*	*23.3*	–	*7.6*	*24.4*	*14.8*	*5.8*	*52.2*	–	*2098.9*	*2227.4*
شعبة التحقيق	*41.5*	*13.4*	*542.9*	*3386.7*	*1.3*	*1374.7*	*2506.3*	*1004.1*	*1574.9*	*1236.1*	–	*8380.6*	*20062.4*
شعبة الإدعاء	–	*160.4*	*318.5*	*1783.7*	–	*506.7*	*719.6*	*49.4*	*643.9*	*569.3*	–	*224.0*	*4975.5*
مكتب المدعي لعام	**96.2**	**174.4**	**1103.6**	**5909.5**	**1.3**	**2221.3**	**3349.8**	**1308.8**	**2559.7**	**1930.0**	**0.4**	**15814.7**	**34469.7**
مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	*75.1*	*75.1*
قسم الخدمات العامة	–	–	–	*0.1*	–	–	–	–	–	–	–	–	*0.1*
قسم الأمن والسلامة	–	–	–	3.7	–	–	–	36.6	–	–	–	194.3	234.6
شعبة الخدمات الإدارية	–	–	–	*3.8*	–	–	–	*36.6*	–	–	–	*269.5*	*309.8*
قسم خدمات إدارة المعلومات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	17.0	17.0
قسم خدمات اللغات	35.7	191.3	31.3	10.0	–	13.5	0.8	19.9	7.6	16.8	–	1285.8	1612.7
قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم	–	*55.1*	–	*62.6*	–	–	–	*5.6*	*1.3*	*88.7*	*6.7*	*177.5*	*397.4*
مكتب المحامي العام للضحايا	–	453.8	–	0.1	–	–	–	–	–	–	–	26.6	480.4
قسم دعم المحامين	27.3	1197.6	–	45.1	0.7	42.7	75.5	15.5	–	–	–	205.6	1610.0
شعبة الخدمات القضائية	*63.0*	*1897.9*	*31.3*	*117.7*	*0.7*	*56.3*	*76.2*	*41.0*	*8.9*	*105.4*	*6.7*	*1712.5*	*4117.6*
قسم العمليات الخارجية ودعمها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	40.1	–	1897.0	1937.1

قسم الضحايا والشهود	615.7	8.9	12.7	725.1	125.2	142.8	521.6	442.5	15.5	19.0	–	1574.7	4203.7
قسم الإعلام والتوعية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	312.8	312.8
المكاتب الخارجية للمحكمة	1430.4	–	–	1715.4	–	–	1493.0	894.0	215.8	–	–	–	5748.6
شعبة العمليات الخارجية	*2046.2*	*8.9*	*12.7*	*2440.5*	*125.2*	*142.8*	*2014.5*	*1336.5*	*231.3*	*59.1*	–	*3784.5*	*12202.2*
قلم المحكمة	**2109.1**	**1906.8**	**44.0**	**2561.9**	**125.9**	**199.1**	**2090.8**	**1414.0**	**240.2**	**164.5**	**6.7**	**5766.5**	**16629.6**
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	**303.4**	–	–	**35.0**	**8.5**	–	**219.3**	**92.0**	**2.5**	–	–	**352.1**	**1012.8**
مجموع المحكمة	**2508.8**	**2081.2**	**1147.6**	**8506.5**	**135.8**	**2420.45**	**5659.8**	**2814.8**	**2802.3**	**2094.5**	**7.2**	**21933.3**	**52112.1**

** يستند الإنفاق لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.*

361 - وبناء على طلب اللجنة،[10] يعرض المرفق الرابع عشر العدد الإجمالي للالتزامات غير المصفاة غير المسددة والمبلغ الإجمالي المستحق في 31 كانون الأول/ ديسمبر من السنة المالية 2019، فضلا عن الأرقام المحدثة للفترة نفسها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

3-التوظيف

362- يقدم الجدول 4 ملخصا لعملية التزويد بالموظفين بحسب البرامج الرئيسية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، تم شغل ما مجموعه 897 وظيفة (92.5 في المائة)، مقابل مجموع الوظائف المعتمد البالغ 970، باستثناء ثلاثة مسؤولين منتخبين.

الجدول 4: شغل الوظائف - الوظائف المعتمدة مقابل الوظائف المشغولة بحسب نوع الوظيفة (وظائف الفئة الفنية ووظائف فئة الخدمات العامة)*

[10] *الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية عشرة ...* 2013 (ICC-ASP / 12/20) ، المجلد الثاني، الجزء باء -2، الفقرة 111.

	الوظائف المعتمدة	الوظائف المشغولة	الوظائف التي انتهى التعيين فيها	الوظائف الجاري التعيين فيها	الوظائف المعلن عنها التي لا يجري التعيين فيها	الوظائف الشاغرة التي لم يعلن عنها
	[1]	*[2]*	*[3]*	*[4]*	*[5]*	*[6]*
الهيئة القضائية						
البرنامج الرئيسي الأول	51	47	0	1	0	3
مكتب المدّعي العام						
البرنامج الرئيسي الثاني	318	295	1	11	0	11
قلم المحكمة						
البرنامج الرئيسي الثالث	574	[11]530	2	20	1	21
أمانة جمعية الدول الأطراف						
البرنامج الرئيسي الرابع	10	10	0	0	0	0
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا						
البرنامج الرئيسي السادس	9	7	0	2	0	0
آلية الرقابة المستقلة						
البرنامج الرئيسي السابع-5	4	4	0	0	0	0
مكتب المراجعة الداخلية						
البرنامج الرئيسي السابع-6	4	4	0	0	0	0
المجموع	**970**	**897**	**3**	**34**	**1**	**35**

4- أداء الميزانية فيما يتعلق بالإخطارات الممولة من صندوق الطوارئ

363 - في عام 2019، قدمت المحكمة أربعة إخطارات إلى اللجنة، بمبلغ إجمالي قدره 2.69 مليون يورو. وخلال العام ، بذلت المحكمة جهودًا كبيرة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة لتقليل متطلباتها المالية. أما الإخطارات بشأن صندوق الطوارئ فهي كما يلي:

(أ) الإخطار المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2019 بمبلغ 327378 يورو في قضية *المدعي العام* ضد *لوران غباغبو وتشارلز بله غوديه* في الحالة في كوت ديفوار لتغطية النصف الأول من عام 2019؛

(ب) والإخطار المؤرخ 24 تموز/يوليه 2019 بمبلغ 130700 يورو لتغطية التكاليف الإضافية في *قضية المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه* في الحالة في كوت ديفوار لتغطية النصف الثاني من عام 2019؛

(ج) والإخطار المؤرخ 31 تموز/يوليه 2019 بمبلغ 1989182 يورو في قضية المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا (يكاتوم ونغيسونا) في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية)؛

(د) والإخطار المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بمبلغ 244908 يورو فيما يخص الحالة في بنغلاديش/ميانمار.

[11] في البرنامج الرئيسي الثالث، ثمة وظيفة تمول ممثلا لمجلس الموظفين أفيد بأنها شُغلت.

364- ويقدم الجدول 5 أدناه ملخصًا لأداء الميزانية الإجمالي للإخطارات الأربعة بشأن صندوق الطوارئ المقدمة إلى اللجنة. لقد بلغ التنفيذ الفعلي الإجمالي في نهاية العام، في عام 2019، 71.5 في المائة، أو 1.93 مليون يورو، مقابل إجمالي مبلغ الإخطارات بشأن صندوق الطوارئ البالغ 2.69 مليون يورو.

الجدول 5: الأداء العام للميزانية في عام 2019 بالنسبة للإخطارات الأربعة الممولة من صندوق الطوارئ، بحسب بند الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019* [1]	*مجموع النفقات الفعلية** [2]	*معدَّل التنفيذ بالنسبة المئوية %* [1]/ [2]=[3]	
المساعدة المؤقتة العامة	499.7	171.8	34.4	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	10.0	60.6	605.2	
العمل الإضافي	267.0	259.2	97.1	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	776.8	491.6	63.3	
السفر	333.9	279.0	83.6	
الخدمات التعاقدية	271.3	197.5	72.8	
الخبراء الاستشاريون	112.0	44.9	40.1	
محامو الدفاع	822.2	678.7	82.5	
محامو الضحايا	173.3	88.4	51.0	
النفقات التشغيلية العامة	171.1	127.2	74.4	
اللوازم والمواد	5.1	4.3	84.1	
الأثاث والمعدات	26.6	14.2	53.3	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	1915.4	1434.2	74.9	
المجموع	**2692.2**	**1925.7**	**71.5**	

* يستند حساب النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

365- ويرد بالتفصيل أدناه أداء الميزانية فيما يخص كل إخطار متصل بصندوق الطوارئ بحسب ترتيب الإخطارات المقدمة إلى اللجنة.

366 - ويبين الجدول 6 أدناه أداء الميزانية بالنسبة لقلم المحكمة فيما يخص الإخطار المتصل بصندوق الطوارئ المتعلق بقضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه* في الحالة في كوت ديفوار للأشهر الستة الأولى من عام 2019. وفي نهاية العام، تم تنفيذ الصندوق بنسبة 90.9 في المائة، أو 0.30 مليون يورو، مقابل مبلغ الإخطار البالغ 0.33 مليون يورو. وقد استخدمت الأموال لتغطية الإقامة في الفنادق للسيد بله غوديه والعمل الإضافي وكذلك الإقامة في الفنادق ومدفوعات بدل الإقامة اليومية الجزئية لضباط الأمن المعينين.

الجدول 6: أداء الميزانية في عام 2019 لقضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بله غوديه* في الوضع في كوت ديفوار، بحسب بند الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019* [1]	*الإنفاق الفعلي* لعام 2019* [2]	*معدل التنفيذ بالنسبة المئوية %* [1] / [2] =[3]
العمل الإضافي	163.0	155.1	95.1
المجموع الفرعي لسائر تكاليف بالموظفين	163.0	155.1	95.1
السفر	46.2	49.1	106.2
الخدمات التعاقدية	118.2	93.6	79.2
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	164.4	142.7	86.8
المجموع	**327.4**	**297.7**	**90.9**

*يستند حساب النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

367 – ويبين الجدول 7 أدناه أداء الميزانية بالنسبة لقلم المحكمة فيما يتعلق بالآخطار الثاني المتصل بصندوق الطوارئ بشأن قضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه* في الحالة في كوت ديفوار للأشهر الستة المتبقية من عام 2019. وعملا بالشروط المفصلة في الحكم وقت

الإفراج عنهما، تم الإفراج عن السيد غباغبو إلى دولة في فبراير 2019. بيد أنه على الرغم من الاتصالات التي أجريت مع 40 دولة، فلم يتمكن قلم المحكمة من تحديد دولة مستعدة لقبول السيد بله غوديه على أساس الإفراج المشروط ذي الصلة. فلذلك، كانت الموارد مطلوبة لتغطية مدفوعات بدل الإقامة اليومية بخصوص السيد بله غوديه، وكذلك مدفوعات العمل الإضافي لتوفير خدمات الأمن. وبلغ معدل التنفيذ 89.0 في المائة، أو 0.12 مليون يورو، مقابل مبلغ الإخطار البالغ 0.13 مليون يورو في نهاية العام.

الجدول 7: أداء الميزانية في عام 2019 للموارد الإضافية في قضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بله غوديه* في الحالة في كوت ديفوار، بحسب بند الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019* [1]	*الإنفاق الفعلي* لعام 2019* [2]	*معدل التنفيذ بالنسبة المئوية %* [3]= [2] / [1]
العمل الإضافي	104.0	104.2	100.2
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	104.0	104.2	100.2
السفر	10.8	6.6	61.3
النفقات التشغيلية العامة	15.9	5.5	34.5
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	26.7	12.1	45.3
المجموع	**130.7**	**116.3**	**89.0**

* يستند حساب النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

368- ويبين الجدول 8 أدناه أداء الميزانية بالنسبة لقلم المحكمة فيما يتعلق بالإخطار المتصل بصندوق الطوارئ بشأن قضية *المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا* في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية). وفي نهاية العام، بلغ معدل التنفيذ الفعلي 73.2 في المائة، أو 1.46 مليون يورو، مقابل مبلغ الإخطار البالغ 1.99 مليون يورو. وقد استخدمت الأموال لتغطية الخدمات اللغوية، وأنشطة مشاركة الضحايا، والتمثيل القانوني المشترك للضحايا، والمساعدة القانونية لفريقي الدفاع وفريق واحد من الممثلين القانونيين المشتركين للضحايا، وأنشطة حماية الضحايا والشهود، وأنشطة الدعم التشغيلي الميداني في المكتب القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى.

الجدول 8: أداء الميزانية في عام 2019 بالنسبة لقضية المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا (يكاتوم ونغايسونا) في الحالة في جمهورية إفريقيا الوسطى (القضية الثانية)، بحسب بند الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019* [1]	*الإنفاق الفعلي* لعام 2019* [2]	*معدَّل التنفيذ بالنسبة المئوية %* [3]=[2] /[1]	
المساعدة المؤقتة العامة	346.1	157.4	45.5	
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	10.0	60.6	605.2	
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	356.1	218.0	61.2	
السفر	191.3	187.6	98.1	
الخدمات التعاقدية	147.4	103.9	70.5	
الخبراء الاستشاريون	112.0	44.9	40.1	
محامو الدفاع	822.2	678.7	82.5	
محامو الضحايا	173.3	88.4	51.0	
النفقات التشغيلية العامة	155.2	116.6	75.2	
اللوازم والمواد	5.1	4.3	84.1	
الأثاث والمعدات	26.6	14.2	53.3	
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*1633.0*	*1238.6*	*75.8*	
المجموع	**1989.2**	**1456.5**	**73.2**	

* يستند حساب النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

369 - ويبين الجدول 9 أدناه أداء الميزانية بالنسبة لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة فيما يتعلق بالإخطار المتصل بصندوق الطوارئ في الحالة في بنغلاديش/ميانمار بعد الإذن الذي أصدرته الدائرة التمهيدية الثالثة في 14 تشرين الثاني/نوفمبر للمدعي العام للشروع في التحقيق. ونتيجة لذلك، ودعماً لأنشطة المدعي العام في إطار الحالة، وتحضيراً لتمثيل الضحايا، قدمت المحكمة إخطاراً متصلا بصندوق الطوارئ في الحالة في بنغلاديش/

ميانمار في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكان معدل التنفيذ الفعلي للإخطار المتصل بصندوق الطوارئ في نهاية العام 22.5 في المائة، أو 0.06 مليون يورو، مقابل مبلغ الإخطار البالغ 0.24 مليون يورو.

370 - ونفذ مكتب المدعي العام ما نسبته 0.1 في المائة من مبلغ الإخطار الخاص به البالغ 0.17 مليون يورو. وقد استخدمت الأموال للاستعانة بمترجم شفوي ميداني لمساعدة الفريق المتكامل خلال الاضطلاع بمهامه. ويُعزى انخفاض التنفيذ إلى التدابير التي تم تنفيذها لاحتواء الإنفاق في إطار الميزانية العادية في ضوء الزيادات في الرواتب من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أتاحت هذه التدابير للمكتب تحميل الإنفاق في ميانمار للميزانية العادية.

371 - وبلغ معدل التنفيذ الفعلي لقلم المحكمة 74.2 في المائة مقابل مبلغ الإخطار ذي الصلة البالغ 0.07 مليون يورو. وقد استخدمت الأموال وفقًا للطلب الذي ورد في الإخطار وهو تغطية السفر إلى Cox's Bazar لتيسير عملية تمثيل الضحايا، بموجب المادة 15(3) من نظام روما الأساسي، وكذلك أنشطة التوعية في مخيمات اللاجئين، وخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية الميدانية، والنقل المحلي، وشراء خدمات الاتصالات المحلية.

الجدول 9: أداء الميزانية في عام 2019 فيما يتعلق بالحالة في بنغلاديش/ميانمار، بحسب بند الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 [1]*	*الإنفاق الفعلي* لعام 2019 [2]*	*معدل التنفيذ بالنسبة المئوية % [3]= [2] / [1]*
المساعدة المؤقتة العامة	153.6	14.4	9.4
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	153.6	14.4	9.4
السفر الخدمات التعاقدية النفقات التشغيلية العامة	85.6 5.7 -	35.7 - 5.1	41.7 - -
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	91.3	40.8	44.7
المجموع	**244.9**	**55.2**	**22.5**

* يستند حساب النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير.

5. أداء الميزانية الموحدة للمحكمة - إالميزانية البرنامجية والإخطارات المتصلة بصندوق الطوارئ

372- يبين الجدول 10 أدناه أداء الميزانية الموحدة للمحكمة، مع أخذ الميزانية البرنامجية وإجمالي الإخطارات المنقحة المتصلة بصندوق الطوارئ معا. ويبلغ الإنفاق الفعلي للمحكمة، بما في ذلك الإنفاق من صندوق الطوارئ، 147.60 مليون يورو، مقابل الميزانية الموحدة البالغة 150.83 مليون يورو، بما في ذلك الإخطار المنقح المتصل بصندوق الطوارئ البالغ 2.69 مليون يورو. ويمثل ذلك معدل تنفيذ 97.9 في المائة و 99.6 في المائة من الميزانية المعتمدة البالغة 148.14 مليون يورو، مع رصيد متبقي قدره 0.54 مليون يورو.

الجدول 10: أداء الميزانية الموحدة للمحكمة في عام 2019، بحسب بند الإنفاق (المبالغ بآلاف اليورو)

بند الإنفاق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019*	*مجموع الإخطارات المتصلة بصندوق الطوارئ لعام 2019*	*المجموع الموحد لميزانية المحكمة ومجموع الإخطارات المتصلة بصندوق الطوارئ لعام 2019*	*الإنفاق الفعلي* لعام 2019*	*الإنفاق الفعلي من صندوق الطوارئ لعام 2019*	*مجموع الإنفاق الفعلي بما في ذلك الإنفاق الفعلي من صندوق الطوارئ لعام 2019*	*المجموع الفعلي، بما في ذلك معدل التنفيذ المتعلق بصندوق الطوارئ لعام 2019 مقابل الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بالنسبة المئوية %)*	*المجموع الفعلي، بما في ذلك معدل التنفيذ المتعلق بصندوق الطوارئ لعام 2019 مقابل الميزانية الموحدة التي تشمل الميزانية العادية ومجموع الإخطارات المتصلة بصندوق الطوارئ (بالنسبة المئوية %)*
	[1]	*[2]*	*[2]+[1]=[3]*	*[4]*	*[5]*	*[5]+[4]=[6]*	*[1]/[6]=7*	*[3]/[6]=[8]*
القضاة	5662.1	-	5662.1	**5575.1**	-	**5575.1**	**98.5**	**98.5**
الموظفون الفنيون موظفو الخدمات العامة	60752.2 25356.6	- -	60752.2 25356.6	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات	لا يوجد بيانات

المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	*86108.8*	*-*	*86108.8*	*88755.9*	*-*	*88755.9*	*103.1*	*103.1*
المساعدة المؤقتة العامة	17126.6	499.6	17626.3	17108.7	171.8	17280.5	100.0	98.0
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	978.7	10.0	988.7	355.3	60.6	415.8	42.5	42.1
العمل الإضافي	299.3	267.0	566.3	248.4	259.2	507.6	169.6	89.6
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*18404.6*	*776.8*	*19181.4*	*17712.4*	*491.6*	*18204.0*	*98.9*	*94.9*
السفر	6152.5	333.9	6486.4	5082.9	279.0	5361.9	87.2	82.7
الضيافة	29.0	-	29.0	18.9	-	189.9	65.1	65.1
الخدمات التعاقدية	4002.9	271.3	4274.2	2300.4	197.5	2497.9	62.4	58.4
التدريب	1000.7	-	1000.7	686.8	-	686.8	68.6	68.6
الخبراء الاستشاريون	667.5	112.0	779.5	891.6	44.9	936.5	140.3	120.1
محامو الدفاع	3487.8	822.2	4310.0	3446.0	678.7	4124.7	118.3	95.7
محامو الضحايا	1101.3	173.3	1274.6	1199.1	88.4	1287.5	116.9	101.0
النفقات التشغيلية العامة	14857.3	171.1	15028.4	13760.8	127.2	13888.0	93.5	92.4
اللوازم والمواد	1175.5	5.1	1180.6	946.2	4.3	950.4	80.9	80.5
الأثاث والمعدات	1900.0	26.6	1926.6	1712.9	14.2	1727.1	90.9	89.6
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*34374.5*	*1915.4*	*36289.9*	*30045.6*	*1434.2*	*31479.8*	*91.6*	*86.7*
المجموع	**144550.0**	**2692.2**	**147242.2**	**142089.1**	**1925.7**	**144014.8**	**99.6**	**97.8**
قرض الدولة المضيفة	3585.1	-	3585.1	3585.1	-	3585.1	100.0	100.0
المجموع بما فيه قرض الدولة المضيفة	**148135.1**	**2692.2**	**150827.3**	**145674.2**	**1925.7**	**147599.9**	**99.6**	**97.9**

* يستند حساب النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير

373 - ويقدم الجدول 11 ملخصًا لحالة الصناديق الاستئمانية عند حلول نهاية العام في عام 2019. ويليه وصف موجز لكل صندوق استئماني. ويرد بيان الأداء المالي بحسب القطاع للصناديق الاستئمانية عند حلول نهاية العام في عام 2019 وهو المقرر الإفصاح عنه في البيانات المالية، في الجدولين 11 و 12 أدناه.

الجدول 11: أداء الصناديق الاستئمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)*

الصناديق الاستئمانية	*الأرصدة المرحلة من الفترة السابقة*	*المساهمات المسجلة*	*الإيرادات المالية/الأخرى*	*النفقات (بما في ذلك مرتجعات المانحين)*	*الرصيد المرحل إلى الفترة القادمة*
الصندوق الاستئماني العام	10 669	–	–	–	10 669
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون 2017– 2018	–	708365	–	708365	–
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون 2018–2019	–	138386	–	138386	–
الاحتفال بمرور عشرين عاما على اعتماد نظام روما الأساسي 2018	10152	–	–	–	10152
برنامج الوصول إلى العدالة لذي يضطلع به المكتب القطري للمحكمة في جمهورية أفريقيا الوسطي لعام 2019	–	68772	–	68772	–
تنمية قدرات المتدربين والمهنيين الزائرين	142557	8608	–	118523	32642
مشروع الوصول إلى العدالة الذي يضطلع به المكتب القطري للمحكمة في أوغندا للفترة 2019–2021	–	133224	239	46913	86550
الصندوق الخاص لإعادة التوطين	1696002	305664	–	95 000	1906646
الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين	15658	20956	–	18943	17309
برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين	–	518016	–	518016	–
أقل البلدان نموا	24835	34000	–	25444	33391
السفر برعاية إلى المؤتمرات الخارجية	–	62667	–	62667	–
دعم البرامج	121486	–	110	5025	116571
المجموع	**2021359**	**1998288**	**349**	**1806066**	**2213930**

* يستند حساب النفقات لعام 2019 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير

الجدول 12: بيان الأداء المالي للصناديق الاستئمانية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو) *

	الصندوق الاستئماني العام	*بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون 2017-2018*	*بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون 2018-2019*	*الاحتفال بمرور عشرين عاما على اعتماد نظام روما الأساسي 2018*	برنامج الوصول إلى العدالة لذي يضطلع به المكتب القطري للمحكمة في جمهورية أفريقيا الوسطي لعام 2019	*تنمية قدرات المتدربين والمهنيين الزائرين*	ا مشروع الوصول إلى العدالة الذي يضطلع به المكتب القطري للمحكمة في أوغندا للفترة 2019-2021	*الصندوق الخاص لإعادة التوطين*	*الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين*	*برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين*	*أقل البلدان نموا*	*السفر برعاية إلى المؤتمرات الخارجية*	*دعم البرامج*	*المجموع*
الإيرادات														
التبرعات	-	708365	138386	-	68772	8608	133224	305644	20596	518016	34000	62677	-	1998288
الأيرادات المالية والأيرادات الأخرى	-	-	-	-	-	-	239	-	-	-	-	-	110	349
مجموع الإيرادات	**-**	**708365**	**138386**	**-**	**68772**	**8608**	**133463**	**305644**	**20596**	**518016**	**34000**	**62667**	**110**	**1998637**
النفقات														
نفقات استحقاقات الموظفين	-	102986	42061	-	-	-	-	-	-	462514	-	-	122042	729603
السفر والضيافة	-	349546	33834	-	38446	-	-	-	21246	-	25519	62243	-	530854
الخدمات التعاقدية	-	209418	53353	-	20394	110769	21285	-	-	-	-	434	7023	425376
نفقات التشغيل	-	46342	9047	-	4925	7754	7223	95 000	(2301)	55502	(75)	-	(124253)	99164
المبالغ المستردة للمانحين	-	-	-	-	2287	-	-	-	-	-	-	-	-	2287
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	18045	-	-	-	-	-	-	18045
النفقات المالية	-	73	91	-	-	-	-	-	-	-	-	-	213	377
مجموع النفقات	**-**	**708365**	**138386**	**-**	**68772**	**118523**	**46913**	**95000**	**18945**	**518016**	**25444**	**62677**	**5025**	**1806066**
الفائض/(العجز) للفترة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(109915)**	**86550**	**210644**	**1651**	**-**	**8556**	**-**	**(4915)**	**192571**

*يستند حساب النفقات لعام 2018 إلى أرقام أولية غير مراجعة وقابلة للتغيير

374 - ويتعلق *الصندوق الاستئماني العام* بالأموال غير المقيدة التي تم تعليق تنفيذها خلال عام 2019.

375 - وتوفر العقود المبرمة مع المفوضية الأوروبية والجهات المانحة الأخرى لبرنامج *بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون* دعما ماليا لتنفيذ المشاريع الفرعية الثلاثة التالية:

(أ) فالمشروع الفرعي بخصوص *الحلقات الدراسية والفعاليات والتدريب من أجل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية* يوفر للممثلين والمهنيين من الدول الأطراف والدول غير الأطراف، بما في ذلك بلدان الحالات، فرصًا لتنمية معارفهم وكذلك لتبادل المعلومات ذات

الصلة، وبالتالي تعزيز قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها على أساس تحسين التعاون القضائي؛ ولتطوير المعارف والمهارات العملية لدى المهنيين القانونيين، وبناء علاقات مع المستشارين وجمعيات المحامين والحفاظ عليها، وتوفير منتدى للتشاورمع المهن القانونية؛

(ب) ويوفر *برنامج المهنيين القانونيين* للممثلين والمهنيين من بلدان الحالات، والبلدان التي تجري فيها المحكمة تحقيقات أولية، وأي دولة نامية أخرى معنية طرف في نظام روما الأساسي، فرصا لتطوير معارفهم القانونية وتعزيز القدرات الوطنية على التحقيق وملاحقة الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة؛

(ج) ومن شأن *قاعدة بيانات الأدوات القانونية*، التي تقع تحت مسؤولية مكتب المدعي العام، أن تيسر تنمية القدرة على التحقيق في قضايا الجرائم الدولية الأساسية ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها، ولا سيما على الصعيد الوطني. وقد تم تصميمها لمساعدة المهنيين القانونيين على العمل على الجرائم الدولية الأساسية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي والتشريعات الوطنية ذات الصلة، من خلال توفير (أ) الوصول المجاني إلى المعلومات القانونية في القانون الجنائي الدولي، والخلاصات القانونية لهذه المعلومات، والبرمجيات المتخصصة للعمل بهذا القانون؛ و (ب) التدريب والتوجيه وتقديم خدمات مكتب المساعدة. ويشكل هذا المشروع الفرعي أحد العناصر المهمة في جهود المحكمة الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية وضمان تقديم المتهمين بجرائم دولية أساسية إلى العدالة وفقًا للمعايير الدولية.

376 - وتنبثق هذه المشاريع الفرعية مجتمعة من الهدف العام للبرنامج المتمثل في "المساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال تعزيز نظام روما الأساسي وزيادة الدعم للمحكمة الجنائية الدولية" وأهدافها الفرعية من أجل: '1'توسيع فهم المحكمة ونظام روما الأساسي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين ، ولا سيما الدول الأطراف والمهنيين القانونيين ، وتحقيق قدر أكبر من الدعم والتعاون من الدول مع المحكمة ؛ و'2' تعزيز القدرات الوطنية في التعامل مع الجرائم بموجب نظام روما الأساسي، ولا سيما في البلدان ذات الصلة بالحالات المعروضة على المحكمة، من خلال تعزيز مبدأ التكامل.

377 – وكان يهدف الصندوق الاستئماني *للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لنظام روما الأساسي* إلى زيادة الوعي العالمي بدور وأهمية نظام روما الأساسي ، وزيادة الاعتراف العام به، وتعزيز سرد إيجابي حقيقي يركز على الضحايا والناجين من أخطر الجرائم في العالم. وقد تحققت الأهداف من خلال عدد من الأحداث وتم الانتهاء منها بالتعاون مع الدول الأطراف. وانعقدت الأحداث المركزية في هذا الصدد في يومي 16 و17 تموز/يوليه 2018 في المحكمة، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من بلدان الحالات وخبراء ومحاورين.

378 - وعزز *برنامج الوصول إلى العدالة* التابع للمكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى، الممول من السفارة البريطانية في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، نطاق وتأثير الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، والتي تم تنفيذها في سياق جلسة الاستماع لتأكيد التهم (جلسة استماع مجلس التنسيق) في قضية *المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا*. واشتمل المشروع على ثلاثة نواتج رئيسية، وهي: زيارة قام بها قادة المجتمع المحلي المؤثرون والمجتمع المدني إلى لاهاي لمتابعة جلسة الاستماع لمجلس التنسيق والعروض التي قُدمت من قبل مختلف الأجهزة والأقسام في المحكمة؛ وصحفيون مستهدفون (بما في ذلك حسب نوع الجمهور المتوقع، مثل النساء والشباب) يقدمون تقارير عن اللحظات القضائية الرئيسية المتعلقة بقضية *يكاتوم ونغيسونا*؛ وعرض مباشر وتوزيع ملخصات لجلسة استماع مجلس التنسيق ومواد فيديو أخرى حول المحكمة في بانغي وبربراتي ويالوك وبيسا. وأتاح المشروع بيئة موسعة يمكن من خلالها تنفيذ أنشطة مثل تعزيز التوعية (المستوى والأثر) والوصول إلى العدالة للمجتمعات المحلية المتضررة (بما في ذلك الضحايا) في إطار إجراءات المحكمة في قضية *يكاتوم ونغيسونا*. كما أنه جعل الانخراط مع السكان المحليين في الخطاب القضائي ممكنًا من خلال الهياكل والقنوات المألوفة والموثوقة التي من شأنها أن تعزز الحوار المفتوح والملكية والتفاهم، فضلا عن بيئة من العدالة أقل عدائية وأكثر إيجابية. وولّد أيضا دعمًا أكبر للمحكمة وشجع على المشاركة النشطة من قبل المجتمعات المحلية المتضررة في النقاش حول العدالة (بدلاً من الاستلام السلبي - بما في ذلك بين المنظمات الحكومية الدولية ومجتمع المنظمات غير الحكومية المحلي الذين كانوا تاريخيًا يتفاعلون سلبيا تجاه الانخراط مع المحكمة).

379 - وأنشئ الصندوق الاستئماني *لتنمية قدرات المتدربين والمهنيين الزائرين* في عام 2017 لتوفير التدريب الممول لمواطني البلدان النامية التي هي دول أطراف في نظام روما الأساسي. ويوفر البرنامج للمشاركين فرصة للنمو الفكري، وتطوير معارف ومهارات ذات طبيعة معينة ذات صلة بالمسار الوظيفي أو الإعداد الوظيفي واكتساب مهارات مهنية قابلة للانتقال. ويتم توفير التمويل من قبل الجهات المانحة المهتمة.

380- وبالنسبة *لمشروع الوصول إلى العدالة* الذي يضطلع به المكتب القطري في أوغندا، للفترة من حزيران/يونيه 2019 إلى حزيران/يونيه 2021: فمنذ أن أصبحت أوغندا حالة أمام المحكمة قبل 12 عامًا، دأب المكتب القطري لأوغندا، من خلال برنامجه للتوعية، بتنفيذ أنشطة التوعية المتعلقة بالحالة في جميع أنحاء شمال أوغندا. وبعد إلقاء القبض على دومينيك أونغوين والإجراءات القضائية التي تلت ذلك، أبدت مختلف المجتمعات المعنية بالقضية اهتماماً متزايداً بمتابعة المحاكمة. ونظرًا للطلب على المعلومات المنتظمة والحاجة إلى جعل الإجراءات في المتناول وذات مغزى للغالبية العظمى من الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة المقيمة في أماكن نائية، أصبح من المحتم على المكتب إنشاء برامج تكميلية تلبي احتياجاتهم من المعلومات، وإتاحة توسيع نطاق الوصول إليها، وتيسير الحوار مع مختلف أقسام المجتمعات المحلية المتضررة وكذلك مشاركتها.

381- وليس لدى المحكمة مكاتب فرعية في المجتمعات المحلية المتضررة، ولكن تمكن المكتب، بدعم من الهياكل والشراكات المحلية القائمة، من التعاون مع شبكة تتألف من 52 متطوعًا من المجتمع المحلي للمساعدة في تنفيذ المشروع. وقد جاء هؤلاء المتطوعون من 25 دائرة، معظمها أماكن لها صلة بالقضية. وهم يواصلون القيام بأنشطة إعلامية تمكّن أعضاء دوائرهم من الوصول المباشر إلى الإجراءات في قاعة المحكمة في لاهاي.

382- ويؤدي أيضا الاهتمام المتزايد بمتابعة محاكمة *أونغوين* إلى زيادة التوقعات فيما يتعلق بجبر الأضرار بين مختلف المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في شمال أوغندا. ومن خلال المشروع، تمكن المكتب من الحفاظ على حوار فعال ومفتوح، ليس فقط لتوفير معلومات حول المحاكمة، ولكن أيضًا لبدء حوار حول كيفية تعايش المجتمعات بانسجام، بغض النظر عن الحكم الذي تنتهي إليه المحاكمة. ويعد استمرار تبادل المعلومات بين الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة أمرًا بالغ الأهمية في مواجهة التشوهات والتكهنات والمفاهيم الخاطئة التي قد تؤدي إلى توترات غير مبررة مرتبطة ببعض القرارات أو النتائج القضائية. ويتعلق مكون آخر من المشروع بتبادل أفضل الممارسات والخبرات مع ممثلي قطاعات العدالة

والقانون والنظام في أوغندا، بهدف المساهمة في تعزيز قدراتهم وتطوير آلية أقوى وأكثر قدرة على تحقيق العدالة وإنفاذ القانون بشأن التعامل مع الجرائم الدولية.

383 – وأنشئ الصندوق الخاص بعمليات إعادة التوطين في عام 2010 لمساعدة الدول الراغبة في الدخول في اتفاقات إعادة توطين مع المحكمة إنما ليس لديها القدرة على ذلك عبر حلول محايدة التكلفة. ويهدف الصندوق إلى زيادة عدد عمليات إعادة التوطين على نحو فعال وبناء القدرة المحلية على حماية الشهود. ويتلقى الصندوق تبرعات من الدول الأطراف ويغطي النفقات المباشرة للشخص المعرض للخطر المُعاد توطينه في الدولة المستقبلة.

384 – وأنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني *للزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين* داخل قلم المحكمة في عام 2011، بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.4.[12] والغرض من ذلك هو تمويل الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين من خلال التبرعات.

385- وأنشئ الصندوق الاستئماني *لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين* في عام 2015، لتوفير تعيينات ممولة للمواطنين من البلدان الراعية المشاركة. ويوفر البرنامج فرصًا للمهنيين الشباب ليتم تعيينهم في مناصب على مستوى المبتدئين، على حساب حكوماتهم، في محاولة لتعريفهم بالأعمال الداخلية للمحكمة والنظام القانوني الدولي ككل، بهدف تعزيز ملاءمتهم للمناصب في المحكمة. ويوفر البرنامج للمشاركين فرصة للنمو المهني وتطوير مهارات العالم الحقيقي التي يمكن تطبيقها على مساراتهم الوظيفية في المحكمة وفي القطاع العام الدولي.

386- وأنشئ الصندوق الاستئماني *لأقل البلدان نمواً* في عام 2004، بموجب القرار ICC-ASP / 2 / Res.6[13] وصيغته المعدلة بموجب القرار[14] ICC-ASP / 4 / Res.4. وتتولى إدارته أمانة جمعية الدول الأطراف؛ وهو يشجع على مشاركة مندوبي أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى في أعمال جمعية الدول الأطراف من خلال تغطية تكاليف سفرهم إلى الجمعية على نحو ما يحدده الصندوق.

387- ويُمول صندوق *السفر برعاية لحضور المؤتمرات الخارجية* من قبل جهات مانحة مختلفة وهو يغطي تكاليف السفر والإقامة لموظفي المحكمة والمندوبين الآخرين للمشاركة في المؤتمرات الخارجية والتدريب والمناسبات العامة. أما الجهات الراعية فهي، في المقام الأول، الحكومات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى والمنظمات الدولية غير الهادفة للربح.

المرفق الأول: البرنامج الرئيسي الأول - الأهداف الإستراتيجية للهيئة القضائية

النتائج المتوخاة	*مؤشّرات الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
الأهداف 1-3 (الأهداف ذات الأولوية 1-1-1 و1-1-2 و 2-6 -3)			
1-الاضطلاع الفعال بالتخطيط فيما يتعلق بهيئة الرئاسة وتقديم الدعم من أجل إدارة الإجراءات القضائية بصورة فعالة	• استبانة المسائل التي يمكن القيام بها وإدارتها على نحو فعال	• 100%	• 100%
	• مدى جودة أعمال التحضير لاجتماعات هيئة الرئاسة واجتماعات القضاة وجودة دعم هذه الاجتماعات	• أن يكون مرضيا تماماً	• تم التنفيذ بصورة كاملة
	• فعالية تنظيم الطلبات/الوثائق التي تودع لدى هيئة الرئاسة	• صدور جميع القرارات في الآجال المحددة	• تم التنفيذ بصورة كاملة
	• مدى التقيد بالمواعيد وتوخي الجودة في المشورة التي تقدم إلى الرئيسة وإلى نائبيها بشأن مسائل التسيير والإدارة	• أن يكون مرضيا تماماً	• مرضٍ تماماً
2-تنفيذ الإجراءات التمهيدية والإجراءات الابتدائية وإجراءات الاستئناف على نحو عادل وسريع، مع الاحترام الكامل لحقوق المتهمين والاعتبار الواجب لحماية الضحايا والشهود	• تقليص الآجال الفاصلة بين مراحل الإجراءات دون المساس بحقوق الأطراف والمشاركين والضحايا في أن	• تحقيق تحسين قابل للقياس بالمقارنة بالقضايا السابقة	• تم التنفيذ بصورة كاملة

[12] *الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة* ... 2009 (ICC-ASP / 8/20) ، المجلد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP / 8 / Res. 4.
[13] *الوثائق الرسمية ... الدورة الثانية* ... 2003 (ICC-ASP / 2/10) ، الجزء الرابع، القرار ICC-ASP/2/Res. 6.
[14] *الوثائق الرسمية ... الدورة الثامنة* ... 2009 (ICC-ASP / 8/20) ، المجلد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP/8/Res. 4.

	تُوفر لهم العدالة والحماية بحسب الحال		
3-الدفع قدماً باستعراض "الدروس المستفادة" من الإجراءات، بالتشاور مع أصحاب المصلحة بحسب الاقتضاء، مع التركيز على التغييرات التي لا تستلزم إدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات	• مواصلة تعزيز اتساق الممارسة القضائية	• بحلول نهاية عام 2018	• تم التنفيذ بصورة كاملة
4-التنفيذ والعمل بالتوافق مع مؤشّرات الأداء المناسبة فيما يخص الإجراءات القضائية والدعم القضائي ذو الصلة	• مواصلة جمع البيانات ذات الصلة في المجالات الرئيسية لمبادرة مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالإجراءات التي يشمل نطاقها المحكمة جمعاء وبالإجراءات القضائية	• %100	• %100
	• تطبيق مؤشرات الأداء في العمليات الجارية على نطاق المحكمة جمعاء وفي العمليات الخاصة بالهيئة القضائية	• أن يكون مرضيا تماماً	• مرضٍ تماماً
الهدف 4 (الهدفان ذوا الأولوية 2-1-2 و2-5-1)			
1- إدارة الموارد على نحو فعال بما في ذلك تمييز وتنفيذ المزيد من تدابير زيادة الكفاءة	• وجوه التحسن في التقيد بالمواعيد في الإجراءات القضائية من خلال تنفيذ التعديلات على أساس "الدروس المستفادة"	• تحقيق تحسينات قابلة للقياس	• تحققت تحسينات قابلة للقياس
2- تحقيق الفعالية في الاستعانة بموارد الدوائر من الموظفين من خلال إدارتهم بصورة مركزية وتوخي المرونة في إعمالهم لمواجهة التغير في عبء العمل المتصل بالقضايا الذي يتعيَّن النهوض	• اضطلاع رئيس الدوائر الجديد (موظف من الرتبة ف-5) بإدارة مواردها إدارة مركزية فعالة	• %100	• %100
الهدف 6 (الهدف ذو الأولوية 2-3-1)			
1- المضي في تحسين إدارة أداء الموظفين	• التقيُّد التام في البرنامج الرئيسي الأول بنظام تقييم الأداء في المحكمة، بما في ذلك تقديم مديري الوحدات والقضاة مساهمات مناسبة	• %100	• 53%
الهدف 7 (الهدف ذو الأولوية 3-1-1)			

1- الشفافية والفعالية في التواصل وتبادل المعلومات بين الهيئة القضائية والأفرقة العاملة التابعة للجمعية	• عدد اجتماعات الفريق العامل في لاهاي/الفريق الدراسي المعني بالحوكمة التي يشارك فيها ممثل لهيئة الرئاسة أو الدوائر • تقديم التقارير والمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى نحو شفاف	• التمثيل عند الاقتضاء • %100	• تم التمثيل بالكامل \ • %100
الهدف 8 (الأهداف ذات الأولوية 3-1-1 و3-2-1 و3-2-2 و3-5-1 و3-5-2 و3-6-2)			
1- تعزيز الثقة والالتزام والدعم فيما بين أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين بالمحكمة من خلال تبادل المعلومات في الاجتماعات والمؤتمرات وغيرها من المناسبات فيما يتعلق بجهود المحكمة وحرصها على إقامة العدل على نحو سريع وبجودة عالية	• عدد ما يعقده الرئيس/هيئة الرئاسة من الاجتماعات الرفيعة المستوى مع ممثلي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني • مشاركة هيئة الرئاسة في اجتماعات جمعية الدول الأطراف، والفريق العامل في لاهاي، والفريق الدراسي المعني بالحوكمة، ولجنة الميزانية والمالية، وجلسات الإحاطة الخاصة بالدبلوماسيين وبالمنظمات غير الحكومية، إلخ	• أكثر من 100 اجتماع • كلما كان ذلك مطلوبا	• 105 اجتماعات • تم التمثيل بالكامل
2-تصديق المزيد من الدول على نظام روما الأساسي وعلى الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها أو انضمامها إليهما، وتعزيز تواصل وتعاون الدول غير الأطراف مع المحكمة	• تنسيق الجهود مع سائر أصحاب المصلحة لاسترعاء العناية إلى أهمية عالمية نظام روما الأساسي والاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات وتشجيع الدول التي لم تصدِّق عليهما أو تنضم إليهما على القيام بذلك	• انضمام دولة واحدة أخرى إلى النظام الأساسي والاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات أو تصديقها عليهما	• 0/1
3- إبرام المزيد من الاتفاقات مع الدول بشأن إنفاذ العقوبات	• إبرام اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام	• 1	• 1

المرفق الثاني - البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام

البرنامج الفرعي 2100: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والأهداف فيما يخص عام 2019

الهدف الاستراتيجي 1-2	*النتائج المتوخاة*	*مؤشر الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*

القضاء والمقاضاة 1-2 الغاية الاستراتيجية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام إجراء عمليات التدارس الأوّلي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو نزيه ومستقل وعالي الجودة	• الإسهام في البحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية إلى المكتب على النحو اللازم • تحسين إحاطة الجمهور بأنشطة المكتب وشحذ وعيه بها عن طريق الإعلام	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً • تواتر اجتماعات اللجنة التنفيذية وقراراتها	• الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب وبحسب ما يُبدى من الاحتياجات • إجراء المقابلات وإعداد نبذات الرأي والبيانات الصحفية وغيرها	• تم التنفيذ بشكل كامل • تم تحقيق الأهداف الموضوعة وتلبية الاحتياجات
القضاء والمقاضاة 1-2 الغاية الاستراتيجية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ سياساته المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	• تناول الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق على نحو أكثر فعالية • تناول الجرائم الماسّة بالأطفال على نحو أكثر فعالية واعتماد نهج قائم على الاهتمام بالأطفال • زيادة وعي الجمهور بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم الماسّة بالأطفال عن طريق الإعلام	مؤشر الأداء 4: التقيد بسياسات المكتب ومعاييره الرئيسي • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• انجاز وضع خطة تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق لكي تطبِّقها الأفرقة • اعتماد السياسة الخاصة بالأطفال • مسودة خطة تنفيذ السياسة المتعلقة بالطفل. • تطوير مبادئ توجيهية حول الاستجواب بوساطة المترجم للقصر (المصابين بصدمات نفسية) (المشاركة في دراسة اتحاد حول استجواب القاصرين بوساطة المترجم ، بالتعاون مع KU Leuven ، برعاية المديرية العامة للعدالة في المفوضية الأوروبية).	• أنجز وضع الخطة في الصيغة النهائية. والأفرقة مستمرة في التنفيذ • تم اعتماد السياسة الخاصة بالأطفال • خطة التنفيذ لا تزال قيد الانتهاء • مقابلات مع القاصرين أنجزها اتحاد. آخر اجتماع للمشروع كان مقررا في شباط/فبراير؛ الإطلاق المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020
القضاء والمقاضاة 1-2 الغاية الاستراتيجية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام المضي في تحسين جودةِ وفعالية عمليات التدارس الأوّلي		مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• الاضطلاع بالبحوث القانونية وإسداء المشورة القانونية على النحو المطلوب • اعتماد نظام الإفادات التلقائية التي تقدم رصيدا للجودة ولمدى تحقيق المرامي فيما يتعلق بالأنشطة الأساسية والاستراتيجية المستهدفة : اعتماد النظام المعني فيما	• تم التنفيذ بصورة كاملة • تحديث قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية. لا يزال يتم عمل التقارير يدويًا وتقديمها إلى اللجنة التنفيذية على أساس ربع سنوي

وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة			يخص 95٪ من التقارير المزمع تقديمها	
التعاون والدعم: الهدفان 3-2 و3-3				
الغاية الاستراتيجية 6 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته	• دعم المهام التي يضطلع بها مكتب المدَّعي العام، وإجراء المقابلات، وإعداد المقالات المتعلقة بإبداء الرأي، والبيانات الصحفية، والتصريحات، وما إلى ذلك • المضي في تطوير الشبكة الأكاديمية، بوسائل منها تنظيم المحاضرات التي يلقيها زائرون • المساهمة في إعلام الجمهور والتمثيل الخارجي للمكتب • مواصلة تطوير مشروع الأدوات القانونية وإدارته	مؤشر الأداء 5: جودة التفاعل مع المكتب • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• شرح أنشطة المكتب وشحذ الوعي بها وجلب الدعم لها والتعاون فيما يخصها من خلال المهام التى يضطلع بها مكتب المدعي العام والإعلام • التواصل مع أصحاب المصلحة على النحو المقرر	• تم تحقيق الأهداف الموضوعة وتلبية الاحتياجات • تم تحقيق الأهداف الموضوعة وتلبية الاحتياجات
الإدارة: الأهداف 2-1 و2-2 و2-3 و2-4				
الغاية الاستراتيجية 8 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة	• إسداء المشورة القانونية وإعداد النصوص فيما يتعلق بآحاد الشؤون الإدارية • وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب • الإسهام في وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمحكمة • وضع سياسات استراتيجية للمكتب • تنفيذ مشروع الدروس المستفادة • تطوير نظام التحقق لمراقبة الامتثال • تنفيذ خطة التدريب السنوية للعاملين في المكتب بالتواصل مع قسم الموارد البشرية • التواصل مع قسم الموارد البشرية لوضع اللمسات	مؤشر الأداء 14: أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز • إسداء المشورة القانونية وإعداد النصوص فيما يتعلق بآحاد الشؤون الإدارية • وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمكتب • الإسهام في وضع الإطار التنظيمي الداخلي للمحكمة	• التقليل إلى أدنى حد من احتمال التقاضي وتحقيق نتائج مرضية كلما كان لا مناص من التقاضي • استعراض كتيب العمليات وتحديثه عند الاقتضاء وبحسب اللزوم • الإسهام في الوقت المناسب • تجسيد آراء المكتب ومصالحه على نحو مُرض • اعتماد خطة تنفيذية لسياسة بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية	• تم التنفيذ • تم التنفيذ بالقدر المطلوب والممكن. وسيتعين دمج التغييرات الهيكلية الإضافية الأخيرة • تم التنفيذ • تم التنفيذ • تحقق ذلك بالكامل؛ والتنفيذ جار • تحقق ذلك بالكامل؛ ويجري وضع الخطة التنفيذية في

	الأخيرة للسياسات المتعلقة بالعمل عن بعد وغيرها من السياسات المتعلقة بالموظفين • تحسين التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين في مجموعة العاملين بالمكتب • معالجة ما يندرج ضمن نطاق سيطرة المكتب من المسائل الأساسية المتصلة بجو العمل • انجاز مشروع القيم الجوهرية للمكتب وتنفيذه • استعراض البنية الداخلية للمكتب بغية زيادة فعاليتها وكفاءتها وضمان تعزيز تحسين جودتها	• وضع سياسات استراتيجية للمكتب • تنفيذ مشروع الدروس المستفادة	• اعتماد سياسة بشأن الجرائم المرتكبة بحق الأطفال • تنفيذ المشروع، وصلاحية النظام الإلكتروني للعمل وإدخال الدروس المستفادة في ممارسة المكتب • تحديد الإطار الخاص بنظام التحقق في المكتب وتنفيذه	الصيغة النهائية؛ وقد بدأ تنفيذ السياسة • يجري إضفاء الطابع المؤسسي على المشروع • اكتمل مفهوم القيم الأساسية وانتهى التدريب على مستوى الجهاز. وتم تنفيذ نظام التحقق من خلال مراقبة الأداء/الامتثال في كل شعبة أو قسم
الإدارة: الأهداف 2-1 و2-4 و2-6				
الغاية الاستراتيجية 8 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة	• تعظيم الكفاءة في معدل تنفيذ الميزانية • تعظيم الكفاءة في معدل تنفيذ صندوق الطوارئ • تعظيم عمليات التوفيق الفعالة (النسبة المئوية والوقت) • تحديث الإجراءات/العمليات • تقديم الخدمات إلى مكتب المدعي العام بكفاءة وفي الوقت المناسب (الفرق بالقياس إلى الوقت المتوقع لزومه والجهد المرتقب بذله وفق العمليات والإجراءات المقررة) • إنجاز دورات تقييم الأداء في الوقت المناسب • تحديث سجل المخاطر المحيقة بالبرامج	مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب مؤشر الأداء 8: تنمية قدرات الموظفين مؤشر الأداء 12: التخطيط المالي والأداء والامتثال • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• أن يكون معدل التنفيذ في الميزانية العادية بين 95٪ و100٪ • أن يكون معدل التنفيذ في صندوق الطوارئ أكثر من 70٪ • تجهيز وثائق الالتزام المتنوعة (التصديق على المصروفات وإدراجها في الدفاتر): الإفادات بالمصروفات التشغيلية: أن يكون معدل التأخير في تسوية المطالبات بسبب الخطاء أقل من 5٪ • التصديق على النفقات المدرجة في مطالبات التسوية المتعلقة بتكاليف السفر: أن يقل معدل المطالبات التي لا تتم تسويتها بسبب عدم اكتمال المعلومات أو عدم الموافقة على المصروفات عن 5٪	• تم التنفيذ. معدل تنفيذ الميزانية=99.3٪ • لم يتم اللجوء إلى صندوق الطوارئ فقد اتخذ المكتب بالفعل تدابير صارمة للغاية للحد من تنفيذ الميزانية ولم تعد هناك حاجة في النهاية إلى ميانمار/بنغلاديش • التأخير 6.1% • التأخير 13.9%

			• تنفيذ قرارات التغيير الأخيرة المتعلقة بهياكل إدارة المعلومات بالمكتب وتدفقات العمل والعمليات • تنفيذ التغييرات التنظيمية للوحدات لضمان توفير الهياكل لخدمات دعم المعلومات في الوقت المناسب والفعالة والموحدة لمكتب المدعي العام • إنشاء وتنفيذ آلية داخلية موحدة وشاملة لمراجعة المشاريع والبرامج لمبادرات إدارة المعلومات والأدلة والمعرفة • نشر دورات التعلم الإلكتروني لتقديم التدريب الداخلي: اكتمل 95٪ من العمل المخطط • وضع المواصفات (المشروع الذي سينتهي بالتنسيق مع السجل والدوائر) لتنفيذ / تكوين الأدوات لتوفير المخططات والتقارير (تحليلات الأعمال) • وضع استبيان إلكتروني لتقييم رضا العملاء وتحديد مجالات تحسين العمليات • استكمال 100٪ من PAF في الوقت المحدد • إجراء عملية واحدة من عمليات تقييم المخاطر لتحديث سجل المخاطر الذي وضع في عام 2017	• تحقق ذلك. التغييرات الثانوية والثالثية جارية أو يجري تخطيطها • عقدت اجتماعات مع الشعب بشأن تخطيط نشاط الميزانية بغية زيادة التواصل. ثمة تواصل جار واقتراح لتخطيط المهام • تم التنفيذ • تم التنفيذ • اكتملت المرحلة الأولى من المشروع ببدء تنفيذ لوحة معلومات على نطاق المحكمة على أساس نموذج وحدة التخطيط والرقابة الماليين التابعة لمكتب المدعي العام (OTP-FPCU). ويبحث فريق برمجيات ساب (SAP) عن الحل التحليلي الأنسب للتطورات الأخرى • مؤجل • معدل الامتثال العام لمكتب المدعي العام لدورة 2019/2018 = 97٪ • تحديث سجل المخاطر. تم دمج سجلات مخاطر البرامج الفرعية في سجل المخاطر على مستوى المحكمة وفقًا لما يقرره RMGB
الإدارة: الهدف 3-2					

الغاية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام المضي في تحسين جودةِ وفعالية الدراسات الأولية والتحقيقات والملاحقات القضائية	• تقديم الدعم الفعال وفي الوقت المناسب لتسجيل الأدلة • تقديم الدعم الفعال وفي الوقت المناسب للكشف عن المعلومات • تقديم التوجيه الفعال وفي الوقت المناسب لمشاريع إدارة المعلومات على نطاق المكتب • تقديم التوجيه الفعال وفي الوقت المناسب لإدارة المعلومات على نطاق المكتب • القيام بما يلي في الوقت المناسب وبصورة دقيقة: ○ استنساخ المواد السمعية البصرية بلغتَي العمل وبلغات الحالات وبلغات التعاون كما تطلبه الجهات التي يتعامل معها المكتب ○ ترجمة الأدلة التي يجمعها المكتب ووثائقه الأساسية إلى لغتَي العمل ولغات الحالات ولغات التعاون كما تطلبه الجهات التي يتعامل معها المكتب ○ الترجمة الشفوية لمقابلات الشهود والمخبرين إلى لغتَي العمل ولغات الحالات ولغات التعاون كما تطلبه الجهات التي يتعامل معها المكتب ○ دعم أنشطة من قبيل إعداد الملخَّصات، والتحرير، وتمييز اللغة المستعمَلة، وتحرير الوثائق، وإعداد/ترجمة الحواشي المصاحبة للعروض السمعية	مؤشر الأداء ٧: إنتاجية المكتب مؤشر الأداء 14: تأثير مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• تسجيل ما لا يقل عن 95٪ من الأدلة في غضون يومين (في حالة الأدلة غير الإلكترونية) أو ثلاثة أيام (في حالة الأدلة الإلكترونية) • معدَّل الخطأ في الكشف عن المعلومات أقل من 3٪ • تنفيذ تحديثات للممارسات والنظم التي يتبعها مكتب المدَّعي العام في مراجعة الأدلة، من أجل تحسين الاستعانة بالمستجدات واستعراض الوثائق على نحو أسرع وأجود: تنفيذ النظم الجديدة بنسبة 100٪ • تقديم الدعم اللغوي بحسب الجدول الزمني المقرّر فيما يخص 98٪ من الحالات • إجراء عمليات استعراض للدروس المستفادة وعمليات استعراض للأنشطة بعد الاضطلاع بها في فعاليات مكتب المدّعي العام التي تُعتبر معالم فارقة. واستعراض 95٪ من هذه الفعاليات لاستخلاص الدروس المستفادة منها	• تم التنفيذ • تم التنفيذ • تم التنفيذ جزئيا • تم التنفيذ بنسبة 99% • تم التنفيذ جزئيا

	البصرية من أجل المكتب ○ إسداء المشورة وتقديم الدعم من أجل ما ينفَّذ ضمن المكتب من المشاريع التي تتطلب خبرة لغوية			
الإدارة: الهدفان 2-3 و2-6				
الغاية الاستراتيجية 5 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام تحقيق حجم أساسي يتناسب مع الطلبات المفروضة على المكتب حتى يتمكن من أداء مهامه بالجودة والفعالية والكفاءة المطلوبة	• عند توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية والنسخ، إدارة سلسلة التوظيف وتهيئة الموارد والتخطيط والرصد والإنتاج بأكملها ببناء علاقات فعالة مع الأفراد والشركات الذين يستعان بهم من الخارج والحفاظ عليها، وكذلك من خلال عمليات النشر الفعالة، مع مراعاة، في جملة أمور، المسائل المتعلقة بالأمن والتدقيق ذات الصلة، ومراقبة الأداء وعبء العمل، وتدريب موظفي اللغات الداخليين والخارجيين بشكل مناسب	مؤشر الأداء ٧ :إنتاجية المكتب	• التعاون مع الوحدة المعنية بالشراء، وضع قائمة محدَّثة لمتعهدي تقديم الخدمات اللغوية المعتمدين دوليا • بالتعاون مع قسم الخدمات اللغوية، وضع قائمة بالمرشَّحين لتوفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وإعداد المحاضر • بالتعاون مع قسم خدمات اللغات وقسم الموارد البشرية ومكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة، اقتراح إجراءات تشغيلية قياسية جديدة لتوظيف موظفي اللغة لتلبية الحاجة إلى إنهاء عمليات التوظيف بشكل آمن وموثوق وسريع استجابة لطلبات المحكمة اللغوية • الاستثمار في التدريب: تنفيذ الموارد الداعمة للتعلم عند الطلب من خلال أدوات وعمليات وإجراءات موحدة	• لم تعد مطلوبة بسبب قرار استخدام عقود SSA • مستمرة مع تطور الاحتياجات الظرفية وعبء العمل • استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) للتوظيف على غرار الرابطة الدولية لمترجمي المؤتمرات (AIIC) والدورة التدريبية الدولية السنوية (AITC) هو قيد النظر لدى مكتب الشؤون القانونية التابع لقلم المحكمة • بالإضافة إلى تطوير وحدات التعلم الإلكتروني والتدريب الخاص بمكتب المدعي العام، يعمل المكتب مع الأجهزة الأخرى ويستفيد من أدوات التعلم التي تدار مركزيًا عن طريق قسم الموارد البشرية التابع لقلم المحكمة(على سبيل المثال: Lynda.com و LinkedIn وما إلى ذلك)
الإدارة: الهدف				

5–2				
الغاية الاستراتيجية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدعي العام زيادة تكييف قدرات المكتب في مجالي التحقيق والادعاء والشبكة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقدة والمتطورة	• تنسيق المشاريع التكنولوجية لزيادة قدرة مكتب المدعي العام على إجراء تحقيقاته بشكل آمن وفعال كما هو مخطط له (على سبيل المثال: عمليات البحث الآلي وأرشيف الإنترنت)	مؤشر الأداء 14–1: تقييم مشاريع التحسين • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• استكمال المعلومات والأدلة والخطة الاستراتيجية لإدارة المعرفة الخاصة بالمكتب ، بما في ذلك تقييم الاحتياجات التكنولوجية المتوقعة • تنفيذ عملية مراجعة موحدة وشاملة للمشروع والبرنامج لمبادرات الابتكار التكنولوجي	• مؤجل • تم التنفيذ

البرنامج الفرعي 2200: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والأهداف فيما يخص عام 2019

الهدف الاستراتيجي	*النتائج المتوخاة*	*مؤشرات الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
القضاء والمقاضاة: الهدف 2–1				
لغاية الاستراتيجية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام إجراء عمليات التدارس الأوّلي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو نزيه ومستقل وعالي الجودة	• إجراء 8 إلى 10 دراسات أولية	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب	• عدد الدراسات الأولية: 8 إلى 10	• أجريت 9 دراسات أولية خلال المدة المشمولة بالتقرير؛ (مقابل 9 مفترضة) واكتملت الدراسة في إحداها (فلسطين) وأغلقت الأخرى (بنغلاديس/ميانمار)
القضاء والمقاضاة: الهدفان 2–1 و3–1				
الغاية الاستراتيجية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام المضي في تحسين جودةِ وفعالية عمليات التدارس الأوّلي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	الدراسة الأولية التعاون • تحديد وتنفيذ برامج التدريب الداخلي في مجال التعاون وتمارين في مجال تبادل الخبرات • الاضطلاع بالتنسيق فيما يخص جودة	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً • أثر مشاريع التحسين على العمل والإدارة من حيث الفعالية والامتياز	الدراسة الأولية • القيام في الوقت المناسب بتجهيز البلاغات المقدمة بموجب المادة 15 وتقديم ما لا يقل عن تقرير واحد إلى اللجنة التنفيذية للموافقة على التوصيات المتعلقة بجميع ما يزال عالقا من تقارير المرحلة 1	• تم التنفيذ بشكل كامل

	نتائج التعاون الداخلي وما يُنفذ من مشاريع التحسين المختارة، والاستمرار على تقييم مدى جودتهما	• معدل ما يُتناول بنجاح من الطلبات المقدمة بموجب المادة 15 • معدل معالجة الرسائل بموجب المادة 15 (بما في ذلك الردود على المرسلين) • الامتثال لالتزام الشفافية (تقرير الدراسة الأولية وتقارير عامة أخرى لدعم القرارات الرئيسية)	• نشر تقرير واحد من تقارير المكتب عن الأنشطة في مجال الدراسات الأولية قبل انعقاد جمعية الدول الأطراف وتقارير علنية أخرى دعماً لاتخاذ القرارات الهامةالتعاون • تدريب 90٪ من الموظفين المعنيين • تنفيذ 75٪ من برامج التدريب • تحديد مشاريع التحسين وإقامة آلية التقييم مع الاستمرار في مراجعة الجودة بانتظام	• تم التنفيذ بشكل كامل • تم التنفيذ بشكل كامل • تم التنفيذ بشكل كامل • تم التنفيذ بشكل كامل
التعاون والدعم: الأهداف 3-2 و3-3 و3-4 و3-6				
الغاية الاستراتيجية 6 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام الإسهام في تعزيز التعاون والنهوض بالدعم العام من أجل اضطلاع المكتب بمهامه وأنشطته	• تحديد وتحقيق الهدف الاستراتيجي السنوي فيما يتعلق بالتعاون والعلاقات الخارجية • إعداد خطط التعاون اللازمة لتقديم الدعم الحاسم لعمليات التحقيق وتنفيذها على النحو المحدد • توسيع شبكة مراكز التنسيق العملية لتشمل ثلاثة شركاء • ضمان الاستقرار النسبي أو تحسين معدل الاستجابة لطلبات المساعدة مع مراعاة التنوع/الحساسية النسبية للطلبات	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• إعداد وتعميم وإعتماد الخطة السنوية الخاصة بالتعاون والعلاقات الخارجية، وتحديد الخطوات اللازم اتخاذها من أجل تنفيذها في الفترة المعنية • إعداد وتنفيذ جميع (100%) خطط التعاون، وتنفيذ الخطوات المقررة فيما يخص الفترة المرجعية المعنية • توسيع شبكة مراكز التنسيق العملية لتشمل أكثر من ثلاثة شركاء • الرد على أكثر من 75٪ من طلبات المساعدة	• تم التنفيذ بشكل كامل • تم التنفيذ بشكل كامل • تم التنفيذ بشكل كامل (اتسعت شبكة التعاون لتشمل 6 شركاء جدد) • لم يتم التنفيذ. تم الرد على 65% من طلبات المساعدة المرسلة حتى أيلول/سبتمبر 2019

	ووزن العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرة مكتب المدعي العام ● التأكد من جودة طلبات المساعدة القضائية المقدمة إلى الدول والمنظمات الدولية ● إتاحة قنوات التعاون ذات الصلة لضمان أن تكون مجموعة تدابير المساعدة القضائية المطلوبة متوافقة مع تنوع أنواع الأدلة ● السهر على إعمال التواصل مع أصحاب المصلحة على النحو المقرَّر		● إعداد ما نسبته 95٪ من الطلبات واستعراضها وفحصها لمراقبة جودتها ● تقديم الدعم إلى أنواع متنوعة من المساعدة المطلوبة ● التواصل مع أصحاب المصلحة على النحو المقرر	● تم التنفيذ بشكل كامل ● تم التنفيذ بشكل كامل ● تم التنفيذ بشكل كامل
التعاون والدعم: الأهداف 3-2 و3-3 و3-4 و3-6				
الغاية الاستراتيجية 9 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسَّقة للتحقيق والمقاضاة بغية المضي في الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تندرج في إطار اختصاص المحكمة	● الأخذ على النحو المناسب بالغاية الاستراتيجية 9 في خطط التعاون دعماً لعمليات التحقيق التي يجريها المكتب في الاعتبار	مؤشر الأداء 14-1: تقييم مشاريع التحسين ● المحاك المرحلية: ما	● التنفيذ حسب الاقتضاء في جميع التحقيقات ● وضع استراتيجية عامة وتنفيذ جلسات التشاور	● تم التنفيذ بشكل كامل ● تم التنفيذ بشكل كامل فقد تم الاضطلاع بمشاورات فيما يتعلق بجميع الحالات

	• توطيد شبكة المكتب المؤلَّفة من مسؤولي التنسيق العام والتنسيق الاشتغالي ومن الأطراف الفاعلة على الصعيد القضائي، والمضي في توسيع هذه الشبكة، وتبسيط وتوحيد العمليات وأشكال التفاعل مع الشركاء (الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية) • الإسهام بالتعاون مع سائر الشعب في إجراء المزيد من المشاورات بشأن مضمون استراتيجية منسَّقة للتحقيق والمقاضاة وظروف وضع هذه الاستراتيجية وتبعات تنفيذها، وتقييم النتائج وتحديد المساهمة التي يمكن أن يقدمها المكتب • الرد على طلبات المساعدة الواردة	يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• ارسال ردود (ايجابية أو سلبية) على الطلبات الواردة	• تم التنفيذ بشكل كامل فقد تم إعداد الردود وإرسالها فيما يخص جميع الطلبات الواردة

البرنامج الفرعي 2300: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والأهداف فيما يخص عام 2019

الهدف الاستراتيجي	*النتائج المتوخاة*	*مؤشر الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
القضاء والمقاضاة: الهدف 2–1				

الغاية الاستراتيجية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام إجراء عمليات التدارس الأوّلي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو نزيه ومستقل وعالي الجودة	• إجراء ثمانية تحقيقات، وتقديم الدعم التحقيقي لثلاث محاكمات، والحفاظ على عشرة تحقيقات إلى حين القبض على المشتبه بهم	مؤشر الأداء 7: إنتاجية المكتب • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• عدد أنشطة التحقيق: 10+3+8	• خلال الفترة قيد التقييم، تضمنت أنشطة التحقيق ما يلي: • 9 تحقيقات جارية – بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى(القضية الثانية–(أ)) (سليكا)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية–(ب)) (أنتي بالاكا)، وكوت ديفوار(القضية الثانية)، ودارفور، وجورجيا، وليبيا (القضيتان الثالثة والرابعة)، ومالي (سوف تستمر القضية بالنسبة لمالي في غضون عام 2019 بسبب إلقاء القبض) (ثمة فرصة). • قدم المكتب الدعم لثلاث محاكمات (جمهورية الكونغو الديمقراطية، القضية السادسة – *نتاغاندا*؛ وكوت ديفوار (القضية الأولى) – *غباغبو وبله غوديه*؛ وأوغندا(*أونغوين*) • ما زال ثمة 16 مذكرة توقيف بشأن قضايا معلقة إلى حين القبض على المشتبه بهم: كوت ديفوار، القضية الأولى مكررا؛ ودارفور، القضية الأولى (2)، والقضية

			• وضع ما لايقل عن 80 ٪ من خطوات التحقيق في التحقيقات الخاضعة لشعبة التحقيق على المسار الصحيح	الثانية والقضية الرابعة والقضية الخامسة (2) والقضية الثالثة (1)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية، القضية الرابعة (1)؛ وكينيا، المادة 70 (3)؛ وليبيا، القضية الأولى (1)؛ وليبيا، القضية الثانية (1)؛ وليبيا، القضية الثالثة (2)؛ وأوغندا (2) • تم التنفيذ
القضاء والمقاضاة: الهدفان 1–2 و1–3				
الغاية الاستراتيجية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام مواصلة الأخذ بالمنظور الجنساني في جميع مجالات عمل المكتب وتنفيذ سياسته المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	• تنفيذ سياسة التحقيق المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في جميع أنشطة التحقيق • تعميم السياسة الخاصة بالأطفال	مؤشر الأداء 4: الامتثال لسياسات ومعايير المكتب الرئيسية • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• تنفيذ ما نسبته 80% أو أكثر من التدابير المتوخاة في السياسة في جميع التحقيقات الجارية	• تم التنفيذ
القضاء والمقاضاة: الهدف 1–2				
الغاية الاستراتيجية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام المضي في تحسين جودةِ وفعالية عمليات التدارس الأوّلي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	• تنفيذ برنامج التدريب بحسب الخطة	مؤشر الأداء 8: أداء الموظفين وتنمية قدراتهم • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• تدريب ما نسبته 80% أو أكثر من الموظفين ذوي الصلة	• لم يتم التنفيذ. لقد جرى تنفيذ 62٪ من ميزانية التدريب وتوقف نشاط التدريب للتقليل إلى أدنى حد من الميزانية على مدى التنفيذ
الإدارة: الهدف 2–5				

الغاية الاستراتيجية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام المضي في تكييف قدرات المكتب في مجال التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقدة والمستمرة التطور	• القيام على النحو المقرر بتنفيذ المشاريع العلمية والتكنولوجية الرامية إلى زيادة قدرة المكتب على الاضطلاع على نحو آمن وفعال بما يجريه من تحقيقات (البحث الآلي، أرشيف الإنترنت)	مؤشر الأداء 14-1: تقييم مشاريع التحسين • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• تنفيذ ما نسبته 80% أو أكثر من المشاريع المعنية على النحو المقرر	• تم التنفيذ. • **إمكانية البحث الخفي القائمة على الويب هي متاحة الآن للأفرقة المتكاملة من خلال منصة بحث خفي داخلية (WASP) ومنصة للتحقيقات عبر الإنترنت. أما نصوص الروبوتات الآلية لأغراض المراقبة وجمع البيانات عبر الإنترنت فهي الأخرى متاحة للاستخدام من قبل الأفرقة المتكاملة، كما أن العمل جار على استحداث منصة لاستعراض البيانات (SCREEN) وسيتم وضعها قيد الاستخدام في عام 2020. وقد تم إصدار دليل مكتب المدعي العام للتحقيقات عبر الإنترنت**
الإدارة: الهدف 2-8				
الغاية الاستراتيجية 7 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام تكييف استراتيجيات المكتب في مجال الحماية من التحديات الأمنية الجديدة	• القيام على نحو سليم بإدارة جميع الأخطار التي يمكن توقعها • القيام سنوياً على النحو المقرَّر بتقييم المخاطر الأمنية الاستراتيجية وتحديث الاستراتيجية ذات الصلة فيما يخص أمن الموظفين والشهود والمعلومات	مؤشر الأداء 4-1: • تحديث عمليات تقييم المخاطر الفردية وتفحصها	• القيام على النحو المقرَّر بإدارة جميع المخاطر التي يمكن توقعها • موافقة اللجنة التنفيذية على جميع التوصيات الهامة	• تمت إدارة جميع المخاطر التي يمكن توقعها • تم تنفيذ جميع التدابير

	• القيام على النحو المقرَّر بتنفيذ المشروع الرامي إلى تحسين أمن المعلومات مع قلم المحكمة			
الإدارة: الأهداف 2-1 و2-2 و2-3 و2-4				
الغاية الاستراتيجية 8 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وكفئة وخاضعة للمساءلة	• استبانة وتحقيق المكاسب المتأتية من زيادة الفعالية عن طريق مراجعة الإجراءات	مؤشر الأداء 6: مجموع المكاسب المحققة سنويا عن طريق زيادة الفعالية • مجموع المكاسب المحققة عن طريق زيادة الفعالية بالقياس إلى الميزانية الإجمالية لشعبة التحقيق	• الحفاظ على المكاسب المحققة من الفعالية في عام 2018 واستبانة مجالات أخرى لزيادتها	• تم التنفيذ بنسبة 1.5% (من خلال بعثات الشهود الموفدة إلى المقر الرئيسي)
التعاون والدعم: الهدف 3-3				
الغاية الاستراتيجية 9 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام العمل مع الشركاء لوضع استراتيجية منسقة للتحقيق والمقاضاة لسد ثغرة الإفلات من العقاب	• تنفيذ المشاريع ذات الأولوية على النحو المقرر (زيادة تبادل المعلومات مع الوحدة المعنية بجرائم الحرب، وزيادة عدد الأنشطة المنسقة مع الهيئات القضائية ذات الصلة)	مؤشر الأداء 14-1: تقييم مشاريع التحسين المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• ما نسبته 80% أو أكثر	• تم التنفيذ. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المكتب أكثر من 38 طلبا من الدول بموجب المادة 93 (10). وواصل المكتب أيضا التفاعل مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك حيث يستمر العمل بطريقة متضافرة ومنسقة. وبالنسبة لجميع الطلبات ، قدم المكتب إلى الدول الطالبة ردودًا أولية أو نهائية أو شارك في عملية طويلة المدى لتبادل المعلومات والمساعدة في التحقيقات الخاصة بكل منها ، بما في

				ذلك من خلال الأنشطة المشتركة

البرنامج 2400: النتائج المتوخاة ومؤشرات الأداء والأهداف فيما يخص عام 2019

الهدف الاستراتيجي	*النتائج المتوخاة*	*مؤشر الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
القضاء والمقاضاة: الهدف 1-3				
الغاية الاستراتيجية 1 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام إجراء عمليات التدارس الأوّلي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة على نحو نزيه ومستقل وعالي الجودة	• التأهب للمرافعة في ثلاث محاكمات وسبعة استئنافات نهائية، وإجراء الأنشطة التمهيدية في ثمانية تحقيقات	مؤشر الأداء 1: • نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ملاحقة مرتكبي الجرائم المعنية مؤشر الأداء 2: • نتائج أنشطة المقاضاة من حيث التهم الموجَّهة إلى المشتبه بهم مؤشر الأداء 7: • إنتاجية المكتب	• الأنشطة: ثلاث محاكمات، وسبعة استئنافات نهائية، ودعم الأعمال التمهيدية في ثمانية تحقيقات، والمشاركة في دعاوى لجبر الأضرار، حسب الاقتضاء	• الانتهاء من إجراءات المحاكمة في *أونغوين* و*نتاغاندا* وجلسات الاستماع لتأكيد التهم في قضايا *الحسن* و*يكاتوم* و*نغيسونا* • دعم 8 تحقيقات جارية – بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية (أ) (سيليكا)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية (ب) (أنتي بالاكا)، وكوت ديفوار (القضية الثانية)، ودارفور، وجورجيا، وليبيا (القضية الثالثة والقضية الرابعة)
القضاء والمقاضاة: الهدفان 1-2 و1-3				
الغاية الاستراتيجية 2 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام الاستمرار على الأخذ بمنظور جنساني في جميع مجالات عمل المكتب وعلى تنفيذ سياساته المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال	• الأخذ بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية المنطَلَق والجرائم المرتكبة بحق الأطفال في المقاضاة في الدعاوى المعنية كلما أمكن ذلك، وتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في سياسات المكتب ذات الصلة	مؤشر الأداء 1: • نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ملاحقة مرتكبي الجرائم المعنية مؤشر الأداء 2: • نتائج أنشطة المقاضاة من حيث التهم الموجَّهة إلى المشتبه بهم مؤشر الأداء 3: • جودة الاضطلاع بالأنشطة المكلَّف بها	• تطبيق ما نسبته 80% أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في سياسات المكتب على نطاق أنشطة الادعاء	• استمرار تنفيذ السياسات المتعلقة بالجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية. وجاري تنفيذ السياسات المتعلقة بالطفل

		مؤشر الأداء 4: • التقيد بسياسات المكتب ومعاييره الهامة		
القضاء والمقاضاة: الهدف 3-1				
الغاية الاستراتيجية 3 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام المضي في تحسين جودةِ وفعالية عمليات التدارس الأوّلي وعمليات التحقيق وأنشطة المقاضاة	• استدامة أو تحسين معدَّل اعتماد الدوائر للتهم التي تقدَّم إليها • استدامة أو تحسين معدَّل قبول الدوائر للعرائض التي تقدَّم إليها • قيام فريق مستقل باستعراض ملف كل دعوى • قيام فريق مستقل باستعراض الأدلة في كل دعوى • قيام فريق مستقل باستعراض ما نسبته 100% من القضايا	مؤشر الأداء 1: • نتائج أنشطة المقاضاة من حيث ملاحقة مرتكبي الجرائم المعنية مؤشر الأداء 2: • نتائج أنشطة المقاضاة من حيث التهم الموجَّهة إلى المشتبه بهم مؤشر الأداء 4: • التقيد بسياسات المكتب ومعاييره الهامة • المحاك المرحلية: ما يُزمع تحقيقه مقابل ما يُحقق فعلاً	• اعتماد ما يعادل أو ما يزيد عن 80% من التهم الموجهة إلى المشتبه بهم أو قبولها أو الإدانة فيها • قبول ما نسبته أكثر من 80% من العرائض والطلبات المقدمة • استعراض 100% من الأدلة • قيام فريق مستقل باستعراض ما نسبته 100% من الدعاوى • تنفيذ 80% من برنامج التدريب، بما في ذلك المحاضرات القانونية لشعبة الإدعاء التي تلقى مرة كل أسبوعين • مشاريع التحسين في المجالات ذات الأولوية: العمليات الداخلية، والقدرات الإدارية، والتكنولوجيا، والكشف عن المعلومات	• تمت الإدانة في القضية المرفوعة ضد *نتاغاندا*. وتأكدت التهم في قضايا *الحسن ويكاتوم ونغيسونا* • نجح الادعاء في 94% من طلبات الإذن بالاستئناف • اكتمل التنفيذ 100%؛ لقد جرى التتبع من خلال آلية مؤشرات أداء مكتب المدعي العام • اكتمل التنفيذ 100%؛ لقد جرى التتبع من خلال آلية مؤشرات أداء مكتب المدعي العام • لم يكتمل التنفيذ بسبب قيود الميزانية • جاري التنفيذ. تقدم العمل بشأن توحيد العمليات، بما في ذلك عملية الكشف. وتم إجراء التدريب الإداري للإدارة العليا لشعبة المقاضاة • جاري التنفيذ

			• الاسهام في التقدم في تحقيق السرعة في الإجراءات، حيثما أمكن ذلك • مواصلة تنمية المهارات في المرافعة القانونية الشفوية والكتابية من خلال التدريب	• تم الانتهاء من تدريب لعدة أيام مع خبراء خارجيين على مهارات الدفاع الشفوية والمكتوبة، بالإضافة إلى تدريب على مهارات الدفاع الشفوي الداخلية (مرة كل أسبوعين)
الإدارة: الهدف 2-5				
الغاية الاستراتيجية 4 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام المضي في تكييف قدرات المكتب في مجال التحقيق والمقاضاة وشبكته ذات الصلة مع البيئة العلمية والتكنولوجية المعقدة والمستمرة التطور	• مراجعة برنامج تدريب المعنيين بأنشطة المقاضاة المحدَّد في خطة التدريب السنوية، بما في ذلك دورات التدريب الإضافية الرامية إلى إكساب مهارات الدفاع والتدريب على استعمال التكنولوجيات الجديدة في قاعات المحكمة • تنفيذ مشاريع التحسين المختارة المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية: العمليات الداخلية، والقدرات الإدارية وتصميم الحالات، ومراجعة الحالات، والتكنولوجيا، والمهارات الأساسية	مؤشر الأداء 14-1: • تقييم مشاريع التحسين مؤشر الأداء 8-2: • تنفيذ الخطة السنوية للتدريب/ عدد أيام التدريب لكل موظف في السنة	• تنفيذ ما نسبته 80% أو أكثر من برنامج التدريب على النحو المقرَّر • إجراء التدريب على الأدوات الجديدة وتعزيز قدرات الشعبة فيما يتعلق بالأدوات القائمة (مثل برنامج TrialDirector وبرنامج Ringtail)	• تم تنفيذ 67% من البرنامج؛ أما التدريب الآخر فقد تم تأجيله بسبب قيود الميزانية • تم التنفيذ جزئيا؛ وتم تأجيل بعض الدورات التدريبية بسبب قيود الميزانية
الإدارة: الأهداف 2-1 و2-2 و2-3 و2-4				
الغاية الاستراتيجية 8 من الغايات الاستراتيجية لمكتب المدّعي العام	• تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن تحقيق مكاسب فيها عن طريق	مؤشر الأداء 6: المكاسب المحققة سنوياً عن طريق زيادة الفعالية • مجموع	• تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن تحقيق مكاسب فيها عن طريق زيادة	• جاري التنفيذ. كان التركيز على التعاون مع الأقسام/الوحدات

التكفل بإدارة المكتب إدارة مهنية وشفافة وكفئة	زيادة الفعالية؛ وتحديد المكاسب التي يمكن تحقيقها؛ والإسهام في مبادرات زيادة الفعالية على صعيد المكتب أجمع	المكاسب المحققة من خلال زيادة الفعالية بالقياس إلى الميزانية الإجمالية لشعبة الادعاء	الفعالية؛ وتحديد المكاسب التي يمكن تحقيقها ● الإسهام على نطاق المكتب في مبادرات تحسين الفعالية ● التحسين المستمر لمستوى الإدارة في الشعبة ● مواصلة عملية إدارة المخاطر ● الإسهام بنشاط في مواصلة تطوير مؤشرات الأداء ● الإسهام في برنامج الدروس المستفادة ● وضع وتنفيذ تدابير لتحسين جو العمل في الشعبة ● الإسهام بنشاط في استعراض إدارة المعلومات وبنيتها داخل المكتب ● تحسين أوجه الاتصال الداخلي من خلال تفعيل موقع SharePoint ونشر المعلومات بانتظام	الأخرى وتقليل الازدواجية. • جاري التنفيذ • تم التنفيذ لقد جرت في عام 2018 متابعة لاستطلاع 360 درجة بالتزامن كل من جلسات تدريب فردية وتدريب للإدارة العليا لشعبة الإدعاء • جاري التنفيذ •تم التنفيذ. تم تطوير مؤشرات حول الجرائم الجنسية والجرائم الجنسانية والجرائم ضد الأطفال. • تم التنفيذ ● تم تحديد 33 إجراءً بواسطة الفريق العامل المعني بدراسة استقصائية لموظفي شعبة الإدعاء، منها 28 إجراء اكتملت بالفعل أو هي قيد التنفيذ حاليا • تم التنفيذ • تم التنفيذ. لقد استكمل الموقع المذكور SharePoint في عام 2018 وأدخل عليه مزيد من التطوير في عام 2019 • وتم إصدار النشرات الإخبارية PD-HR (أخبار الموارد البشرية لشعبة الإدعاء) بشكل منتظم. وتم أيضا إنشاء

				نشرة إخبارية ربع سنوية (PD) صدر العدد الأول منها في كانون الأول/ديسمبر 2019

المرفق الثالث

مكتب المدعي العام– معلومات عن عدد البعثات التي أجريت وعدد الوثائق والصفحات التي أودعت في عام 2019

عدد البعثات

388- سُددت التكاليف المتعلقة بما بلغ مجموعه 127 1 بعثة (أو رحلة) اضطلع بها الموظفون وغير الموظفين بمكتب المدعي العام من الميزانية العادية لعام 2019:

(أ) البعثات المتصلة بالحالات: 932 بعثة (للموظفين وغير الموظفين)؛

(ب) البعثات الأساسية (غير المتصلة بالحالات): 195 بعثة (للموظفين وغير الموظفين)؛

(ج) ديوان المدعي العام: 38 بعثة (33 للموظفين و5 لغير الموظفين)؛

(د) قسم الخدمات: 167 بعثة (15 للموظفين و152 لغير الموظفين – الترجمة الشفوية على الصعيد الميداني)؛

(هـ) قسم معرفة المعلومات والأدلة (IKEMS): 5 (5 للموظفين)

(و) شعبة التحقيق: 711 بعثة (641 للموظفين و70 لغير الموظفين)؛

(ز) شعبة المقاضاة: 92 بعثة (91 للموظفين و1 لغير الموظفين)؛

(ح) شعبة الاختصاص والتعاون والتكامل: 94 بعثة (94 للموظفين ولا شئ لغير الموظفين – باستثناء الدراسات الأولية)؛

(ط) شعبة الاختصاص والتعاون والتكامل: 20 بعثة متصلة بالدراسات الأولية (20 للموظفين ولا شئ لغير الموظفين)

389- والبعثات ضرورية للوفاء بولاية المكتب. ويتطلب الحصول على تعاون الدول، وجمع الأدلة على أرض الواقع، ومقابلة الضحايا والمشتبه بهم والشهود، نشر كبار المسؤولين والموظفين – الذين يتعرضون في الغالب لمخاطر أمنية كبيرة – في العديد من البلدان.

390- ويبين الرسم البياني أدناه النسبة المئوية للرحلات بحسب الحالات:

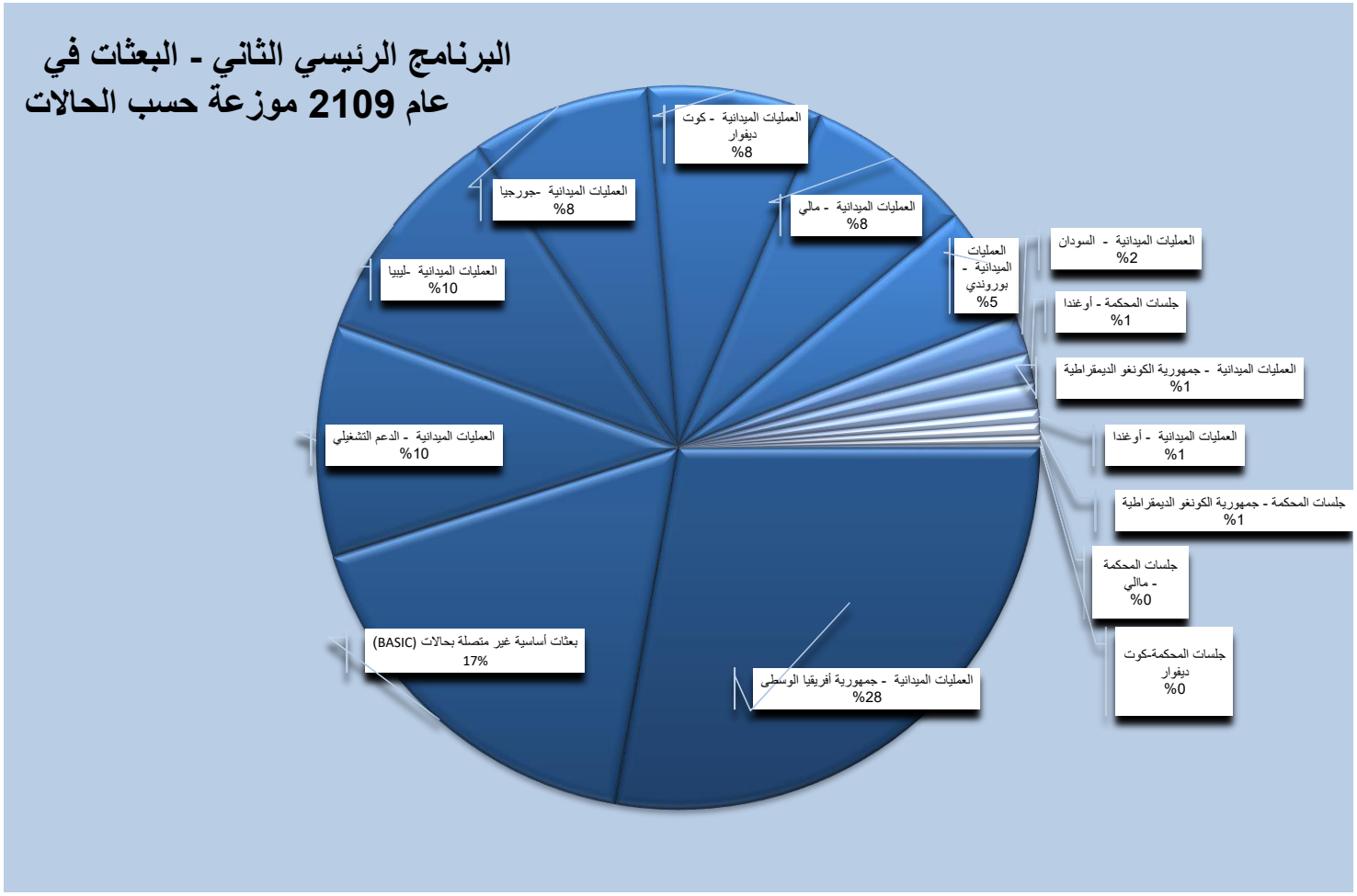

391- وخطط المكتب لإجراء ثمانية تحقيقات جارية في عام 2019. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، أثرت التطورات خلال العام على تنفيذ خطط التحقيق والادعاء. وانعكس ذلك في تنفيذ ميزانية السفر لكل حالة. **لقد اقتضت الحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى** (المشار إليها باسم جمهورية أفريقيا الوسطى في الرسم البياني)، والتي تشمل كلا من القضية الثانية (أ) في جمهورية أفريقيا الوسطى (سيليكا) والقضية الثانية (ب) في جمهورية أفريقيا الوسطى (ضد بالاكا)، صرف أكبر مبلغ. ويرجع هذا أيضًا إلى التطورات التي طرأت في القضية الثانية (ب) في جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب اعتقال المشتبه به الثاني، السيد نغيسونا، وتزايد مستوى الأنشطة استعدادًا لتأكيد التهم. ويوضح الرسم البياني أدناه تقسيم تكاليف السفر لكل حالة:

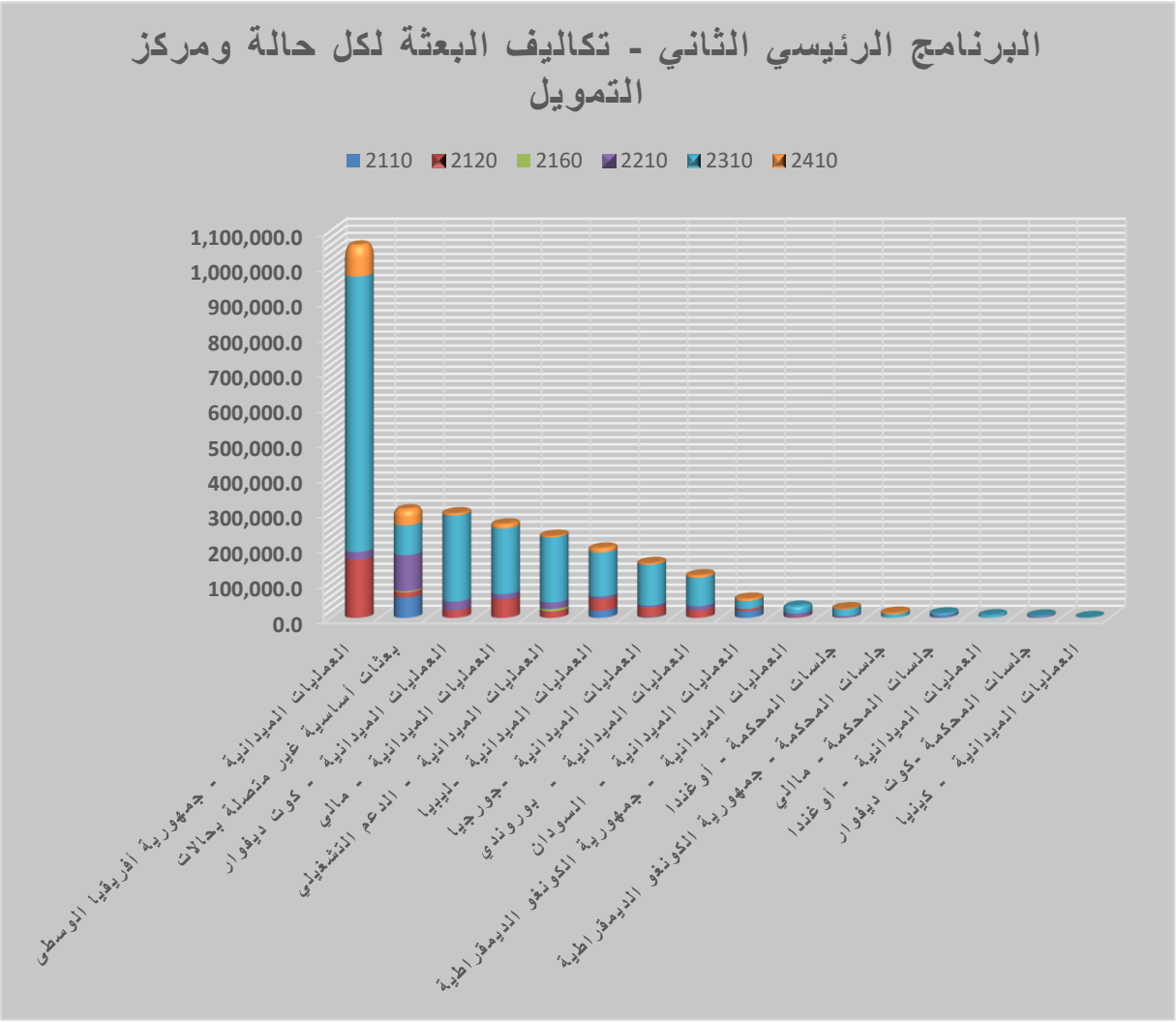

392- وعملا باستراتيجية المكتب الهادفة إلى زيادة وجوده في الميدان، أدى نشر أفرقة التحقيق في الماضي إلى إطالة أمد البعثات. وبلغ متوسط مدة البعثات للمكتب ككل 6.8 أيام. واختلف المتوسط لكل قسم حسب الأنشطة المحددة التي صدر بها تكليف. وبالتالي فإن شعبة التحقيق-2310 وقسم الخدمات- 2120 لهما (بسبب المكون المتمثل في وحدة خدمات اللغات) متوسطان أعليان، أي: 7.3 و 7.7 أيام، على التوالي. وينخرط المكتب بنشاط في تحقيق وفورات وأوجه كفاءة في جميع مجالات العمليات. وينطوي أحد تدابير

الوفورات المنفذة في مجال السفر على إحضار الشهود إلى المقر الرئيسي كلما أمكن ذلك، بدلاً من إرسال موظفي مكتب المدعي العام إلى مكان الشاهد المعني. ويؤدي ذلك إلى خفض التكلفة لكل مهمة (السفر وبدل الإقامة اليومي) بنسبة 50 في المائة وتقليص عدد الرحلات. ويظهر أدناه متوسط مدد الرحلات لعام 2019:

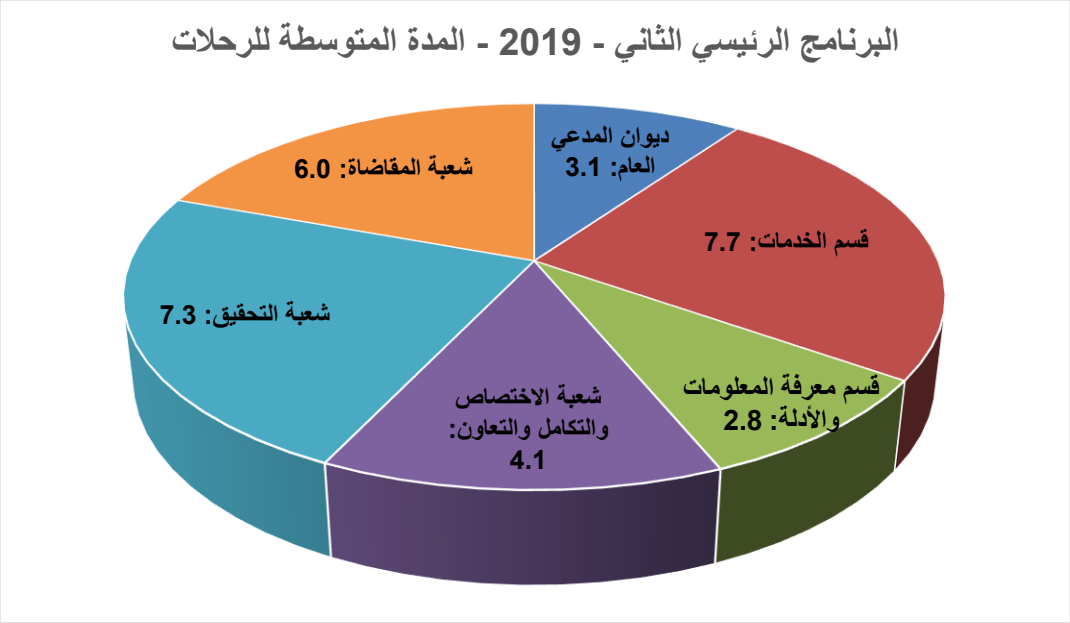

تقرير عن الطلبات التي قدمها مكتب المدعي العام خلال الفترة من 2019/1/1 إلى 2019/12/31

رمز الحالة/القضية	*الحالة/القضية*	*عدد الطلبات*	*عدد الصفحات*	*عدد صفحات المرفقات*
ICC-01/04-02/06	*بوسكو نتاغاندا*	56	1114	702
ICC-01/05-01/08	*جان بيير بيمبا* جومبو	8	263	224
ICC-01/05-01/13	*جان بيير بيمبا* جومبو *وآخرون.*	5	171	142
ICC-01/11-00/00	سجلات الحالة في ليبيا فقط	6	260	142
ICC-01/11-01/11	*سيف الاسلام القذافي*	6	154	86
ICC-01/12-00/00	سجلات الحالة في مالي فقط	1	9	9
ICC-01/12-01/18	*الحسن* ضد عبد *العزيز* ضد محمد ضد محمود	150	6255	2399
ICC-01/13-00/00	سجلات الحالة فقط للسفن المسجلة لاتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا	6	194	74
ICC-01/14-00/00	سجلات الحالة فقط، القضية الثانية لجمهورية أفريقيا الوسطى	27	746	199
ICC-01/14-01/18	*ألفريد يكاتوم وباتريس إدوارد نغيسونا*	146	4656	1180
ICC-01/15-00/00	سجلات الحالة في جورجيا فقط	3	622	51
ICC-01/16-00/00	سجلات الحالة في الغابون فقط	1	4	4
ICC-01/18-00/00	سجلات الحالة في فلسطين فقط	3	220	121
ICC-01/19-00/00	سجلات الحالة في بنغلاديش/ ميانمار فقط	5	283	180
ICC-02/04-00/00	سجلات الحالة في أوغندا فقط	1	4	4
ICC-02/04-01/15	*دومينيك أونغوين*	89	711	630
ICC-02/05-03/09	*عبدالله بندة أباكر نورين*	1	20	20
ICC-02/11-01/15	لوران غباغبو وتشارلز بله غوديه	14	432	388
ICC-02/17-00/00	سجلات الحالة في أفغانستان فقط	11	234	214
	المجموع العام	**539**	**16352**	**6769**

عدد الطلبات بحسب الحالات

رمز الحالة/القضية	**الحالة/القضية**	**عدد الطلبات**	**عدد الصفحات**	**عدد صفحات المرفقات**
ICC-01/04	جمهورية الكونغو الديمقراطية	56	1114	702
ICC-01/05	جمهورية أفريقيا الوسطى	13	434	366
ICC-01/11	ليبيا	12	414	228
ICC-01/12	مالي	151	6264	2408
ICC-01/13	السفن المسجلة لاتحاد جزر القمر والجمهورية اليونانية ومملكة كمبوديا	6	194	74
ICC-01/14	جمهورية أفريقيا الوسطى - القضية الثانية	173	5402	1379
ICC-01/15	جورجيا	3	622	51
ICC-01/16	الغابون	1	4	4
ICC-01/18	فلسطين	3	220	121
ICC-01/19	بنغلادش/ميانمار	5	283	180
ICC-02/04	أوغندا	90	715	634
ICC-02/05	دارفور	1	20	20
ICC-02/11	كوت ديفوار	14	432	388
ICC-02/17	أفغانستان	11	234	214
	المجموع العام	**539**	**16352**	**6769**

الأنشطة الإضافية التي قام بها المكتب

393- وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، تلقى المكتب 814 بلاغا فيما يتعلق بالمادة 15 من نظام روما الأساسي، وكان 602 بلاغا خارج نطاق اختصاص المحكمة بشكل واضح، و64 بلاغا في حاجة إلى مزيد من التحليل، و119 بلاغا مرتبطا بحالة قيد التحليل بالفعل، و29 بلاغا مرتبطا بتحقيق أو مقاضاة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب 5842 بندا يتعلق ببلاغ قائم. وتلقى المكتب منذ تموز/يوليه 2002 ما مجموعه 14094 بلاغا بموجب المادة 15.

المرفق الرابع: البرنامج الرئيسي الثالث – قلم المحكمة

النتائج المتوخاة	*مؤشرات الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
الهدف 2-1-2			
إنجاز الخطة الاستراتيجية الجديدة الشاملة للمحكمة بوجه عام وقلم المحكمة على وجه التحديد	• وضع الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة	• اعتماد الخطة الاستراتيجية لقلم المحكمة	• 100%
الهدف 2-3-1			
تحسين نظام إدارة أداء الموارد البشرية الشامل بنطاقه المحكمة جمعاء	• معدَّل التقيد بمقتضيات إدارة الأداء	• بلوغ معدَّل التقيد بمقتضيات إدارة الأداء في شتى وحدات قلم المحكمة ما نسبته 100٪	• بلغ معدل التقيد على نطاق قلم المحكمة في الدورة 2018-2019 ما نسبته 95%
الهدف 2-6-3			
تخطيط الأعمال المتكامل المشتمل على روابط بيّنة بالخطة الاستراتيجية للمحكمة ولقلم المحكمة	• النسبة المئوية من أقسام قلم المحكمة التي تقوم برصد وقياس الأداء وفق الخطة الاستراتيجية	• 100٪	• يجري إحراز تقدم. وقد تمت الموافقة على الخطة الإستراتيجية لقلم المحكمة في تموز/يوليه 2109
الهدف 3-1-1			
فعالية التحاور بين المحكمة والجمعية وهيئاتها الفرعية	• رضا الأطراف الفاعلة/الهيئات المعنية	• غير متوفر	• غير متوفر

شعبة الخدمات الإدارية

النتائج المتوخاة	*مؤشرات الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
الهدف 2-3-1			
تحسين نظام إدارة أداء الموارد البشرية في شتى وحدات المحكمة	• معدَّل التقيد بمقتضيات إدارة الأداء	• بلوغ معدَّل التقيد بمقتضيات إدارة الأداء في شتى وحدات قلم المحكمة نسبة تزيد عن 95٪	• بلغ معدل التقيد على نطاق المحكمة في الدورة 2018-2019 نسبة 95.2%
الهدف 2-3-2			

زيادة تمثيل المرأة في عمليات التوظيف من خلال الإعلان عن الوظائف الشاغرة المحايدة جنسيا وزيادة مشاركتها في جولات الاختيار	• التوازن الجنساني في جميع الوظائف الثابتة، عدا وظائف المسؤولين المنتخبين لكل جهاز	• التوازن الجنساني الكامل (50/50) على نطاق المحكمة	• في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ معدل التوازن على نطاق المحكمة 47.2% للإناث و52.8% للذكور لجميع الوظائف، و50% للإناث و50% للذكور للوظائف من الفئة الفنية
زيادة الوعي بفرص التوظيف في البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا	• عدد مبادرات التواصل الهادفة للتوظيف في البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا	• استهداف مبادرتين اثنتين للتوعية بشأن التوظيف للتوظيف في البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا	• شاركت المحكمة في معارض لفرص العمل في جمهورية كوريا وألمانيا وسويسرا
الهدف 2-4-1			
اعتماد سياسات ذات أولوية بشأن المسائل الأساسية المتصلة بالموارد البشرية	• عدد ما تم إصداره من وثائق السياسات الأساسية	• إصدار 3 وثائق من وثائق السياسات ذات الأولوية	• تم إصدار وثيقتين اثنتين متصلة بالموارد البشرية في عام 2019: تعليمات إدارية بشأن "المرونة في ترتيبات العمل" و"نظام جديد لتقييم الأداء"
الهدف 2-4-2			
إدارة توقعات الموظفين المتعلقة بتطور مسارهم الوظيفي بطريقة فعالة وشفافة	• المعدلات المسجلة في إطار الدراسات الاستقصائية	• زيادة نسبتها 10٪ في معدل رضا الموظفين بفرص التنقل المتاحة	• من المقرر إجراء الدراسة الاستقصائية التالية على نطاق المحكمة في عام 2021
الحوار المنظم والتنسيق مع اتحاد الموظفين بشأن جميع المسائل المتعلقة برفاه الموظفين والمسائل ذات الصلة من خلال اتفاق خاص بالعلاقة بين الطرفين	• التوقيع على الاتفاق الخاص بالعلاقة وعدد اجتماعات التنسيق المعنية برفاه الموظفين	• التوقيع على الاتفاق، واعتماد النموذج المتعلق برفاه موظفي المحكمة، وعقد ثلاثة اجتماعات للجنة المعنية برفاه الموظفين	• اعتمدت المحكمة "إطار عمل رفاه موظفي المحكمة" في تموز/يوليه 2018. وفي تموز/يوليه 2019، تم إنشاء "لجنة رفاه ومشاركة الموظفين". وقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات رسمية خلال عام 2019
الهدف 2-5-3			

تحسين قدرة نظام برمجيات ساب على التعامل مع الزيادة في أعباء العمل، وبخاصة في مجال الموارد البشرية والميزانية	• عدد عمليات إدارة الأعمال في المحكمة التي سيتم استعراضها وتحسينها بزيادة قدرة نظام ساب على التعامل معها	• تبسيط خمس عمليات لإدارة الأعمال وتنفيذها	• تم استعراض وتحسين العديد من العمليات في عام 2019: (1) تمديد عقد مكتب المدعي العام الآلي وعمليات طلب موارد إضافية من خلال استخدام نظام MyHR؛ (2) الدخول الأحادي (SSO) لسهولة الوصول إلى تطبيق نظام برمجيات SAP؛ (3) عملية الشراء ذات القيمة المنخفضة في نظام SAP؛ (4) مركز مراقبة كشوف الرواتب لتحسين عملية تجهيز كشوف الرواتب الشهرية؛ (5) لوحة معلومات الموازنة الجديدة لمراقبة تنفيذ الموازنة
تفعيل السياسات المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	• عدد التحسينات في العمليات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	• تحسين ثلاث عمليات مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	• تم تحسين 3 عمليات مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
الهدف 2-6-1			
تحسين عملية إعداد الميزانية وتبسيطها	• النسبة المئوية للزيادة في الوقت المتاح لتحليل البيانات: أن تقلل التحسينات الوقت اللازم لتجهيز البيانات	• 20% لموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة – الرتب الأخرى	• 20%
	• النسبة المئوية لأتمتة عملية إعداد الميزانية	• أتمتة عملية إعداد الميزانية بنسبة 100%	• 80%
الهدف 2-6-2			
تنفيذ إطار إدارة المخاطر بالكامل على نطاق المحكمة	• تحديث سجل المخاطر	• التحديث مرة واحدة كل عام	• تم النظر في التحديث
الهدف 2-7-1			
استخدام المباني بمرونة في حدود الإمكانيات التقنية المتاحة	• تلبية جميع الطلبات المقدمة لتوفير مساحات مكتبية جديدة في الوقت المناسب باستخدام مرونة المساحات المغلقة مقابل المساحات المكتبية	• تلبية 100% من طلبات المساحة المكتبية الجديدة	• تم التنفيذ بنسبة 100%
	• استخدام مرافق المؤتمرات للاقتصاد في تكاليف عقد الاجتماعات خارج مباني المحكمة	• أن يبلغ معدل إشغال مرافق المؤتمرات ما نسبته 75%	• تم التنفيذ بنسبة 76%
الهدف 2-8-3			

تحديث عمليات تقييم المخاطر الأمنية واستعراض التدابير اللازمة	• عدد ما يتم انجازه من عمليات تقييم المخاطر الأمنية • النسبة المئوية لما يتم انجازه من التدابير المطلوبة	• تقييم استراتيجي واحد للمخاطر الأمنية وتقييم واحد للمخاطر الأمنية لكل موقع من مواقع المحكمة (مكاتب المقر والمكاتب القطرية): المجموع 8 • تنفيذ 90٪ من التدابير المطلوبة	• تم إجراء التقييم للمخاطر الأمنية فيما يتعلق بالمحكمة بهولندا وفي كل موقع من مواقع البلد أو المكاتب المماثلة • بلغ معدل الامتثال في مقر المحكمة 96.6٪

شعبة الخدمات القضائية

النتائج المتوخاة	*مؤشرات الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
الهدف 1-4-1 من الأهداف ذات الأولوية			
تمثيل المدعى عليهم المعوزين تمثيلاً كافياً ومستداماً يتسم بالكفاءة الاقتصادية فيما يخص المحكمة	• عدد أفرقة الدفاع التي يمولها نظام المساعدة القانونية • عدد طلبات استعراض قرارات الدوائر القاضية الصادرة بشأن المساعدة القانونية	• أن يزيد عدد أفرقة الدفاع عن المدّعى عليهم المعوزين على 6 أفرقة	• 11
الهدف 1-4-3 من الأهداف ذات الأولوية			
التواصل والتشاور مع رابطة المحامين بالمحكمة فيما يتعلق بالأمور المتصلة بالمحامين	• عدد الاجتماعات بين ممثِّلي قسم دعم المحامين وممثِّلي رابطة المحامين بالمحكمة • عدد المشاورات الكتابية بين ممثِّلي قسم دعم المحامين وممثِّلي رابطة المحامين بالمحكمة	• من 6 اجتماعات إلى 12 اجتماعا • من 3 إلى 6 مشاورات كتابية	• 10 • 4 مشاورات كتابية: 3 جلسات للفريق العامل المعني بالمساعدة القانونية؛ وواحدة بشأن التعديلات المقترحة على قواعد القانون فيما يتعلق بانتخاب أعضاء الهيئات التأديبية فيما يخص المحامين في المحكمة
الهدفان 1-6-1 و 2-6-1 من الأهداف ذات الأولوية			

الهدف 1-6-1 التقيد بأحكام المادة 75(1) من النظام الأساسي من خلال التوضيح القضائي المستمر للمبادئ المتصلة بجبر الأضرار	• متابعة جميع القرارات والأوامر المتعلقة بجبر الأضرار بطريقة تحظى برضا الدائرة المصدرة للقرار المعني • الاستجابة لجميع القرارات والأوامر المتصلة بجبر الأضرار في غضون الأجل المحدد لذلك • الاستجابة الفعالة والوافية لجميع طلبات الأطراف والمشاركين في إجراءات جبر الأضرار	• بلوغ معدل الرضا بنسبة 100% • بلوغ معدل التقيد بالآجال المحددة بنسبة 100% • بلوغ معدل رضا الجهات المعنية بنسبة 100%	• تم الامتثال بالكامل (قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم) • تم الامتثال بالكامل (قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم) • تم الامتثال بالكامل (قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم)
الهدف 1-6-2 التنسيق والتواصل بين المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا فيما يتعلق بتنفيذ تدابير جبر الاضرار القيام على ضوء القرارات القضائية ذات الصلة بوضع إطار لمهام الدعم التي يضطلع بها قلم المحكمة فيما يتعلق بجبر الأضرار، مع مراعاة الفصل بين الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالصندوق الاستئماني للضحايا والأدوار والمسؤوليات المنوطة بقلم المحكمة	• الرد الفعال والوافي ضمن حدود المستطاع على جميع طلبات الصندوق الاستئماني للضحايا • بنية التواصل الفعال مع مسؤولي التنسيق المعنيين بمواضيع معيَّنة: الوقت الذي يستغرقه الرد الأولي على كل طلب في غضون يوم عمل واحد • قائمة "الدروس المستفادة" بشأن المهام المسندة إلى الخبراء في مسائل جبر الأضرار • قائمة مهام الدعم التي يضطلع بها قلم المحكمة في المرحلة السابقة لتنفيذ جبر الأضرار وخلال تنفيذه	• بلوغ معدل القيام بالرد بنسبة 100% • بلوغ معدل التقيد بمقتضيات التواصل الفعال بنسبة 100% • انجاز قائمة "الدروس المستفادة" بشأن المهام المسندة إلى الخبراء لكي يتسنى استعمالها في عام 2019 • انجاز قائمة مهام الدعم التي يضطلع بها قلم المحكمة لكي يتسنى استعمالها في عام 2019	• تم الامتثال بالكامل (قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم) • تم الامتثال بنسبة 85% (قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم) • تم الامتثال بالكامل (أنجز قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم "أفضل الممارسات") • تم الامتثال بالكامل (خرائط المهام التي وضعها قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم لجميع الإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار)
الهدف 2-1-5 من الأهداف ذات الأولوية			
وضع مؤشرات الأداء المناسبة فيما يخص العمليات القضائية وعمليات	• عدم تأخير أو إلغاء جلسات الاستماع بسبب الإفتقار إلى الخدمات القضائية	• تقديم الدعم لجميع جلسات الاستماع المقررة	• 100%

الدعم القضائي ذات الصلة ورصدها وتقديم تقارير بشأنها	• الترجمة التحريرية: عدد الترجمات التي تقدم في سياق إجراءات قضائية محددة مثل جبر الأضرار، والاستئناف، والمعالم المهمة في قضية معينة (تأكيد التهم، الإدانة، الأحكام الصادرة بشأن العقوبات، وما إلى ذلك)	• معدل الرضا 100%	• الامتثال الكامل في عام 2019، لا سيما مع مشروع ترجمة ميانمار/ بنغلاديش لكي تتخذ الغرفة قرارًا بشأن مشاركة الضحايا
	• الترجمة الشفوية: عدد جلسات الاستماع المترجمة؛ وعدد أيام المترجمين الشفويين للإجراءات القضائية؛ وعدد المترجمين الشفويين المستقلين المعينين للإجراءات القضائية	• عدم تأخير الإجراءات القضائية بسبب الافتقار إلى الخدمات اللغوية	• 100%
	• الترجمة الشفوية الميدانية والتشغيلية: عدد مهام الترجمة الشفوية الميدانية والتشغيلية المرتبطة بالإجراءات القضائية؛ وعدد اللغات المقدمة (الحالات)؛ وعدد المترجمين الشفويين الميدانيين المعتمدين بهدف خدمة الإجراءات القضائية		• 15 مجموعة لغوية مختلفة، و132 طلبا للترجمة الشفوية الميدانية والتشغيلية بما مجموعه 1723 يوما من أيام عمل المترجمين الشفويين، وقد اعتمد 15 مترجما من المترجمين الشفويين
	• استقصاء الجهات المتعامَل معها		• غير متوفر
الهدف 2-5-1 من الأهداف ذات الأولوية			

زيادة كفاءة وإنتاجية عمليات المحكمة من خلال تحديث نظام المحكمة الإلكترونية	• قسم إدارة الأعمال القضائية: التوحيد التلقائي للتطبيقات الثلاثة المتعلقة بتحديث مجموعات النفاذ إلى النظام لمنع تكرار المهمة ثلاث مرات • قسم إدارة الأعمال القضائية: التحقق الآلي المنهجي من التعرف الضوئي على الطلبات المودعة عند تقديمها	• قسم إدارة الأعمال القضائية: تخفيض الوقت اللازم لتحديث مجموعات النفاذ إلى نظام المحكمة الإلكترونية بنسبة 70%	• 70% • 100%
الهدف 2-5-2 من الأهداف ذات الأولوية			

منع المخاطر المتصلة بالكشف عن البيانات دون الترخيص بذلك وتخفيفها تحسين جميع العمليات المعمول بها في المحكمة لزيادة ملاءمتها وفعاليتها وأمنها وشفافيتها	• قسم إدارة الأعمال القضائية: ضمان معالجة جميع الوثائق المودعة في الوقت المناسب وعدم إغفال إحداها سهوا عن طريق تحسين التطبيقات الرامية إلى تنبيه الموظفين باحتمال فوات الموعد المحدد للإخطار بها	• عدم إغفال وثيقة سهواً	• 100%
	• النسبة المئوية لتقليص الوقت الذي يستغرقه تجهيز طلبات الضحايا	• تقليص الوقت الذي يستغرقه تجهيز طلبات الضحايا بنسبة 20% بحلول عام 2019	• تم الامتثال بنسبة 75% (تقلص الوقت بنسبة 15%). وما زال قسم خدمات إدارة المعلومات يضع الصيغة النهائية لخدمة نظام إدارة تطبيقات الضحايا المتنقلة
	• تقليص الاحتياجات من الموارد برقمنة طلبات الضحايا	• تقليص الاحتياجات إلى الموارد بنسبة 15% بحلول نهاية عام 2019	• تم الامتثال بنسبة 50% (لم يكن ممكنا رقمنة عملية المادة 15 بالكامل بسبب عوائق خارجية)
	• إعداد استمارات الطلب وفق نموذج موحَّد	• استعمال استمارات طلب موحَّدة للمشاركة وجبر الأضرار بدءاً من عام 2019	• تم الامتثال بنسبة 100%
	• النسبة المئوية لموظفي المحكمة الذين استوفوا التدريب الإلزامي في مجال أمن المعلومات	• أن يستوفي 95٪ من موظفي المحكمة التدريب الإلزامي المعني	• 84%
	• معدل تنفيذ تحديثات البرمجيات المتوفرة	• استكمال جميع تحديثات البرمجيات بنسبة 100%	• 100%
	• الوقت اللازم للاستجابة لحوادث أمن المعلومات	• الاستجابة لحوادث أمن المعلومات في غضون ساعتين	• 100%
	• معدل تنفيذ الدروس المستفادة من الحوادث	• تنفيذ الدروس المستفادة من الحوادث بنسبة 100%	• 90%
	• النسبة المئوية لتوفر قاعات المحاكمات	• توفُّر قاعات المحاكمات بنسبة 99.2%	• 99.84%

	• النسبة المئوية لتوفر التطبيقات والبنى التحتية الداعمة لأنشطة المحكمة • النسبة المئوية للمشاريع التي أعدها قسم خدمات إدارة المعلومات والتي يعتزم تنفيذها لدعم فعالية المحكمة	• توفر النظم بنسبة 99.2% • تنفيذ المشاريع المزمعة بنسبة 90%	• 99.6% • تم إطلاق ما نسبته 27% في نطاق الإنتاج؛ بيد أنه تم إنشاء ما نسبته 72% من جميع النظم المزمعة بما في ذلك اكتمال اختبار المستخدم وقد باتت في طريقها للإصدار في نطاق الإنتاج

شعبة العمليات الخارجية

النتائج المتوخاة	*مؤشرات الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
الهدف 1-7-1 من الأهداف ذات الأولوية			

زيادة فهم الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة لولاية المحكمة وإجراءاتها زيادة قدرة السكان المحليين على مراقبة التطورات القضائية	• عدد برامج التوعية الإذاعية والتلفازية المعدة خصيصا للانتاج والتوزيع • زيادة النسبة المئوية للأسئلة التي تبين أن فهم المشاركين في دورات التوعية أصبح أكثر تحديدا مما كان عليه في عام 2017 • زيادة الحضور الإعلامي للمحكمة في بلدان الحالات • المقابلات المنظمة التي تُجرى مع أصحاب المصلحة العاملين مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة في بلدان الحالات • زيادة عدد أنشطة التوعية التي تنظم في بلدان الحالات التي للمحكمة وجود ميداني فيها • زيادة عدد المشاركين في أنشطة التوعية التي تنظَّم في بلدان الحالات	• 60 برنامجا • زيادة في عدد المقابلات والفعاليات الإعلامية في بلدان الحالات • زيادة مستوى الارتياح بين أصحاب المصلحة في بلدان الحالات • زيادة عدد أنشطة التوعية بنسبة 10% • زيادة عدد المشاركين بنسبة 10%	• أنتجت المحكمة ووزعت 192 برنامجا إذاعيا و 204 برامج تلفازية في عام 2019 لأغراض التوعية • كانت غالبية الأسئلة المطروحة في بلدان الحالات التي للمحكمة وجود ميداني فيها أكثر دقة وركزت على التطورات القضائية مما يدل على فهم أفضل للمحكمة • أجريت 379 مقابلة في بلدان الحالات في عام 2019 (مقابل 548 في عام 2018) • عقدت المكاتب الميدانية اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة المحليين العاملين مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة. وأعربت غالبية أصحاب المصلحة عن ارتياحها لهذه الاجتماعات • في عام 2019، زاد عدد أنشطة التوعية التي نُظمت في بلدان الحالات التي للمحكمة وجود ميداني فيها بنسبة 29٪ (615 في عام 2018 و 797 في عام 2019) • في عام 2019 ، بلغ عدد المشاركين في أنشطة التوعية التي نُظمت في بلدان الحالات 109821 (مقابل 197608 في عام 2018). ويعزى الانخفاض إلى عرض المحاكمة في قضية أونغوين،

	• العدد المقدر للسكان الذين يتم التواصل معهم من خلال الإذاعة والتلفاز (في جميع بلدان الحالات)	• التواصل مع 35 مليون نسمة	وانخفاض عدد جلسات المشاهدة في أوغندا • في عام 2019 ، أمكن التواصل مع 57.2 مليون شخص من خلال الإذاعة والتلفاز في بلدان الحالات
الهدف 1-7-2 من الأهداف ذات الأولوية			

اتباع نهج هادف في النشاط التوعوي قائم على التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين وعلى عملية "الدروس المستفادة"	• المشاريع الجديدة الناتجة عن التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين	• إفضاء التشاور مع أصحاب المصلحة إلى مشاريع جديدة تنفَّذ في الميدان	• عقدت مشاورات في جميع بلدان الحالات ونفذت مشاريع جديدة بناء على نتائجها؛ وثمة مشاريع أخرى ستُنفذ في عام 2020
وضع مؤشرات الأداء المناسبة لقياس النشاط التوعوي الذي تضطلع به المحكمة وأثر هذا النشاط	• مستوى وعي الشركاء المحليين ومدى ارتياحهم بحسب الاستقصاءات المجراة لرصد التصورات عن المحكمة	• إجراء مقابلات مع مجموعات تمثل الفئات المستهدفة	• في جميع بلدان الحالات التي للمحكمة وجود ميداني فيها، أجريت دراسات استقصائية مع ممثلي وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وتم رصد التصورات تجاه المحكمة
	• تعليقات أصحاب المصلحة: تعليقات أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين	• إجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة	• كان أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم في معظم البلدان راضين عن التوعية التي تم نشرها. وبشكل خاص: في جمهورية إفريقيا الوسطى، ساهمت الزيارة التي قام بها 13 من ممثلي وسائل الإعلام والقادة إلى مقر المحكمة الجنائية الدولية (لجلسة تأكيد التهم) في توضيح كل من التوقعات على أرض الواقع وعمل المحكمة. وقد أدى ذلك إلى شعور قادة المجتمع الموجودين في لاهاي بالرضا والالتزام بنقل المعلومات بالطريقة التي تلقوها بها. • في جورجيا، سمح الاتصال المستمر مع أصحاب المصلحة بفهم أفضل للسياق السياسي، على وجه الخصوص، وكيف يُنظر إلى المحكمة
	• عملية استخلاص الدروس المستفادة فيما يخص بلدان الحالات التي للمحكمة وجود ميداني فيها	• التشاور الداخلي المنتظم مع الموظفين المسؤولين عن التوعية في بلدان الحالات وتبادل الدروس المستفادة عن طريق موظفي التوعية العاملين في المقر	• في عام 2019، عُقدت مشاورات داخلية على أساس شهري (ومخصص الغرض) مع جميع مسؤولي التوعية الموجودين في بلدان الحالات
	• وضع مؤشرات فردية خاصة بالأهداف المنشودة في مجال التوعية بالتشاور مع أصحاب	• وضع المؤشرات	• في عام 2019، نفذت جميع المكاتب القطرية التي لها حضور في مجال التوعية مؤشرات التوعية

	المصلحة الداخليين والخارجيين المعنيين		التي تم وضعها في استراتيجية الاتصال/التواصل لعام 2019. أما بالنسبة للبلدان التي ليس لديها وجود ميداني للتوعية (مالي، وبوروندي)، سيتم تنفيذ المؤشرات والاستراتيجيات الموضوعة في عام 2019، في عام 2020
الهدف 2-1-2 من الأهداف ذات الأولوية			
تفعيل المكاتب الميدانية بشكل كامل اكتمال العمل بالإجراءات المحدثة لتخطيط البعثات، واستراتيجيات الخروج، والشكل النموذجي للحضور الميداني، والنموذج الموحد لإنشاء مكاتب ميدانية جديدة	• التزويد بالموظفين على الصعيد الميداني: عدد الوظائف المعتمدة مقابل عدد الوظائف المشغولة • النسبة المئوية لإدماج القدرات في مجال برمجيات تخطيط البعثات وتطبيقها • إعداد وتنفيذ البروتوكول الخاص بإنشاء المكاتب الميدانية وممارسة مهامها وإغلاقها	• أن تكون 90٪ من الوظائف المعتمدة مشغولة • الإدماج بنسبة 100% • إعداد التعليمات الإدارية بشأن إجراءات التشغيل القياسية و/أو البروتوكولات ذات الصلة	• تم شغل ما يقرب من 85% من الوظائف المعتمدة في المكاتب القطرية • ما يزال ما نسبته 100% مدمجا بالكامل في التخطيط التشغيلي للمحكمة. وشهد عام 2019 استكمال المنصة الإلكترونية المحسّنة بإطلاق سلس لإمكانيات البرمجيات. والحل المتمثل في البرمجيات متاح في بيئة الإنتاج • اكتمال مشروع بروتوكول المحكمة بشأن إنشاء وإدارة وإغلاق/تقليص حجم المكاتب القطرية أو أوجه الوجود الميداني، فضلا عن إجراءات التشغيل القياسية للدورة الكاملة (الافتتاح والتشغيل والإغلاق) للمكاتب القطرية، وتم تقديمه في عام 2019
الهدف 2-5 من الأهداف ذات الأولوية			

تعزيز حضور المحكمة على الإنترنت وتحسين صورتها المؤسسية، بما في ذلك الموقع الشبكي الجديد والإطار الاستراتيجي للاستعانة بشبكات التواصل الاجتماعي وهوية المحكمة البصرية المحسنة	• تويتر (Twitter): -عدد المتابعين/التحبيذات للصفحة -عدد التعليقات/الآراء المبداة بشأن المحكمة -عدد التغريدات المعادة/المشاركات • فيسبوك (Facebook): -عدد التحبيذات للصفحة -مدى تركيز التحليل على القابلية للتبادل • انستغرام: -عدد التحبيذات للسرديات والمشاركات	• تويتر (Twitter): -330 ألف متابع/تحبيذ للصفحة (بزيادة نسبتها 15% بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019) -26 ألف تعليق (تحقيق زيادة مقدارها 4 آلاف تعليق بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019) -35 ألف إعادة تغريد (بزيادة مقدارها ألفان) -10 آلاف تحبيذ (بزيادة مقدارها ألفان) • فيسبوك (Facebook): • 120 ألف تحبيذ للصفحة (بزيادة نسبتها 25% بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019) • انستغرام • إنشاء 300 مشاركة وتحليل استجابة المتابعين • 120 ألف تحبيذ للصفحة (بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019)	• في عام 2019 ، حققت حسابات المحكمة على تويتر (باللغتين الفرنسية والإنجليزية) نجاحًا أكبر مما كان متوقعًا ، ووصلت إلى إجمالي 396 ألف متابع • على الرغم من العدد الأكبر من إعادة التغريد (39 ألفًا) والتحبيذات (66 ألفًا)، بلغ إجمالي حسابات تويتر 18.3 مليون تعليق. وستنظر المحكمة في سبل غير خاضعة للرعاية لتحسين رؤية حساباتها • في عام 2019 ، حققت حسابات المحكمة على Facebook (باللغتين الفرنسية والإنجليزية) نجاحًا أكبر مما كان متوقعًا، فوصلت إلى إجمالي 173 ألف متابع • تمكنت المحكمة من خلق المزيد من أوجه التآزر فيما بين منتجاتها ومشاريعها الإعلامية المختلفة، والترويج لها على حسابها على انستغرام، من خلال مواضيع الفنون والعلوم التي تحقق العدالة. فقد نما معدل إنشاء المشاركات بأكثر من ثلاثة أضعاف كما كان متوقعًا فوصل عددها إلى 974 مشاركة (مشاركات وسرديات آنية على السواء)، وقد جمعت 127 ألف تحبيذ تعليقا على المشاركات فضلا عن 26 ألف متابع

الهدف 2-8-2 من الأهداف ذات الأولوية			
تطبيق إجراءات إدارة المخاطر الأمنية بانتظام على جميع أنشطة المحكمة في الميدان	● النسبة المئوية لتطبيق إجراءات إدارة المخاطر الأمنية بانتظام على جميع أنشطة المحكمة في الميدان	● تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر الأمنية بانتظام على جميع أنشطة المحكمة في الميدان بنسبة 100%	● باستثناء الامتثال لإدارة المخاطر الأمنية التابعة للأمم المتحدة في جميع مراكز العمل التي تضطلع فيها المحكمة بأنشطتها، تطبق المحكمة إجراءات أمنية خاصة بها في جميع الأنشطة الأخرى التي تتجاوز التخطيط والإطار المعتادين (البعثات الخاصة). وبالإضافة إلى ذلك، قام قلم المحكمة بتطوير أوجه إدارة المخاطر الأمنية في المواقع التي للمحكمة وجود دائم فيها بشكل يتفق تماما مع التهديدات والمخاطر المحددة التي تتعرض لها وهي حاليا قيد الإقرار فيما يتعلق بالمكاتب الميدانية جميعها
الهدف 2-8-3 من الأهداف ذات الأولوية			

إنجاز التقييم الذاتي للتقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة في جميع المكاتب الميدانية وتحديث تقييم المخاطر الأمنية بالمحكمة على وجه التحديد	• النسبة المئوية للتقييم الذاتي لمعايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة في المكاتب الميدانية	• إجراء تقييم ذاتي واحد في السنة على الأقل لكل مكتب من المكاتب الميدانية	• ألغيت اعتبارا من عام 2018، في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، معايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة وأصبحت جزءا لا يتجزأ من إدارة المخاطر الأمنية. ويجري بشكل مستمر تقييم الاستعداد لحماية الموظفين في أثناء اضطلاعهم بالأنشطة الميدانية من خلال تقرير السلامة الأسبوعي
	• النسبة المئوية لتنفيذ التدريب الميداني	• الامتثال بنسبة 80% لمعايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة في بلدان الحالات التي للمحكمة مكاتب ميدانية فيها	• يتم تقييم إدارة المخاطر الأمنية من خلال تقرير الأمن الأسبوعي. وفي حالة نشوء مشاكل تقنية أو لوجستية، يتم على النحو الواجب إخطار إدارة المكتب القطري وأي قسم مسؤول من أقسام قلم المحكمة من أجل اتخاذ ما يلزم من إجراءات في أسرع وقت ممكن
		• تنفيذ التدريب الميداني بنسبة لا تقل عن 80%	• يمتثل جميع الموظفين المسافرين في بعثات ميدانية تماما (100%) للتدريب الالزامي الأساسي والمتقدم على الأمن في الميدان. ويخضع الموظفون الذين يسافرون إلى بيئات عالية المخاطر بدورة النهج التكميلي للأمن والسلامة في البيئات الميدانية، وفق ما تفرضه الأمم المتحدة لبعض المناطق في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي
الهدف 3-2-1 من الأهداف ذات الأولوية			
مكتب الاتصال بنيويورك: الاتصال الفعال والتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها، ومع الوفود الوطنية	• إحالة ومتابعة جميع طلبات المحكمة للتعاون مع المحاورين	• 100%	• 100%

(الدول الأطراف والدول غير الأطراف) وممثلي المجتمع المدني في نيويورك؛ وتقديم الدعم اللوجستي للجمعية وهيئاتها الفرعية	ذوي الصلة في الأمم المتحدة حتى استكمال الطلبات • تنظيم/تقديم جلسات إحاطة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين في نيويورك • تقديم الدعم لمسؤولي المحكمة الزائرين • رصد اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة والمشاركة فيها، ومتابعة القضايا على الصعيد الثنائي، وتقديم تقارير منتظمة إلى المحكمة • تقديم مدخلات لتقارير الأمم المتحدة وقراراتها بشأن المواضيع المتعلقة بالمحكمة ، وتقديم الدعم لميسر قرار المحكمة الجنائية الدولية السنوي في الجمعية العامة للأمم المتحدة • المشاركة والحضور في الحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن المواضيع المتصلة بالمحكمة • اضطلاع مكتب الاتصال في نيويورك بتقديم الدعم اللوجستي للجمعية والمكتب والفريق العامل بنيويورك وتمثيل المحكمة في اجتماعات المكتب والفريق العامل في نيويورك	• 3-5 • كل الزيارات • تقارير نصف شهرية ومخصصة الغرض بحسب الحاجة • 5-8 تقارير/قرارات • 5 حلقات دراسية/حلقات عمل • 10-15 اجتماعا	• 3 • 100% • 95% • 5 قرارات • 3 ندوات • 20 اجتماعا
الهدف 3-3-1 من الأهداف ذات الأولوية			
تعزيز قنوات الاتصال مع الدول والهيئات الإقليمية الرئيسية من أجل زيادة كفاءة وفعالية التعاون	• النسبة المئوية للزيادة في التفاعلات ذات الطابع الفعال مع الدول الأطراف الرئيسية التي تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة	• رصد نظام التتبع الحالي	• المناقشات جارية لتكييف المنصة القائمة لاحتياجات وحدة العلاقات الخارجية والتعاون مع

	• النسبة المئوية للزيادة في خطط العمل والفعاليات والحلقات الدراسية، والنسبة المئوية للزيادة في التفاعلات الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية	• زيادة نسبتها 15% في التفاعلات ذات الطابع الفعال مع الدول الأطراف الرئيسية التي تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة • زيادة نسبتها 15% في خطط العمل والفعاليات والحلقات الدراسية، وزيادة نسبتها 10% في التفاعلات الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية • التنفيذ الكامل للأنشطة المتصلة بالتعاون في إطار منحة الجماعة الأوروبية	الدول – وستنتهي المناقشات في عام 2020 • تم التوقيع على اتفاقيتين جديدتين للتعاون • تم تنظيم 15 حدثا وبعثة رفعي المستوى وعلى المستوى التقني لتعزيز التفاهم والعالمية وزيادة التعاون • تعزيز المشاركة مع المنظمات الإقليمية والمتخصصة • اكتمل التنفيذ بنسبة 100%
الهدف 3-3-2 من الأهداف ذات الأولوية			
رفع مستوى الدعم العام والتعاون من جانب الدول	• النسبة المئوية للأنشطة التي تشارك فيها الدول والتي تؤدي إلى تعهدات ملموسة و/أو إلى الإعراب عن الاهتمام بمساعدة المحكمة • النسبة المئوية للزيادة في المساعي المستهدفة العادية	• زيادة نسبتها 15% في الأنشطة التي تشارك فيها الدول بنجاح • زيادة نسبتها 10% في تعهدات الدول و/أو إعرابها الإيجابي عن الاهتمام بمساعدة المحكمة • زيادة نسبتها 10% في المساعي المفضية إلى التزامات إيجابية	• اكتمل التنفيذ • بدأت أكثر من 50 عملية تفاوض لإبرام اتفاقات للتعاون وتم التوقيع على اتفاقين اثنين للتعاون • انظر أعلاه
الهدف 3-4-3 من الأهداف ذات الأولوية			
تعزيز الدعم المقدم للشهود وحمايتهم	• تسوية 80٪ من الحالات المحالة إلى برنامج المحكمة الخاص بالحماية عن طريق إعادة	• الامتثال بنسبة 100% للجدولة الزمنية للطرف الطالب والدائرة المعنية	• جميع الشهود في المجموعة المستهدفة الذين كانت إعادة التوطين ضرورية لهم والذين قبلوا

	التوطين في غضون ثلاث سنوات (من خلال تحسين عمليات إدارة القضايا) ● إبرام ثلاثة اتفاقات جديدة لإعادة توطين الشهود كل سنة	● إحراز ما نسبته 100% في تجهيز جميع الضحايا والشهود للإنتقال إلى المحكمة أو للإدلاء بشهاداتهم عن بعد بواسطة الروابط الفيديوية؛ وإدارة حضورهم أمام المحكمة وعودتهم منها سالمين بعد إدلائهم بشهاداتهم	الإجراء تمت إعادة توطينهم بنجاح أو أنهم حاليًا تحت رعاية قسم الضحايا والشهود في مكان آمن في انتظار إعادة التوطين النهائية ● الامتثال بنسبة 100٪ لجدولة الطرف الطالب والدائرة المعنية (إجمالي 44 شاهدًا) ● تم الانتهاء من التفاوض بشأن 4 اتفاقات وفي انتظار التوقيع، وتم التوقيع على اتفاق واحد
الهدف 3-5-1 من الأهداف ذات الأولوية			

تصـــديق المزيد من الدول على نظام روما الأســاســي أو انضــمامها إليه، وتعزيز تواصـــلِ وتعاونِ الدول غير الأطراف مع المحكمة	● النسبة المئوية للزيادة في الأنشطة والتدابير المضطلع بها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمهيأة لتعزيز التفاهم والإقبال على التصديق على النظام الأساسي و/أو الانضمام إليه	● زيادة نسبتها 15% في التفاعلات مع الدول غير الأطراف و/أو الشركاء الذين يمكنهم المساعدة في هذه التفاعلات وتيسيرها	● بالتنسيق مع هيئة الرئاسة، تزايدت الأنشطة الموجهة نحو المناطق/البلدان المستهدفة لغرضي التصديق وزيادة التفاعل، مع الدول/المنظمات التي يمكنها أن تقدم الدعم للجهود المبذولة لتحقيق العالمية
زيادة الوضوح والوعي بوظائف المحكمة وولايتها فيما بين الدول غير الأطراف	● النسبة المئوية للزيادة في مشاركة الدول غير الأطراف بانتظام في الفعاليات والأنشطة والحلقات الدراسية المهيأة للترويج للمحكمة، والمساعي الرامية إلى تعزيز إحاطة الدول غير الأطراف بها	● زيادة نسبتها 10% في عدد الدول غير الأطراف التي تشارك في الفعاليات ● زيادة نسبتها 10% في عدد المساعي الثنائية المباشرة واستبانة الفرص الجديدة للالتزام الرامي إلى تعزيز فهم الدول غير الأطراف	● اكتمل التنفيذ ● 1 إخطار جديد (كيريباتي)

المرفق الخامس

قلم المحكمة: العدد الإجمالي للمدّعى عليهم المعوزين، وعدد الطلبات المقدمة من الضحايا، ومدة بقاء الشهود بالمقر، ومدة ومدة بقاء الشاهد الواحد بالمقر

الجدول 1– عدد المدّعى عليهم المعوزين

2019		*2018*		*2017*		*2016*		*2015*		*2014*		*2013*		*2012*		*2011*	
العدد الفعلي	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*	*العدد الفعلي*	*العدد بحسب افتراضات الميزانية*
11	9	15	12	13	12	17	16	17	12	12	8	8	7	صفر[15]	7	6	3

الجدول 2– عدد طلبات[16] المشاركة الجديدة المقدمة من الضحايا

	2019	*2018*	*2017*	*2016*	*2015*	*2014*	*2013*	*2012*	*2011*
أوغندا	صفر	صفر	صفر	2017	2040	60	90	24	27
جمهورية الكونغو الديمقراطية	صفر	صفر	8	صفر	427	259	1682	صفر	1160
دارفور بالسودان	صفر	7	صفر	صفر	صفر	صفر	1	2	5
جمهورية أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	11	64	170	3065
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	224	724	416	882	2513
ليبيا	1	صفر	صفر	صفر	صفر	6	0	6	**1**
كوت ديفوار	صفر	16	786	1002	257	249	112	203	–
السفن المسجَّلة في بلدان معيَّنة	صفر	صفر	صفر	صفر	259	92	137	–	–
مالي	521	571	صفر	19	19	119	–	–	–
جورجيا	صفر	صفر	صفر	93	–	–	–	–	–
ميانمار/الروهينغا	343	10	–	–	–	–	–	–	–
جمهورية أفريقيا الوسطى، القضية الثانية	1250	–	–	–	–	–	–	–	–
فنزويلا	1	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	**2116**	**604**	**794**	**3131**	**3226**	**1520**	**2502**	**1287**	**6771**

[15] في عام 2012 ، لم يوجد مدعى عليهم معوزين. بيد أن المحكمة قدمت خدمات لما مجموعه تسعة متهمين معوزين خلال تلك السنة، حيث تبين أنهم كانوا معوزين في السنوات السابقة.

[16] ترد في هذا الجدول الإقرارات الواردة بشأن العملية المنصوص عليها في المادة 15 في الحالة في بنغلاديش/ميانمار، برغم أنها *في حد ذاتها* لم تكن طلبات للمشاركة. وخلال عام 2019، تلقى قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، بالإضافة إلى الطلبات الجديدة للمشاركة وجبر الأضرار الموضحة في الجداول الحالية، 287 إفادة تتضمن معلومات إضافية عن طلبات الضحايا التي تم استلامها سابقًا في الحالة في كل من بنغلاديش/ميانمار، وجمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية)، وكوت ديفوار، ومالي، وأوغندا. ولم يتم إدخال هذه المستندات الإضافية في الجداول التي تبين عدد طلبات الضحايا الجديدة على الرغم من أنها تولد قدرًا كبيرًا من معالجة البيانات وأعمال التقييم القانوني.

الجدول 3– عدد طلبات[17] جبر الأضرار الجديدة المقدمة من الضحايا – قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم

	2019	*2018*	*2017*	*2016*	*2015*	*2014*	*2013*	*2012*	*2011*
أوغندا	صفر	صفر	صفر	2095	2000	60	9	24	25
جمهورية الكونغو الديمقراطية	328	صفر	331	236	442	296	1593	صفر	1160
دارفور بالسودان	صفر	8	صفر	صفر	صفر	صفر	1	2	54
جمهورية أفريقيا الوسطى	2248	صفر	صفر	صفر	صفر	12	188	206	2936
كينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	698	2857
ليبيا	1	صفر	1	صفر	صفر	6	صفر	6	صفر
كوت ديفوار	صفر	39	1734	2153	256	250	113	210	–
السفن المسجلة في بلدان معيَّنة	صفر	صفر	صفر	صفر	99	141	–	–	–
مالي	521	616	183	142	19	212	–	–	–
جورجيا	صفر	صفر	1	94	–	–	–	–	–
ميانمار/الروهينغيا	صفر	19	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
جمهورية أفريقيا الوسطى، القضية الثانية	1251	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
فنزويلا	1	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**
المجموع	**4350**	**682**	**2250**	**4720**	**2977**	**935**	**2045**	**1146**	**7032**

الجدول 4– مدة بقاء الشاهد الواحد بالمقر (المدّة القصوى) – قسم الضحايا والشهود

[17] يستثني هذا الرقم 1831 ضحية كانت قد تقدمت باستمارات إقرار في الحالة المحتملة في أفغانستان، بالإضافة إلى 25 استمارة طلب غير محددة تلقاها قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم.

	2019		2018		2017		2016		2015		2014		2013		2012		2011	
	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية	المدة الفعلية	المدة المفترضة بالميزانية
جمهورية الكونغو الديمقراطية – القضية الأولى	صفر	صفر	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	13	15
جمهورية الكونغو الديمقراطية – القضية الثانية	صفر	صفر	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	25	15
جمهورية أفريقيا الوسطى (*بيمبا وآخرين*)	صفر	صفر	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	5	15	12	15	15	غ/م	14	15	37	15	33	15
روتو وسَنْغ	صفر	صفر	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	15	15	15	18	15	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
جمهورية الكونغو الديمقراطية – القضية السادسة (*نتاغندا*)	7	10	صفر (كل الشهادات بالفيديو)	14	14	15	30	15	24	15	15	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
كوت ديفوار (*غباغبو وبله غوديه*)	صفر	صفر	8	14	16	15	22	15	2	15	15	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
أونغوين	12	10	12	14	8	15	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م

المرفق السادس

البرنامج الرئيسي الرابع– أمانة جمعية الدول الأطراف

النتائج المتوخاة	*مؤشرات الأداء*	*الهدف فيما يخص 2019*	*المنجزات*
الهدف 1			
عقد المؤتمرات على النحو المخطَّط له	• سير الاجتماعات على نحو سلس، واختتامها في الموعد المحدَّد، واعتمادها للتقارير ذات الصلة • النظر في جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال • تقديم الدعم الفني واللوجستي للمشاركين في الاجتماعات، بما في ذلك تسجيلهم، وتزويدهم بالوثائق، وتقديم الخدمات اللغوية إليهم • رضا المشاركين في الدورات عما يُجرى من ترتيبات لها وما يوفَّر من معلومات	• غير متاح	• قدمت إلى الجمعية والهيئات التابعة لها خدمات عالية الجودة في مجال المؤتمرات والاجتماعات، وتم في الوقت المناسب تحرير كل وثائق ما قبل الدورات والدورات وما بعد الدورات، وترجمتها، وإتاحتها للدول • أتيحت جميع وثائق ما قبل الدورة الثامنة عشرة إلكترونيا على موقع الجمعية في الإنترنت، سعيا للتقليل من اتباع نهج الإصدارات الورقية • وردت تعقيبات إيجابية من المشاركين في الدورات
الهدف 2			
توفير وثائق محرَّرة ومترجمة على نحو جيد، تُصدر من أجل تجهيزها وطبعها وتوزيعها في الوقت المناسب	• تقديم خدمات المؤتمرات الجيدة للدول ورضاها عن هذه الخدمات وعما تقدم لها من خدمات في مجال تحرير الوثائق وترجمتها وإصدارها في الوقت المناسب بأربع لغات رسمية،[18] على نحو يهيئ لها دعما كاملا في مهامها • تقديم المساعدة إلى الدول على النحو اللازم، ولا سيّما تزويدها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالجمعية والمحكمة	• غير متاح	• جُهِّزت للدورتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للجنة الميزانية والمالية وثائق تقع فيما يبلغ مجموعه 5174 صفحة، على النحو المبين في الجدول أدناه. وجُهِّزت للدورتين الاثنتين للجنة المراجعة وثائق تقع فيما يبلغ مجموعه 1398 صفحة. وجهَّزت الأمانة للدورة الثامنة عشرة للجمعية وثائق ما قبل الدورة وخلال الدورة وما بعد الدورة مبينة في الجدول أدناه (14554 صفحة)
الهدف 3			

[18] اعتبارا من عام 2009، يتم إصدار الوثائق الرسمية للجمعية بلغات أربع فقط من اللغات الرسمية وهي العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية.

إسداء المشورة القانونية الجيدة إلى الجمعية وهيئاتها الفرعية	• تقديم خدمات قانونية فنية إلى الدول، ولا سيّما على شكل وثائق تيسِّر عملها وتدعمه • رضا المشاركين في الجمعية والهيئات المعنية عن الدورات وجلساتها	• غير متاح	• أُتيح عند الطلب كلُّ ما يتوفَّر من المعلومات والوثائق المنشودة المتعلقة بعمل الجمعية والمحكمة؛ وبذا تم تيسير اضطلاع الدول وأعضاء اللجنة بأدوارهم • وردت تعقيبات إيجابية من المشاركين في الدورات
الهدف 4			
القيام على نحو فعال بتعميم الوثائق والمعلومات على الدول الأطراف بوسائل منها، في جملة أمور، شبكة الإنترنت	• الاستعانة كثيرا بالمواقع الشبكية وشبكات التواصل الخارجي الخاصة بالجمعية ومكتب الجمعية ولجنة الميزانية والمالية ولجنة المراجعة	• غير متاح	• استخدمت جميع الوثائق الرسمية والمعلومات المفيدة في جميع الأوقات من قبل أعضاء الجمعية والمكتب ولجنة الميزانية والمالية • اضطلعت الأمانة، بصدد المهمة المعهود بها إليها فيما يتعلق بالتكامل، بأنشطة منها المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، وتأمين تواصل أصحاب المصلحة المعنيين مع بعضهم البعض، وإدراج المعلومات ذات الصلة، وتطوير منصة جديدة للتواصل الخارجي، فضلا عن قاعدة البيانات لجهات الاتصال، من أجل استخدامها من قبل الوفود وأجهزة المحكمة • وردت تعقيبات إيجابية من المشاركين في الدورات

عدد الوثائق التي صدرت في عام 2019 وعدد صفحاتها

	بالإنكليزية		*بالفرنسية*		*بالإسبانية*		*بالعربية*		*المجموع*	
	الوثائق	*صفحاتها*	*الوثائق*	*صفحاتها*	*الوثائق*	*صفحاتها*	*الوثائق*	*صفحاتها*	*الوثائق*	*صفحاتها*
لجنة الميزانية والمالية: الدورة الثانية الثلاثون	126	1271	59	833	صفر	صفر	صفر	صفر	185	2104
لجنة الميزانية والمالية: الدورة الثالثة والثلاثون	145	1814	67	1256	صفر	صفر	صفر	صفر	212	3070
لجنة الميزانية والمالية: المجموع	*271*	*3085*	*126*	*2089*	*صفر*	*صفر*	*صفر*	*صفر*	*397*	*5174*
لجنة المراجعة: الدورة التاسعة	44	491	4	66	صفر	صفر	صفر	صفر	48	557
لجنة المراجعة: الدورة العاشرة	50	841	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	50	841
لجنة المراجعة: المجموع	*94*	*1332*	*4*	*66*	*صفر*	*صفر*	*صفر*	*صفر*	*98*	*1398*
الدورة الثامنة عشرة للجمعية: وثائق ما قبل الدورة	44	1402	44	1100	44	1161	44	1258	176	4921
الوثائق خلال الدورة	11	81	11	83	11	84	11	94	44	342
وثائق ما بعد الدورة	2	607	2	659	2	688	2	765	8[19]	2719
الدورة الثامنة عشرة للجمعية: المجموع	*57*	*2090*	*57*	*1842*	*57*	*1933*	*57*	*2117*	*228*	*7982*
المجموع العام 2019	**422**	**6507**	**187**	**3997**	**57**	**1933**	**57**	**2117**	**723**	**14554**

[19] اعتبارًا من 15 كانون الثاني/يناير 2020، يجري العمل على إعداد الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة عشرة، المجلدين الأول والثاني.

المرفق السابع

البرنامج الرئيسي السادس– أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

غايات الصندوق الاستئماني للضحايا	*النتائج المتوخاة فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
الغاية 1 تغلب الضحايا وأسرهم على الأذى، وعيشهم عيشا كريما، وإسهامهم في تحقيق المصالحة وبناء السلام في مجتمعاتهم المحلية		• إطلاق دورة برنامج مساعدة جديدة مدتها خمس سنوات في شمال أوغندا • استكمال عمليات الشراء لبدء دورة ولاية جديدة للمساعدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع 10 شركاء تنفيذيين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية • إدارة عمليات الشراء، بما في ذلك حلقة عمل لوضع مقترحات لبدء برنامج جديد للمساعدة في كوت ديفوار، مما أدى إلى الاختيار المسبق لخمس منظمات محلية • الانتهاء من تقييم احتياجات الضحايا في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تطوير إطار برنامجي لبرنامج تجريبي وبرنامج مساعدة • استهلال البرنامج التجريبي والعملية الكاملة لبرنامج المساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى • بدء الاحتياجات الأولية وتقييمات الحالة فيما يتعلق ببرنامج المساعدة المحتمل في جورجيا
	• رأب الأذى الجسدي الذي يلحق بالضحايا وبأسرهم	• بدأ الاحتياجات الأولية وتقييمات الحالة فيما يتعلق ببرنامج المساعدة المحتمل في كينيا • الانتهاء من إعداد اختصاصات التقييم الأولي المستند إلى الضرر الذي سيتم إجراؤه على نطاق مالي. وقد أجري الجزء الأول وهو استعراض مكتبي. وسيستمر التقييم في عام 2020 بالتشاور الميداني الشامل مع المسؤولين الحكوميين والضحايا وجمعيات الضحايا والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني
	• رأب الأذى الجسدي الذي يلحق بالضحايا وبأسرهم	
	• تحسين الفرص المتاحة للضحايا ولأسرهم بغية تحسين وضعهم الاجتماعي–الاقتصادي	• تلقى 1،013 مستفيدا العلاج الطبي • تلقى 81 مستفيدًا أجهزة التنقل (الأطراف الاصطناعية وتقويم العظام) واستفادوا من خدمات العلاج الطبيعي بما يمكنهم من استخدام الأجهزة على النحو الملائم • تلقى 250 ضحية من ضحايا العنف الجنسي والجنساني العلاج الطبي، بما في ذلك الوصول إلى خدمات الجراحة المتخصصة
	• تعزيز بناء السلام والمصالحة بين الأهالي المستهدفين	• حصل 4270 ضحية على استشارات وخدمات علاجية متصلة بالصدمات

	• تنفيذ أوامر جبر الأضرار	• شارك 4،279 ضحية في تثقيف نفسي حول ضغوط الصحة النفسية والمحفزات وآليات التأقلم • تم تدريب 114 من موظفي الصحة القرويين على العلاج المجتمعي لتقوية العلاقات وتعزيز الصحة النفسية المجتمعية وبناء شبكة اجتماعية للحماية والتكامل • تم بث 12 برنامج إذاعي لمعالجة قضايا الصحة النفسية والتخفيف من وصمة العار • تم استدعاء 137 مستمعاً للمساهمة في المناقشة وطرح الأسئلة • تم تدريب 1978 ضحية على الأنشطة المدرة للدخل وتقنيات جمعية الادخار والقروض القروية لتحسين دخل الأسرة من خلال تعزيز الأعمال الزراعية • تم إنشاء 18 بنية دعم مجتمعية وتزويدها بالمهارات للتوسط في حالات النزاع. وقد تم حل 86 نزاعا • شارك 1067 عضوا من أفراد المجتمع المحلي في أنشطة بناء السلام. وباتت المجتمعات قادرة على تفادي الزاع الاجتماعي والتوسط فيه باستخدام جلسات التوعية المجتمعية المحلية وتقنيات الكشف المبكر • أبلغ 317 شخصًا عن التوصل إلى حل سلمي للنزاع عقب عقد جلسة توعية • تواصل تنفيذ منح جبر الأضرار في قضية *كاتانغا* • تواصل تنفيذ منح جبر الأضرار في قضية *لوبانغا* • عقدت ستة اجتماعات إعلامية في تمبكتو فيما يتعلق بجبر الأضرار في قضية *المهدي* • أقيمت عملية الاستعراض الإداري، وهي: خمس دورات تدريبية لأصحاب السلطة؛ ودورتان تدريبيتان للوسطاء؛ وتحديد أحد أعضاء مجلس الإدارة كجهة اتصال بشأن استعراض الطلبات والبت فيها؛ وعقد عدد من اجتماعات تنسيقية مع قلم المحكمة والممثل القانوني للضحايا • في الحالة بمالي، التحديد المستمر شاملا المستفيدين المحتملين من حالات جبر الأضرار الفردية وجمع حوالي 150 طلبًا في قضية *المهدي* • في الحالة بمالي أيضا، جرى استهلال وإدارة عمليتي شراء فيما يتعلق بتحديد الشركاء المنفذين لأغراض جبر الأضرار لجماعية (حالات جبر أضرار رمزية وحالات جبر أضرار معنوية – "مرفق المرونة الاقتصادية") في قضية *المهدي*

		• في الحالة بمالي كذلك، القيام بإدارة عملية شراء من مصدر وحيد، بما في ذلك حلقة عتمل بشأن صوغ اقتراح لتنفيذ حالات جبر الأضرار الجماعية (إعادة تأهيل المباني المحمية وصيانتها) في إطار قضية *المهدي* • إجراء دراسة استقصائية واحدة للسوق لتحديد شريك منفذ لدفع التعويض الفردي • القيام بست بعثات مشتركة مع الممثل القانوني في مالي، واحدة منها في تمبكتو
الغاية 2 أن تضمن الدول الأطراف والجهات المانحة نمو الموارد المالية واستدامتها	• الدول الأطراف: ضمان تمتع الصندوق الاستئماني للضحايا بقدرته المثلى على النهوض بالمهام المنوطة به في إطار ولايته في الحالات الراهنة والحالات المقبلة • الجهات المانحة: ضمان موارد كافية للصندوق لتوسيع نطاق عمله الى 4 حالات	• وافقت الدول الأطراف على زيادة بنسبة 23٪ في الميزانية لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق") من أجل تلبية احتياجات القدرات في تنفيذ ثلاثة أوامر لجبر الأضرار وتوسيع برامج المساعدة • تلقى الصندوق مساهمات طوعية من 29 بلدا مانحا، وهي: أندورا، وأستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وشيلي، وقبرص، وجمهورية التشيك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، وهنغاريا، وأيرلندا، وإيطاليا، واليابان، وليختنشتاين، ولكسمبورغ، وهولندا، ونيجيريا، وبولندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وأوروغواي • تلقى الصندوق مساهمة طوعية إجمالية تزيد عن 2.6 مليون يورو من الدول الأطراف. وشمل ذلك استمرار اتفاقيتي تمويل متعدّدي السنوات ومساهمات من حكومات مانحة لأول مرة • واصل الصندوق العمل بترتيبات تمويل متعددة السنوات ومساهمات من حكومات مانحة لأول مرة. وتضمنت المساهمات اتفاق جديد مدته ثلاث سنوات مع السويد (30 مليون كرونة

	• جبر الأضرار: يعمل الصندوق الاستئماني على زيادة الاحتياطي المخصص لجبر الأضرار من السلة المشتركة والمساهمات المخصصة	سويدية، ما يعادل 3 ملايين يورو)، وأقساط من ترتيبات تمويل متعددة السنوات (فنلندا وهولندا)، ومساهمات مخصصة لاحتياطي تعويضات الصندوق الاستئماني (أيرلندا وألمانيا) بالإضافة إلى منح محددة (إيطاليا)؛ ومساهمات من مانحين جدد أو مانحين عائدين، بما في ذلك شيلي، وجورجيا، وإيطاليا، ونيجيريا • عقد أكثر من 120 اجتماعا ثنائيا مع ممثلي الحكومات في المكاتب القطرية، وذلك في لاهاي، ونيويورك، وبروكسل، من أجل تقديم معلومات محدثة عن أنشطة الصندوق • قدم الصندوق دعوة للمساهمات في شكل مذكرة شفوية من أجل استكمال مبلغ الالتزام المحدد لحالات جبر الأضرار ومواصلة تنفيذ برامج المساعدة. وقدم مقترحات تمويلية إلى الحكومات لتمويل منح تشمل على وجه التحديد حالات من جبر الأضرار و/أو برامج مساعدة • كانت ثمة زيادة قدرها 25 ألف يورو في التبرعات الخاصة • جمع الأموال من القطاع الخاص هو الآن في مرحلته الأولية في إطار الصندوق. لقد أجري بحث أولي شمل 50 شركة و65 مؤسسة و 50 شركة مدمجة عالمية، للاستيثاق من أنها ستكون جهات مانحة محتملة مناسبة للصندوق. واعتمد البحث على المعايير التالية: مطابقة مجالات البرامج ذات الأولوية، والاهتمامات الجغرافية، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة • تم تقديم اقتراح تمويل بقيمة مليون يورو بعنوان "إعادة الكرامة لضحايا العنف الجنسي والجنساني في جمهورية إفريقيا الوسطى" إلى يانصيب البريد الهولندي. وقد وصل الاقتراح إلى الجولة الثانية وستعلن النتيجة في آذار/مارس 2020 •استكمل الصندوق نصف مبلغ الالتزام في قضية *لوبانغا* وما يزال بحاجة إلى استكمال المبلغ المتبقي البالغ حوالي 4 ملايين يورو • استكمل الصندوق نصف مبلغ الالتزام في قضية *المهدي* ويسعى حاليا إلى استكمال المبلغ المتبقي البالغ 1.35 مليون يورو

		• تلقى الصندوق مساهمات مخصصة لاحتياطي حالات جبر الأضرار (أيرلندا وألمانيا) • تلقى الصندوق مساهمات مخصصة لحالات جبر الأضرار في قضية *المهدي* (إيطاليا)
الغاية 3 الصندوق الاستئماني للضحايا يدافع بقوة عن حقوق الضحايا وحقوق أسرهم في المجال العام، ولاسيما في نظام العدالة العالمي والقطاع الإنساني	• الاتصالات الداخلية (بين الصندوق الاستئماني ومجلس إدارته): إرساء تبادل الرسائل على نحو واضح ومتسق وفعال دعما للصندوق • الاتصالات الخارجية: تعزيز الإحاطة بهوية الصندوق الاستئماني وبماهية عمله وبمنجزاته	• جنبًا إلى جنب مع ملخصات الإدارة والوثائق التي يتم إعدادها لاجتماعات مجلس الإدارة، ثمة اتصال مستمر مع مجلس الإدارة بشأن المسائل الجارية التي تتطلب اهتمامًا واتخاذ قرارات بشأنها، بما في ذلك إعداد (مسودات) الإيداعات القانونية فيما يخص إجراءات جبر الأضرار نيابة عن مجلس الإدارة • تواصل أمانة الصندوق عقد اجتماعات للموظفين كل أسبوعين من المقر الرئيسي والمكاتب القطرية لمناقشة التحديثات بشأن الأنشطة والأولويات والمواعيد النهائية • المشاركة المتكررة من جانب مجلس إدارة الصندوق وموظفيه في مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات والمناقشات العامة الدولية على مدار العام للدفاع عن حقوق الضحايا في جبر الأضرار والمساعدة، فضلاً عن أنشطة الصندوق • كان الصندوق ظاهرا للعيان في العديد من المنتديات الدولية التي عُقدت في كندا، ونيويورك، ولاهاي، وبروكسل، كما أنه شارك في حلقات عمل واجتماعات • شارك الصندوق في عديد من الاجتماعات الفردية مع أعضاء الدول الأطراف والسفارات أو البعثات المعنية في لاهاي، وبروكسل، ونيويورك، للتواصل معهم وإبلاغهم بعمل الصندوق • اتسعت الاتصالات الخارجية التي يضطلع بها الصندوق، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، من حيث الحجم والتنوع، وتم إجراء تحسينات على موقع الصندوق على الويب. بيد أن هذا المجال ما يزال يعاني من نقص في الوقت المتاح وموارد الموظفين المخصصة ليكون مرضيا • نشر الصندوق التقرير السنوي لعام 2018، وكتيبا عن الصندوق ذاته وتحديثات عن الأنشطة التي يضطلع بها • جنبًا إلى جنب مع قسم الإعلام والتوعية، تشاطرا نشر القصص على

		صفحات المحكمة على الفيسبوك والانستغرام عن أنشطة الصندوق ومدى تأثيرها • استضاف الصندوق الاستئماني في أوغندا برنامجين إذاعيين على محطتين مع الشركاء المنفذين لتعزيز فهم مشاريع إعادة التأهيل والمساعدة التي يضطلع بها الصندوق والتعريف بسبل الوصول إليها على نطاق شمال أوغندا • أعد الصندوق الاستئماني في أوغندا خمس رسائل إذاعية فورية تتعلق بأنشطة الصندوق تم بثها وفقًا لجدول زمني دوري على نطاق شمال أوغندا • عقد الصندوق في أوغندا خمس جلسات إعلامية مع أقسام من المحكمة (قسم الإعلام والتوعية، وقسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم، والممثلون القانونيون للضحايا) تناولت برامج الصندوق الاستئماني للضحايا ومنجزاته • كان الصندوق في أوغندا مدعوا كمتحدث أو مشارك أو حاضرا في أكثر من 15 من الحلقات الدراسية أو المؤتمرات أو الاجتماعات الحكومية رفيعة المستوى بهدف ترويج ومناقشة برامج الصندوق • استضاف الصندوق برامج إذاعية وجلسة توعية مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بعمل الصندوق الاستئماني في جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع قسم الإعلام والتوعية • شارك الصندوق في اجتماعات المحكمة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومع السلك الدبلوماسي (السفراء) بهدف تعزيز التعاون بين المكتب القطري للمحكمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والصندوق الاستئماني للضحايا، والبعثة المذكورة، بما في ذلك المنظمات الدولية • عقد الصندوق اجتماعات إعلامية مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء، ووزير الأراضي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية

		• أجرى خمس بعثات مشتركة مع وحدة التوعية لتقديم معلومات عن برنامج المساعدة المقبل في كوت ديفوار • اضطلع ببعثة مشتركة واحدة مع قسم الإعلام والتوعية ومكتب المدعي العام وقسم الضحايا وجبر أضرارهم فيما يتعلق بعمليات المحكمة في مالي • أجرى ثلاث مقابلات في مالي بشأن حالات جبر الأضرار في قضية *المهدي*
الغاية 4 سهر الصندوق الاستئماني، بعمله من خلال التشارك التعاوني مع شركائه الاستراتيجيين، على رشاد الإدارة والمساءلة والشفافية في جميع أنشطته	• الشراكة: تعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم مع الشركاء الاستراتيجيين • الحوكمة: وضع وإعمال نظم وأدوات وإجراءات تفي بمقتضيات العمل • المساءلة: إرساء نظام فعال لمراقبة الامتثال • الشفافية: تحسين تبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين	• حقق الصندوق الاستئماني للضحايا بناء الثقة المتبادلة مع المانحين الرئيسيين والنجاح في توسيع قاعدة المانحين لتشمل دولا مانحة جديدة غير تقليدية وبلدانا مانحة محتملة • تقدم باقتراح تمويل متعدد السنوات إلى الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) لمواصلة الشراكة في السنوات القادمة. ونتج عن ذلك مساهمة لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 30 مليون كرونة سويدية • شارك موظفو الصندوق الميدانيون بنشاط في اجتماعات مجموعة الحماية مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل المعلومات والخبرة • عُقدت أربعة اجتماعات مع سلطات كوت ديفوار بشأن التكامل الإيجابي • عقد الصندوق اتفاقا مع شريك دولي لإجراء مسح يتعلق بالتكامل الإيجابي في كوت ديفوار • وضع الصندوق مشروعا أوليا لمبادئ توجيهية تخص الميزانية للشركاء المنفذين • أجرى الصندوق الاستئماني في أوغندا ست عمليات تحقق مالي من الشركاء المنفذين • عمل الصندوق على تعزيز نظام عمليات الفحص الفوري/التحققي وقرر تنظيم عمليات المراجعة المحلية لشركاء التنفيذ الميدانيين • قدم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ عمليات جبر الأضرار إلى الدوائر الابتدائية ذات الصلة

		• ثمة مشاركة في المعلومات بشأن تطوير برنامج الصندوق الاستئماني وتنفيذه تجاه أصحاب المصلحة وهي جارية قيد التطوير، بالاشتراك مع المكاتب القطرية، في سبيل تحقيق عملية أكثر تنظيماً

المرفق الثامن

البرنامج الرئيسي السابع– 5: آلية الرقابة المستقلة

النتائج المتوخاة	*مؤشِّرات الأداء*	*الهدف فيما يخص عام 2019*	*المنجَزات*
الهدف 1: الإسهام في الإشراف الفعال على المحكمة من خلال القيام في الوقت المناسب وعلى نحو مهني بالتحقيق فيما يفاد به من حالات عدم الامتثال لأنظمة المحكمة	• النسبة المئوية للإفادات التي يُستجاب لها في غضون 20 يوم عمل	• 95%	• 96
الهدف 2: مساعدة جمعية الدول الأطراف ورؤساء الأجهزة في السهر على كفاءة وفعالية عمليات المحكمة من خلال إجراء عمليات التفتيش والتقييم المطلوبة	• النسبة المئوية لما يُنْجَز في الأجل المحدَّد من أعمال الرقابة الموافق عليها	• 95%	• صفر% (1)

(1) خلال عام 2019، تلقت آلية الرقابة الداخلية طلبا رسميا واحدا فقط من الجمعية (انظر القرار ICC-ASP / 17/20، القسم لام، الفقرة 7، الصفحة 26) في أثناء دورتها المنعقدة في كانون الأول/ديسمبر 2018، لإجراء تقييم لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا وتقديم تقرير تقييمي في النصف الأول من عام 2019. ولم يتم الانتهاء من التقرير حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بسبب قيود الوقت والميزانية. لقد ذهبت

أخصائية التقييم الوحيدة لآلية الرقابة الداخلية المكلفة بهذه المهمة في إجازة أمومة في أواخر نيسان/أبريل 2019 تمتد حتى 20 كانون الثاني/يناير 2020، مما استلزم تعيين خبير استشاري لإتمام هذه المهمة.

المرفق التاسع

البرنامج الرئيسي السابع– 6: مكتب المراجعة الداخلية

النتائج المتوخاة	*مؤشِّرات الأداء*	*هدف فيما يخص عام 2019*	*المنجزات*
الهدف 1: الإسهام في تحقيق ما تنشده المحكمة من أهداف استراتيجية وعملية بتهيئة ما يطمئن الإدارة إلى نجاعة وفعالية الحوكمة وأطر المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال أعمال المراجعة/إسداء المشورة	• عدد ما يُجرى من عمليات المراجعة مقابل عدد عمليات المراجعة التي يلزم إجراؤها وفقا لخطة المراجعة المعتمدة	• خمس عمليات مراجعة كحد أدنى	• إجراء 5 عمليات مراجعة (4 عمليات مراجعة عامة ومراجعة واحدة لتكنولوجيا المعلومات)، وتم بدء مراجعة عامة واحدة وتقديم خدمتين استشاريتين • مراجعة الأمن والسلامة في المقر الرئيسي • مراجعة حسابات الصناديق الاستئمانية – منحة المفوضية الأوروبية • مراجعة إدارة المركبات • مراجعة تطوير النظم وإدارة المشاريع • متابعة عملية مراجعة الضوابط الإدارية والمالية في المكاتب القطرية • مراجعة مستندات الالتزام المتنوعة (التي ابتدأت في عام 2019) • الخدمة الاستشارية: تسهيل تقييم المخاطر لقسم نظام إدارة المعلومات • الخدمة الاستشارية: التدريب على برنامج التعافي من الكوارث

المرفق العاشر

الشراء

ألف – لمحة عامة عن أنشطة الشراء في عام 2019

	كانون الثاني/ يناير	*شباط/ فبراير*	*آذار/ مارس*	*نيسان/ أبريل*	*أيار/ مايو*	*حزيران/ يونيو*	*تموز/ يوليه*	*آب/ أغسطس*	*أيلول/ سبتمبر*	*تشرين الأول/ أكتوبر*	*تشرين الثاني/ نوفمبر*	*كانون الأول/ ديسمبر*	*المجموع*
عدد موظفي المشتريات	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	
عدد موظفي المشتريات في السنة السابقة	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	
أوامر الشراء													
عدد أوامر الشراء لعام 2019	**340**	**117**	**108**	**94**	**117**	**72**	**100**	**72**	**76**	**79**	**68**	**62**	**1305**
عدد أوامر الشراء في السنة السابقة	212	163	149	87	135	131	130	123	96	116	132	92	1566
قيمة أوامر الشراء لعام 2019	**11212750**	**1072537**	**1006156**	**847881**	**1326939**	**659566**	**1131272**	**489340**	**665989**	**796416**	**1543147**	**4269608**	**25021601**
قيمة أوامر الشراء في السنة السابقة	7012277	1020222	1359579	772852	2114496	1166779	984126	1000373	673701	2571233	2481483	4717633	25874753
التوريدات													
عدد التوريدات **لعام 2019**	330	134	95	111	95	103	113	65	75	80	96	65	1362
عدد التوريدات في السنة السابقة	286	158	144	105	161	190	127	141	53	3	11	4	1383
لجنة استعراض عمليات الشراء													
عدد اجتماعات لجنة استعراض عمليات الشراء **لعام 2019**	**صفر**	**4**	**1**	**5**	**5**	**4**	**2**	**3**	**2**	**7**	**7**	**4**	**44**
عدد اجتماعات لجنة استعراض عمليات الشراء في السنة السابقة	1	1	5	6	3	6	9	5	5	11	19	9	80
قيمة العمليات المستعرضة من قبل لجنة استعراض عمليات الشراء **لعام 2019**	**49 102**	**64 032**	**1 217 858**	**2 705 341**	**817 371**	**13 696 390**	**15 462 155**	**613 005**	**543 032**	**1 150 659**	**1 550 66111 428 054**		**49 297 659**

باء – لمحة عامة عن مجموع النفقات في عام 2019 بحسب البلد

بلد الجهة البائعة	*قيمة طلب الشراء في عام 2019 (باليورو)*	*النسبة المئوية*
هولندا	17,563,062	%70.2
أوغندا	1,296,485	%5.2
الولايات المتحدة الأمريكية	931,708	%3.7
المملكة المتحدة	767,472	%3.1
جمهورية أفريقيا الوسطى	680,768	%2.7
بلجيكا	622,884	%2.5
جمهورية الكونغو الديمقراطية	612,158	%2.4
ابرلندا	397,000	%1.6
مالي	393,742	%1.6
فرنسا	283,120	%1.1
كوت ديفوار	269,208	%1.1
الدانمرك	234,844	%0.9
سويسرا	144,561	%0.6
اسبانيا	121,093	%0.5
إيطاليا	94,137	%0.4
صربيا	85,870	%0.3
ألمانيا	80,205	%0.3
نيوزيلندا	65,813	%0.3
الإمارات العربية المتحدة	41,757	%0.2
جورجيا	39,424	%0.2
آخرون	296,289	%1.2

جيم – السلع والخدمات الرئيسية المشتراة في عام 2019 مع البلد المعني (أعلى 20)

	الوصف	*القيمة*	*البلد*
1	إيجار زنزانات الاحتجاز	1,842,000	هولندا
2	إدارة المعاشات التقاعدية للقضاة	1,566,000	هولندا
3	صيانة المباني الدائمة للمقر	1,467,708	هولندا
4	منصة سير العمل القضائي لبرمجيات تكنولوجيا المعلومات	900,455	هولندا
5	خدمات النظافة للمقر	844,997	هولندا
6	الاتصالات السلكية واللاسلكية لتكنولوجيا المعلومات	748,236	هولندا
7	أجهزة تكنولوجيا المعلومات	526,119	هولندا
8	الكهرباء للمقر	412,882	هولندا
9	التدفئة والتبريد للمقر	357,000	هولندا
10	خدمات بيانات تكنولوجيا المعلومات	355,576	هولندا
11	التعاون مع الأمم المتحدة	347,888	مالي
12	تراخيص برمجيات تكنولوجيا المعلومات المكتبية	347,420	إيرلندا
13	خدمات المكاتب الميدانية	341,509	بلجيكا
14	تراخيص برمجيات ساب وصيانتها	269,234	هولندا
15	خدمات المؤتمرات للجمعية	253,873	هولندا
16	خدمات صيانة الأجهزة السمعية لتكنولوجيا المعلومات في قاعات المحاكمات بالمقر	244,917	المملكة المتحدة
17	خدمات برمجيات تكنولوجيا المعلومات	218,773	الدانمرك
18	الشريك في تفعيل الصندوق الاستئماني للضحايا	200,000	أوغندا
19	الشريك في تفعيل الصندوق الاستئماني للضحايا	200,000	الولايات المتحدة الأمريكية
20	الشريك في تفعيل الصندوق الاستئماني للضحايا	200,000	أوغندا
	المجموع	11,644,586	

دال- تمثيل بياني لأكبر 20 مقدارا للمصروفات بحسب البلد (بما فيها هولندا ثم من دون هولندا)

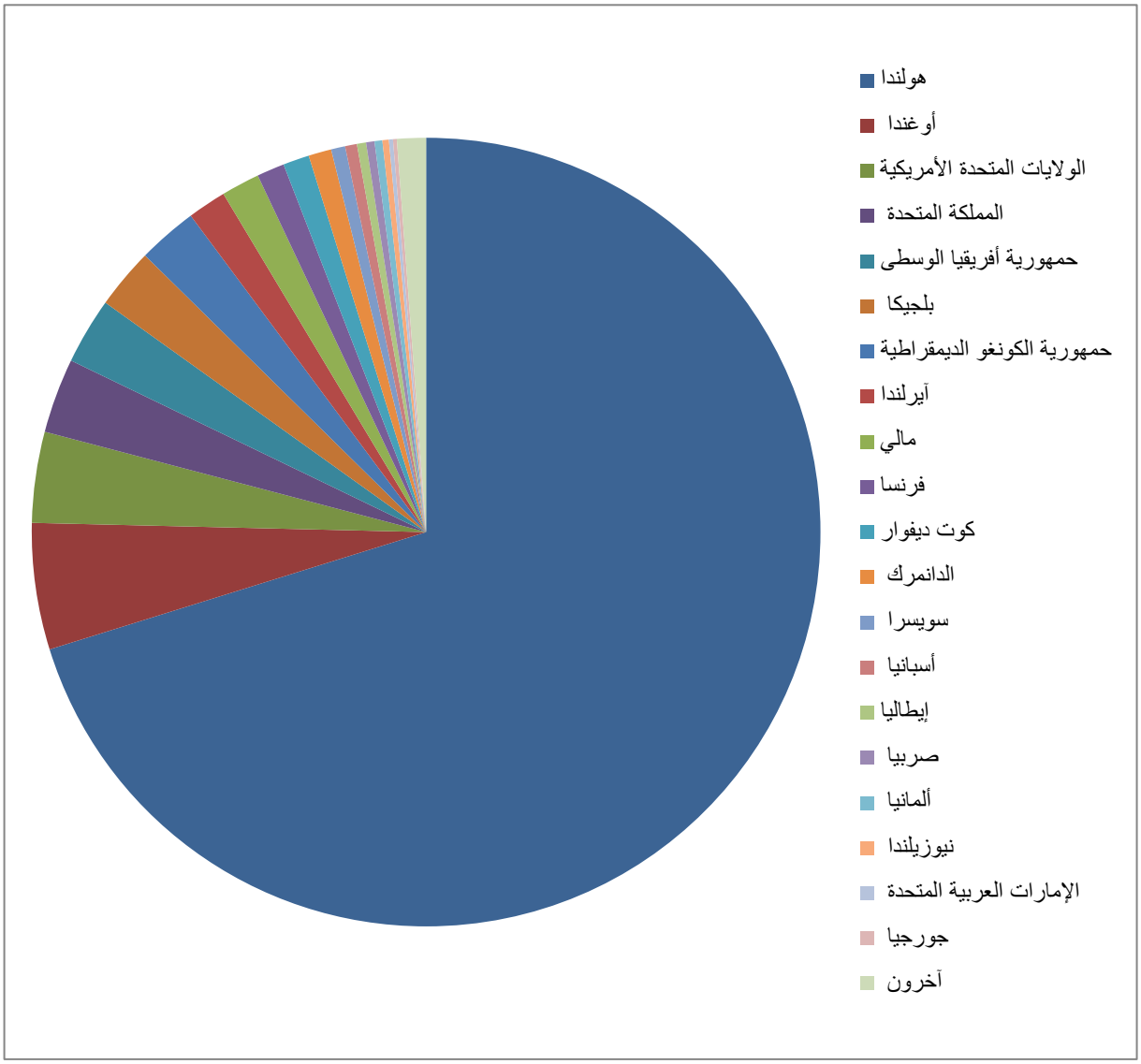

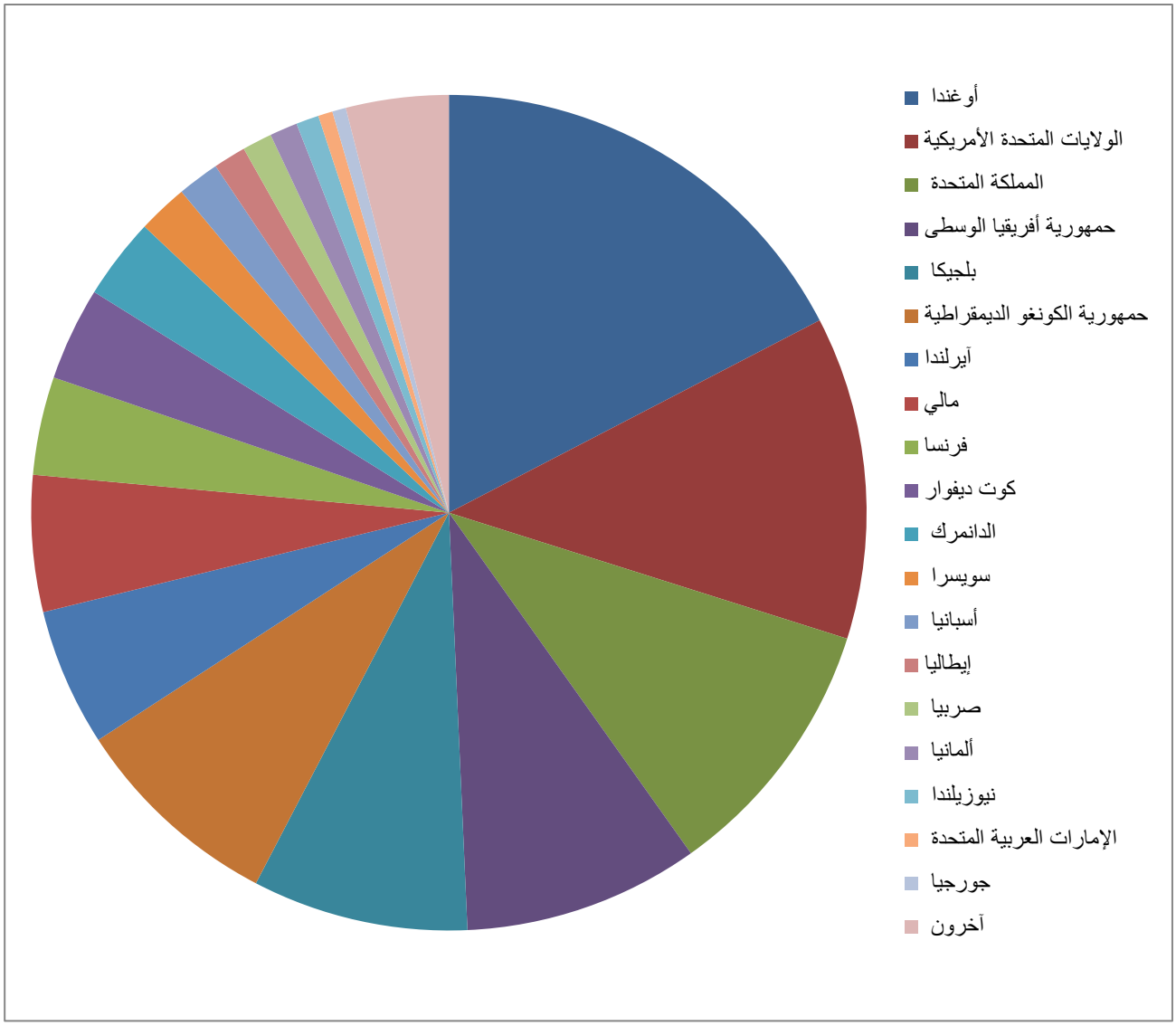
أوغندا
الولايات المتحدة الأمريكية
المملكة المتحدة
جمهورية أفريقيا الوسطى
بلجيكا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
آيرلندا
مالي
فرنسا
كوت ديفوار
الدانمرك
سويسرا
أسبانيا
إيطاليا
صربيا
ألمانيا
نيوزيلندا
الإمارات العربية المتحدة
جورجيا
آخرون

المرفق الحادي عشر

الأموال السائلة

الجدول 1– خطر الديون السيادية – درجات التصنيف الائتماني

البلد	*Moody's*	*S&P*	*Fitch*
هولندا	AAA	AAA	AAA
فرنسا	AA2	AA	AA
لكسمبرغ	AAA	AAA	AAA

الجدول 2– المخاطر المصرفية – درجات التصنيف الائتماني

المصرف	*درجات التصنيف الائتماني القصير الأجل*			*درجات التصنيف الائتماني الطويل الأجل*		
	Moody's	*S&P*	*Fitch*	*Moody's*	*S&P*	*Fitch*
ABN AMRO – هولندا	P-1	A-1	F1	A1	A	A+
Rabobank – هولندا	P-1	A-1	F1+	Aa3	A+	AA-
BCEE – لكسمبرغ	P-1	A-1+	-	Aa2	AA+	-
CIC Paris	P-1	A-1	F1	Aa3	A	A+
Société Générale	P-1	A-1	F1	A1	A	A

الشكل 1– الأموال السائلة بحسب المصارف

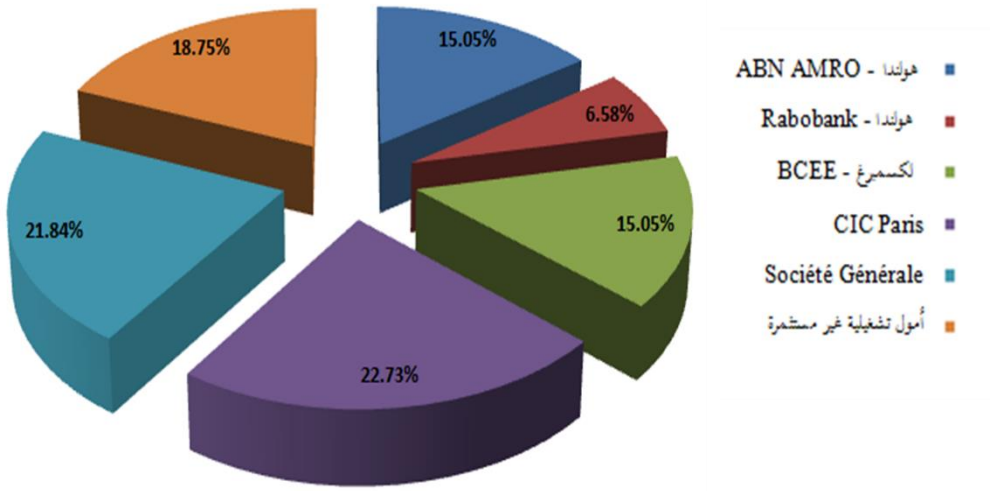

الشكل 2– أسعار الفائدة الأساسية لدى البنك المركزي الأوروبي للفترة 2012–2019

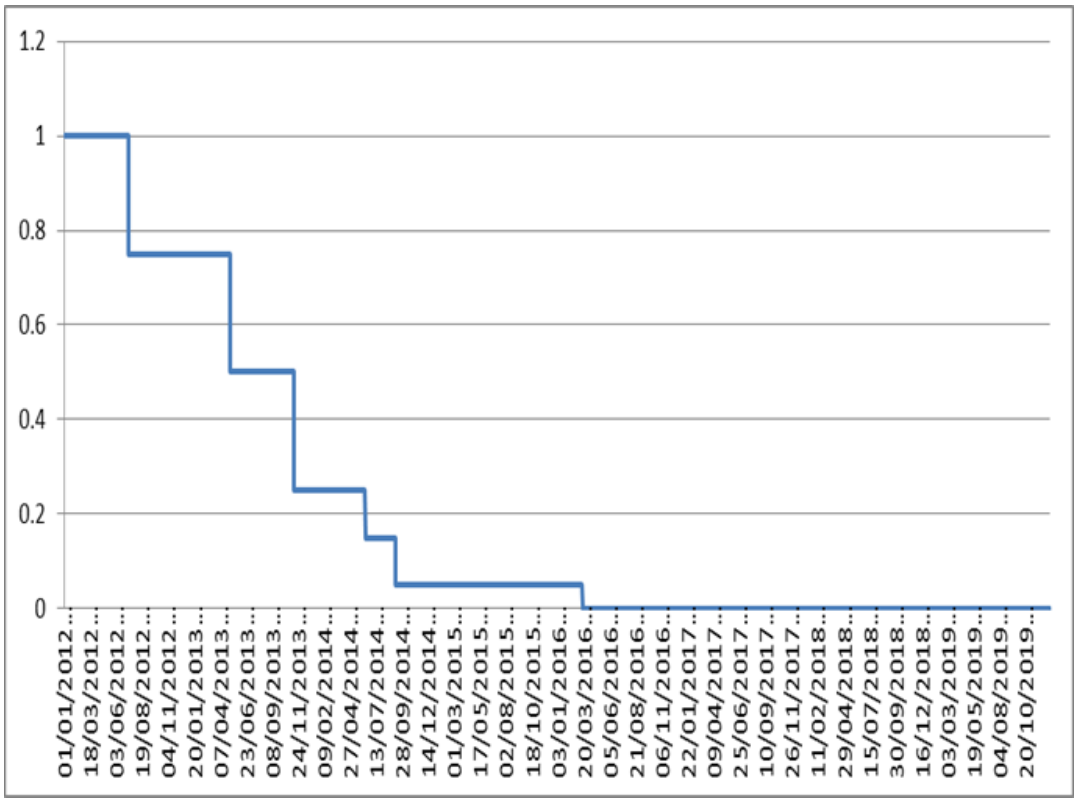
1.2
1
0.8
0.6
0.4
0.2
0
01/01/2012..
18/03/2012..
03/06/2012..
19/08/2012..
04/11/2012..
20/01/2013..
07/04/2013..
23/06/2013..
08/09/2013..
24/11/2013..
09/02/2014..
27/04/2014..
13/07/2014..
28/09/2014..
14/12/2014..
01/03/2015..
17/05/2015..
02/08/2015..
18/10/2015..
03/01/2016..
20/03/2016..
05/06/2016..
21/08/2016..
06/11/2016..
22/01/2017..
09/04/2017..
25/06/2017..
10/09/2017..
26/11/2017..
11/02/2018..
29/04/2018..
15/07/2018..
30/09/2018..
16/12/2018..
03/03/2019..
19/05/2019..
04/08/2019..
20/10/2019..

المرفق الثاني عشر

حال صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ – أرقام مؤقتة غير مراجعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

حال صندوق رأس المال العامل	2019	2018
الرصيد في بداية الفترة المالية	9,057,05	
المبالغ المستلَمة من الدول الأطراف	8	15 782
المبالغ المردودة إلى الدول الأطراف المنسحبة	(30,557)	–
المبالغ المسحوبة مؤقتاً من أجل السيولة	(5,589,156)	–
مبالغ إعادة التمويل	–	9 041 272
الفائض النقدي	2,512,816[20]	–
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5,950,165**	**9 057 054**
المستوى المحدد	11,600,000	11 600 000
المبالغ المستحقة على الدول الأطراف	(945)	(953)
النقص في التمويل – الذي سيتم تمويله من الفوائض المقبلة	(59,734)[21]	(2 541 993)
المبالغ المسحوبة مؤقتاً من أجل السيولة	(5,589,156)	–
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5,950,165**	**9 057 054**
حال صندوق الطوارئ	**2019**	**2018**
الرصيد في بداية الفترة المالية	5,243,111	3 759 138
المبالغ المستلَمة من الدول الأطراف	–	4 991
المبالغ المردودة إلى الدول الأطراف المنسحبة	(1,794)	–
مبالغ إعادة التمويل	–	1 478 982
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5,241,317**	**5 243 111**
المستوى المحدد	7,000,000	7 000 000
المبالغ المستحقة على الدول الأطراف	(295)	(295)
نقص التمويل	(1,758,388)	(1 756 594)
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر	**5,241,317**	**5 243 111**

(1) ICC-ASP/16/Res.1، الجزء باء، الفقرة 4.

[20] القرار ICC-ASP/18/Res.1، الجزء باء، الفقرة 2

[21] القرار ICC-ASP/17/Res.4، الجزء باء، الفقرة 5

المرفق الثالث عشر

مدى تحقُّق افتراضات مكتب المدّعي العام في الفترة من عام 2005 إلى عام 2019

السنة المالية	*الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)*	*معدَّل أداء الميزانية*	*الافتراضات*	*مدى تحقُّق الافتراضات*
2005	66.9	٪92.9	– متابعة ثماني حالات: – حالتان في كل من المرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف – حالتان في مرحلة التحقيق	– متابعة/تحليل ثماني حالات – الإجراءات التمهيدية والإجراءات الموضوعية للاستئناف في ثلاث حالات – بدأ التحقيق في ثلاث حالات — الحالة في أوغندا، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية الأولى)، والحالة في دارفور (بناء على إحالة من مجلس الأمن)
2006	80.4	٪80.4	– متابعة ما يصل إلى ثماني حالات – فتح تحقيق رابع – بدء محاكمتين	– متابعة/تحليل خمس حالات – فتح تحقيق رابع– جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية الثانية) – الإجراءات التمهيدية والإجراءات الموضوعية للاستئناف في *قضية لوبَنْغا* (القضية الأولى في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) – الإجراءات التمهيدية في ثلاثة تحقيقات أخرى
2007	88.9	٪87.2	– متابعة خمس حالات على الأقل – عدم إجراء تحقيقات جديدة في حالات جديدة – في الحالات الأربع قيد البحث، التحقيق في ست قضايا على الأقل، بما في ذلك في القضيتين اللتين صدرت أوامر بالقبض فيهما	– التحليل الأولي/المتقدم في خمس حالات – فتح تحقيق جديد في حالة جديدة (جمهورية أفريقيا الوسطى) – التحقيق في سبع قضايا في الحالات الأربع قيد البحث (جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضيتان الأولى والثانية)، ودارفور (القضيتان الأولى والثانية)، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى) – مواصلة الإجراءات التمهيدية (جلسة اعتماد التهم) في *قضية لوبَنْغا* (القضية الأولى في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)
2008	90.4	٪92.6	– متابعة خمس حالات على الأقل – عدم إجراء تحقيقات جديدة في حالات جديدة – في الحالات الأربع قيد البحث، مواصلة التحقيق في خمس قضايا على الأقل، بما في ذلك في القضايا الثلاث للتي صدرت أوامر بالقبض على المشتبه بهم فيها – إجراء محاكمة واحدة على الأقل	– التحليل الأولي/المتقدم في ست حالات – عدم فتح حالات جديدة – التحقيق في سبع قضايا في الحالات الأربع قيد البحث (أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (القضيتان الأولى والثانية)، ودارفور (القضايا الأولى والثانية والثالثة)، وجمهورية أفريقيا الوسطى) – النظر في قضية *لوبانغا* أمام الدائرة الابتدائية؛ توقفت الإجراءات (القضية الأولى في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) – مواصلة الإجراءات التمهيدية (جلسة اعتماد التهم) في قضية *كاتانغا وإنغوجولو* (القضية الثانية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) – جلسات الاستماع التمهيدية (مؤتمرات للحالة) في قضية *بيمبا* (جمهورية أفريقيا الوسطى)
2009	101.2	٪92.7	– إجراء خمس تحقيقات في ثلاثة من الحالات القائمة – عدم إجراء تحقيقات جديدة في حالات جديدة – تحليل ما يصل إلى ثماني حالات أخرى – إجراء محاكمتين، ولا يتوخى البدء في محاكمة ثالثة في عام 2009 – إجراء المحاكمات على التوالي	– أجريت خمس تحقيقات فعلية: القضية الثانية في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (قضية *كاتانغا وإنغوجولو*)، والقضية الثالثة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (قضية *كيفوس*)، *وقضية بيمبا* في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقضية الثانية في الحالة في دارفور (قضية *البشير*)، والقضية الثالثة في الحالة في دارفور (قضية *حسكنيتة*) – طلب إذن من القضاة لفتح تحقيق جديد في كينيا (*تلقائياً*) – كشف مكتب المدعي العام عن دراسات أولية لعدة حالات منها الحالات في كينيا وكولومبيا وأفغانستان وجورجيا وغينيا وكوت ديفوار وفلسطين، وأعلن مكتب المدَّعي العام بانتظام عن أنشطة المتابعة التي يضطلع بها في هذا المجال لزيادة الأثار المترتبة عليها. – محاكمتان: اختتم مكتب المدعي العام المرافعة في قضية *لوبنغا* وبدأ المرافعة في قضية *كاتَنْغا وانْغوجولو* – استكملت إجراءات اعتماد التهم في قضيتين: *قضية بيمبا وقضية أبو قردة*
2010	103.6	٪97.2	– إجراء خمس تحقيقات فعلية في ثلاثة من الحالات القائمة أمام المحكمة	– القضايا الثالثة والرابعة والخامسة (قضية كيفوس) في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقضية الثالثة في الحالة في دارفور، والقضيتان الأولى والثانية في الحالة في كينيا

السنة المالية	*الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)*	*معدَّل أداء الميزانية*	*الافتراضات*	*مدى تحقُّق الافتراضات*
			– أن تكون التحقيقات الخمسة المتبقية معلقة بسبب كون إجراءات المحاكمة جارية أو غياب المشتبه بهم	– إدارة التحقيقات المتبقية /الشهود في حالة التحقيقات المعلقة بسبب غياب المشتبه بهم: الحالة في أوغندا، والحالة في دارفور (القضيتان الأولى والثانية)؛ ومتابعة التحقيقات المعلقة في الحالات المعروضة على المحكمة: جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضيتان الأولى والثانية) والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
			– عدم إجراء تحقيقات جديدة في حالات جديدة	– التحقيق في الحالة الجديدة في كينيا التي أذنت بها الدائرة التمهيدية في 31 آذار/مارس 2010 – التحقيق الفعلي في القضيتين الأولى والثانية في الحالة في كينيا – تقديم طلبات التكليف بالحضور في 15 كانون الأول/ديسمبر 2010
			– تحليل ما يصل إلى ثماني حالات محتملة	– جاري الدراسة الأولية لتسع حالات (المرحلة الثانية– ب) _ أفغانستان وكولومبيا وكوت ديفوار وجورجيا وغينيا وهندوراس ونيجيريا وجمهورية كوريا وفلسطين – وأعلن عنها. وأعلن مكتب المدَّعي العام بانتظام عن أنشطة المتابعة التي يضطلع بها في هذا المجال لزيادة الآثار المترتبة عليها
			– إجراء ما يصل إلى ثلاث محاكمات على التوالي (وقد تعقد بعض الجلسات بالتوازي خلال عدة أسابيع)	– استكملت إجراءات اعتماد التهم في قضية *بندا وجربو* ولم يصدر القرار بعد – استمرت المحاكمة في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا وانْغوجولو*؛ وانتهت مرافعة الادّعاء في كلتيهما – بدأت المحاكمة في قضية *بيمبا* في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 – جرت محاكمات متزامنة على مدى أربعة أشهر
2011	103.6	٪99.2	– أن تُجرى أربع أو خمس عمليات تحقيق جديدة في قضايا ضمن الحالات القائمة أو الجديدة، رهناً بالحصول على التعاون الخارجي اللازم بشأنها	– حُقِّق في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضيتين الثالثة والرابعة) وفي الحالة في دارفور (القضية الثالثة) وفي الحالة في كينيا (القضيتين الأولى والثانية) وفي الحالة في ليبيا وفي الحالة في كوت ديفوار
			– أن تُستدام سبع عمليات تحقيق متبقية (بما في ذلك تقديم الدعم في ثلاث محاكمات، رهناً بنوال التعاون الخارجي)	– اهتُمَّ بالتحقيقات المتبقية/إدارة شؤون الشهود في حالات كان المشتبه بهم فيها طلقاء: الحالة في أوغندا والحالة في دارفور (القضيتين الأولى والثانية)؛ وتوبعت الأعمال المتصلة بعمليات تحقيق متبقي لتقديم الدعم في حالات تجري فيها المحاكمة: الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضيتين الأولى والثانية) والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
			– تحليل ما يصل إلى ثماني حالات محتملة	– شملت الدراسة الأولية (المرحلة 2ب أو مرحلة لاحقة لها) عشر حالات منها ثماني حالات معلَن عنها (هي الحالات في أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس ونيجيريا وجمهورية كوريا وفلسطين) وحالتان بلغتا مرحلة التحقيق في عام 2011 (هما الحالة في كوت ديفوار والحالة في ليبيا) – عمد مكتب المدَّعي العام إلى إضفاء الطابع المنهجي على إشهار أنشطته في مجال المتابعة بغية زيادة أثرها، وذلك بوسائل منها إصداره في كانون الأول/ديسمبر تقريراً عنوانه "تقرير علني شامل بشأن الدراسات الأولية"
			– أن يُهتم بأربع محاكمات على الأقل، رهناً بنوال التعاون الخارجي	– استكملت جلسة اعتماد التهم في قضية *روتو وكوسجي و سَنْغ وفي قضية موثاورا وكنياتا وعلي)* – اعتُمدت التهم في قضية *بندا وجربو* (يُنتظر تحديد تاريخ المحاكمة فيها) – ردَّت التهم في قضية *امبا روشيما* (التمس مكتب المدَّعي العام الإذن باستئناف القرار القاضي بردها) – طُلب إصدار أوامر بالقبض على المشتبه بهم فأُصدرت وأُنجزت الجلسة الاستهلالية في *قضية غباغبو* – طُلب إصدار أوامر بالقبض على معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي (وحُفظت الدعوى ضد معمر القذافي) – طُلب إصدار أمر بالقبض على عبد الرحيم محمد حسين – استمرت المحاكمات في قضية *لوبَنْغا* وقضية *كاتَنْغا وانْغوجولو* وقضية *بيمبا*

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	معدَّل أداء الميزانية	الافتراضات	مدى تحقُّق الافتراضات
2012	108.8	٪96.6	– تحليل ما يصل إلى ثماني حالات محتملة	– شملت الدراسة الأولية (المرحلة 2 أو مرحلة لاحقة لها) تسع حالات هي الحالات في أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس ومالي ونيجيريا وجمهورية كوريا وفلسطين– أُنجزت الدراسة الأولية في اثنتين منها (الحالة في مالي والحالة في فلسطين) – أصدر مكتب المدَّعي العام تقارير علنية أعمق بشأن أنشطته على صعيد المتابعة، بغية زيادة أثرها، وذلك بوسائل منها إصداره تقريراً سنوياً عنوانه "تقرير عن عمليات الدراسة الأولية" وتقارير متعلقة بحالات معيَّنة (الحالة في كولومبيا والحالة في مالي) – أجرى مكتب المدَّعي العام في عام 2012 ثماني عمليات تحقيق فعلي: في القضايا الرابعة والخامسة والسادسة في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والقضيتين الأولى والثانية في الحالة في كينيا؛ والقضيتين الأولى والثانية في الحالة في ليبيا؛ والحالة في كوت ديفوار
			– أن تستدام تسع عمليات تحقيق متبقية (بما في ذلك تقديم الدعم في ثلاث محاكمات، رهناً بنوال التعاون الخارجي)	– اهتُمَّ بالتحقيق المتبقي/إدارة شؤون الشهود في حالات كان المشتبه بهم فيها طلقاء أو انطوت على مسائل تتعلق بإدارة شؤون الشهود: الحالة في أوغندا؛ والحالة في دارفور (القضايا الأولى والثانية والثالثة والرابعة)؛ والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية الثالثة)؛ واهتُم بعمليات تحقيق متبقية لتقديم الدعم في حالات تجري فيها المحاكمة: الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضيتين الأولى والثانية) والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
2013	115.1	٪95.8	– أن تُجرى سبع عمليات تحقيق في سبعة بلدان من بلدان الحالات، منها الحالة الحديثة في كوت ديفوار	– غدا مكتب المدَّعي العام، بعد مباشرته تحقيقاً في مالي، يعمل في ثمانية بلدان من بلدان الحالات؛ فلم يتمكن إلا من إجراء ست عمليات تحقيق فعلي؛ لكن ذلك يعزى أيضاً إلى أنه أجرى ثلاث عمليات تحقيق إضافية متعلقة بجرائم منصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي
			– أن يُستمر في النهوض بعبء العمل الحالي المتأتي عن قضايا تشملها تسع عمليات تحقيق متبقية	– واصل مكتب المدَّعي العام النظر في سبع عمليات تحقيق متبقية (لا يشمل هذا الرقم الدعم التحقيقي المقدَّم في المحاكمات الجارية)
			– أن تُجرى الدراسة الأولية في عدد من الحالات لا يقل عن ثمانية	– أُجريت الدراسة الأولية في ثماني حالات هي الحالات في أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس ونيجيريا وجمهورية كوريا والسفن المسجَّلة لاتحاد جزر القمر وجمهورية اليونان ومملكة كمبوديا – نشر مكتب المدَّعي العام تقريراً عنوانه "تقرير عن أنشطة الدراسة الأولية في عام 2013"، وتقريره المعنون "ورقة عن سياسة مكتب المدعي العام بشأن عمليات الدراسة الأولية"، والتقرير الذي تقضي به المادة 5 من النظام الأساسي بشأن الحالة في نيجيريا؛ كما عالج المكتب 627 بلاغاً جديداً استُلمت عملاً بالمادة 15 من النظام الأساسي منها 29 بلاغاً تستلزم مزيداً من التحليل ويمكن أن يصدر تقرير تحليلي مخصَّص لها
2014	121.7	٪96.7	– أن تُجرى أربع عمليات تحقيق في ثمانية بلدان من بلدان الحالات، بما في ذلك الحالة الحديثة في مالي	– عُدِّلت الخطط الأصلية بسبب الأنشطة التي تعيَّن الاضطلاع بها جراء أحداث غير مرتقبة (منها طروء قضيتين في جمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا تخصان جرائم منصوصاً عليها في المادة 70 من النظام الأساسي) ومستجدات في مجال العمليات (مثل تقديم السيد بليه غوديه إلى المحكمة، والمسائل الأمنية في شمال مالي، والأخطار الصحية في غرب أفريقيا)؛ وقد تم في نهاية المطاف إجراء مزيد من عمليات التحقيق لكن بوتيرة مختلفة عن الوتيرة المخطَّط لها
			– أن يُستمر في النهوض بعبء العمل الحالي المتأتي عن قضايا تشملها تسع عمليات تحقيق متبقية	–كما ذكر في البند السابق، أفضت بضعة مستجدات غير مرتقبة إلى وتيرة مختلفة لعمليات التحقيق المجراة في عام 2014؛ وأدّت إضافة القضيتين المتعلقتين بجرائم منصوص عليها في المادة 70، اللتين استدعيتا تحركاً سريعاً، إلى بعض حالات التأخير وإلى إرجاء بعض الأنشطة؛ وبالتالي فقد ازداد عدد عمليات التحقيق المتبقية

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	معدَّل أداء الميزانية	الافتراضات	مدى تحقُّق الافتراضات
			– أن تُجرى الدراسة الأولية في ثماني حالات على الأقل	– أجريت الدراسة الأولية في إحدى عشرة حالة: الحالات في أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس ونيجيريا وجمهورية كوريا والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوكرانيا والسفن المسجَّلة لبلدان معيَّنة – أختتم مكتب المدّعي العام دراساته الأولية في جمهوريا أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وفيما يتعلق بالسفن المسجَّلة لبلدان معيَّنة؛ وقد نشر المكتب تقريره السنوي بشأن أنشطة الدراسات الأولية في 2 كانون الأول/ديسمبر 2014؛ وتلقى المكتب 511 بلاغاً مقدَّماً بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، منها 392 بلاغاً يظهر جلياً أنها تخرج عن نطاق اختصاص المحكمة، و43 بلاغاً تستلزم مزيداً من التحليل، و52 بلاغاً متصلاً بحالة تخضع للتحليل بالفعل، و24 بلاغاً متصلاً بتحقيق جار أو مقاضاة جارية
2015	130.7	٪97.1	– أن تُجرى أربع عمليات تحقيق في ثمانية بلدان من بلدان الحالات – أن يُستمر في النهوض بعبء العمل الحالي المتأتي عن قضايا تشملها تسع عمليات تحقيق متبقية ريثما يُقبض على المشتبه بهم فيها – أن تُجرى دراسات أولية في تسع حالات	– لزم إجراء أنشطة تحقيق إضافية لاستكمال العمل على قضية *شارل بله غوديه* (القضية الأولى في الحالة في كوت ديفوار)، وقضية *بيمبا وآخرين* (قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ وأفضى تقديم دومينيك أُنغوين، القائد السابق لجيش الرب للمقاومة، إلى المحكمة، إلى استئناف العمل على أدلة متوفِّرة وتحديثها والاضطلاع بأنشطة تحقيقية إضافية في الحالة في أوغندا؛ وقد تعيَّن على المحكمة فيما يخص هذه القضايا الثلاث الاستعانة بصندوق الطوارئ – أفضى تقديم المهدي، المشتبه به الرئيسي في القضية المتعلقة بتدمير مزارات في تُمبُكتو (مالي)، إلى المحكمة، إلى الاضطلاع بعمل مكثَّف تحضيراً لجلسات اعتماد التهم (التي كان من المقرَّر في بادئ الأمر عقدها في كانون الثاني/يناير 2016)؛ وقد استُوعبت تكاليف النشاط الإضافي المتأتي عن تقديم هذا المشتبه به إلى المحكمة ضمن إطار الميزانية العادية – واجهت المحكمة محاولات للتأثير على الشهود في محاكمة *نتاغندا*، ما أفضى إلى ضرورة إجراء أنشطة غير مرتقبة فيما يتعلق بالانتهاكات المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي – طلبت الدوائر من مكتب المدَّعي العام أن يعيد النظر في قراره بشأن قضية السفن المسجَّلة في بلدان معيَّنة (المدعوة "الأُسطول") فقدم المكتب رده على هذا الطلب، مؤكِّداً قراره السابق – في 1 كانون الثاني/يناير 2015، أودعت حكومة فلسطين إعلاناً بموجب المادة 12(3) من نظام روما الأساسي قبلت بموجبه اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بجرائم مدَّعى بارتكابها "في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/يونيو 2014"؛ وفي 2 كانون الثاني/يناير 2015، انضمت حكومة فلسطين إلى نظام روما الأساسي بإيداعها صك انضمامها إليه لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛ ووفقاً للبند 25(1)(ج) من لائحة مكتب المدَّعي العام، يباشر المدَّعي العام، عند تلقيه إحالة أو إعلاناً صالحاً عملاً بأحكام المادة 12(3) من نظام روما الأساسي، دراسة أولية للحالة المعنية، باعتبار ذلك شأناً يتعلق بالسياسة العامة والممارسة. وتبعا لذلك، أعلن المدَّعي العام في 16 كانون الثاني/يناير 2015 عن مباشرة دراسة أولية في الحالة في فلسطين بغية تبيُّن ما إذا كانت معايير نظام روما الأساسي الخاصة بمباشرة التحقيق موفى بها. وشملت الدراسات الأولية بذلك تسع حالات هي أفغانستان وكولومبيا وجورجيا وغينيا وهندوراس ونيجيريا والعراق وأوكرانيا وفلسطين – أختتم المكتب الدراسة الأولية التي أجراها في هندوراس – نشر المكتب في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 تقريره السنوي عن أنشطة الدراسة الأولية؛ كما تلقى المكتب بلاغات جديدة بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي: 546 بلاغاً جديداً مقدَّماً بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، منها 400 بلاغ يظهر جلياً أنها خارجة عن نطاق اختصاص المحكمة، و47 بلاغاً لا علاقة لها بالحالات القائمة وهي تستلزم مزيداً من التحليل، و74 بلاغاً مرتبطاً بحالة يجري تحليلها بالفعل، و25 بلاغاً مرتبطاً بتحقيق جار أو بمقاضاة جارية

السنة المالية	*الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)*	*معدَّل أداء الميزانية*	*الافتراضات*	*مدى تحقُّق الافتراضات*
2016	139.6	٪96.1	– أربعة أفرقة ونصف فريق من الأفرقة المتكاملة لإجراء عمليات التحقيق في ثمانية بلدان – أن يُستمر في النهوض بعبء العمل الحالي المتأتي عن قضايا تشملها تسع عمليات تحقيق متبقية ريثما يُقبض على المشتبه بهم فيها – أن تُجرى خمس محاكمات – أن تُجرى دراسات أولية في تسع حالات	– *جمهورية أفريقيا الوسطى*: أُدين السيد بيمبا في 21 آذار/مارس 2016 في جريمتين ضد الإنسانية (القتل العمد والاغتصاب) وثلاث جرائم حرب (القتل والاغتصاب والنهب)؛ وقد تبيَّن أن السيد بيمبا يعمل فعلاً قائداً عسكرياً يتمتع بسلطة وسيطرة فعليتين على القوات التي ارتكبت الجرائم المعنية؛ فحُكم عليه في 21 حزيران/ يونيو 2016 بالسجن لمدة ثماني عشرة سنة – *مالي*: في 24 آذار/مارس 2016، اعتمدت الدائرة التمهيدية الأولى التهمة الموجَّهة إلى أحمد الفقى المهدي بارتكاب جريمة حرب تتمثَّل في تدمير آثار تاريخية ودينية في تُمبُكتو بمالي، فأحالت السيد المهدي للمحاكمة؛ وفي 1 آذار/مارس 2016، أعرب السيد المهدي بصريح العبارة، أمام قضاة المحكمة وبحضور محاميه، عن رغبته في الاعتراف بذنبه؛ وقد جرت المحاكمة في *قضية المدعي العام ضد أحمد الفقى المهدي* من 22 حتى 24 آب/أغسطس 2016؛ وفي 27 أيلول/سبتمبر 2016، خُلِص إلى أنه مذنب دون شك معقول فحكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات – *جمهورية أفريقيا الوسطى/قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي*: في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2016، خُلِص في قضية *المدعي العام ضد جان بيير بمبا غومبو وإيمبه كيلولو موسَّمبا وجان جاك مَنْغِنْدا كايْنْغو وفيديل بابالا واندو ونَرسيس أريدو* إلى الحكم بأن هؤلاء المتهمين مذنبون؛ إنهم كانوا قد اتُّهموا بارتكاب جرائم مخلة بإقامة العدل، بما في ذلك التأثير المفسد على الشهود في قضية *بيمبا* – *كوت ديفوار (القضية الأولى)*: بدأت المحاكمة في *قضية المدعي العام ضد لوران غباغبو وشارل بله غوديه* في 28 كانون الثاني/ يناير 2016 – *جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية السادسة)*: استمرت خلال عام 2016 المحاكمة في *قضية المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا*، التي بدأت في 2 أيلول/ سبتمبر 2015 – *أوغندا*: بدأت في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2016 المحاكمة في *قضية المدعي العام ضد دومينيك أُنْغوين* أمام الدائرة الابتدائية التاسعة – *كينيا (القضية الثانية)*: في 5 نيسان / أبريل 2016، قررت الدائرة الابتدائية الخامسة (أ) إنهاء الدعوى على *وِلْيَم سَموايْ روتو وجوشُوا أراب سَنْغ* – واصل المكتب ما يجريه من أنشطة تحقيق في القضية 2 في الحالة في كوت ديفوار (قضية غباغبو)، وفي القضية 2–أ (قضية سيليكا) في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي القضية 2– ب (أنتي–بالاكا) في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي قضية أُنغوين في الحالة في أوغندا؛ وإضافةً إلى ذلك أُجريت أنشطة تحقيق دعماً للمحاكمات الجارية في قضايا قائمة في حالات أخرى (منها الحالات في ليبيا ودارفور ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية) – *بوروندي*: في 25 نيسان/أبريل 2016، أعلن المدّعي العام بدء دراسة أولية في الحالة في بوروندي؛ ويُركِّز في هذه الدراسة الأولية على ما يُدَّعى بارتكابه في بوروندي منذ نيسان/أبريل 2015 من أعمال القتل والسجن والتعذيب والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي وحالات الاختفاء القسري – نشر المكتب في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 تقريره السنوي عن أنشطة الدراسة الأولية؛ كما تلقى المكتب 593 بلاغاً جديداً بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي: 410 بلاغات يظهر جلياً أنها خارجة عن نطاق اختصاص المحكمة، و42 بلاغاً لا علاقة لها بالحالات القائمة وهي تستلزم مزيداً من التحليل، و98 بلاغاً مرتبطاً بحالة يجري تحليلها بالفعل، و43 بلاغاً مرتبطاً بتحقيق جار أو بمقاضاة جارية – بدأ ترويج سياسة مكتب المدعي العام بشأن الأطفال في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 – *جورجيا*: في 27 كانون الثاني/يناير 2016، أذنت الدائرة التمهيدية الأولى للمدَّعي العام بأن يباشر تحقيقاً من تلقاء نفسه في الحالة في جورجيا؛ ولاحظت الدائرة أن العرائض التي قدَّمها 335 6 من الضحايا أو التي قُدِّمت نيابةً عنهم التي تلقتها في 4 كانون الأول/ديسمبر 2015 "يغلب فيها القول بوجوب فتح تحقيق"؛ وفي شباط/فبراير 2016 نبَّهت المحكمة لجنة الميزانية والمالية إلى أن الأمر يتطلب موارد إضافية، وقدَّمت في أيلول/سبتمبر 2016 إخطاراً رسمياً بإمكان أن يستلزم ذلك استخدام مبلغ من صندوق الطوارئ

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	معدَّل أداء الميزانية	الافتراضات	مدى تحقُّق الافتراضات
2017	144.6	٪99.4	– إجراء تحقيقات فعلية في ستة بلدان من بلدان الحالات – مواصلة النهوض بعبء العمل الحالي المتأتي من التحقيقات المتبقية في انتظار الاعتقال – ثلاث محاكمات – دراسات أولية في عشر حالات	– *جمهورية أفريقيا الوسطى: قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام الأساسي*: في 19 تشرين الأول / أكتوبر 2016، خُلِص في قضية *المدعي العام ضد جان بيير بمبا غومبو، وإيميه كيلولو موسامبا، وجان جاك مانجنده كابونغو، وفيديل بابالا واندو، ونارسيس أريدو*، إلى الحكم بأن هؤلاء المتهمين مذنبون لأنهم كانوا قد اتُّهموا بارتكاب جرائم مخلة بإقامة العدل، بما في ذلك التأثير المفسد على الشهود في قضية *بيمبا* وقد صدر الحكم في 22 آذار/مارس 2017. ولا تزال إجراءات الاستئناف مستمرة فيما يتعلق بكل من قرار الإدانة والعقوبة – –*كوت ديفوار (القضية الأولى)*: بدأت المحاكمة في قضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وشارل بله غوديه* في 28 كانون الثاني/ يناير 2016. وقدم الادعاء أدلة طوال عام 2017. وكان دعم قاعة المحكمة، الذي يقدمه قلم المحكمة، مطلوبا لضمان أن يتم عقد 160 يوما من جلسات المحاكمة المقررة في عام 2017 في إحدى قاعات المحاكم العاملة، إلى جانب الإجراءات في قضيتي *أونغوين ونتاغاندا*. ومن المتوقع أن يتم استكمال تقديم الادعاء للأدلة وظهور شهودها بحلول أوائل عام 2018، وستنتقل القضية بعد ذلك إلى مرحلة الدفاع، التي من المتوقع أن تستمر طوال عام 2018. – *جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية السادسة)*: استمرت خلال عام 2016 المحاكمة في قضية *المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا*، التي بدأت في 2 أيلول/ سبتمبر 2015. وانتهى مكتب المدعي العام من تقديم الأدلة في 29 آذار / مارس 2017. وبدأ تقديم الأدلة من جانب الدفاع في 29 أيار / مايو 2017. – *أوغندا*: بدأت في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2016 المحاكمة في *قضية المدعي العام ضد دومينيك أُنْغوين* أمام الدائرة الابتدائية التاسعة. وكقائد سابق مزعوم في لواء سينيا التابع لجيش الرب للمقاومة، فإن دومينيك أُنْغوين متهم بارتكاب 70 جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية تتعلق بهجمات ضد السكان المدنيين. ويُزعم أيضاً أنه منذ 1 تموز / يوليه 2002 إلى 31 كانون الأول / ديسمبر 2005 على الأقل، كان دومينيك أونغوين وجوزيف كوني وغيرهما من قادة لواء سينيا جزءاً من خطة مشتركة لاختطاف النساء والفتيات في شمال أوغندا اللاتي استخدمن بعد ذلك قسرا كزوجات ورقيق للجنس، وتعذيبهن واغتصابهن واستخدامهن كسخرة في المنازل؛ وتجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في جيش الرب للمقاومة للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية. وبدأ الادعاء في تقديم الأدلة في 16 كانون الثاني / يناير 2017. وستستمر دعوى المدعي العام في عام 2018، تليها مرحلة الدفاع. –*ليبيا*: في 24 نيسان / أبريل 2017، منحت الدائرة التمهيدية الأولى طلب الادعاء بإلغاء مذكرة القبض على السيد التهامي محمد خالد وأمرت المسجل بإعادة تصنيفها على أنها دعوى علنية. وأصدرت الدائرة التمهيدية الأولى مذكرة التوقيف هذه في 18 نيسان / أبريل 2013، بعد طلب قدمه مكتب المدعي العام في 27 آذار / مارس 2013، يدّعى فيه ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بالسجن والتعذيب وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية والاضطهاد، وجرائم الحرب المنطوية على التعذيب، والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية. والسيد التهامي هو حاليا طليق. واستمر مكتب المدعي العام في جمع الأدلة وتحليلها بعناية لتحديد ما إذا كانت المعايير القانونية المطلوبة قد استوفيت لطلب أوامر اعتقال إضافية. كما تقوم بتقييم إمكانية توسيع تحقيقاتها في جرائم جديدة، مثل تلك التي تم إبرازها في تقريرها إلى مجلس الأمن الدولي في أيار/مايو 2017. وفي 15 آب/أغسطس 2017، صدر أمر بالقبض على السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي، القائد في كتيبة الصاعقة، أصدرتها الدائرة التمهيدية الأولى. ويُزعم أن السيد الورفلي قد ارتكب بشكل مباشر وأمر بارتكاب جريمة القتل كجريمة حرب في سياق سبعة أحداث، شملت 33 شخصاً، وقعت في أو قبل 3 حزيران/يونيو 2016 حتى يوم 17 تموز/يوليه 2017 أو حوالي ذلك التاريخ، في بنغازي أو المناطق المجاورة، في ليبيا

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	معدَّل أداء الميزانية	الافتراضات	مدى تحقُّق الافتراضات
				– *بوروندي*: في 25 تشرين الأول / أكتوبر 2017، أصدرت الدائرة التمهيدية الثالثة نسخة عامة منقحة من قرارها يأذن فيها للمدعي العام بفتح تحقيق بشأن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة التي يُزعم أنها ارتكبت في بوروندي أو رعايا بوروندي خارج بوروندي منذ 26 نيسان / أبريل 2015 حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017. ويحق للمدعية العام تمديد التحقيق في الجرائم التي تم ارتكابها قبل 26 نيسان/أبريل 2015 أو التي تواصلت بعد 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017 إذا تم استيفاء بعض المتطلبات القانونية. وصدر القرار المختوم لأول مرة في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017. ووافقت الدائرة، بشكل استثنائي، بعد أن أمرت المدعية العامة بتقديم معلومات إضافية، للقيام بإجراءات الإذن بموجب الختم وبمشاركة المدعية العامة فقط، من أجل تخفيف المخاطر على حياة ورفاهية الضحايا والشهود المحتملين. وبالإضافة إلى ذلك مُنحت المدعية العامة بصورة استثنائية فترة محدودة مدتها 10 أيام عمل لإخطار بدء التحقيق إلى دول تمارس عادة الولاية القضائية على الجرائم المزعومة من أجل إعداد وتنفيذ تدابير حماية للضحايا والشهود المحتملين للتخفيف من أي مخاطر محتملة. ورأت الدائرة التمهيدية الثالثة أن المواد الداعمة التي قدمتها المدعية العامة، بما في ذلك رسائل الضحايا المقدمة إلى المدعية العامة، تقدم أساسا معقولا لبدء التحقيق فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك: (أ) القتل العمد والشروع في القتل؛ و(ب) السجن أو الحرمان الشديد من الحرية؛ و(ج) التعذيب؛ و(د) الاغتصاب؛ و(هـ) الاختفاء القسري و (و) الاضطهاد، التي يُزعم أنها ارتكبت في بوروندي، وفي بعض الحالات خارج البلد على يد مواطني بوروندي، منذ 26 نيسان / أبريل 2015 على الأقل – واصل المكتب أنشطته التحقيقية المتعلقة بالقضية 2 في الحالة في كوت ديفوار (قضية غباغبو)، وفي القضية 2–أ (قضية سيليكا) في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي القضية 2– ب (أنتي–بالاكا) في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في السودان (دارفور)، وجورجيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت أنشطة تحقيقية لدعم المحاكمات الجارية وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى القائمة – نشر المكتب تقريره السنوي عن أنشطة الدراسة الأولية في 4 كانون الأول/ديسمبر 2017 – كما تلقى المكتب 488 بلاغاً جديداً يتعلق بالمادة 15 من نظام روما الأساسي، كان من بينها بشكل واضح 308 بلاغات خارج نطاق اختصاص المحكمة؛ و54 بلاغا لا علاقة لها بالحالات الراهنة وتتطلب المزيد من التحليل؛ و66 بلاغا مرتبطة بحالة تخضع بالفعل للتحليل؛ و60 بلاغا مرتبطة بتحقيق جار أو مقاضاة جارية

2018	147.4	٪96.8	– إجراء تحقيقات فعلية في ستة بلدان من بلدان الحالات – مواصلة النهوض بعبء العمل الحالي المتأتي من التحقيقات المتبقية في انتظار الاعتقال – ثلاث محاكمات – دراسات أولية في عشر حالات

– *جمهورية أفريقيا الوسطى، قضية الجرائم المنصوص عليها في المادة 70 من النظام* الأساسي: في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2016، حكمت المحكمة في قضية *المدعي العام ضد جان بيير بمبا غومبو ، وإيميه كيلولو موسامبا، وجان جاك مانجنده كابونغو، وفيديل بابالا واندو، ونارسيس أريدو* بإدانة جميع المتهمين فيما هو منسوب إليهم. وكانت التهمة الموجهة إليهم هي الإخلال بإقامة العدل في المحكمة، بما في ذلك التأثير المفسد على الشهود في قضية *بمبا*. وصدر الحكم بالعقوبة في 22 آذار/مارس 2017. وطعن المذكورون في هذا الحكم، واستمر النظر في هذا الطعن في 2018، وفي 17 أيلول/سبتمبر2018 صدرت أحكام جديدة بحق السيد بمبا والسيد مانغندا والسيد كيلولو. وأصبحت الإدانات والبراءة فيما يتعلق بجميع المتهمين الخمسة نهائية الآن. ونفذت الأحكام الصادرة بالسجن

– *جمهورية أفريقيا الوسطى*: في 8 حزيران/يونيه 2018، حكمت دائرة الاستئناف بالأغلبية ببراءة جان-بيير بمبا غومبو من التهم المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الموجهة إليه

– *كوت ديفوار (القضية الأولى)*: بدأت قضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه* في 28 كانون الثاني/يناير 2016. وانتهى المكتب من مرافعته النهائية في 19 كانون الثاني/يناير 2018. وفي 23 تموز/يوليه 2018، قدم الدفاع عن السيد لوران غباغبو طلبا للحكم ببراءته والإفراج عنه فورا. وعقدت جلسات الاستماع بدائرة الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2018، وعرض ممثلو الادعاء، والممثلون القانونيون للضحايا، وفريقا الدفاع خلالها الأسانيد المؤيدة لطلباتهم. وستبت الدائرة في السير المقبل للإجراءات في الوقت المناسب

– *جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية السادسة)*: بدأت قضية *المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا* في 2 أيلول/سبتمبر 2015 واستمرت طوال عام 2016. وانتهى تقديم أدلة الادعاء في 29 آذار/مارس 2017. وبدأ تقديم أدلة الدفاع في 29 أيار/مايو 2017. وقُدمت البيانات الختامية في الفترة من 28 إلى 30 آب/أغسطس 2018. وستجري الدائرة الابتدائية السادسة المداولات اللازمة وستصدر قرارها في الوقت المناسب

– *أوغندا*: بدأت المحاكمة في قضية *المدعي العام ضد دومينيك أونغوين* في 6 كانون الأول/ديسمبر 2016 أمام الدائرة الابتدائية التاسعة. وبدأ تقديم أدلة الادعاء في 16 كانون الثاني/يناير 2017. وانتهى تقديم أدلة الادعاء وطلب ممثلو الضحايا مثول بعض الشهود أمام المحكمة. واستؤنفت المحاكمة في 18 أيلول/سبتمبر 2018 بالاستماع إلى البيانات الافتتاحية للدفاع وبدأ تقديم أدلة الدفاع في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

– *ليبيا*: في 15 آب/أغسطس 2017، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمرا بالقبض على السيد محمود مصطفى بوسيف الورفلي، القائد في كتيبة الصاعقة بدعوى ارتكابه بشكل مباشر والأمر بارتكاب جريمة قتل تشكل جريمة حرب في سياق سبعة أحداث، شملت 33 شخصاً، في الفترة من 3 حزيران/يونيو 2016 إلى 17 تموز/يوليه 2017 في بنغازي أو المناطق المجاورة، في ليبيا. وفي 4 تموز/يوليه 2018، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى أمرا ثانيا بالقبض على السيد الورفلي بدعوى ارتكابه جريمة قتل تشكل جريمة حرب في سياق حادث ثامن وقع في 24 كانون الثاني/يناير 2018 ويُدَّعى أنه قتل فيه 10 أشخاص خارج مسجد بيعة الرضوان في بنغازي بليبيا

– *بوروندي*: في 25 تشرين الأول / أكتوبر 2017، أصدرت الدائرة التمهيدية الثالثة نسخة عامة منقحة من قرارها يأذن فيها للمدعي العام بفتح تحقيق بشأن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة التي يُزعم أنها ارتكبت في بوروندي أو رعايا بوروندي خارج بوروندي في الفترة من 26 نيسان/أبريل 2015 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وفي عام 2018، بدأ مكتب المدعي العام تحقيقاته فعلياً في الجرائم المزعوم ارتكابها في الحالة في بوروندي. وقام المكتب بعدة بعثات إلى عدد من البلدان وشرع في بناء شبكات التعاون في المنطقة لتيسير التحقيق فيها.

– ولا تزال بوروندي، على الرغم من دخول انسحابها من النظام الأساسي حيز النفاذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017، ملزمة بالتعاون مع المحكمة. بيد أن ذلك يطرح بعض التحديات من الناحية العملية. وفي هذا السياق، ركز مكتب المدعي العام على السرعة في توفير الاحتياجات التشغيلية في مجالات مثل الأمن وغيره من احتياجات الدعم التشغيلي، وحماية الشهود ، والمتطلبات اللغوية.

– *جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية- ب)*: فيما يتعلق بالتحقيق في القضية الثانية – ب، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 أمرا بالقبض على السيد ألفريد يكاتوم وكشفت هذا الأمر في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وسُلّم السيد يكاتوم إلى المحكمة في 17 تشرين

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	معدَّل أداء الميزانية	الافتراضات	مدى تحقُّق الافتراضات
				الثاني/نوفمبر 2018 ومثل للمرة الأولى أمام الدائرة التمهيدية الثانية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وهو قيد الاحتجاز بالمحكمة حاليا. وأصدرت الدائرة التمهيدية الثانية أيضا أمرا بالقبض على السيد باتريس- ادوارد نغاسونا. وألقت السلطات الفرنسية القبض على السيد نغيسونا في 12 كانون الأول/ديسمبر 2018. وجاري اتخاذ الخطوات الرسمية مع السلطات الفرنسية لتسليم السيد نغيسونا للمحكمة. - *مالي*: فيما يتعلق بالحالة في مالي، أصدرت المحكمة في 27 آذار/مارس 2018 أمرا بالقبض على السيد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود (الحسن) العضو المزعوم في جماعة أنصار الدين والرئيس الفعلي للشرطة الإسلامية. وسُلم السيد الحسن للمحكمة في 31 آذار/مارس 2018 ووضع في الاحتجاز بالمحكمة ومن المقرر أن تعقد جلسة اعتماد التهم في 6 أيار/مايو 2019. والسيد الحسن متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في تيمبكتو بين نيسان/أبريل 2012 وكانون الثاني/يناير 2013. - واصل مكتب المدعي العام أنشطة التحقيق في الحالة في كوت ديفوار (القضية الثانية) (أنتي غبابكبو)، والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية- أ) (سيليكا)، والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية- ب) (أنتي- بالاكا)، والحالة في لسودان (دارفور)، والحالة في جورجيا. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المكتب أنشطة التحقيق الداعمة للمحاكمات الجارية وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى القائمة. - استهل مكتب المدعي العام ثلاث دراسات أولية جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير: *في فنزويلا*، فيما يتعلق بالجرائم المزعوم ارتكابها في البلد منذ نيسان/أبريل 2017 على الأقل في سياق المظاهرات والاضطرابات السياسية؛ *وفي الفلبين*، فيما يتعلق بالجرائم المزعوم ارتكابها في البلد منذ 1 تموز/يوليه 2016 والمتعلقة بحملة الحكومة المسماة "الحرب على المخدرات"؛ *وفي بنغلاديش/ميانمار* فيما يتعلق بالترحيل المزعوم لشعب الروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش، وهي دولة طرف في نظام روما الأساسي. وأحال المكتب إلى المدعي العام حالتين قيد الدراسة الأولية بالفعل: *الحالة في فلسطين* (المقدمة من دولة فلسطين في 22 أيار/مايو 2018)، *والحالة في فنزويلا* (المقدمة من مجموعة تضم ست دول أطراف في 27 أيلول/سبتمبر 2018). وأغلق المكتب الدراسة الأولية في *غابون* بعد إجراء تحليل وقائعي وقانوني شامل لجميع المعلومات المتاحة. ونشر التقرير السنوي المتعلق بأنشطة الدراسات الأولية في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018. - وقد تلقى مكتب المدعي العام في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 2018 ما مجموعه 692 بلاغاً بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، منها 481 بلاغا يظهر جلياً أنها تخرج عن نطاق اختصاص المحكمة، و14 بلاغاً في حاجة إلى مزيد من التحليل، و161 بلاغاً متصلا بحالة تخضع للتحليل بالفعل، و36 بلاغاً متصلا بتحقيق أو بمقاضاة. وعلاوة على ذلك، تلقى المكتب 513 5 بندا يتعلق ببلاغات قائمة. وبلغ مجموع ما تلقاه المكتب من البلاغات المقدَّمة منذ تموز/يوليه 2002 بموجب المادة 15 من النظام الأساسي 385 13 بلاغاً

2019	148.1	98.3%	– إجراء تحقيقات فعلية في ستة بلدان من بلدان الحالات – مواصلة النهوض بعبء العمل الحالي المتأتي من التحقيقات المتبقية في انتظار الاعتقال – ثلاث محاكمات – دراسات أولية في تسع حالات

– *كوت ديفور (القضية الأولى)*: بدأت قضية *المدعي العام ضد لوران غباغبو وشارل بله غوديه* في 28 كانون الثاني/يناير 2016. وفي 15 كانون الثاني/يناير 2019، برأت الدائرة الابتدائية الأولى، بالأغلبية، السيد لوران غباغبو والسيد شارل بله غوديه من جميع تهم الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في كوت ديفوار في عامي 2010 و 2011. وفي 1 شباط/فبراير 2019، حددت دائرة الاستئناف شروطًا لفرضها على السيد غباغبو والسيد بله غوديه عند إطلاق سراحهما إلى دولة مستعدة لقبولهما على أراضيها ولديها الاستعداد والقدرة على إنفاذ الشروط التي تحددها الغرفة. ولم يعد السيد غباغبو والسيد بله غودي محتجزين في مركز الاحتجاز التابع للمحكمة كإجراء مؤقت بانتظار الإفراج المشروط عنهما. وفي 16 تموز/يوليه 2019، قدمت الدائرة الابتدائية الأولى الأسباب المكتوبة الكاملة لتبرئة السيد لوران غباغبو والسيد تشارلز بله غوديه. وقد قدم المدعي العام استئنافًا في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019

– *جمهورية الكونغو الديمقراطية (القضية السادسة)*: افتتحت قضية *المدعي العام ضد بوسكو نتغاندا* في 2 أيلول/سبتمبر 2015. وفي 8 تموز/يوليه 2019، وجدت الدائرة الابتدائية السادسة أن بوسكو نتاغاندا مذنب بما لا يدع مجالاً للشك في 18 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في إيتوري، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة 2002 –2003. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حُكم على بوسكو نتاغاندا بالسجن لمدة 30 عامًا

– *أوغندا*: افتتحت المحاكمة في قضية *المدعي العام ضد دومينيك أونغوين* في 6 كانون الأول/ديسمبر 2016 أمام الدائرة الابتدائية التاسعة. وقد أكمل الادعاء والدفاع تقديم أدلتهم. كما دعا الممثلون القانونيون للضحايا الشهود للمثول أمام الدائرة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلن رئيس المحكمة إقفال باب تقديم الأدلة في القضية

– *ليبيا*: على النحو المبين في تقريري المدعي العام المؤرخين 8 أيار/مايو 2019 و 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 المقدمين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واصل مكتب المدعي العام دفع التحقيقات المتعلقة بالقضايا الجديدة القائمة والمحتملة على حد سواء، ودعا إلى دعم الدولة لضمان تنفيذ أوامر القبض العالقة. كما واصل مكتب المدعي العام متابعة استراتيجيته الخاصة بالتعاون مع عدد من الدول والمنظمات لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية الوطنية المتعلقة بتهريب الأشخاص والاتجار بهم عبر ليبيا

– *بوروندي*: في 25 تشرين الأول/نوفمبر 2017، أصدرت الدائرة التمهيدية الثالثة نسخة علنية منقحة من قرارها الذي يأذن للمدعي العام بفتح تحقيق في جرائم تدخل في اختصاص المحكمة يُزعم ارتكابها في بوروندي أو من قبل مواطني بوروندي خارج بوروندي منذ 26 نيسان/ أبريل 2015 حتى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وفي عام 2019، أجرى مكتب المدعي العام عدة بعثات فيما يتعلق بالتحقيقات في الجرائم المزعومة المرتكبة في الحالة في بوروندي، وكذلك لبناء وصيانة شبكات التعاون ذات الصلة. وكان لمحدودية الموارد الإضافية في الميزانية المعتمدة لعام 2019 ، والحاجة اللاحقة لإعادة توزيع الموارد داخليًا بين الحالات والقضايا القائمة، تأثير سلبي على وتيرة الأنشطة في الحالة في بوروندي

– جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية – ب): فيما يتعلق بالتحقيق في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (القضية الثانية – ب)، صدر أمر أول بالقبض على السيد ألفرد يكاتوم في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وقد فتح الختم في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وتم تسليمه إلى المحكمة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر ومثل أمام الدائرة التمهيدية الثانية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. وصدر أمر ثانٍ بالقبض على السيد باتريس–إدوارد نغيسونا. وتم إلقاء القبض عليه ثم نقل إلى المحكمة في 23 كانون الثاني/يناير 2019. وتم مثوله الأول أمام الدائرة التمهيدية الثانية في 25 كانون الثاني/يناير 2019. وفي 20 شباط/فبراير 2019، ضمت الدائرة التمهيدية الثانية قضيتي يكاتوم ونغايسونا معا. وعُقدت جلسة تأكيد التهم في

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	معدَّل أداء الميزانية	الافتراضات	مدى تحقُّق الافتراضات
				الفترة 19–25 أيلول/سبتمبر و11 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، أكدت الدائرة التمهيدية الثانية جزئيًا التهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي رفعها المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس–إدوارد نغيسونا وقررت مثولهما للمحاكمة. ونُشرت النسخة العامة المنقحة من قرار تأكيد التهم في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019. والسيد يكاتوم والسيد نغيسونا هما محتجزان لدى المحكمة. – *مالي*: في الحالة في مالي، صدر أمر بالقبض في 27 آذار/مارس 2018 بحق السيد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود (الحسن) العضو المزعوم في جماعة أنصار الدين والقائد الفعلي للشرطة الإسلامية. لقد تم تسليم المشتبه به إلى المحكمة في 31 آذار/مارس 2018 وهو في عهدة المحكمة. وعُقدت جلسة تأكيد التهم في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليه 2019. وفي 30 أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قرارًا سريًا يؤكد التهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي رفعها المدعي العام ضد السيد الحسن وقررت مثوله للمحاكمة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، عقدت الدائرة الابتدائية العاشرة جلسة تحضيرية لإعداد جدول المحاكمة. وستبدأ المحاكمة في 14 تموز/يوليه 2020 كما سيبدأ الادعاء تقديم الأدلة في 25 آب/أغسطس 2020 – واصل المكتب أنشطته التحقيقية المتعلقة بالقضية الثانية في الحالة في كوت ديفوار (المقامة ضد غباغبو)، والقضية الثانية (أ) في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (سيليكا) ، وفي الحالة في السودان (دارفور) وفي الحالة في جورجيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت أنشطة التحقيق لدعم المحاكمات التمهيدية والمحاكمات الجارية، وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى القائمة - *بنغلاديش/ميانمار*: في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وبعد الحصول على إذن من الدائرة التمهيدية الثالثة، بدأ المكتب تحقيقا فيما يتعلق بالجرائم المزعومة الواقعة ضمن اختصاص المحكمة والمرتكبة في الحالة في بنغلاديش/ميانمار. وقد صدر قرار الدائرة التمهيدية الثالثة في هذا الصدد على أساس طلب الإذن بإجراء تحقيق وفقًا للمادة 15 من نظام روما الأساسي، الذي تم إيداعه في 4 تموز/يوليه 2019. – *أفغانستان*: في 12 نيسان/أبريل 2019، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب المدعي العام المضي في التحقيق في الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية. واستأنف المدعي العام القرار في 30 أيلول/سبتمبر 2019 وقدم حججه في جلسة استئناف حددتها دائرة الاستئناف في الفترة ما بين 4 و6 كانون الأول/ديسمبر 2019 – *فلسطين*: اختتم المدعي العام الدراسة الأولية بقرار مفاده أن جميع المعايير القانونية بموجب نظام روما الأساسي لفتح تحقيق قد استوفيت. ونظرًا للمسائل القانونية والوقائعية المتعلقة بالأراضي التي يمكن أن يُجرى التحقيق في إطارها، فقد قدم الادعاء إلى الدائرة التمهيدية الأولى، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، "طلبًا وفقًا للمادة 19 (3) لإصدار حكم بشأن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في فلسطين" - في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، نُشر التقرير السنوي عن أنشطة الدراسة الأولية –في الفترة ما بين 1 كانون الثاني/ يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، تلقى المكتب 814 بلاغا متعلقا بالمادة 15 من نظام روما الأساسي، منها 602 بلاغًا من الواضح أنها خارجة عن اختصاص المحكمة؛ و64 بلاغا يتطلب مزيدًا من التحليل ؛ و 119 بلاغا مرتبطا بحالة قيد التحليل بالفعل؛ و 29

السنة المالية	الميزانية المعتمدة (بملايين اليورو)	معدَّل أداء الميزانية	الافتراضات	مدى تحقُّق الافتراضات
				بلاغا مرتبطا بتحقيق أو إدعاء. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب 5842 بندا متعلقا بالبلاغات القائمة. وقد تلقى المكتب ما مجموعه 094 14 بلاغا بموجب المادة 15 منذ تموز/يوليه 2002 – واصل المكتب دراساته الأولية للحالات في كولومبيا، وغينيا، والعراق/المملكة المتحدة، ونيجيريا، وفلسطين، والفلبين، وأوكرانيا، وفنزويلا.

المرفق الرابع عشر

الالتزامات غير المصفّاة

الجدول 1– الالتزامات غير المصفّاة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019– أرقام مؤقتة غير مراجعة (بآلاف اليورو)

	أوامر الشراء الجارية التنفيذ		*السفريات المفتوحة*		*مجموع الالتزامات غير المصفّاة*
	عدد أوامر الشراء	*المبلغ المشمول بأوامر الشراء*	*عدد السفريات*	*المبلغ المتصل بالسفريات*	
البرنامج الرئيسي/البرنامج	*[1]*	*[2]*	*[3]*	*[4]*	*[4]+[2]=[5]*
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	*8*	*72.1*	*11*	*25.0*	*97.1*
هيئة الرئاسة	4	10.7	3	8.9	19.6
الدوائر	4	61.4	8	16.1	77.5
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	*20*	*215.7*	*108*	*313.3*	*529.0*
المدَّعي العام	9	35.3	12	44.7	80.0
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	1	18.9	13	41.3	60.2
شعبة التحقيق	6	130.3	70	176.3	306.6
شعبة المقاضاة	4	31.2	13	51.0	82.2
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	*275*	*2319.8*	*208*	*472.1*	*2791.9*
مكتب المسجل	7	26.2	3	6.5	32.6
شعبة الخدمات الإدارية	54	552.2	8	25.7	577.9
شعبة الخدمات القضائية	90	1364.2	90	246.4	1610.6
شعبة العمليات الخارجية	124	377.3	107	193.5	570.8
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	*40*	*155.1*	*22*	*58.7*	*213.8*
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	*2*	*316.2*	*–*	*–*	*316.2*
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	*12*	*51.6*	*17*	*35.4*	*87.0*
البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة	*1*	*0.1*	*2*	*7.7*	*7.8*
البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية	*–*	*–*	*1*	*0.5*	*0.5*
مجموع المحكمة	**358**	**3130.6**	**369**	**912.7**	**4043.4**

الجدول 2– الالتزامات غير المصفّاة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 – أرقام مؤقتة غير مراجعة (بآلاف اليورو)

	أوامر الشراء الجارية التنفيذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018		*السفريات المفتوحة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018*				*الوفورات المتأتية عن الالتزامات غير المصفّاة في عام 2018*
	عدد أوامر الشراء	*المبلغ المشمول بأوامر الشراء*	*عدد السفريات*	*المبلغ المتصل بالسفريات*	*مجموع الالتزامات غير المصفاة في 2018/12/31*	*المبالغ المدفوعة في عام 2019*	
البرنامج الرئيسي/البرنامج	*[1]*	*[2]*	*[3]*	*[4]*	*[5]=[2]+[4]*	*[6]*	*[7]=[5]-[6]*
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	*14*	*21.7*	*14*	*56.1*	*77.8*	*51.0*	*26.8*
هيئة الرئاسة	9	6.4	3	7.6	14.1	6.5	7.6
الدوائر	4	14.7	10	43.9	58.6	40.7	17.9
مكاتب الاتصال	1	0.5	1	4.6	5.1	3.8	1.4
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدّعي العام	*34*	*138.7*	*219*	*488.4*	*627.1*	*501.6*	*125.5*
المدَّعي العام	22	92.0	22	57.2	149.2	117.2	32.0
شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	1	4.4	14	29.4	33.8	24.7	9.2
شعبة التحقيق	10	27.6	123	311.0	338.6	268.8	69.8
شعبة المقاضاة	1	14.7	60	90.7	105.4	90.8	14.6
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	*395*	*4095.0*	*239*	*621.1*	*4716.1*	*3793.5*	*922.7*
مكتب المسجل	7	21.6	3	11.3	32.9	10.4	22.5
شعبة الخدمات الإدارية	80	994.0	8	36.6	1030.6	909.3	121.3
شعبة الخدمات القضائية	128	2015.9	88	194.8	2210.7	1676.0	534.7
شعبة العمليات الخارجية	180	1063.4	140	378.4	1441.9	1197.7	244.1
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	*57*	*91.0*	*20*	*56.8*	*147.9*	*81.1*	*66.8*
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة	*1*	*405.8*	*–*	*–*	*405.8*	*405.8*	*–*
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	*20*	*48.6*	*17*	*31.0*	*79.6*	*33.5*	*46.1*
البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة	*–*	*–*	*–*	*–*	*–*	*–*	*–*
البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية	*1*	*0.1*	*–*	*–*	*0.1*	*–*	*0.1*
مجموع المحكمة	**522**	**4800.9**	**509**	**1253.4**	**6054.3**	**4866.3**	**1188.0**

ملاحظة: فيما يتعلق بطلب اللجنة تقديم تحديث حول صرف جميع أوامر الشراء الجارية التنفيذ لعام 2018 والرحلات المفتوحة في دورتها الرابعة والثلاثين ، تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك فيما يخص عام 2018 أوامر شراء غير مصفاة أو رحلات مفتوحة في نهاية عام 2019 فمن إجمالي 6.1 مليون يورو من الالتزامات غير المصفاة في نهاية عام 2018، تم إنفاق 4.9 مليون يورو في عام 2019 وقد مثل 1.2 مليون يورو توفيرًا سيؤخذ في الاعتبار أثناء حساب الفائض النقدي لعام 2018.

المرفق الخامس عشر

القرارات القضائية التي ترتبت عليها تبعات مالية مهمة في عام 2019

القرار القضائي	*التداعيات المالية*	*الملاحظات*
قضية المدعي العام ضد ألفرد يكاتوم وباتريس-إدوارد نغيسونا		
ICC-01/14-01/18-205	52720 يورو	العقود مع محامين ميدانيين
القرار بشأن التمثيل القانوني للضحايا المؤرخ 23 أيار/مايو 2019	21100 يورو	مصاريف البعثات لمقابلة العملاء
المجموع	73820 يورو	

المرفق السادس عشر

أداء الميزانية في عام 2019 بحسب البرامج الفرعية والبرامج والبرامج الرئيسية وبنود الإنفاق

الجدول 1: المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2018 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [2]-[1]=[3]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [1] / [2]=[4]
رواتب القضاة	*5662.1*	*5575.1*	*87.0*	*98.5*
الموظَّفون من الفئة الفنية	60752.2		لا توجد بيانات مفصلة	
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	25356.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*86108.8*	*88755.9*	*(2,647.1)*	*103.1*
المساعدة المؤقتة العامة	17126.6	17108.7	17.9	99.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	978.7	355.3	623.4	36.3
العمل الإضافي	299.3	248.4	50.9	83.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*18404.6*	*17712.4*	*692.2*	*96.2*
السفر	6152.5	5082.9	1069.6	82.6
الضيافة	29.0	18.9	10.1	65.1
الخدمات التعاقدية	4002.9	2300.4	1702.5	57.5
التدريب	1000.7	686.8	313.9	68.6
الخبراء الاستشاريون	667.5	891.6	(224.1)	133.6
محامو الدفاع	3487.8	3446.0	41.8	98.8
محامو الضحايا	1101.3	1199.1	(97.8)	108.9
النفقات التشغيلية العامة	14857.3	13760.8	1096.5	92.6
اللوازم والمواد	1175.5	946.2	229.3	80.5
الأثاث والمعدات	1900.0	1712.9	187.1	90.2
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*34374.5*	*30045.6*	*4328.9*	*87.4*
المجموع	**144550.0**	**142089.1**	**2460.9**	**98.3**
قرض الدولة المضيفة	3585.1	3585.1	(0.0)	100.0
المجموع بما فيه قرض الدولة المضيفة	**148135.1**	**145674.2**	**2460.9**	**98.3**

الجدول 1: البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

الهيئة القضائية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [2]-[1]=[3]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [1] / [2]=[4]
رواتب القضاة	*5662.1*	*5575.1*	*87.0*	*98.5*
الموظَّفون من الفئة الفنية	4399.2		لا توجد بيانات مفصلة	
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	846.7			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*5245.9*	*4649.0*	*596.9*	*88.6*
المساعدة المؤقتة العامة	1070.8	1224.1	(153.3)	114.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	0.0	(0.0)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1070.8*	*1224.1*	*(153.3)*	*114.3*
السفر	90.8	118.9	(28.1)	131.0
الضيافة	11.0	7.9	3.1	72.2
الخدمات التعاقدية	–	5.3	(5.3)	–
التدريب	22.0	12.2	9.8	55.5
الخبراء الاستشاريون	5.0	–	5.0	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*128.8*	*144.4*	*(15.6)*	*112.1*
المجموع	**12107.6**	**11592.6**	**515.0**	**95.7**

الجدول 2: البرنامج الرئيسي الأول: البرنامج الفرعي – 1100

هيئة الرئاسة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [2]-[1]=[3]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [1] / [2]=[4]
رواتب القضاة	*28,0*	*15.5*	*12.5*	*55.5*
الموظَّفون من الفئة الفنية	833.8	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	292,3			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1116.1*	*918.1*	*198.0*	*82.3*
المساعدة المؤقتة العامة	–	5.9	(5.9)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	*5.9*	*(5.9)*	–
السفر	90.8	118.9	(28.1)	131.0
الضيافة	10.0	7.4	2.6	74.4
الخدمات التعاقدية	–	4.2	(4.2)	–
التدريب	6,0	–	6.0	–
الخبراء الاستشاريون	5,0	–	5.0	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*111.8*	*130.5*	*(18.7)*	*116.7*
المجموع	**1255.9**	**1070.0**	**185.9**	**85.2**

الجدول 3: البرنامج الرئيسي الأول: البرنامج الفرعي 1200

الدوائر	الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو) [1]	النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو) [2]	الفرق (بآلاف اليورو) [2]-[1]=[3]	معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية [1] / [2]=[4]
رواتب القضاة	*5634.1*	*5559.6*	*74.5*	*98.7*
الموظَّفون من الفئة الفنية	3575.4	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	554,4			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*4129.8*	*3730.9*	*398.9*	*90.3*
المساعدة المؤقتة العامة	1070.8	1218.3	(147.5)	113.8
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	0.0	(0.0)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1070.8*	*1218.3*	*(147.5)*	*113.8*
السفر	–	–	–	–
الضيافة	1,0	0.5	0.5	50.0
الخدمات التعاقدية	–	1.1	(1.1)	–
التدريب	16,0	12.2	3.8	76.3
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*17,6*	*13.8*	*3.2*	*81.4*
المجموع	**10851.7**	**10522.6**	**329.1**	**97.0**

الجدول 4: البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدَّعي العام

مكتب المدَّعي العام	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [2]-[1]=[3]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [1] / [2]=[4]
الموظَّفون من الفئة الفنية	26358.7	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	5167.7			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*31526.4*	*32351.8*	*(825.4)*	*102.6*
المساعدة المؤقتة العامة	10193.0	9936.4	256.6	97.5
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	1.1	(1.1)	–
العمل الإضافي	–	0.1	(0.1)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*10193.0*	*9937.6*	*255.4*	*97.5*
السفر	3228.6	2755.4	473.2	85.3
الضيافة	5,0	2.1	2.9	41.7
الخدمات التعاقدية	579,5	51.3	528.2	8.8
التدريب	290,0	164.8	125.2	56.8
الخبراء الاستشاريون	70,0	69.3	0.7	99.0
النفقات التشغيلية العامة	640.0	898.3	(258.3)	140.4
اللوازم والمواد	90.0	64.2	25.8	71.4
الأثاث والمعدات	180.0	152.1	27.9	84.5
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*5083.1*	*4157.5*	*925.6*	*81.8*
المجموع	**46802.5**	**46446.9**	**355.6**	**99.2**

الجدول 5: البرنامج الرئيسي الثاني: البرنامج الفرعي 2100

الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو) [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1] - [2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]	***المدَّعي العام***
3961.7	لا توجد بيانات مفصلة			الموظَّفون من الفئة الفنية
2564.4				الموظَّفون من فئة الخدمات العامة
6526.1	*6157.3*	*368.8*	*94.3*	*المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين*
3275.6	2195.1	360.5	89.0	المساعدة المؤقتة العامة
–	1.1	(1.1)	–	المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات
–	0.0	(0.0)	–	العمل الإضافي
3275.6	*2916.3*	*359.3*	*89.0*	*المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين*
606.1	492.3	113.8	81.2	السفر
5,0	2.1	2.9	41.7	الضيافة
579,5	14.3	565.2	2.5	الخدمات التعاقدية
290,0	30.2	259.8	10.4	التدريب
70,0	0.0	70.0	0.1	الخبراء الاستشاريون
10.0	9.1	0.9	91.3	النفقات التشغيلية العامة
90.0	64.2	25.8	71.4	اللوازم والمواد
180.0	152.1	27.9	84.5	الأثاث والمعدات
1830.6	*764.3*	*1066.3*	*41.8*	*المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين*
11632.3	**9837.8**	**1794.5**	**84.6**	**المجموع**

الجدول 6 : البرنامج الرئيسي الثاني: البرنامج الفرعي 2110

ديوان المدَّعي العام/قسم الاستشارات القانونية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1] - [2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	1426.1	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	283.0			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1709.1*	*1523.9*	*185.2*	*89.2*
المساعدة المؤقتة العامة	119.8	114.0	5.8	95.2
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*119.8*	*114.0*	*5.8*	*95.2*
السفر	184.5	112.2	72.3	60.8
الضيافة	5,0	2.1	2.9	41.7
الخدمات التعاقدية	30.0	2.0	28.0	6.5
التدريب	290,0	8.9	281.1	3.1
الخبراء الاستشاريون	70,0	0.0	70.0	0.1
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*579.5*	*125.2*	*454.3*	*21.6*
المجموع	**2408.4**	**1763.1**	**645.3**	**73.2**

الجدول 7: البرنامج الرئيسي الثاني: البرنامج الفرعي 2120

قسم الخدمات	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2]-[1]=[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	1465.1	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	872.3			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*2337.4*	*2385.3*	*(47.9)*	*102.0*
المساعدة المؤقتة العامة	2054.2	1839.0	215.2	89.5
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	1.1	(1.1)	–
العمل الإضافي	–	0.0	(0.0)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*2054.2*	*1840.1*	*214.1*	*89.6*
السفر	414.6	371.1	43.5	89.5
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	549,5	–	549.5	–
التدريب	–	9.6	(9.6)	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	10.0	9.1	0.9	91.3
اللوازم والمواد	30.0	32.3	(2.3)	107.6
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*1004.1*	*422.1*	*582.0*	*42.0*
المجموع	**5395.7**	**4647.5**	**748.2**	**86.1**

الجدول 8: البرنامج الرئيسي الثاني: البرنامج الفرعي 2160

قسم إدارة المعلومات والمعارف والأدلة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	1070.5	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	1409.1			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*2479.6*	*2248.1*	231.5	*90.7*
المساعدة المؤقتة العامة	1101.6	962.1	139.5	87.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	1.1	(1.1)	–
العمل الإضافي	–	0.0	(0.0)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1101.6*	*962.1*	*139.5*	*87.3*
السفر	7.0	8.9	(1.9)	127.6
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	12.4	(12.4)	–
التدريب	–	11.7	(11.7)	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	60.0	32.0	28.0	53.3
الأثاث والمعدات	180.0	152.1	27.9	84.5
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*247.0*	*217.0*	*30.0*	*87.9*
المجموع	**3828.2**	**3427.2**	**401.0**	**89.5**

الجدول 9: البرنامج الرئيسي الثاني: البرنامج الفرعي 2200

شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2] - [1] =[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2] =[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	2798.0	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	335,5			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*3133.5*	*2981.0*	*152.5*	*95.1*
المساعدة المؤقتة العامة	419.3	663.7	(244.4)	158.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*419.3*	*663.7*	*(244.4)*	*158.3*
السفر	441.9	238.0	203.9	53.9
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	–	7.7	(7.7)	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*441.9*	*245.8*	*196.1*	*55.6*
المجموع	**3994.7**	**3890.4**	**104.3**	**97.4**

الجدول 10: البرنامج الرئيسي الثاني: البرنامج الفرعي 2300

شعبة التحقيق	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	10644.4	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	1731.0			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*12375.4*	*13829.0*	*(1453.6)*	*111.7*
المساعدة المؤقتة العامة	4709.0	4455.0	254.0	94.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	0.1	(0.1)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*4709.0*	*4455.0*	*254.0*	*94.6*
السفر	1809.0	1819.1	(10.1)	100.6
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	30.0	(30.0)	–
التدريب	–	85.0	(85.0)	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	630.0	889.2	(259.2)	141.1
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*2439.0*	*2823.4*	*(384.4)*	*115.8*
المجموع	**19523.4**	**21107.4**	**(1584.0)**	**108.1**

الجدول 11: البرنامج الرئيسي الثاني: البرنامج الفرعي 2400

شعبة المقاضاة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	8954.6	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	536.8			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*9491.4*	*9384.5*	*106.9*	*98.9*
المساعدة المؤقتة العامة	1789.1	1902.6	(113.5)	106.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1789.1*	*1902.6*	*(113.5)*	*106.3*
السفر	371.6	206.0	165.6	55.4
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	6.9	(6.9)	–
التدريب	–	41.9	(41.9)	–
الخبراء الاستشاريون	–	69.3	(69.3)	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*371.6*	*324.0*	*47.6*	*87.2*
المجموع	**11652.1**	**11611.2**	**40.9**	**99.6**

الجدول 12: البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

قلم المحكمة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	27547.0	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	18708.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*46255.6*	*48525.7*	*(2270.1)*	*104.9*
المساعدة المؤقتة العامة	3759.2	3968.1	(208.9)	105.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	811.6	204.9	606.7	25.2
العمل الإضافي	261.3	226.4	34.9	86.7
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*4832.1*	*4399.4*	*432.7*	*91.0*
السفر	2020.5	1499.2	521.3	74.2
الضيافة	5.0	3.0	2.0	59.8
الخدمات التعاقدية	2707.7	1657.0	1050.7	61.2
التدريب	610.0	463.0	147.0	75.9
الخبراء الاستشاريون	467.5	748.5	(281.0)	160.1
محامو الدفاع	3487.8	3446.0	41.8	98.8
محامو الضحايا	1101.3	1199.1	(97.8)	108.9
النفقات التشغيلية العامة	12385.9	11056.6	1329.3	89.3
اللوازم والمواد	1067.8	877.1	190.7	82.1
الأثاث والمعدات	1710.0	1560.3	149.7	91.2
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*25563.5*	*22509.8*	*3053.7*	*88.1*
المجموع	**76651.2**	**75435.0**	**1216.2**	**98.4**

الجدول 13: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3100

مكتب المسجل	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	1475.3	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	145.5			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1620.8*	*1567.3*	*53.5*	*96.7*
المساعدة المؤقتة العامة	–	136.9	(136.9)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	*136.9*	*(136.9)*	–
السفر	47.6	53.1	(5.5)	111.5
الضيافة	4.0	3.0	1.0	74.7
الخدمات التعاقدية	–	5.0	(5.0)	–
التدريب	8.0	–	8.0	–
الخبراء الاستشاريون	40.0	213.6	(173.6)	533.9
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	0.6	(0.6)	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*99.6*	*275.2*	*(175.6)*	*276.3*
المجموع	**1720.4**	**1979.4**	**(259.0)**	**115.1**

الجدول 14: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3110

ديوان المسجل	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	695.0	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	79.9			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*774.9*	*734.1*	*40.8*	*94.7*
المساعدة المؤقتة العامة	–	71.4	(71.4)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*–*	*71.4*	*(71.4)*	*–*
السفر	34.9	40.8	(5.9)	117.0
الضيافة	4.0	3.0	1.0	74.7
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	–	213.6	(213.6)	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*38.9*	*257.4*	*(218.5)*	*661.6*
المجموع	**813.8**	**1062.8**	**(249.0)**	**130.6**

الجدول 15: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3130

مكتب الشؤون القانونية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	780.3	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	65.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*845.9*	*833.2*	*12.7*	*98.5*
المساعدة المؤقتة العامة	–	65.6	(65.6)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*–*	*65.6*	*(65.6)*	*–*
السفر	12.7	12.3	0.4	96.6
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	5.0	(5.0)	–
التدريب	8.0	–	8.0	–
الخبراء الاستشاريون	40.0	213.6	(213.6)	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	0.6	(0.6)	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*60.7*	*17.8*	*42.9*	*29.4*
المجموع	**906.6**	**916.6**	**(10.0)**	**101.1**

الجدول **16**: **البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3200**

شعبة الخدمات الادارية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	3806.8	لا توجد بيانات مفصلة		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	9325.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*13132.4*	*13611.0*	*(478.6)*	*103.6*
المساعدة المؤقتة العامة	617.5	602.5	15.0	97.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	243.3	205.2	38.1	84.3
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*860.8*	*807.7*	*53.1*	*93.8*
السفر	192.2	143.1	49.1	74.5
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	515.7	248.4	267.3	48.2
التدريب	363.3	229.2	134.1	63.1
الخبراء الاستشاريون	42.0	144.7	(102.7)	344.5
النفقات التشغيلية العامة	3071.4	2851.0	220.4	92.8
اللوازم والمواد	291.7	155.6	136.1	53.3
الأثاث والمعدات	378.5	123.5	255.0	32.6
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*4854.8*	*3895.5*	*959.3*	*80.2*
المجموع	**18848.0**	**18314.2**	**533.8**	**97.2**

الجدول 17: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3210

مكتب مدير شعبة الخدمات الادارية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1] - [2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	735.8	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	393.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1129.4*	*1420.8*	*(219.4)*	*125.8*
المساعدة المؤقتة العامة	131.5	189.1	(57.6)	143.8
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*860.8*	*807.7*	*53.1*	*93.8*
السفر	6.6	5.3	1.3	80.9
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	285.1	123.9	161.2	43.4
التدريب	17.1	3.6	13.5	21.1
الخبراء الاستشاريون	8.0	43.5	(35.5)	544.3
النفقات التشغيلية العامة	345.6	319.3	26.3	92.4
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*662.4*	*495.6*	*166.8*	*74.8*
المجموع	**1923.3**	**2105.5**	**(182.2)**	**109.5**

الجدول 18: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3220

قسم الموارد البشرية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	1056.2	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	1063.9			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*2120.1*	*2192.8*	*(72.7)*	*103.4*
المساعدة المؤقتة العامة	119.8	256.8	(137.0)	214.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*119.8*	*256.8*	*(137.0)*	*214.3*
السفر	10.2	18.2	(8.0)	178.6
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	9.3	1.0	8.3	10.8
التدريب	204.0	117.1	86.9	57.4
الخبراء الاستشاريون	34.0	89.1	(55.1)	261.9
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*257.5*	*225.4*	*32.1*	*87.5*
المجموع	**2497.4**	**2675.0**	**(177.6)**	**107.1**

الجدول 19: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3230

قسم الميزانية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	368.2	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	196.8			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*565.0*	*592.3*	*(27.3)*	*104.8*
المساعدة المؤقتة العامة	–	15.7	(15.7)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	1.5	0.8	0.7	55.8
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1.5*	*16.5*	*(15.0)*	*1102.4*
السفر	2.5	–	2.5	–
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	5.3	2.0	3.3	37.7
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*7.8*	*2.0*	*5.8*	*25.6*
المجموع	**574.3**	**610.8**	**(36.5)**	**106.4**

الجدول 20: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3240

قسم المالية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	453.9	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	918.4			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1372.3*	*1487.7*	*(115.4)*	*108.4*
المساعدة المؤقتة العامة	–	44.6	(44.6)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	5.0	5.3	(0.3)	106.6
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*5.0*	*50.0*	*(45.0)*	*999.1*
السفر	4.8	2.9	1.9	59.5
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	37.3	32.3	5.0	86.5
التدريب	8.0	6.6	1.4	82.5
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	70.0	70.2	(0.2)	100.3
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*120.1*	*111.9*	*8.2*	*93.2*
المجموع	**1497.4**	**1649.5**	**(152.1)**	**110.2**

الجدول 21: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3250

قسم الخدمات العامة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	783.3	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	2601.3			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*3384.6*	*3272.8*	*111.8*	*96.7*
المساعدة المؤقتة العامة	57.5	90.4	(32.9)	157.1
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	100.0	99.8	0.2	99.8
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*157.5*	*190.2*	*(32.7)*	*120.7*
السفر	33.6	35.2	(1.6)	104.7
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	141.0	55.5	85.5	39.3
التدريب	16.5	9.7	6.8	58.5
الخبراء الاستشاريون	–	12.1	(12.1)	–
النفقات التشغيلية العامة	2543.0	2344.6	198.4	92.2
اللوازم والمواد	228.0	117.7	110.3	51.6
الأثاث والمعدات	378.5	118.4	260.1	31.3
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*3340.6*	*2693.0*	*647.6*	*80.6*
المجموع	**6882.7**	**6156.0**	**726.7**	**89.4**

الجدول 22: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3290

قسم الأمن والسلامة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	409.4	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	4151.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*4561.0*	*4644.6*	*(83.6)*	*101.8*
المساعدة المؤقتة العامة	308.7	6.0	302.7	1.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	136.8	99.2	37.6	72.5
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*445.5*	*105.2*	*340.3*	*23.6*
السفر	134.5	81.5	53.0	60.6
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	43.0	35.8	7.2	83.3
التدريب	112.4	90.2	22.2	80.3
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	112.8	116.9	(4.1)	103.6
اللوازم والمواد	63.7	38.7	25.7	59.6
الأثاث والمعدات	–	5.1	(5.1)	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*466.4*	*367.6*	*98.8*	*78.8*
المجموع	**5472.9**	**5117.4**	**355.5**	**93.5**

الجدول 23: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3300

شعبة الخدمات القضائية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2] - [1] =[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2] =[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	11932.9	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	5047.0			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*16979.9*	*18078.2*	*(1098.3)*	*106.5*
المساعدة المؤقتة العامة	1434.1	1411.6	22.5	98.4
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	705.2	196.2	509.0	27.8
العمل الإضافي	15,0	13.3	1.7	89.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*2154.3*	*1621.2*	*533.1*	*75.3*
السفر	365.5	235.1	130.4	64.3
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	1022.7	432.1	590.6	42.3
التدريب	91.5	115.7	(24.2)	126.4
الخبراء الاستشاريون	385.5	366.9	18.6	95.2
محامو الدفاع	3487.8	3446.0	41.8	98.8
محامو الضحايا	1101.3	1199.1	(97.8)	108.9
النفقات التشغيلية العامة	6124.9	5926.8	198.1	96.8
اللوازم والمواد	353.5	381.5	(28.0)	107.9
الأثاث والمعدات	1306.0	1362.3	(56.3)	104.3
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*14238.7*	*13465.5*	*773.2*	*94.6*
المجموع	**33372.9**	**33164.8**	**208.1**	**99.4**

الجدول 24 : البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3310

مدير مكتب شعبة الخدمات القضائية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1]-[2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	368.2	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	65.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*433.8*	*493.6*	*(59.8)*	*113.8*
المساعدة المؤقتة العامة	–	–	–	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	72.9	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	–	–	–
السفر	4.8	–	4.8	–
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	1.4	(1.4)	–
التدريب	4.1	–	4.1	–
الخبراء الاستشاريون	5.0	3.8	1.2	76.5
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*13.9*	*5.2*	*8.7*	*37.4*
المجموع	**447.7**	**498.8**	**(51.1)**	**111.4**

الجدول 25 : البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3320

قسم إدارة الأعمال القضائية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	1429.6	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	1162.3			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*2591.9*	*2783.8*	*(191.9)*	*107.4*
المساعدة المؤقتة العامة	388.8	76.8	312.0	19.7
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	72.9	–	72.9	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*461.7*	*76.8*	*384.9*	*16.6*
السفر	16.4	18.1	(1.7)	110.2
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	3.9	(3.9)	–
التدريب	5.9	1.0	4.9	16.4
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	13.8	6.7	7.1	48.5
الأثاث والمعدات	–	0.7	(0.7)	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*36.1*	*30.4*	*5.7*	*84.1*
المجموع	**3089.7**	**2891.0**	**198.7**	**93.6**

الجدول 26: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3325

قسم خدمات إدارة المعلومات	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	2066.8	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	2361.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*4428.4*	*4838.2*	*(409.8)*	*109.3*
المساعدة المؤقتة العامة	72.9	160.3	(87.4)	219.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	10.0	–	10.0	–
العمل الإضافي	15.0	12.6	2.4	84.2
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*97.9*	*172.9*	*(75.0)*	*176.6*
السفر	21.8	25.1	(3.3)	115.1
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	837.0	365.9	471.1	43.7
التدريب	58.8	106.4	(47.6)	180.9
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	4051.9	4005.0	46.9	98.8
اللوازم والمواد	322.0	360.7	(38.7)	112.0
الأثاث والمعدات	1306.0	1359.7	(53.7)	104.1
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*3597.5*	*6222.8*	*374.7*	*94.3*
المجموع	**11123.8**	**11233.9**	**(110.1)**	**101.0**

الجدول 27: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3330

قسم الاحتجاز	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	307.3	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	131.2			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*438.5*	*444.5*	*(6.0)*	*101.4*
المساعدة المؤقتة العامة	–	29.5	(29.5)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	0.7	(0.7)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	*30.2*	*(30.2)*	–
السفر	3.8	3.9	(0.1)	102.0
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	16.8	–	16.8	–
الخبراء الاستشاريون	6.0	–	6.0	–
النفقات التشغيلية العامة	2062.0	1889.0	173.0	91.6
اللوازم والمواد	7.5	2.0	5.5	27.0
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*2096.1*	*1894.9*	*201.2*	*90.4*
المجموع	**2534.6**	**2369.6**	**165.0**	**93.5**

الجدول 28: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3340

قسم الخدمات اللغوية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	4596.1	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	539.1			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*5135.2*	*5573.7*	*(438.5)*	*108.5*
المساعدة المؤقتة العامة	582.5	582.7	(0.2)	100.0
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	622.3	196.2	426.1	31.5
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1204.8*	*778.9*	*425.9*	*64.7*
السفر	135.8	92.6	43.2	68.2
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	103.7	22.2	81.5	21.4
التدريب	–	8.3	(8.3)	–
الخبراء الاستشاريون	12.0	–	12.0	–
النفقات التشغيلية العامة	–	0.8	(0.8)	–
اللوازم والمواد	8.2	6.5	1.7	78.8
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*259.7*	*130.3*	*129.4*	*50.2*
المجموع	**6599.7**	**6483.0**	**116.7**	**98.2**

الجدول 29: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3360

قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	986.1	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	393.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1379.7*	*1291.7*	*88.0*	*93.6*
المساعدة المؤقتة العامة	171.5	314.4	(142.9)	183.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*171.5*	*314.4*	*(142.9)*	*183.3*
السفر	37.8	27.6	10.2	72.9
الضيافة	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	32.0	0.6	31.4	1.8
التدريب	5.3	-	5.3	-
الخبراء الاستشاريون	5.0	50.1	(45.1)	1002.9
النفقات التشغيلية العامة	-	8.8	(8.8)	-
اللوازم والمواد	2.0	5.2	(3.2)	260.7
الأثاث والمعدات	-	1.4	(1.4)	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*82.1*	*93.7*	*(11.6)*	*114.1*
المجموع	**1633.3**	**1699.7**	**(66.4)**	**104.1**

الجدول 30: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3370

مكتب المحامي العام للدفاع	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	456.9	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	65.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*522.5*	*561.9*	*(39.4)*	*107.5*
المساعدة المؤقتة العامة	119.8	101.7	18.1	84.9
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*119.8*	*101.7*	*18.1*	*84.9*
السفر	4.3	6.8	(2.5)	158.8
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	1.3	(1.3)	–
التدريب	0.6	0.0	0.6	0.0
الخبراء الاستشاريون	20.0	–	20.0	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	0.4	(0.4)	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*24.9*	*8.5*	*16.4*	*34.3*
المجموع	**667.2**	**672.2**	**(5.0)**	**100.7**

الجدول 31: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3380

مكتب المحامي العام للضحايا	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [1]	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* [2]	*الفرق (بآلاف اليورو)* [3]=[1]-[2]	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* [4]=[2] / [1]
الموظَّفون من الفئة الفنية	1176.3	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	65.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1241.9*	*1244.3*	*(2.4)*	*100.2*
المساعدة المؤقتة العامة	98.6	146.2	(47.6)	148.3
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*98.6*	*146.2*	*(47.6)*	*148.3*
السفر	117.2	49.7	67.5	42.4
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	50.0	36.8	13.2	73.7
التدريب	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	337.5	312.9	24.6	92.7
النفقات التشغيلية العامة	11.0	22.4	(11.4)	203.9
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*515.7*	*421.8*	*93.9*	*81.8*
المجموع	**1856.2**	**1812.4**	**43.8**	**97.6**

الجدول 32: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3390

قسم دعم المحامين	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1] - [2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	545.6	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	262.4			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*808.0*	*846.4*	*(38.4)*	*104.8*
المساعدة المؤقتة العامة	–	0.1	(0.1)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*–*	*0.1*	*(0.1)*	*–*
السفر	23.6	11.4	12.2	48.3
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
محامو الدفاع	3487.8	3446.0	41.8	98.8
محامو الضحايا	1101.3	1199.1	(97.8)	108.9
النفقات التشغيلية العامة	–	0.8	(0.8)	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	0.5	(0.5)	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*4612.7*	*4657.8*	*(45.1)*	*101.0*
المجموع	**5420.7**	**5504.3**	**(83.6)**	**101.5**

الجدول 33: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3800

	الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)	النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)	الفرق (بآلاف اليورو)	معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية
شعبة العمليات الخارجية	*[1]*	*[2]*	*[2] - [1] =[3]*	*[1] / [2] =[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	10332.0	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	4190.5			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*14522.5*	*15269.3*	*(746.8)*	*105.1*
المساعدة المؤقتة العامة	1707.6	1817.0	(109.4)	106.4
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	106.4	8.7	97.7	8.2
العمل الإضافي	3.0	7.9	(4.9)	262.9
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1817.0*	*1833.6*	*(16.6)*	*100.9*
السفر	1415.2	1067.9	347.3	75.5
الضيافة	1.0	–	1.0	–
الخدمات التعاقدية	1169.3	971.5	197.8	83.1
التدريب	147.2	118.1	29.1	80.3
الخبراء الاستشاريون	–	23.3	(23.3)	–
النفقات التشغيلية العامة	3189.6	2278.8	910.8	71.4
اللوازم والمواد	422.6	339.4	83.2	80.3
الأثاث والمعدات	25.5	74.5	(49.0)	292.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*6370.4*	*4873.6*	*1496.8*	*76.5*
المجموع	**22709.9**	**21976.5**	**733.4**	**96.8**

الجدول 34: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3810

مكتب مدير شعبة العمليات الخارجية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2]-[1]=[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	279.5	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	65.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*345.1*	*414.7*	*(69.6)*	*120.2*
المساعدة المؤقتة العامة	–	67.3	(67.3)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	*67.3*	*(67.3)*	–
السفر	86.6	37.1	49.5	42.9
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	1.7	(1.7)	–
التدريب	–	1.7	(1.7)	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	1.0	(1.0)	–
اللوازم والمواد	–	0.4	(0.4)	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*86.6*	*41.9*	*44.7*	*48.4*
المجموع	**431.7**	**524.0**	**(92.3)**	**121.4**

الجدول 35: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3820

	الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)	النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)	الفرق (بآلاف اليورو)	معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية
قسم دعم العمليات الخارجية	*[1]*	*[2]*	*[2]-[1]=[3]*	*[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	1829.1	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	459.2			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*2288.3*	*2328.4*	*(40.1)*	*101.8*
المساعدة المؤقتة العامة	–	164.0	(164.0)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	*164.0*	*(164.0)*	–
السفر	60.5	48.0	12.5	79.3
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	13.0	12.1	0.9	92.8
التدريب	18.6	8.6	10.0	46.5
الخبراء الاستشاريون	–	18.1	(18.1)	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	25.0	10.9	14.1	43.6
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*117.1*	*97.7*	*19.4*	*83.4*
المجموع	**2405.4**	**2590.1**	**(184.7)**	**107.7**

الجدول 36: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3830

قسم الضحايا والشهود	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2]-[1]=[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	3359.7	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	1426.4			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*4786.1*	*5310.7*	*(524.6)*	*111.0*
المساعدة المؤقتة العامة	820.1	805.7	14.4	98.2
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	106.4	8.7	97.7	8.2
العمل الإضافي	–	0.4	(0.4)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*926.5*	*814.8*	*111.7*	*87.9*
السفر	763.2	612.7	150.5	80.3
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	38.7	(38.7)	–
التدريب	28.7	28.7	0.0	99.9
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	1815.4	1287.4	528.0	70.9
اللوازم والمواد	4.5	21.6	(17.1)	479.5
الأثاث والمعدات	–	11.7	(11.7)	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*2611.8*	*2000.8*	*611.0*	*76.6*
المجموع	**8324.4**	**8126.2**	**198.2**	**97.6**

الجدول 37: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3840

قسم الإعلام والتوعية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1] - [2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	1176.3	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	984.0			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*2160.3*	*1899.9*	*260.4*	*87.9*
المساعدة المؤقتة العامة	–	131.4	(131.4)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	*131.4*	*(131.4)*	–
السفر	42.6	29.6	13.0	69.6
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	178.0	125.0	53.0	70.3
التدريب	15.5	36.4	(20.9)	235.0
الخبراء الاستشاريون	–	5.2	(5.2)	–
النفقات التشغيلية العامة	25.0	13.5	11.5	53.9
اللوازم والمواد	6.0	14.9	(8.9)	247.6
الأثاث والمعدات	4.0	13.9	(9.9)	348.3
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*271.1*	*238.6*	*32.5*	*88.0*
المجموع	**2431.4**	**2269.9**	**161.5**	**93.4**

الجدول 38: البرنامج الرئيسي الثالث: البرنامج الفرعي 3850

المكاتب الخارجية التابعة للمحكمة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2]-[1]=[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	3687.4	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	1255.3			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*4942.7*	*5315.7*	*(373.0)*	*107.5*
المساعدة المؤقتة العامة	887.5	648.5	239.0	73.1
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	3.0	7.5	(4.5)	251.0
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*890.5*	*656.0*	*234.5*	*73.7*
السفر	462.3	340.4	121.9	73.6
الضيافة	1.0	–	1.0	–
الخدمات التعاقدية	978.3	794.3	184.3	81.2
التدريب	84.4	42.7	41.7	50.6
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	1349.2	976.9	372.3	72.4
اللوازم والمواد	387.1	291.7	95.4	75.4
الأثاث والمعدات	21.5	48.8	(27.3)	227.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*3283.8*	*2494.6*	*789.2*	*76.0*
المجموع	**9117.0**	**8466.2**	**650.8**	**92.9**

الجدول 39: البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

	الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)	النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)	الفرق (بآلاف اليورو)	معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية
أمانة جمعية الدول الأطراف	*[1]*	*[2]*	*[2]-[1]=[3]*	*[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	647.7	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	356.6			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1004.3*	*1237.8*	*(233.5)*	*123.3*
المساعدة المؤقتة العامة	566.3	609.2	(42.9)	107.6
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	167.1	149.3	17.8	89.3
العمل الإضافي	38.0	21.7	16.3	57.2
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*771.4*	*780.2*	*(8.8)*	*101.1*
السفر	438.9	320.0	118.9	72.9
الضيافة	7.0	5.8	1.2	83.0
الخدمات التعاقدية	568.7	447.8	120.9	78.7
التدريب	7.3	3.3	4.0	45.1
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	24.4	5.2	19.2	21.4
اللوازم والمواد	14.7	2.8	11.9	19.0
الأثاث والمعدات	5.0	–	5.0	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*1066.0*	*784.9*	*281.1*	*73.6*
المجموع	**2841.7**	**2803.0**	**38.7**	**98.6**

الجدول 40: البرنامج الرئيسي الرابع: البرنامج الفرعي 4100

مؤتمر جمعية الدول الأطراف	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2] - [1] =[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2] =[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	–	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	–			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	–	*(15.8)*	*15.8*	–
المساعدة المؤقتة العامة	327.2	380.1	(52.9)	116.2
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	107.1	90.8	16.3	84.8
العمل الإضافي	20.0	8.3	11.7	41.5
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*454.3*	*479.2*	*(24.9)*	*105.5*
السفر	–	7.0	(7.0)	–
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	413.0	344.0	69.0	83.3
التدريب	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	11.0	5.2	5.8	47.5
اللوازم والمواد	10.0	2.8	7.2	27.9
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*434.0*	*358.9*	*75.1*	*82.7*
المجموع	**888.3**	**822.3**	**66.0**	**92.6**

الجدول 41: البرنامج الرئيسي الرابع: البرنامج الفرعي 4200

	الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)	النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)	الفرق (بآلاف اليورو)	معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية
أمانة جمعية الدول الأطراف	*[1]*	*[2]*	*[2]-[1]=[3]*	*[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	498.1	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	276.7			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*774.8*	*964.4*	*(189.6)*	*124.5*
المساعدة المؤقتة العامة	–	0.2	(0.2)	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	18.0	12.9	5.1	71.9
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*18.0*	*13.1*	*4.9*	*72.8*
السفر	16.0	47.6	(31.6)	297.7
الضيافة	1.0	–	1.0	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	2.9	–	2.9	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	4.7	–	4.7	–
الأثاث والمعدات	5.0	–	5.0	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*29.6*	*47.6*	*(18.0)*	*160.9*
المجموع	**822.4**	**1025.1**	**(202.7)**	**124.6**

الجدول 42: البرنامج الرئيسي الرابع: البرنامج الفرعي 4400

مكتب رئيس جمعية الدول الأطراف	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2] - [1] =[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2] =[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	–	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	–			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	–	*(0.0)*	*0.0*	–
المساعدة المؤقتة العامة	109.3	141.5	(32.2)	129.4
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*109.3*	*141.5*	*(32.2)*	*129.4*
السفر	115.4	51.0	64.4	44.2
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	12.0	–	12.0	–
التدريب	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*127.4*	*51.0*	*76.4*	*40.1*
المجموع	**236.7**	**192.4**	**44.3**	**81.3**

الجدول 43: البرنامج الرئيسي الرابع: البرنامج الفرعي 4500

لجنة الميزانية والمالية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2] - [1] =[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2] =[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	149.6	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	79.9			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*229.5*	*289.3*	*(59.8)*	*126.1*
المساعدة المؤقتة العامة	129.8	87.5	42.3	67.4
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	60.0	58.5	1.5	97.5
العمل الإضافي	–	0.5	(0.5)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*189.8*	*146.5*	*43.3*	*77.2*
السفر	307.5	214.4	93.1	69.7
الضيافة	6.0	5.8	0.2	96.8
الخدمات التعاقدية	143.7	103.8	39.9	72.2
التدريب	4.4	3.3	1.1	74.8
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	13.4	–	13.4	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*475.0*	*327.3*	*147.7*	*68.9*
المجموع	**894.3**	**763.1**	**131.2**	**85.3**

الجدول 44 : البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

المباني	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1] - [2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	–	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	–			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	–	–	–	–
المساعدة المؤقتة العامة	–	–	–	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	–	–	–
السفر	–	–	–	–
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	1800.0	1800.0	–	100.0
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*1800.0*	*1800.0*	*–*	*100.0*
المجموع	**1800.0**	**1800.0**	**–**	**100.0**

الجدول 45: البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

الصندوق الاستئماني للضحايا	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2] - [1] =[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2] =[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	935.6	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	131.2			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*1066.8*	*947.2*	*119.6*	*88.8*
المساعدة المؤقتة العامة	1417.5	1269.4	148.1	89.5
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	0.1	(0.1)	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*1417.5*	*1269.5*	*148.0*	*89.6*
السفر	352.8	366.7	(13.9)	103.9
الضيافة	1.0	0.0	1.0	4.5
الخدمات التعاقدية	147.0	138.0	9.0	93.9
التدريب	32.2	12.0	20.2	37.3
الخبراء الاستشاريون	105.0	67.6	37.4	64.4
النفقات التشغيلية العامة	5.0	0.7	4.3	13.6
اللوازم والمواد	3.0	2.0	1.0	66.6
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*646.0*	*587.0*	*59.0*	*90.9*
المجموع	**3130.3**	**2803.8**	**326.5**	**89.6**

الجدول 46: البرنامج الرئيسي السابع–2: قرض الدولة المضيفة

قرض الدولة المضيفة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2]-[1]=[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	–		–	
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	–			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	–	–	–	–
المساعدة المؤقتة العامة	–	–	–	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	–	–	–
السفر	–	–	–	–
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	–	–	–	–
المجموع	–	–	–	–
قرض الدولة المضيفة	3585.1	3585.1	(0.0)	100.0
المجموع بما فيه قرض الدولة المضيفة	**3585.1**	**3585.1**	**(0.0)**	**100.0**

الجدول 47: البرنامج الرئيسي السابع–5: آلية الرقابة المستقلة

آلية الرقابة المستقلة	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[3]=[1] - [2]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[4]=[2] / [1]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	409.1	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	72.9			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*482.0*	*497.3*	*(15.3)*	*103.2*
المساعدة المؤقتة العامة	–	–	–	–
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	–	–	–	–
السفر	10.6	12.6	(2.0)	118.4
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	1.1	(1.1)	–
التدريب	11.5	3.8	7.7	33.0
الخبراء الاستشاريون	20.0	6.3	13.7	31.3
النفقات التشغيلية العامة	2.0	–	2.0	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	5.0	0.6	4.4	11.7
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*49.1*	*24.3*	*24.8*	*49.4*
المجموع	**531.1**	**521.6**	**9.5**	**98.2**

الجدول 48: البرنامج الرئيسي السابع–6: مكتب المراجعة الداخلية

مكتب المراجعة الداخلية	*الميزانية المعتمدة لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[1]*	*النفقات الفعلية لعام 2019 (بآلاف اليورو)* *[2]*	*الفرق (بآلاف اليورو)* *[2]-[1]=[3]*	*معدَّل الإنفاق بالنسبة المئوية* *[1] / [2]=[4]*
الموظَّفون من الفئة الفنية	454.9	لا توجد بيانات		
الموظَّفون من فئة الخدمات العامة	72.9			
المجموع الفرعي لتكاليف الموظَّفين	*527.8*	*547.0*	*(19.2)*	*103.6*
المساعدة المؤقتة العامة	119.8	101.5	18.3	84.8
المساعدة المؤقتة الخاصة بالاجتماعات	–	–	–	–
العمل الإضافي	–	–	–	–
المجموع الفرعي لسائر تكاليف الموظفين	*119.8*	*101.5*	*18.3*	*84.8*
السفر	10.3	10.1	0.2	97.9
الضيافة	–	–	–	–
الخدمات التعاقدية	–	–	–	–
التدريب	27.7	27.6	0.1	99.7
الخبراء الاستشاريون	–	–	–	–
النفقات التشغيلية العامة	–	–	–	–
اللوازم والمواد	–	–	–	–
الأثاث والمعدات	–	–	–	–
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتصلة بالموظفين	*38.0*	*37.7*	*0.3*	*99.2*
المجموع	**685.6**	**686.3**	**(0.7)**	**100.1**